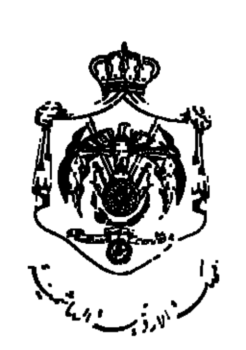


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة (اليوم الرابع) لمجلس النواب الثاني عشر المنعقدة في ٣ / شعبان / ١٤١٤ هجرية الموافق ١٥ / ١ / ١٩٩٤ ميلادية .

(العدد ١٣) (المجلد ٣١)

جدول الأعمال

الصفحة

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢- تلاوة الأجازات والأعتذارات :-

أ- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور هاشم الدباس .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٥ / ١ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة اليوم الرابع من الدورة العادية الأولى برئاسة **دولة طاهر المصري** وحضور أمين عام مجلس الأمة **السيد صالح الزعبي** .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : **سعادة الدكتور هاشم الدباس** .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٥- معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٧- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٨- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٩- معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .

١٠- معالي السيد احمد العقايله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١١- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٢- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .

١٣- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

١٤- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٥- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٦- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .

١٧- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .

١٨- معالي السيد طلال سطعان الحسن :

وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٩- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .

٢٠- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .

٢١- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٢٢- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .

٢٣- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

٢٤- معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل .

٢٥- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

٢٦- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

٢٧- معالي الدكتورة ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٨- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .

٢٩- معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الأشغال العامة والاسكان .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن استئناف الجلسة لمناقشة مشروع الموازنة العامة الكلمة الأولى للدكتور محمد عويضة ، خارج المناقشة لا دكتور بموضوع المناقشة ؟ تفضل .

الدكتور محمد ابو عليم :

دولة الرئيس ، بعض الزملاء يتكلمون بكتل وعدد من النواب ويعطوا وقت أكثر على التلفزيون وتأتي نفس المجموعة وتتكلم على التلفزيون ، يعني يأخذون قد وقتهم مرتين ثلاثة ، هذا لا يجوز .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتة .

لا شك أن الاقتصاد الاردني قد شهد في العامين الأخيرين جملة من الايجابيات

تتمثل في التوجه نحو الاعتماد على الذات ، ونحو الأيرادات ، وضبط الاقتراض ، وضبط الانفاق العام ، وارتفاع معدلات النمو للناتج المحلي الأجمالي ، وضبط مستوى التضخم .

ولا شك أيضاً أن على هذه الموازنة جملة من الملاحظات ذكر الزملاء كثيراً منها وأضيف إليها .

١- اعتماد الموازنة الرئيسي على الضرائب والرسوم حتى بلغت ١١٪ أي ضعف الزيادة المتوقعة من الناتج القومي ، فهي موازنة جباية لاتعتمد على الاستثمار وإنما على إثقال كاهل المواطن ، وهذا سيؤدي بالتالي الى ضعف النمو الاقتصادي .

٢- لم تبين الموازنة ولا خطابها الأهداف الواضحة التي تحدد الخطة التي تريد الموازنة تحقيقها ، والتي تفهم الارقام بناءً عليها، وإنما اشتملت على سياسات عامة غير محددة .

٣- لم تتعرض الموازنة لضريبة المبيعات ، ولم تتعرض لاتفاقية التجارة والتعرفة الدولية مع أنه الحكومة تتحدث عن هذين الأمرين ، فما موقعها من الموازنة وما آثارها عليها .

٤- الموازنة في معظم بنودها على النفقات الجارية ، وكثير من الارقام في النفقات الرأسمالية هي من قبيل النفقات الجارية ، فهي موازنة استهلاكية لا انتاجية استثمارية ، وتخفي الكثير من الحقائق ، وتضلل في كثير من البنود كما في حساب قلة نسبة الاستهلاك الى الناتج الكلي في الصفحات (٣ ، ٩) من مشروع قانون الموازنة ، وكما في العجز ، ونسبة الفقر وغير ذلك من الأرقام .

٥- المخصص للشؤون الفلسطينية قليل جداً بل زهيد ولا يساوي أثمان سيارات الوزراء أو أثاث ولوازم بعض المؤسسات ، وهو مبلغ مليوني دينار معظمها تنفق على استئجار أراضي المخيمات ، فإذا علمنا باساءة عدد هذه المخيمات حيث تزيد على العشرة وسكانها يزيدون على المليون مواطن ، فماذا يساوي هذا المبلغ ، ونحن نتحدث عن المساواة بين المواطنين على اختلاف منابتهم واصولهم .

٢) ورد في مشروع الموازنة عدة بنود غامضة تحت عنوان نفقات أخرى وغير ذلك من المسميات وهذه تبلغ عشرات الملايين مما يعني أن تنفق في وجوه غير معروفة ، وهذا تصرف غير مقبول في المال العام .

٣) الموازنة بحاجة الى أعادة توزيع بين المحافظات وبين البنود المختلفة ليكون على سلم الأولويات تقديم الخدمات للمحافظات المحتاجة جهة وللقطاعات الاستثمارية ولدعم البحث العلمي والتطوير التقني بدلاً من الانفاق الاستهلاكي والجاري الذي يغطي معظم بنود

الموازنة ، وبدلاً من تركيز الخدمات والنفقات في العاصمة والمركز على حساب المحافظات .

٤) هنالك عشرات المؤسسات المستقلة لم ترد الاشارة اليها ، وبعض هذه المؤسسات تهدف للربح العام ولا تشملها حتى ميزانية المؤسسات المستقلة التي جرت العادة أن ترد لاحقاً والمفروض أن تتضمن موازنة الدولة كل هذه المؤسسات وفي نفس الوقت .

وماذا تفعل المؤسسات الربحية بفوائض أرباحها ، اليست هذه دخول وايرادات ينبغي أن تخضع لمراقبة المجلس ، كالمؤسسة الاستهلاكية المدنية ، ومؤسسة المدن الصناعية ، ومؤسسة الموانيء ، والملكية الاردنية ، وصندوق التنمية والتشغيل ، ومؤسسة الاقراض الزراعي ، ومؤسسة أموال الأيتام ، والبنك المركزي ، وسوق عمان المالي، و المجلس الأعلى للعلوم والتكنوجيا ، وبنك تنمية المدن والقرى والمجالس البلدية والقروية : وهذه كلها أموال عامة .

٥- لم تعكس الموازنة لا بالأرقام ولا بالآليات كيف ستعالج الحكومة المشكلات الأجتماعية من البطالة والفقر وتآكل الأجور ، هذه المشكلات التي كثر الحديث عنها وما يزال المواطن والموظف بشكل خاص يئن تحت نيرها ويسمع جعجعة ولا يرى إلا مزيداً من البؤس ومزيداً من الغلاء ، حتى صار الناس يتذمرون ويقولون عن الموظفين « الموظفون في الارض » .

وبدلاً من العلاج الجاد أخذت الحكومة تقدم لنا ارقاماً احصائية مضللة عن تدني مستوى ونسبة الفقر ونسبة البطالة .

ولعل برنامجا تقشفياً تسير فيه الحكومة بتقليل النفقات الكمالية والاستهلاكية وزيادة مخصصات معالجة البطالة والفقر وارتفاع الاسعار يساعد في ذلك كثيراً .

٦) هنالك العديد من المؤسسات التي تحتاج الى أعادة نظر في انظمتها وقوانينها بحيث تنظم اعمالها وتحدد مسؤولياتها ولا يقع بينها التداخل والتكرار في الصلاحيات ، فمثلاً مؤسسة الاقراض الزراعي وشركة التسويق الزراعي مع وزارة الزراعة .

ومثل ذلك المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا مع الجمعية العلمية الملكية ومع البحث العلمي في الجامعات . ومثل المركز الجغرافي ووزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة وكذلك والمجلس الاعلى للبيئة .

وغير ذلك من المؤسسات ، ومن هنا تبدو القيمة الكبرى لتطوير ديوان الرقابة والتفتيش الاداري والحاجة الماسة الى أن يصدر بقانون وأن يقدم تقاريره لمجلس الأمة بحيث يضع حداً لهذا الازدواج ولهذا الهدر في الطاقات .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

إن اقتصادنا يحتاج الى مايلي :

١) تفعيل دور الانسان بتأمين الحريات العامة وتأمين الحاجات الاجتماعية والصحية من خلال معالجة البطالة والفقر ورفع الاسعار ومن خلال التأمين الصحي الشامل والتأمين الاجتماعي الشامل ، فالانسان اساس العملية الانتاجية وما لم يكن حراً يؤمن له العيش الكريم فلن يتفاعل مع برامج التنمية والتصحيح .

٢) ايجاد التشريعات الاقتصادية والمالية التي تشجع الاستثمار وتهيء البيئة الاستثمارية .

٣) الضبط المالي والاداري والقانوني بحيث يوضع الانسان المناسب في مكانة . وتفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة ، وبذلك نعمل على قطع دابر الفساد الذي ينخر في مؤسساتنا ، وما جريمة بنك البتراء وغيره من المؤسسات المتعثرة عنا ببعيده .

وبهذا الصدد اطالب بأخراج قانون الكسب غير المشروع الى الوجود .

٤) أعادة النظر في البرامج التعليمية بحيث يوجه الاهتمام إلى التأهيل المهني من التدريب الفني والانتاج الأسري ، والى الدراسات العليا والبحث العلمي والتطور التقني ودعم الجامعات وضبط مسيرتها بحيث تحقق ذلك .

٥) تفعيل العمل التطوعي ، والنشاط الشبابي ودعم ذلك بأمكانيات القوات المسلحة للقيام بالمشاريع الزراعية ، والصناعية والبنى التحتية حيث يمكن أن تفعل الكثير وأن توفر على الخزينة الكثير .

٦- السعي الجاد نحو الوحدة العربية أو الاقليمية على الأقل مع الأقطار العربية المجاورة وايجاد المشاريع المشتركة التكاملية لتمكين الاقتصاد العربي من مناقشة الاقتصاد الاسرائيلي إذا ما تمت عملية التسوية لا قدر الله ، وأن نتعاون مع اخواننا خير من أن نوقع الاتفاقيات الاقتصادية مع أعدائنا الذين يتربصون بنا وبمقدراتنا .

واذا كان بعض الزملاء يظنون أن الاردن سينال الكثير من مشاريع التسوية فأنا أظن وجود الاردن في خطر فيما اذا تمت مشاريع التسوية .

٧- أما اللامركزية ، فنحن معها شريطة أن يكون لأختيار المحافظين أسس علمية ومهنية ووظيفية تنافسيه ، وشريطة أن تدعم المحافظات بالكواذر الفنية والطواقم الادارية المؤهلة ، وشريطة أن تكون مجالس المحافظات منتخبة وقرارها جماعي ديموقراطي وإلا فهذه اللامركزية صورة متقدمة للمركزية يتغول فيها المحافظون وتضخم وزارة الداخلية على

حساب سائر الوزارات .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد أكد دولة رئيس الوزراء على الألتزام بالاسلام وبالشريعة الأسلامية في رده على كلمات النواب حول بيان الثقة .

كلنا لم نلحظ بعد خطوات في هذا الاتجاه ، وفي مجال الموازنة فإننا نعلم جميعاً الطبيعة الربوية للأقتصاد محليا ودولياً ، ومع علمي بطبيعة هذه المسألة المعقدة ، إلا أن هذا لا يعفي الحكومة من دراسة هذا الأمر والتقدم بخطة متدرجة لمعالجة ما أمكن ولعلنا بذلك نقدم نموذجا اقتصادياً بديلاً للنظام الرأسمالي الربوي المهدد بالانهيار لما يعانيه من المشكلات الاقتصادية ، ولعل مشكلة الاسكان احوج ما تكون للبدء بها بتعديل القوانين الربوية فيها بما يحافظ على المال العام ويؤمن للمواطنين سكناً غير ربوي ، ويمكن أن يكون أحد المشاريع الاستثمارية الناجحة كما هو الحال في القطاع الخاص .

أيها السادة

أثار أحد الزملاء قضية استغلال الحاجات الدنيوية عند بعض الفئات للقيام بثورة دينية في بعض الأقطار وأحب أن أوضح للزميل أن مفهوم الفصل بين الدين والدنيا غريب على اسلامنا وحضارتنا وحياتنا ، والاسلام الذي يجعل الفقر كفرا ويسمى الشرك ظلماً يريد بذلك أن يربط بين الحقائق الأيمانية والحاجات الانسانية ويكفي الأسلام ودعاته فخراً ، أن يكون هو المعبر عن حاجات الناس والثائر لرفع الظلم عنهم ويعرف الزميل من الذين يتسمون بالأسلام في ذلك القطر الحكام الظلمة أم الدعاة المسلمون المخلصون .

أما عن مطالب دائرتي الانتخابية في محافظة البلقاء فهي :

ومع علمي أن لا مجال للزيادة على الموازنة ، ولكنني أطالب بإضافة ملحق للموازنة وبأعادة التوزيع في بنود الموازنة بحيث تلبي هذه الطلبات .

١) احداث مركز لواء في حوض البقعة حيث يزيد عدد السكان عن مائتي ألف ، وليس في المنطقة أي وحده ادارية ، وإنشاء مديرية قضاء في منطقة ماحص والفحيص .

٢) إنشاء مستشفى في منطقة حوض البقعة حيث الكثافة السكانية والبعد عن المراكز الصحية وقد لاحظنا حجم المأساة أيام الظروف الجوية في الأعوام السابقة وحالات الاسعاف التي قامت بها آليات القوات المسلحة كذلك تطوير المركز الصحي في عين الباشا .

٣) إنشاء جامعة في محافظة البلقاء توزع كلياتها على مختلف المناطق في الاغوار والسلط وحوض البقعة . وإنشاء كلية مجتمع

في حوض البقعة .

٤) دعم النوادي الرياضية في السلط والبقعة والأغوار وماحص والفحيص وإتمام المدينة الرياضية في السلط وتأمين المواصلات اليها .

٥) اعتماد الانتخابات أساساً للمجالس القروية ولجنة مخيم البقعة وتطوير أُم الدنانير الى بلدية . ومضاعفة مخصصات المخيمات بما فيها مخيم غزة .

٦) دعم بلدية السلط في مشاريعها وحصتها من المحروقات مع مراعاة طبيعة التضاريس الصعبة فيها .

٧) ملىء الشواغر في المساجد بتعيين خريجي المعاهد وكليات الشريعة بدلاً من العمالة الوافدة غير مؤهلة .

٨) تشكيل فريق لدراسة ما يهدد البيئة في المحافظة سواء من الذباب والحشرات والفئران في كل من الاغوار وحوض البقعة أو من محطات التنقية والتلوث الصناعي في حوض البقعة وفي منطقة ماحص والفحيص .

والعمل على نقل محطتي التنقية في حوض البقعة الى منطقة بعيدة عن السكان ولدى الحكومة دراسات جاهزة في هذا الأمر .

٩) إنشاء سوق للخضار ومجمع للسفريات في مدينة عين الباشا وتوسيع الشارع الرئيسي .

١٠) الاهتمام بمنطقة الرميمين وجلعد بأكمال توسعة الطريق وشق الطرق وإتمام مشروع المسجد وتطوير المركز الصحي ، وايصال الكهرباء والخدمة الهاتفية الى قرى المنطقة .

١١) مضاعفة الاهتمام بحل مشكلات المزارعين في الاغوار والعارضة وناحية زي وحوض البقعة ، بتيسير القروض والاعفاء من فوائدها والتسويق الزراعي وتوزيع الوحدات الزراعية والسكنية على المستحقين وأن يكون التعويض للمزارعين لا للمالكين الذين لم يخسروا شيئاً .

١٢) تمويل ناحية العارضة الى مديرية قضاء نظراً لاتساعها وأهميتها وقلة الخدمات فيها .

١٣) زيادة المخصصات لأنشاء الطرق الزراعية والقروية وبناء المدارس والمراكز الصحية وتأمين التيار الكهربائي والخدمة الهاتفية في قرى مختلف المحافظة .

١٤) أعادة النظر في نظام امتيازات خطوط المواصلات وما فيها من احتكار محسوبية تعيق تأمين المواصلات للمواطنين .

١٥) إعادة النظر في نظام جباية المياه وعداداتها لما فيها من ظلم وتجاوزات عجيبة .

١٦) إعادة السماح بأقامة المصانع في حوض البقعة بعد أن تم ربطها بالصرف الصحي لتوفر الخدمات والأيدي العاملة والفنيين في المنطقة وسائر الظروف الاستثمارية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

إن موافقتي على هذه الموازنة مشروط بأمور أدعوكم أن تناصروني فيها .

١- أن تتعهد الحكومة بعدم زيادة الضرائب وعدم فرض ضرائب جديدة .

٢- رفع رواتب الموظفين والمتقاعدين والمدنيين والعسكريين والآف العمال في الشركات ورفع الحد الأدنى للضمان الاجتماعي .

٣- مضاعفة المخصصات المقررة لصندوق المعونة وصندوق التنمية ومخصصات المخيمات .

٤- التأمين الصحي الشامل .

٥- الربط بين الرواتب والأجور وبين الأسعار ومستوى المعيشة .

ربنا احفظ اردننا الغالي وارحم مواطنتنا المسكين في عون الموظفين والمستخدمين .

ربنا عليك توكلنا وأليك أنبنا وإليك المصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور محمد عويضة ، الكلمة الآن للشيخ حمزة منصور ، والمتحدث الذي يليه الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله القائل ﴿ ولو أن أهل القرى أمنوا وأتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ﴾ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء

لم أفاجأ بهذه الموازنة ولن أفعل اذا وجدتها تنوء بالمديونية وترزح تحت العجز غير قادرة على تقديم علاج لمشاكل البطالة والفقر واستمرار التضخم بل أنني سأفاجأ اذا كان الأمر غير ذلك فأن للرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي قانوناً ينبغي التزامه والا كان الثمن غالياً فقراً وضنكا وأمراضاً اجتماعية قاتلة .

إن من أبرز مواد هذا القانون مايلي :-

١- الايمان والتقوى على مختلف الصعد فردياً وجماعياً واشخاصاً ومؤسسات ونظماً وممارسات ، أنني أعلم أن هناك من

يقابل هذا الكلام بالاستهجان ولا غرابة في ذلك فقد قيل لنبي الله شعيب عليه السلام وعلى نبينا الصلاة والسلام « أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباءنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء أنك لأنت الحليم الرشيد » والأيمان الذي أعنيه هنا ليس مجرد شعائر ولا مشاعر ولكنني أتحدث عن حالة من اليقظة تجعل الانسان دائم الانتباه وفي قلبه قوله عليه الصلاة السلام ﴿ لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع أخرها ... - وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه » .

وهذا يقابل الأيرادات والنفقات بلغة موازنتنا .

٢- الانسان المناسب في المكان المناسب فمرد كثير من مشاكلنا ومنها المشكلة الاقتصادية غياب هذا المبدأ وما المناداة بالاصلاح الاداري الا تأكيد على هذا المبدأ .

أن هذا المبدأ يتجلى في أكثر من موقع في كتاب الله عز وجل ﴿ اجعلني على خزائن الأرض أني حفيظ عليم ﴾ ﴿ يا أبت استئجره أن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ وفي هدي نبينا صلى الله عليه وسلم ﴿ انك امرؤ ضعيف وانها لأمانة وانها يوم القيامة لخزي وندامة الا من أخذها بحقها ﴾ فأذا كان هذا حالي ابي ذر فما حالنا اليوم .

٣- التعاون على البر والتقوى والخروج من قوقعة القطرية ، ان عالمنا العربي والاسلامي يعيش في كيانات ليس من صنعه وليست من اختياره انها من صنع اعدائه فجاءت هذه الكيانات عاجزة تفتقر الى الحد الأدنى من التكامل وكان بامكان هذا الجسم الكبير الحافل بالخيرات والامكانات أن يحقق تكاملاً اقتصادياً يضع حداً لمعاناة الأمة وقلقها وفي غياب هذا القانون القائم على تقوى الله تعالى ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب والتعاون على البر والتقوى ستبقى أمتنا تدفع الثمن غالياً وتبقى معالجاتنا شكلية لا تمس جوهر القضية .

والآن لنبدأ بمناقشة مشروع قانون الموازنة ،

ان مناقشة مشروع قانون الموازنة مناسبة للتعرف على السياسة المالية للدولة فيما يتعلق بأرادتها ونفقاتها والسياسة النقدية المتمثلة بأدارة النقود الموجودة بأيدي الأفراد والشركات والمؤسسات والأموال التي تحت يد الحكومة .

وبالرجوع الى مشروع قانون الموازنة وخطاب قانون الموازنة وقرار اللجنة المالية رقم (٢) حول مشروع قانون الموازنة للسنة المالية ١٩٩٤ م أود أن اسجل مايلي :-

١- ان الموازنة موازنة مضللة تخلط خلطاً عجيباً لابراز بعض النجاحات فقد جرى

تضخيم أرقام النفقات الرأسمالية كما هو الحال في المساهمة في مشاريع بعض المؤسسات . والمتتبع لموازنة السنوات الماضية ومنها موازنة هذا العام يلاحظ خللاً في هيكلية الموازنة من مظاهره أن ما يقارب من ٥٠٪ من النفقات الرأسمالية ليس لها علاقة برأس المال كما هو الحال في مشاريع الاحصاءات العامة واستملاكات الأراضي .

كما جرى اعتبار المنح والقروض مصدر ايراد والاصل عدم دخولها الايرادات .

كما أن الاقساط المستردة ليست ايرادات فعلية حكومية وهذا يضخم الايردات ومن هنا فاننا أمام موازنة مضخمة الايردات مضخمة النفقات ، كما أوردت الموازنة ايرادات مبهمة فقد اشتملت الايرادات المحلية على ٧٧ مليون دينار تحت اسم الايرادات المختلفة دون أن توضح حقيقة هذه الايرادات .

٢- اشار خطاب الموازنة الى توازن بين الايرادات والنفقات وهو توازن وهمي يقوم على اغفال أكثر من اربعمائة وخمسين مليون دينار وبناء عليه فأن العجز يعادل ثلث الموازنة .

٣- ذكر خطاب الموازنة ان انخفاضاً ملوحظاً قد حدث في نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي يقدر بحوالي ٣٪ مقارناً مع عام ٩٢م واعتبر ذلك مؤشراً ايجابياً يحد من الاختلال الاقتصادي العام ويذكر الخطاب في صفحة ٩ تخفيف نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي من ٩٩ر٣٪ عام ٩٣٪ الى ٩٧ر٨٪ عام ٩٤م وهذا يعني أن نسبة الاستهلاك الكلي عام ٩٢م كانت ٣ ، ١٠٢٪ تقريباً .

ومن حقنا أن نتساءل كيف حسبنا هذه النسبة ؟ وكيف نفسر التباين بين هذه المعلومات وما أوردته نشرة البنك المركزي عام ٩٢م التي ذكرت ان الاستهلاك الحكومي بلغ ٧٧١ مليون والاستهلاك الخاص بلغ ٣٠٢٢ر٨ ومجموعهما ٣٧٩٣ر٨ مليون بينما بلغ الناتج المحلي ٣٢٥٧ مليون وبناء عليه تصبح نسبة الاستهلاك ١١٧٪ .

وهذا يعني أن المدخرات الحكومية أصبحت سالباً اعتباراً من عام ٩٠م وهذا ينافي هدف الاعتماد على الذات الذي أكد عليه برنامج التصحيح الاقتصادي .

٤- اشار خطاب الموازنة الى أن نسبة الفقر قد انخفضت عام ٩٢م الى حوالي ٢ ، ١٦ بعد أن كانت ٣ ، ٢١٪ عام ٩١م وأن نسبة العاطلين عن العمل تقدر بـ ١٣٪ وأتساءل عن مدى ثقة معالي الوزير بهذه المعلومات المستندة الى سلة انفاق العائلة الاردنية عام ٨٧م .

ان الاقتصاد يعتمد اساساً على المعلومات وهذا يحتم خروج مشروع بنك المعلومات الوطني الى النور لنضع حداً

للمعلومات الظنية والمتناقضة من وزارة ومن مؤسسة الى مؤسسة وأنني لأشارك اللجنة المالية تحفظها على نسب الفقر والبطالة التي تضمنها خطاب الموازنة وأطالب الحكومة بخطة جادة لمعالجة الفقر والبطالة قبل أن يأتي يوم يعض فيه على الاصابع ولآت ساعة مندم .

٥- أتساءل حول المؤسسات كما تساءل بعض الزملاء الكرام اتساءل حول المؤسسات الحكومية المستقلة التي لا ترد موازناتها ضمن مشروع قانون الموازنة العامة ولا ضمن موازنات المؤسسات المستقلة مثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ودائرة الاستثمارات السياحية والجامعات الاردنية والجمعية العلمية الملكية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والبنك المركزي الاردني وسوق عمان المالي وبنك تنمية المدن والقرى والملكية الاردنية وغيرها وغيرها .

أتساءل كيف يبسط مجلس الأمة رقابته على موازناتها ؟ وأطالب بتقديم موازناتها ضمن موازنات المؤسسات المستقلة كسلطة الكهرباء وسلطة المياه ومؤسسة الموانىء وغيرها .

٦- كما أتساءل حول المؤسسات الحكومية المستقلة التي تستهدف تحقيق الربح كالمؤسسة الاستهلاكية ومؤسسة النقل العام وسلطة الكهرباء الاردنية كيف تدخل فوائضها الموازنة فقد أدخلت فوائض مؤسسة الموانىء فأين باقي المؤسسات .

٧- وأتساءل أيضاً حول المساعدات العينية التي تقيدها الحكومة على المؤسسات العامة بالسعر العالمي بينما تحصل عليها منحاً مجانية أو بأسعار مخفضة فأين يقيد صافي العائد للدولة وهو الفرق بين سعر السوق وبين السعر الذي دفعته الحكومة أو لم تدفعه .

٨- يلاحظ توسع الحكومة في القروض الداخلية حيث زادت القروض الداخلية فبلغت (١١٠٢ر١) مليون دينار وتعمد الحكومة الى اطفاء أذونات الخزينة بأذونات جديدة .

٩- اؤكد على ما تضمنته توصيات اللجنة المالية بشأن تحسين الأداء الإداري والمالي للأجهزة الحكومية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحديث التشريعات المالية وتطوير قانون تشجيع الإستثمار وربط التعليم بحاجات المجتمع ومتطلبات السوق ودعم السلك القضائي والاهتمام بالتدريب المهني والعناية بالدراسات والأبحاث والاهتمام بالخدمات الصحية والاستمرار بدعم المواد التموينية وتفعيل جهود صندوقي المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل وتحسين تحصيل ايرادات الخزينة ولكني أستغرب توصية اللجنة المالية بشأن ديوان الرقابة والتفتيش وكنت آمل أن تطلب اللجنة بمزيد من الدعم لهذا الديوان بما يكفل استمراره بأداء دوره الفاعل والحد من

الاعتداء على المال العام والحق العام .

١٠- أطالب الحكومة بوضع حد للجدل الدائر حول ضريبة المبيعات التي لا يطبقها مجتمعنا ولا يتحملها مواطننا وأن تلتزم الحكومة بألا تعمل على اضافة أي أعباء ضريبية جديدة تثقل كاهل مواطننا فقد بات السواد الأعظم من هذا المجتمع مجتمع فقيراً إلا حفنة قليلة .

١١- انني أستغرب المعيار الذي استندت اليه الحكومة في تحديد الشرائح المشمولة بالاستفادة من دعم المواد التموينية حيث اعتمدت مبلغ خمسمائة دينار الحد الفاصل بين الشرائح المستفيدة وغير المستفيدة بغض النظر عن عدد أفراد الأسرة والأعباء المالية التي تتحملها ومن هنا فأنني أطالب بعدم مس دعم المواد الأساسية ولنعتبر بما حصل لدى غيرنا والسعيد من وعظ بغيره .

١٢- ان حل مشكلات الفقر والبطالة يحتاج الى مزيد من الاستثمار وهذا يحتاج الى مناخ استثماري تتضافر لتحقيقه التشريعات الملائمة والاجراءات المناسبة والأجواء الديمقراطية الحقيقة ، وأوضح ثلاثة خطوط تحت الأجواء الديمقراطية الحقيقة .

انني واثق من أن مواطننا الأردني مواطن منتم وانساننا العربي يحب وطننا الأردن ولكن تشريعاتنا القاصرة واجراءاتنا المعقدة والعقلية التي يتعامل بها بعض مسؤولينا تحمل الكثيرين من المستثمرين على الاحجام عن الاستثمار أو البحث عن أجواء أكثر ملاءمة للاستثمار .

ان بعض مسؤولينا يحسد كل ذي نعمة ومنهم من يريد أن يكون شريكا في كل مشروع استثماري ويغلفون ذلك بمصلحة الوطن والحرص عليه ويبقى الوطن والمواطن ضحية للانانية والمصالح الذاتية أننا بحاجة الى تطهير اداري لكن من يقوى على ذلك ؟

أما مطالب دائرتي التي أتشرف بتمثيلها فأنني أتمنى أن يأتي اليوم الذي يتوقف فيه الأخوة النواب عن المطالبة بتحسين الخدمات في دوائرهم الانتخابية ولن يتحقق ذلك الا اذا انطلق المسؤول أي مسؤول من أن الأردن كل الأردن وطنه وأن المواطنين كل المواطنين أخوانه وأن من حقهم أن تقسم بينهم الخدمات بعدالة ترضي الله أولا وتحفظ علينا استقرارنا وأمننا ثانياً .

لا يخفى أيها الأخوة أن الدائرة الثانية المتمثلة بجنوب عمان وشرقها تشعر بالغبن اذا ما قارنت خدماتها ببقية أجزاء عاصمتنا الجميلة وزيارة الى مخيم الوحدات أو النصر أو حي عدن ترينا مدى النقص الحاد في الخدمات في مجالات الطرق والصرف الصحي والخدمات البريدية والصحية والتربوية ولعلمي بأن هذه القضايا لا يجدي بحثها في مثل هذه المناسبة فسأعمل على تدارس هذه القضايا مع الجهات

المعنية بالتعاون مع زميلي الكريمين نائبي هذه الدائرة ولا يفوتني التذكير ببعض المطالب التي أكدت عليها خلال السنوات الماضية وهي تأكيداً على ما اشار اليه أخواني الكريمان في دائرة عمان الرابعة ومنها اخراج مستشفى سحاب الذي ألتزمت الحكومة برصد مبلغ للدراسات له ، اقول اخراج مستشفى سحاب الذي يخدم جنوب عمان ويخفف العبء عن مستشفى البشير وتحويل قضاء سحاب الى لواء ووضع حد لمعاناة المواطنين جنوب عمان الناجمة عن نقص الخدمات في مجالات الماء والكهرباء والهاتف والصرف الصحي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للشيخ حمزة منصور ، الكلمة الآن للشيخ عبد الباقي جمو ، المتحدث الذي يليه السيد بسام حدادين ، طيب السيد حاتم الغزاوي .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، دولة الرئيس .

الأخوة الزملاء الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لن أخذ الكثير من وقتكم لأن مطالب محافظة الزرقاء تلاها عليكم الزميل الدكتور بسام العموش ، ونظرتنا الى الموازنة من جميع نواحيها بأرقامها وسياستها تلاها عليكم الزميل عبد الهادي المجالي عضو الجبهة ، جبهة العمل الوطني وأنا عضو في هذه الجبهة ، انما اريد أن اسجل ملاحظات ، لأننا كلنا أردنيون نعيش على هذه الأرض ، وكلنا يرفض ان يكون الأردن كخبز الشعير يؤكل ويذم .

والمستمع من الخارج الى ما يقال في هذا المجلس يستغرب كيف لا يهاجر الناس من هذا البلد ؟ كيف يعيشون على أرضه ويستظلون بسماءه ؟ كلنا يعلم أن كل الذين يحيطون بهذا البلد عن قرب وعن بعد عانوا مالم يعانيه من عاش تحت حكم فرعون ، وهذا البلد ينعم بالأمن والاستقرار ونحن عندما نخاطب الحكومة نخاطبها وكأنها أجرمت في حق البلد ، الموازنة قدمت بما هو موجود والله تعالى يقول ﴿ لا يكلف الله نفس إلا وسعها ﴾ واذا علمنا بأن الحكومة التي تقدمت بالموازنة بأنها هربت جزءاً من هذه الموازنة والموجودات في هذا البلد فعلينا أن نحاسبها ونحجب الثقة عنها ليأتي غيرها ، ونحن نعلم أن ذهب زيد جاء عُبيد وكلهم من هذا البلد وليس مستوردين ، اننا نتحدث والذي أريد أن أتحدث عنه انما هو أمور .

الأول : أن نتجنب المتناقضات ، المستمع الى كلماتنا ومطالبنا يقول بأننا نعيش

على بحر من الذهب ، او اننا نريد أن يسمع الناس أننا نطالب فالشعب الأردني شعب واع ويعلم جيداً ماهي واردات هذا البلد وما هي الأمكانات المتوفرة حتى نحول هذا البلد الى جنات عدن ، نعم البلد فيه فقر وفيه حاجة ولكن فقرنا فقر الكرام وحاجتنا حاجة الصابرين لأننا نعاني نتائج نحن أخترنا الطريق بقيادة الحسين ، أننا رفضنا أن نقبض ثمن كرامتنا وثمن عزة أمتنا وأن نقف مع الباطل ، وأن نتاجر بدماء جزء كريم من أمتنا في العراق فعاش غيرنا في بحبوحة بعد أن كان الواحد يقف على الدور عشرات الساعات ليحصل على كيلو من الخبز ولكننا نرفض اللقمة المغمسة في دم أبناء أمتنا ، نحن نصبر انا واحد من الذين يعرفون جيداً مدى الحاجة في هذا البلد ، ولكننا لن تنازل عن كرامتنا ولا نتباكى كبنات كليب انما ننتظر ونصبر ونكدّ ونعمل ونتعاون وبغير ذلك لا يمكن أن نجتاز المخاطر ونصل الى نتائج كريمة يسجل لنا التاريخ أن هذا البلد بقيادة الحسين وصبر الشعب استطاع أن يصمد ، وإلا يسجل عليه أنه كان مع الخائنين البائعين المرتزقين ، جندينا لم يقاتل ضد العرب ولا المسلمين وأمننا أمن للبلد وللعرب ولذلك رفضنا كما رفض الحسين أن نقبض ثمن مواقف تسجل علينا أننا لا فرق بيننا وبين غيرنا ، ولذلك لا يجوز أن يكون هناك تناقض بين كلمة الواحد منا ، أنا أعلم بأن هناك حاجات كثيرة جداً ولكن أنا موقن ومؤمن بأنه ليس فينا رجل واحد يرضى أن تكشف الغيمة بثمناً نقبضها مقابل مواقف ذليلة تسجل علينا كما سجل على الآخرين ، ولكن لا يعني هذا أن نقول كل شيء جيد وأنه ليس هناك أمكانٍ لأن نتوجه توجه صحيحاً أكثر مما نحن عليه الآن ، انا أعلم أن المال الموجود اذا ما أحسن تصريفه ووضع حيث وجب أن يوضع ومنعة الأختلاسات والسرقات والتجاوزات سيتحول الأمر الى أحسن مما نحن عليه الآن فمثلا هناك تجاوزات على المال العام ولكن هذه التجاوزات لم تقع اليوم ولا قبل سنة أنما هي استمرار في هذه التجاوزات على المال العام .

ديوان الرقابة والتفتيش خلال ستة أشهر عندما تضبط وتعيد وتوفر الى خزينة الدولة (٦٫٩٩٠٫٠٠٠) مليون دينار ماذا يعني هذا أنا يوم كنت وزير دولة للشؤون البرلمانية ضبطت معاملتين قيمة التجاوز فيهما (٩٧٠) ألف دينار ، أوصلت هذا الأمر الى ديوان المحاسبة وإلى رئيس مجلس النواب وطالبت بالملاحقة ولكن المجلس كان منصرف الى جهة رفض ان يتحول عنها فلم يتخذ أي إجراء ضد هذا الأختلاس وما أكثرها فالحكومة مطالبة بملاحقة المتجاوزين نحن رأينا في هذا البلد أن لجزي المختلس والمسيء في أدراته وفي عمله والمجازه أما أن يرفع واما أن ينقل الى وظيفة

أعلى درجة أو أن يصل الى أعلى الدرجات والله سبحانه و تعالى عندما أمرنا كمسلمين أن نقطع يد السارق لم يريد أنتقام انما أراد أن يوقع عقاب على الذي يعتدي على أموال الغير وهو غير محتاج حتى يكون عبرة لغيره ودرس له حتى لا يتمادى الناس المتمكنون من المسؤولين في التجاوزات على أموال الدولة ، وياريتنا نعود للشريعة الأسلامية نقطع يد السارق حتى يكون عبرة لغيره ولعلمكم أن الذين يهاجمون الأسلام بأنه دين رجعي يأمر بقطع يد السارق أنه يوم كان الحكم بالأسلام لم تقطع يد ستة طوال حكم الأسلام لأن الأسلام وضع حداً للمتجاوزين فخاف الناس أو حملهم ايمانهم أن يخافوا الله .

ولذلك إطالب أن يدعم ديوان المراقبة والتفتيش بموجب قانون ، ديوان المحاسبة في يوم من الأيام ضبط موظف اختلس ديناراً فكتب للمجلس عن هذا الموظف أربع سنوات، دينار فتباهى هذا الديوان انه ضبط هذا الموظف أنه اختلس ديناراً فطرد من عمله وحكم سنة وغرم بعشرة دنانير وأعيد الدينار المسروق منه ، والملايين أين تذهب ، الملايين التي تسرق لأنهم شركاء في التنمية لا يحاسبون أما الذي يسرق الدينار لا يستطيع أن يشرك غيره في سرقته فيضبط .

نحن نريد أن نتوجه التوجه الصحيح ، الكل يطالب بعدم فرض الضرائب والكل يطالب بزيادة الرواتب للمتقاعدين والمقبلين والحاليين ونعلم جيداً أن اية زيادة في الرواتب أو التقاعد يحتاج الى ما لا يقل عن (١٠٠ الى ١٥٠) مليون من الدنانير ، اذاً لماذا لا نقول هكذا ، مثلاً ضريبة المبيعات ، ضريبة المبيعات كلٌ على الفقراء ويسلم منها الأغنياء ، لماذا ؟!

لأن قانون ضريبة المبيعات بموجبه تصل السلعة الفقير المستهلك بزيادة ٣ر٤٥٪ بزيادة ، الحاجة التي تصل الى البلد بدينار تصل الى المستهلك الفقير وليس الغني تصل اليه بدينار وخمس واربعون قرشاً وثلاثة فلسات هذا اذا صدق التاجر وأخلص البائع ، عشرة ، عشرة ، عشرة ، عندما يصل الى الريف الى القرية الدينار يزيد الى (١٫٤٥٠٣) دينار ، اذاً نحن ضد ضريبة المبيعات ، ولكننا مع فرض الضرائب على اؤلئك الذين يربحون بالملايين الذي يخرج أحدهم من البلد متنزهاً ويصرف عشرات الألاف وأنا مع الذين يقولون وهذا مطلب حق ، لماذا لا نمنع استيراد السيارات لعشرة سنوات ؟ ولماذا كلما تتجدد حكومة أو رئاسة يجدد الأثاث بمئات الألاف إلا يعجبني الكرسي الذي جلس عليه من سبقني أو الموكيت الذي مشى عليه غيري .

علينا أن نعلم كم هي مواردنا ونستعين بالصبر على هذا الموقف الحر العزيز القوي الذي أرتضينا به لأنفسنا ، انا مع الجميع أن نزيد

الرواتب لأن الدينار أصبح عندما تضعه في جيبك وتنزل السوق لا تستطيع أن تشتري به شيئاً ، عندما نطالب بتعميم التأمين الصحي يجب أن نعلم بأن هذا الطلب له ثمن ولا يتأتى هذا إلا بالتقطير وبتكثير الصناعات والتنمية ، وأنا كنت مع الذين يقولون نكافح الجوع والبطالة بتوزيع الأراضي الزراعية ، كأننا نعيش في بلد الأنهار تجري من تحتها قطعة الأرض التي نقترح على الحكومة أن تخصصها للزراعة للمواطن تحتاج إلى ماء ، وأين المياه ؟

انما نتوجه وبصدق الى أن تكون هناك معالجة وأن يكون هناك تعاون وأنا أستغرب كذلك من الذين يطلبون من رجل خطب فتاة فرفضته وتزوجت غيره أن ينفق عليها وإلا فهو خائن لماذا ؟ اختارت غيري وتزوجته فلماذا انفق عليها ؟ فلينفق عليها من اختارته ، أما أنا اذا انفقت فبأحسان واذا فأمسكت فبسبب عدم توفر مال وكل واحد حر بديمقراطيته .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، بارك الله فيك ، الكلمة الآن للسيد حاتم الغزاوي المتحدث الذي يليه الشيخ عبد المنعم أبو زنط . الكوته في هذه الجلسة للكلمات ثلث ساعة فقط .

السيد حاتم الغزاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس – حضرات الزملاء الكرام

سأختصر في الحديث كسباً للوقت أولاً ثم لمشاركتي كلمة جبهة العمل الوطني من قبل سعادة النائب عبد الهادي المجالي وكلمة نواب محافظة اربد من قبل معالي النائب الدكتور عارف البطاينة بما يتعلق بالطلبات العامة لمحافظة أربد وأخيراً بالعرف السائد في أن يتحدث كل نائب عما تحتاجه دائرته الانتخابية مع التأكيد على شمولية تمثيل كل واحد منا لكل ذرة تراب في هذا الوطن ولكل فرد فيه .

دولة الرئيس – الزملاء النواب

ليست الموازنة لغة أرقام فحسب ، بل هي منهاج عمل لسنة قادمة واذا كنا ندرك الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد ، وتتلمس طريقها من خلالها ، وأن موازنتها تقوم على ما تجنيه من أبنائها وعلى المنح والمساعدات من الخارج ، فإن الضرورة تبدو مُلحة أن توجه بنود هذه الموازنة نحو الأهم ثم المهم ، ثم أن الحرية والكرامة الانسانية تقتضي منا جميعاً أن يكون رأينا الأعتماد على النفس من حيث المبدأ وشدّ الأحزمة على البطون ما استطعنا الى ذلك سبيلاً .

فكما قال أجدادنا في السابق المنية ولا الدنية ، أقول الآن بإسم الشرفاء الكرام الذين تمثلهم « الجوع ولا مذلة السؤال » .

واذا كنا نحرص على العيش مرفوعي الرؤوس فإن المنطق يدعونا أن نحرص كذلك على أن تكون هذه الدولة صغيرة الحجم محدودة الموارد كبيرة وطموحة وغنية بنا أيضاً .

وبالمقابل فأننا ندعو الحكومة أن تترفق بمواطني هذا البلد وأن لا تحمله أكثر مما يحتمل ، فلم تعد تطيق الأحزمة شداً ، وأننا ندعو الحكومة أيضاً أن لا يوضع القرش الواحد في غير موضعه .

وأننا بهذه المناسبة لنثمن كثيراً ما يضطلع به ديوان المحاسبة وديوان المراقبة والتفتيش من جهد مخلص في هذا المجال . كما وينبغي على الحكومة أن لا تألو جهداً في تلمس الموارد الجديدة في حدود الحفاظ على الشرف والكرامة لهذا الشعب الطيب وهذا الوطن الغالي .

كما وندعوها أن تضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الأقتراب من المال العام أو استثماره في غير موضعه .

دولة الرئيس – الزملاء المحترمون

اننا نحرص على :

١- أن تكون القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني العام من عاملين ومتقاعدين والذين هم سياج الوطن وحماة أمنه .

٢- ثم الموظفون المدنيون من عاملين ومتقاعدين .

٣- وكذلك كافة افراد المجتمع المحرومون من مصادر الرزق الكافي ، كل هؤلاء ينبغي أن يكونوا موضع رعاية من الحكومة من حيث رفع رواتبهم وتوفير سبل العيش الكريم لهم .

٤- أن مشكلة الفقر والبطالة هي والله كبيرة وتطال فئات كبيرة في المجتمع تستدعي وضع الحلول المناسبة . ولست أعتقد أن بمقدور صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية بقادرين وحدهما على أن يضطلعا بحل هاتين المشكلتين وانما يحتاج الأمر الى جهد وطني شامل يسخر كافة القدرات لهذه الغاية ، مع الأخذ بعين الأعتبار تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص .

٥- كما لا يفوتني أن أنوه بأنه من الضروري :

أ- أن تتسع مظلة الضمان الاجتماعي لتضم الفئات المحرومة في المجتمع .

ب- أن يتم الأسراع في وضع نظام التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين .

جـ- أن يتساوى مكلفو ضريبة الدخل من موظفي القطاع الخاص مع نظرائهم من موظفي القطاع العام بما يتعلق بأقتطاعات موارد الدخل .

د- يوجد هناك فئات من الموظفين مضى عليهم اكثر من عشر سنوات يتقاضون راتب المياومة وكذلك موظفون يوقفون عن العمل قرابة اربعة أشهر كل عام يعودون بعدها وهم موظفو قسم الملاريا في وزارة الصحة وكذلك موظفون الحقو بنظام الخدمة المدنية لم يعطو حقوقهم كاملة وقد آن الأوان لأنصافهم جميعاً .

هـ- كما وأنه بات من الضروري أن ينعم الحكام الأداريون في وزارة الداخلية بنظام يكفل لهم علاوات تتمشى مع الجهود المطلوبة منهم وهي كثيرة حتى تمكنهم من مسايرة اعباء هذه الحياة أسوة بفئات أخرى نطالب دائماً أن تكون موضع عناية وتقدير أيضاً .

و- أن يستمر دعم المواد التموينية الرئيسية وأن يوجه هذا الدعم الى مستحقيه فعلا .

دولة الرئيس - حضرات النواب الكرام .

أما المطالب الخاصة بلوائي الأغوار الشمالية والكورة فإنها تتلخص بمايلي مع ملاحظة ما ورد بموازنة محافظة أربد لهذا العام ومع العلم بأننا بمستوى معين من الخدمات ولكننا نطمح الى المزيد .

أولاً : الادارة .

١- افتتاح مديرية قضاء في كل من المشارع والاغوار الشمالية وكفرعوان في لواء الكورة تخدم كل منهما القرى الجنوبية لكل لواء .

٢- افتتاح دائرة للترخيص في كل من اللواءين ، الكورة والأغوار .

٣- افتتاح مركز للدفاع المدني في كل من بلدة كريمة في الأغوار الشمالية وكفر عوان في لواء الكورة لخدمة القرى الجنوبية في اللواءين .

٤- افتتاح مركز للتدريب المهني في لواء الكورة .

ثانياً : الابنية المدرسية .

١- تحتاج القرى التالية الى أبنية جديدة للقضاء على نظام الفترتين والأبنية المستأجرة أو لخلوها من المدارس وهي :

أبو عبيدة ، كريمة ، أبو سيدو ، السليمات ، وادي اليابس ، المشارع ، الحراوية، العرامشة ، اسكان معاذ بن جبل ، الشونة الشمالية وذلك في لواء الاغوار الشمالية .

٢- أما في لواء الكورة فان بلدتي دير ابي سعيد في السمط ومرحبا فهي بحاجة الى ابنية مدرسية جديدة وكذلك في بلدة كفر الماء .

ثالثاً : التعليم العالي :

١. زيادة حصص اللواءين من اعداد الطلاب المقبولين في الجامعات .

٢. انشاء كلية زراعية جامعية في لواء الاغوار الشمالية ترفده وسواه من مناطق المملكة بالتخصصات المناسبة .

رابعاً : قطاع الصحة .

١- تطوير المراكز الصحية في المشارع لواء الاغوار الشمالية وكذلك في دير ابي سعيد لواء الكورة الى مراكز صحية شاملة .

٢- افتتاح عيادات صحية في كل من طبقة فحل ، السليمات ، اسكان معاذ بن جبل ، منطقة الساخنة في المنشية ، العرامشة ، قليعات ، الحراوية وكذلك في بلدة المشارع نظراً لاتساعها وجميع هذه القرى في لواء الاغوار الشمالية .

٣- زيادة عدد الأسرة في مستشفى ابي عبيده حيث مراجعة العديد من المناطق المجاورة من لواءي ديرعلا وعجلون بالأضافة الى ضرورة توفر العلاجات فيه بأستمرار .

خامساً : الاتصالات والسلكية .

١- ترفيع الشعب البريدية في كل من المنشية ، الخزاوية ، الزمالية وأبو هابيل إلى مكاتب بريدية .

٢- ايصال الخدمة الهاتفية المباشرة الى قرى لواء الكورة الجنوبية .

٣- توسيع شبكات الهاتف في قرى اللواءين بما يستوعب طلبات اشتراك الهاتف المتزايدة .

سادساً : الطرق القروية والزراعية .

١- عمل خلطة اسفلتية للشارع الرئيسي في لواء الاغوار الشمالية وكذلك في الشارع الرئيسي في لواء الكورة حيث مضى عليها سنوات طويلة بدون تحسين .

٢- عمل خلطة اسفلتية وتوسعة للطرق التالية :

أ- كفرابيل / المشارع .

ب- كفر راكب / المشارع .

وهاذين الطريقان يربطان لوائي الكورة والأغوار الشمالية وقد اثبتا جدواهما خاصة في مواسم تساقط الثلوج في منطقة الكورة .

٣- فتح وتعبيد أو تعبيد الطرق الزراعية التالية :

١- كفرابيل / عين زقيق .

٢- الاشرفية / حمة أبو ذابلة / طبقة فحل .

٣- كفر عوان / طبقة فحل .

٤- جفين رحمة أبو ذابلة .

٥- جفين الصفا / الطيبة .

٦- جفين الصفا / ارحيم / وقاص في الاغوار الشمالية .

٧- بيت ايدس / برقش / ارحابا .

٨- طريق العرقوب في بيت ايدس .

٤- استمرار اجراء الصيانة اللازمة للطرق المحاذية للوحدات الزراعية في الاغوار الشمالية واجراء اعمال التنظيف لقنوات الري المحاذية لها .

سابعاً : الكهرباء .

١- ايصال الكهرباء الى التجمعات السكانية خارج حدود التنظيم على حساب مشروع كهربة الريف .

٢- تخفيض اثمان الكهرباء في فصل الصيف في الاغوار عموماً نظراً للحر الشديد وكذلك في لواء الكورة بأعتباره شفا غور وذلك مراعاة للأحوال المادية المتردية .

ثامناً : المياه .

١- زيادة ساعات ضخ المياه الى قرى اللوائين وأن تكون في مواعيد متقاربة .

٢- تخفيض أثمان المياه صيفاً في المنطقة مراعاة لظروف الجو والتي تستتبع استهلاك مياه زائد .

٣- الاهتمام بمياه عين زقيق في كفرابيل وضخ المياه منها الى هذه البلدة وكذلك الى بلدة كفرعوان الغربية .

تاسعاً : السياحة والأثار .

١- الاهتمام بالآثار الرومانية في منطقة طبقة فحل واستمرار اعمال التنقيب فيها وأفتتاح مكتب أثار بها .

٢- الأهتمام بحمامات المياه المعدنية في كل من الشونة الشمالية وطبقة فحل .

٣- انشاء متنزه سياحي في منطقة برقش في بلدة كفر راكب لواء الكورة حيث تكثر فيها المناطق الحرجية .

عاشراً : تفويض المجالس البلدية والقروية لبعض من الاراضي الحرجية وأملاك الدولة المتاخمة لها وتوزيعها على المواطنين لأقامة مساكن عليها . بالأضافة لتمليك مستأجري السكن الوظيفي لهذه المساكن خاصة في وادي اليابس .

حادي عشر : تقديم الدعم المالي للبلديات والمجالس القروية وذلك بزيادة حصصها من رسوم المحروقات والمواد المشتعلة واعادة النظر بمبالغ المديونية التي تثقل كاهلها .

وكذلك شمول موظفيها بنظام الخدمة المدنية وشمولهم بدورات منظمة المدن العربية .

ثاني عشر : دعم الاندية الرياضية مالياً وتقديم الأراضي اللازمة لإقامة مشاريعها عليها وكذلك المنتديات الثقافية وهي حديثة النشأة بما يكفل اقامة ابنيتها وانشاء صالة رياضية مغلقة في منطقة قليعات ضمن المجمع الرياضي

المزمع انشاؤه فيها .

ثالث عشر : دعم الجمعيات الخيرية ورياض الأطفال .

رابع عشر : البدء باستثمار خامات الفوسفات في لواء الكورة حيث تتوفر بنسب عالية وتجارية من شأنها المساهمة بدفع عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل كثيرة للمواطنين .

خامس عشر : مياه الري .

١- التوسع بأقامة السدود حيث أمكن لمواجهة تفشي الجفاف لاسمح الله ولمواكبة التوسع في رقعة الاراضي الزراعية .

٢- الأسراع بتنفيذ مشروع الري بالأنابيب المضغوطة لمنطقة الأغوار الشمالية وأن يشمل هذا المشروع اراضي السليمات وأبو هابيل والتي يتخوف المواطنون فيهما من عدم شمول اراضيهم بهذا المشروع .

٣- الحفاظ على السعر الحالي للمتر المكعب من المياه وعدم المساس به زيادة لانه مرتفع حالياً وان اية زيادة تطرأ عليه من شأنها أن تعجل بأن تهجر المزارع أرضه مع ما يعكسه ذلك من اثر سيء على الاقتصاد الوطني .

سادس عشر : أما الزراعة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين فأن زيارة واحدة هذه الأيام لأحد الاسواق المركزية لكفيلة بأعطاء صورة واضحة ودقيقة عن واقعها . صورة تنطق بالبؤس والمرارة لا أظنكم تحتملونها واحتملها رجل بسيط يكدّ بالنهار ويغتمّ ويهتم بالليل ليصبح متهيأً للكدّ في اليوم التالي وذلك ليحضّر وجبه جاهزة للآخرين لعله يستفيد من ورائها ليعود ويحضر من جديد ، ولكنه للأسف يرجع بالخسران وننعم نحن المستهلكون بنتيجه تعبه بأبخس الاثمان .

فهل سيستمر هذا الرجل صامداً فترة طويلة ؟ انني اتساءل ترى الى متى سيدوم هذا الحال مع صاحبنا ؟ أليس لكل شيء نهاية كما يقولون ؟ فإلى أية نهاية يسير هذا المزارع مع هذه الحال . أليست النتيجة أن يهجر المزارع أرضه ويقف في طابور العاطلين بعد أن كان على رأس قائمة المنتجين ؟ أليست النتيجة أن ستزداد قوائم صندوق المعونة الوطنية التي تموّل بمنح ومساعدات من الخارج ونحن ننادي بالأعتماد على الذات ؟

اليست النتيجة أن ستهبط الطائرات محملة بالمواد الغذائية من الخارج وبالعملة الصعبة ونحن نشكو فائض الأنتاج ونطالب له بطائرات تقلع من بلادنا وترجع لنا محملة بالعملة الصعبة ؟ أليست النتيجة أن سيشتري مواطننا السلعة بأعلى الأسعار ونبخل عليه نحن بأبخس الاسعار ؟

ثم أنني أتساءل كيف ستسترد مؤسسات الأقراض المختلفة وهي رسمية ديونها من المزارعين ؟ أما بالنسبة للمقرضين الآخرين فإنني لا أتساءل بل أجزم أن سيكون مصيرهم معهم السجن لأن من اقرض ينتظر السداد والقانون لا يرحم وهو يقضي بالسجن.

فهل سترحم الحكومة وترفع السيوف المسلطة على رقاب المزارعين فتقيل عثرتهم وتضمن لهم بيع منتوجاتهم بربح معقول يمكنهم من النهوض من جديد ليجبلوا الأرض بالعرق ونحن ننعم بالسمن والعسل .

نعم إنهم يرضون بالربح القليل الذي يقيم الأود ويسد الرمق فهم ليسوا من هواة تكديس الأموال بالبنوك .

دولة الرئيس ، النواب المحترمين

وأكتفي بهذا القدر من المقدمة وأنني على ما اورده زملائي السادة علي الشطي ، ونادر الظهيرات من حلول لهذه المعضلة ، وأختتم بما نشرته صحيفة الاسواق صباح يوم الخميس ١٩٩٤/١/١٣ من أن المزارعين يلقون بمنتوجاتهم في العراء لتستفيد منها البهائم والاغنام ويستفيدون هم خير الجزاء من رب العالمين وأنني أهدي هذا الخبر لهذا المجلس الكريم وللحكومة الرشيدة ولكل مواطن مخلص غيور في هذا البلد ؟

والله أسأل أن يوفقنا جميعاً أن نعمل لخير هذا البلد ورفعة شأنه تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد حاتم الغزاوي ، الكلمة الآن للشيخ عبد المنعم أبو زنط وقد وعدني ان تكون قصيرة والمتحدث الذي يليه الدكتور احمد الكوفحي ، نحن متفاهمين مدة الكوته أو مدة التحدث في اليوم الأخير من المناقشة (٢٠) دقيقة فقط .

السيد عبد المنعم ابو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله

اخواني من باب الأمانة وعدت دولة الأخ ابو نشأت بأن تكون كلمتي أقل من نصف كلمتي في مناقشة بيان الحكومة ، وأتنازل عن ذلك القسط دعم مني للموازنة .

الحمدلله الذي ربى النفس المؤمنة على منهج الوسطية والأعتدال في الانفاق امتثالاً لقوله تعالى : ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط ، فتقعد ملوماً محسوراً .

وقد وصف الله تعالى عباده أهل البناء لسعادة البشر بقوله جل ذكره : « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواماً » .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد منقذ الانسانية القائل : الاقتصاد نصف المعيشة .

دولة الرئيس – حضرات الاخوة النواب المحترمين :

أولاً : ورد في خطاب قانون الموازنة العامة الصفحة الثانية البند (٣) لدى الحديث عن التوجهات السياسية الاقتصادية : التنسيق الكامل مع الدول العربية الشقيقة للنظر في موضوع « المقاطعة العربية مع العدو أي مع العدو بعد أن تتبلور ما يسمى بالمسيرة السلمية وتعقيبي على ذلك :

سوف يكون الأردن أكثر المتضررين من « رفع المقاطعة عن العدو حالة التورط بذلك العار .

إذ أن الاردن سيكون أول بلد يغُزى اقتصادياً بتدفق بضائع العدو ، ومن ثم سنغزى فكرياً وأخلاقياً ، بل سنغزى من العدو صحياً » بوباء الإيدز » .

وقد حذرنا الله سبحانه من شر ذلك الغزو في مخططاته الخبيثة : فقال تعالى : « إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداءً ، ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء ، وودوا لو تكفرون ».

لأجل ذلك : يحرم إسلامياً وعروبياً ووطنياً وقومياً رفع المقاطعة عن العدو ، ولو أجمع الآخرون على رفع المقاطعة فأنه إجماع على ضلالة وباطل ... وليس إجماعاً على هدى وحق ، لأن العدو هو العدو فلم يتغير من ذئب غادر الى حمامة سلام ، والوطن المقدس هو الوطن المقدس فلم يتغير ، والعروبة في أصالتها هي العروبة فلم تتغير ، والاسلام سيد الجميع هو الاسلام في عزته وكرامته فلم يتغير، وسيظل القرآن المجيد يقرع القلوب في الغدو والآصال : لتجدنّ أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا »

فعلام بعد ذلك يفُكر مجرد تفكير في رفع المقاطعة عن العدو ، وينسق مع الآخرين المجمعين على مقاطعة العراق الشقيق وحصاره الظالم للسنة الرابعة ...

لذلك كان الأولى والأحق أن تعمل الحكومة جادة مخلصة على رفع المقاطعة العربية عن عراق العروبة والاسلام ، قبل أن تفكر في رفع المقاطعة عن عدو لئيم غادر يتربص بنا ريب المنون.

ثانياً : ينص خطاب قانون الموازنة الصفحة (٢) البند (٧) من التوجهات السياسية الاقتصادية :

ينص على التوجه نحو تحقيق التنمية المتوازنة من خلال توجيه الاستثمار الى مختلف

محافظات ومناطق المملكة ، وذلك بتقديم الحوافز لإنشاء مشاريعهم الانتاجية مما سيحقق فرص عمل لأبناء المحافظات . مناقشتي لذلك الاقتباس من :

« إن هذا الكلام سائب وعائم لا يتجاوز أسلوب التخدير لمعظم العاطلين عن العمل من ابناء المحافظات ، لاسيما أن معظمهم من غير أصحاب المهن التخصصية .

لذلك : أطالب الحكومة بتغيير ذلك الاسلوب عملياً وميدانياً .

إذ لا يعقل اقناع المستثمر في مصنع أدوية بل استثمار في مصنع أغذية أو مصنع أحذية .

لا يعقل إقناع المستثمر لينقل عماله ومهندسيه وأجهزة الصناعة من العاصمة وضواحيها الى الطفيلة أو معان والكرك أو المفرق والصفاوي والرمثا مثلاً لأن ذلك سيكلفه تكاليف باهظة .

وهل سيجد المستثمر الأيدي العاملة المتخصصة مهنياً وفنياً في تلك المحافظات . مع احترامي وتقديري لكل يد تمتد للبناء والوفاء ...

وخير من ذلك تشغيل تلك الأيدي باستصلاح الاراضي الزراعية باشراف الارشاد الزراعي ، شريطة استملاكها هبة لأولئك المزارعين مقابل زراعتها بموجب خطة الترشيد الزراعي .

ثالثاً : ينص خطاب قانون الموازنة الصفحة (٣) البند (٨) من التوجهات السياسية الاقتصادية ينص على إيلاء الاهتمام الكامل لتطوير أساليب التربية والتعليم والتدريب المهني ، والتدريب التقني والتدريب الاداري الحديث وتوطين التكنولوجيا الحديثة لأرتباط هذه العناصر ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية وارتفاع معدلاتها ، انتهى الاقتباس .

وأعقب على ذلك :

بأن التدريب المهني والتقني يقتضي وضع خطة إعلامية عبر أجهزة الأعلام وبخاصة التلفاز لترشيد الطلاب بالتوجه للتدريب المهني والتقني ، وحثهم بالحوافز التشجيعية على ذلك ، سواء من أولوية التعيين الوظيفي أو علاوة مغرية ، بينما التوجه الأكاديمي سيحرم من تلك المميزات .

وبذلك ستولد أجيال في البناء والأنتاج، لا في الهدم والاستهلاك .

رابعاً : ورد في خطاب قانون الموازنة الصفحة (٣) في بند الحسابات القومية أن انخفاض الاستهلاك العالمي من الفوسفات والأسمدة ، واستمرار الحصار على ميناء العقبة، الأمر الذي أدى الى ارتفاع تكاليف الشحن والحد من التصدير ، وهنا أتساءل :

بم عالجت الحكومة حصار ميناء العقبة ؟

هل يكفي التباكي والشكوى الأليمة على ذلك الحصار الأمريكي وحجتنا في ذلك أمريكا رائدة النظام العالمي الجديد لا نقدر على مجابهتها ..

لكن : هل اتعظنا من إخوتنا في الصومال الشعب الضعيف المستضعف ، والذي غزته أمريكا بحراً وجواً ، بل وبراً داخل الأحياء السكنية .

فإذا بالغزاة الامريكان يضطرون للأنسحاب الذليل المهين . فهل خطر على بال الحكومة مجرد خاطرة أن العلاج الحاسم لفك الحصار بيننا وبينها مدة شهر كحد أدنى أمتثالاً لقوله تعالى : ﴿ وليجدوا فيكم غلظة ﴾ أن نقاطع امريكيا سياسياً واقتصادياً وتجمد علاقتنا معها مدة شهر واحد كحد أدنى وليس معنى ذلك أننا سننكس العلم الأمريكي فوق البيت الأبيض ، بل ستضطر أمريكا بالمقاطعة وتجميد العلاقات أن تعيد النظر في حساباتها الخاطئة تثميناً للموقع الاستراتيجي لأردن الحشد والرباط .

خامساً : ورد في خطاب قانون الموازنة الصفحة (٥) البندين ٢ - ٣ من معالجة البطالة والفقر .

حيث يقول الخطاب : بتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل ودعم سياساته ودعم اللامركزية في تحديد المشروعات وأولوياتها مع إيجاد مصادر تمويل له خلال المؤسسات الدولية »

تعقيبي على ذلك :

إن ما ورد في خطاب الموازنة يعني أن انتعاش صندوق التنمية والتشغيل سيكون عالة على مؤسسات دولية ، فإن تصدقوا على صندوق التنمية والتشغيل فقد انتعش في أداء مهمته ، وإلا فسوف يحول صندوق التنمية والتشغيل من مركز الإنتعاش الى غرفة الإنعاش .

ومن ثم يزداد الفقراء فقراً والعاجزون عجزاً وذلاً وهواناً .

ومن ثم ستزداد الجريمة انتشاراً في المجتمع .

لكن الواجب على الحكومة الموقرة أن تعتمد على مصادر ذاتية وطنية في تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل ، وذلك بإنشاء وحدات زراعية جماعية في استصلاح الأراضي للزراعة .

فمثلاً : عندما تضع الحكومة خطة رشد لأستصلاح مليون دونم من الأراضي وذلك من خلال تقسيمها الى وحدات زراعية ، فتكون الوحدة الزراعية ١٠٠ دونم فتستوعب تشغيل خمسة مواطنين عاطلين عن العمل ، ومن ثم

ستكون النتيجة بمشيئة الله أن خطة استصلاح الاراضي قد استوعبت تشغيل عشرة آلاف عاطل عن العمل ، سيعيلون ستين ألف نسمة ، وبذلك نكون قد خطونا خطوة مباركة في معالجة جانب من البطالة والفقر ، وعلمنا على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الامر المعيشي .

أما أن تظل المزارع محصورة في أيدي الرأسماليين والمتنفذين استثماراً واستغلالاً للعاملين ، وامتصاصاً لدماء المواطنين ، فأن ذلك محرم شرعاً ووطنية وإنسانية وإن ذلك ليتنافى مع حكم الله القائل « كي لا يكون دولةً بين الأغنياء منكم » فرب قائلٍ يقول : إن استصلاح الأراضي بحاجة لفائض من الماء .

فالجواب على ذلك :

إن مناطق الواحات ، وغيرها ، لقائمة على بحيرة من المياه ...

كما أننا بأستطاعتنا أن نشيد مزيداً من السدود للأحتفاظ بمياه الأمطار ، لتساعدنا على برمجة ديمومة الري المنظم بمشيئة الله ورعايته .

« ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض » ومن خلال الاستصلاح الزراعي ستستعيد للأردن بعون الله ازدهاره الباسم المشرق الذي أشار إليه الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام يوم الهجرة النبوية حيث سمع الطاغوت أبا جهل يتهكم على باب بيت رسول الله عليه الصلاة والسلام فيقول :

إن محمداً يقول لأصحابه إذا اتبعتموني فلكم جنان كجنان الأردن وإن لم تتبعوني فلكم النار » .

فرد عليه الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام زاجراً : نعم أنا أقول ذلك يا عدو الله » وهذا أقراراً من سيد الرسل وصحاب المعجزات أن للأردن في التاريخ البشري الزراعي جنان فكانت مضرب مثل ، وإن الواقع الزراعي لأصدق شاهد على معجزة النبوة .

ويتمثل ذلك بنموذج فذ لمزارع التفاح في منطقة الشوبك وغيرها .

وكذلك : في معالجة الفقر والبطالة ينص خطاب الموازنة على توسيع مظلة التأهيل المهني ، وتمويل المشروعات الأنتاجية من خلال القروض الحسنة وتحويل المعونات الشهرية التي يمنحها صندوق المعونة الوطني لتمويل مشاريع أسرية منتجة .

وأناقش ذلك : بأن نسبة من المشاريع الأسرية يبوء بالفشل ، ومن ثم تصبح الأسرة عبئاً على الصندوق وعالة على المجتمع .

لكن إذا ربطنا تلك الأسر الفقيرة بكوادر مهنية ذات خبرة في الاستثمار والانتاج فسوف تعمل على إنقاذ الأسر الفقيرة .

(ولدى ذكر صندوق المعونة والتشغيل التابع لوزارة التنمية ، فلا بد من الصراحة في الجهر بالحق ، حيث نقارن ما بين مخصصات وزارة التنمية فنجدها (٥٫٨٦٧٠٠٠) دينار ، ومخصصات الإذاعة والتلفزيون (١٥٫٣٢٨٠٠٠) دينار ليت الحكومة عكست الأمر لتصبح مخصصات وزارة التنمية الأجتماعية ١٥٫٣٢٨٠٠٠ حيث أنها أي وزارة التنمية أم الأرامل والأيتام والفقراء والبؤساء وإن في رعايتهم استمطاراً لرحمة الله بنا ، وتحقيقاً للتكافل الاجتماعي القائم على التراحم والتعاطف ، واستقرار للأمن في المجتمع ، إذ كلما ازداد الفقر انتشاراً ازدادت الجريمة انتشاراً وبشراسة .

ورضى الله عن الإمام علي حيث قال : لو كان الفقر رجلاً لقتلته .

بل إن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليقرن الفقر مع الكفر والهم والحزن .

فيقول عليه الصلاة والسلام : « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل ، وأعوذ بك من الجبن والبخل ، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال ، اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وأعوذ بك من عذاب القبر » .

وكم تمنيت على دولة رئيس الحكومة المحترم ومعه معالي وزير التموين ومعالي وزير المالية ومعالي وزير التنمية الاجتماعية أن يقوموا فجأة بزيارة عشر عائلات من الفقراء بين المخيمات والبادية والريف لترى الحكومة الموقرة بالبصيرة قبل البصر الأرملة الثكلى التي تربي عشرة ايتام بناتٍ وأولاداً ، وأكبرهم دون البلوغ ، وكيف يبرمجون معيشتهم على ذل الفاقة وبؤس الفقر المدقع ، حيث سترون يا سادة الولد الذي يتناول وجبة الفطور ولا يتناول الغداء ، وأخاه يتناول الغداء دون الفطور ، والثالث يتناول العشاء دون الغداء والبنت التي تنتظر أختها لتعود من المدرسة الصباحية حتى تلبس زيها المدرسي في الفترة المسائية .

لذلك : أيتها الحكومة الموقرة « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » .

لأجل ذلك : أطالب بأنشاء هيئة شعبية عامة لجباية الزكاة والصدقات لتوزيعها على مستحقيها من خلال بطاقة موحدة للفقراء والمحتاجين .

وان يتفرع عن ذلك إنشاء مؤسسات استثمارية شعبية لحساب الزكاة والصدقات .

وبذلك سنعالج مشكلات الفقر والغارمين المعسرين ، إذ أن احد مصارف الزكاة مصرف الغارمين .

ولنفترض إجمالي النقد المتداول بين

المواطنين والعقارات التجارية الاستثمارية بيعاً وشراءً ، وعروض التجارة ، أن الاجمالي لذلك يساوي عشرة مليار دينار .

فأن الزكاة الشرعية تساوي (٢٥٠) مليون دينار سنوياً بنسبة ربع العشر . ومثل هذا المبلغ ٢٥٠ مليون دينار سوف يعالج الفقر معالجة جذرية .

لكن :

لا يسلم الشرف من الأذى حتى يعود الحكم للإسلام .

سادساً : الضرائب .

نص خطاب الموازنة صفحة (٧) التشريعات المالية : كما أن الحكومة عاكفة على مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية بقصد التخفيف والتسهيل والتقليل من عناء المواطنين، واستبدال ضريبة الاستهلاك بضريبة المبيعات بقصد توسيع قاعدة المشاركة في العبء الضريبي بدلاً من تحميله لفئة دون أخرى تعقيبي على ذلك :

كم نتمنى أن نرى هذا الحلم في التخفيف عن المواطن حقيقة في الواقع لا تخديراً لمشاعر المواطنين ، ومواعيد عرقوب ، لا يجني المواطن من ورائها سوى السراب الخادع الذي يحسبه الظمآن ماء .

كيف لا ؟ ونقرأ في النص : أن الحكومة عاكفة على مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية بقصد التخفيف والتسهيل والتقليل من عناء المواطنين .

وهذا اعتراف صريح من الحكومة في قولها : بالتخفيف عن المواطن إذ أن الضريبة حمل ثقيل ، ثم تقول الحكومة بالتسهيل عن المواطن ، وهذا اعتراف ثاني من الحكومة بأن الضريبة لا يُسر فيها للمواطن ، ثم تنادي الحكومة بالتقليل من عناء المواطنين ، وهذا اعتراف ثالث من الحكومة بأن الضريبة باهظة وذات عناء للمواطنين ، فكيف بعد ذلك الثقل الضريبي وعسره وعنائه تطالب الحكومة الموقرة بضريبة المبيعات ؟ أم أنها تريد أن تنقل الشعب من قسوه القدوم الى ظلم المنشار ، ومن ثم يتحول الأطفال اليتامى والنساء الثكالى والشباب الحيارى يتحولون بضريبة المبيعات من تحت الدلف الى تحت المزراب ؟

دولة الرئيس حضرات الأخوة المحترمين

(ان مجموع الضرائب سنوياً يساوي (٦٩٠) مليون دينار من الضريبة على كل مواطن بمعدل (١٨٢) ديناراً سنوياً ومعنى ذلك أن الضريبة للمبيعات سوف تكون ضد المواطن كدودة العلق تمتص دمه في نهاره ، وكالبرغوث يقضى مضجعه ليلاً وهو نائم لأجل ذلك : أطالب باستفتاء شعبي عام حر نزيه على ضريبة المبيعات ...

وليقل الشعب كلمته في ذلك ، وهذه هي الحرية والشورى بعينها ...) .

سابعاً : موضوع اللامركزية في المحافظات .

ظاهر الأمر رحمة ، لكن أخشى أن يكون في باطنه عذاب أليم . وإن الموضوع لجد خطير ، لذلك أطالب الحكومة بعرض اللامركزية على المجلس الكريم لمناقشته . حتى إذا رُفض ، فليتحمل المجلس مسؤولية ذلك إذا ظهرت سلبيات الرفض ، وإذا وافق المجلس على مبدأ اللامركزية ، وكان لذلك إيجابيات ، نسوف تكون المسؤولية مشتركة بين الحكومة والمجلس .

وفي هذه الحالة يظل شرف السبق للحكومة ، لأنها صاحبة المشروع ، ابتداءً .

وقد ورد في خطاب الموازنة ص١١ بأن الحكومة عاكفة على دراسة توسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل كافة المواطنين » .

فأعقب على ذلك :

إن الواجب على الحكومة إن كانت جادة في قضية التأمين الصحي لجميع المواطنين أن تحدد سقفاً زمانياً لتنفيذ ذلك ، خشية أن تذهب تلك الوعود أدراج الرياح .

دولة الرئيس ، حضرات الأخوة المحترمين

ورد في الفقرة «د» من المادة الرابعة من قانون الموازنة :

« إذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة ، يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي هذا الانخفاض »

أرد على ذلك إنني أطالب الحكومة بدلاً من زيادة الاقتراض الخارجي في تلك الحالة أنفة الذكر أن تضغط نفقات الكماليات ، لأننا في أمس الحاجة لتخفيف المديونية ، لا أن نزيد في أعبائها .

واذا كان من الكماليات زيادة الرواتب للسادة الوزراء والسادة النواب فليبدأ بحذفها من أجل عيون المديونية .

ثامناً : القرض الحسن من صندوق الاسكان العسكري لضباط الصف والأفراد الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من قواتنا المسلحة .

هؤلاء ضباط الصف والأفراد أمتداد لأولئك الأبطال الذين استشهدوا على أسوار القدس الشريف .

يعطون قرضاً حسنا مقداره خمسة آلاف دينار ، بينما الضابط ١٦ ألف دينار .

هؤلاء الرجال الذين نذرتهم أمهاتهم ليكونوا حماة الحمى لأردن الحشد والرباط . أنسينا أنهم اشقاء ابطال معركة الكرامة ؟

لأجل ذلك : أطالب الحكومة الموقرة بمضاعفة القرض الحسن لهم ليتمكنوا من بناء مأوى الستر الذي يليق بعزة الجندي وشهامته .

كما أطالب لهؤلاء العسكريين المتقاعدين بعدم اشتراط ملكية الأرض للبناء قبل القرض ، بل يشترط التملك سواء ، للأرض أو للمأوى ، إذ من الممكن أن يشتري بيتاً جاهزاً يناسب ذلك المتقاعد وعائلته) .

تاسعاً : أطالب بتوسيع صلاحيات ديوان الرقابة والتفتيش حيث وفر خلال مدة وجيزة دون السنة وفر للخزينة ثلاثة ملايين ونصف مليون دينار وصوب (٢٥٠) حالة من أصل (٨٥٠) حالة قدمت لديوان الرقابة والتفتيش .

دولة رئيس المجلس : شيخ عبد المنعم مضى نصف ساعة سأعطيك دقيقة واحدة وأرجو أن تنتهي ، أرجوك أن لا تضيع الوقت أكثر متحدث لغاية الآن هو أنت في هذه الجلسة .

السيد عبد المنعم ابو زنط : اذا سمحت لدي احصائية دقيقة ، هناك أخوة تحدثوا بصفتهم الشخصية وليس بأسم الكل (٣٨) دقيقة موجود عندي مع اسمائهم .

دولة رئيس المجلس : لا ، اذا سمحت معك دقيقة واحدة .

السيد عبد المنعم ابو زنط : لو سمحت أنا وعدت دولتكم بأن تكون أقل من نصف كلمتي في مناقشة البيان الوزاري أسراف هناك وتقطير هنا ، فأين الحرية والديمقراطية ؟ .

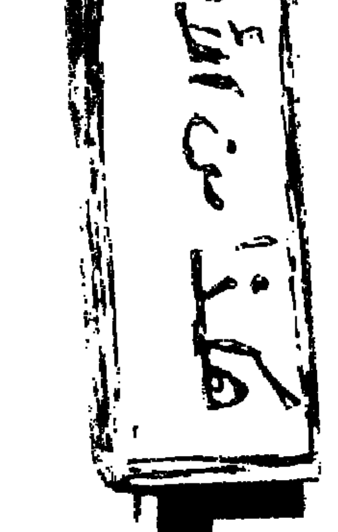
دولة رئيس المجلس : يا أخي لا تبقى تحكي لي بالحرية والديمقراطية أرجوك عليك أن تنهي بعد دقيقة ، تفضل .

السيد عبد المنعم أبو زنط : أنا باقي لي صفحة ونصف سأنهي الصفحة والنصف حسبي الله ونعم الوكيل .

عاشراً : أطالب الحكومة باستئناف خدمة العلم لمدة سنة للحفاظ على ديمومة الحس الوطني لدى الشباب ، وليكونوا قادرين على الذود عن حياض الوطن الغالي أمام كل طارىء يقتضي رد عدوان المعتدين .

يقول تعالى محذراً من التهاون في الجانب العسكري « ودّ الذين كفروا لو تغفلون عن اسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة » .

حادي عشر : (إن راتب المتقاعدين من الضمان الاجتماعي لموظفي الرواتب المقطوعة ، لا يغطي نصف معيشتهم ، لذلك أطالب بأنصافهم ومساواتهم بغيرهم تحريراً للمواطنين من رق الطبقية المقيتة) وأناشد وزارة العمل إنصاف آلاف العمال في الشركات الخاصة ، حيث رواتبهم ما بين ٦٠ – ٧٠ دينار شهرياً



وكبار موظفيها يتقاضون ما يزيد على ألف دينار .

ثاني عشر : (العراق الشقيق وعلاقته بالوضع الأقتصادي حيث إن كلا البلدين العراق والاردن يعتبر كل منهما الرئة اليمنى للآخر وبخاصة في ظل التكافل الايماني والوجداني ، لذلك إن واجب الاخوة ليملي علينا بذل قصارى جهدنا لدعمه في محنته أمام الحصار الظالم .

يقول تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ويقول عليه السلام (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا إشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) .

(وفي الختام إن دائرتي الإنتخابية التي تشمل نصف مليون نسمة ابتداءً من صالحية العابد وحي الخلايلة وعاليه واليرموك والمنارة والتطوير الحضري والحملان ومخيم النصر وجبل التاج والجوفة ومخيم الجوفة والاشرفية ومخيم الوحدات وحي الدباية وضاحية الحاج حسن وجبل الزهور وجبل المريخ والنظيف ورأس العين وجبل نزال والأخضر وحي القيسية . أطالب بالحقوق العادلة التالية لهؤلاء الأخوة الذين أكرموني بثقتهم الغالية .

أولاً : اطالب الحكومة بتوفير مكتب بريد وبرق لكل خمسين الف نسمة .

ثانياً : سيارة اسعاف واطفائية لكل خمسين الف نسمة .

ثالثاً : مركز طبي تخصصي لكل خمسين الف نسمة .

رابعاً : تنظيم المصرف الصحي واكمال سفلتة الشوارع وإضاءة المظلم منها .

خامساً : اطالب بكشك للشرطة في كل حديقة عامة ومنطقة ، ردعاً لبعض الشباب المراهقين ممن انحرفت أخلاقهم .

سادساً : أطالب للمرة الخامسة خلال خمس سنوات بأنشاء مستشفى حكومي عام لتثبت الحكومة مصداقيتها في تبني الشعار ، القائل (الانسان أغلى ما نملك) وليس الانسان أغلى ما نستملك ، كما هو الواقع .

سابعاً : تحسين أوضاع المخيمات حيث إن سكانها مواطنون أصلاء يساهمون بسواعدهم في تشييد شتى مرافق الحياة في الأردن كما أنهم يساهمون في الضرائب والرسوم كغيرهم سواء بسواء .

(ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا احكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور احمد الكوفحي ، تفضل .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وأصحابه أجمعين ،

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين :

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد ،

من المعلوم أن أخطر موقفين للحكومة أمام مجلس النواب هما جلستا الثقة والموازنة العامة ، وبالتالي فأن أخطر قراران يصدرهما المجلس فيهما .

وإذا كان بيان الحكومة دعوى يرافع عنها رئيسها ، فان مشروع الموازنة العامة دعوى كذلك يرافع عنها وزير ماليتها ، ومجلس النواب بكامل أعضائه يشكلون الهيئة القضائية التي تناقش الدعوى والمرافعة فيهما ، ثم تصدر قرارها النهائي فيهما إقراراً أو رفضاً أو توقفاً ، مع اختلاف في الأغلبية والكيفية التي يصدر عنها القرار كما لا يخفى في كل منهما ، وعلى اساس هذا القرار تستقر الحكومة او تسقط او تستقيل .

إن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة هو بمثابة خطة عمل الحكومة السنوية في المجالات المالية والتنفيذية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، يأتي في خطاب مشروعها بمثابة لائحة التفسير الحكومية لبنودها وما ورد تحتها من أرقام بتلك المجالات .

من أجل ذلك يقع التوافق والتداخل بين موقف الحكومة في الحالين الأمر الذي يستدعي توافق موقف النائب الحكم في الحالتين أيضاً إلا إذا بدا للنائب من الحقائق مؤخراً ما كان خافياً سابقاً ، أو أن التقارير في موقف الحكومة في الموازنة العامة قد فعندئذٍ غضاضة من تغير موقف النائب إذ الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ولا يستطيع أحد أن يتهم النائب بأنه يكيل بمكيالين .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

يأتي اعداد هذه الموازنة العامة في ظل أحداث سياسية تشهدها المنطقة سيكون لها بالتأكيد تأثيرات كبيرة وواضحة على اقتصاديات دول المنطقة كما اعترف بذلك معالي وزير المالية ، وحدد في ضوء هذه الأحداث توجهات السياسة الاقتصادية الأردنية في خمس نقاط صاغها بلغة التفاؤل المشوب بالحذر ، حيث يدرك معاليه أن المقدمات التي علق عليها النتائج شبه تعجيزية ، حيث أن الطرف الفلسطيني والعربي في اضعف أحواله ،

فهو متشرذم عاجز مشلول مسلوب الارادة ، والطرف اليهودي في أقوى أحواله ، فهو متطرف مستهتر آمر ، ابتدع النظام العالمي الجديد وسخر لحمايته امريكا وحلفاءها ويريد أن يحيل المنطقة العربية والاسلامية الى جسد يحتل فيه موقع الرأس ، بحيث يملي علينا وهو العدو الألدّ - كل شروطه ، وسيجبرنا علىتقديم المال من ودائعنا في مصارف الغرب ومن خزائننا ، وعلىتقديم السواعد ، ويستأثر هو بالادارة والقسمة ، فنعيش على فتاته وإحسانه ، ومن خلال الهيمنة الاقتصادية سيخترق كل حصوننا ، وسينفذ الى مواقع صنع القرارات ، والى التحكم في المناهج والبرامج ، والأستيلاء على المقدرات والثروات، مع تجريدنا من كل عناصر القوة معنوية كانت او مادية ، في كل ارضنا العربية والاسلامية .

ومما يزيد الأمر تعقيداً أننا أريد لنا أن ننطوي تحت لواء اسود آخر وهو ما يسمى بمعاهدة الاتفاقية العامه للتجارة والتعرفات الجمركيه التي تسمى بـ « الجات » تلك المعاهدة الاستعمارية الغربيه التي تحقق للشركات متعددة الجنسية في بلادنا ما لم تحلم به يوماً بقوة الجند والسلاح .

دولة الرئيس . . . الزملاء المحترمين .

لقد جاء في خطاب مشروع الموازنة العامة أن السياسات الحكومية جاءت منسجمة مع أهداف امرين اثنين هما :

١- برنامج التصحيح الاقتصادي الاجتماعي الوطني .

٢- الخطة الخمسين الاقتصادية الأجتماعية للدولة للسنوات (٩٣ - ٩٧)

إن هذين الأمرين متداخلات لا يمكن فك ارتباط احدهما عن الآخر ، كما لا يمكن فك ارتباطهما عن خطاب النوايا الاسود ، الذي اعتبره وزير مالية سابق من الاسرار التي يجب ان تخفى حتى عن ممثلي الأمة وأصرّ على ذلك رغم التساؤلات ورغم الحديث الكثير والتهديد من قبل النواب بألاستجواب وبطرح الثقة ، ولا أجد ما أقنع به نفسي إطلاقاً من أن كل خطاب النوايا هو ما كشفه معالي وزير المالية الحالي فقط .

وفضلاً عن ذلك فأن وصف هذا البرنامج وما يتفرع عنه بأنه وطني هو من باب المجاز من الحقيقة ، لأن الوطني ما تكون فيه السيادة للوطن ، والاستقلالية في صنعه لأبناء الوطن ، وليس الأمر كذلك قطعاً لأنه :

اولاً : وضع بعد محادثات مضيئة مطولة بين طرف ضعيف محتاج ، وبين طرف قوي فيه مواصفات المرابي الجشع ، والاناني الذي يستبيح من أجل مصلحته كل القيم الانسانيه ، والجابي المتمرس بل والعدو المتربص ، وهذا ما أكدته شواهد الواقع سواء

أكان صندوق النقد الدولي او البنك الدولي او البنوك التجاريه الدائنة او نادي باريس أو لندن ، وبهذا نرهن قرارنا السياسي والاقتصادي لدى هذه المؤسسات الظالمة .

ثانياً : يجعلنا نكدح من أجل سداد ديونه وعوائدها الباهظة ، ولا يهم ما نتقلب في أتون ناره من بطاله وفقر وتضخم وارتفاع اسعار .

ثالثاً : تمنحنا شهادة حسن سلوك تؤهلنا لمزيد من الاقتراض عند تنفيذنا لمواصفات والتزامنا بأوامره ، وقد عبّر عن ذلك معالي وزير المالية وهو يشير الى أنهم سيمنحوننا فرصاً من أجل الطاقة وآخر من أجل المياه ، وهذه القروض هي أصل هذا البلاء .

رابعا : يقوم بعملية التخدير فأحياناً يوافق على الجدولة بمعنى تعظيم وتأخير استحقاق الغرم وهذا قطعاً لمصلحته ، وأحياناً يذر الرماد في العيون حتى لا ترى عيوبه فيقدم لنا فتاتاً على شكل منح ومساعدات يوجهها للاستهلاك الترفي ما إستطاع الى ذلك سبيلاً .

دولة الرئيس . . .الزملاء المحترمين .

وحتى نكون قادرين على تحرير قرارنا السياسي والاقتصادي والأجتماعي من براثن هذه المؤسسات المستغلة ، ونستعلي على شروطها واملاءاتها التعسفية ، علينا أن نجعل الأولوية القصوى في توجهاتنا وبرامجنا التخلص من أزمة المديونية الخارجية ، التي هي أصل الداء ، ولن يكون ذلك إلا باتباع خطة نوعية جريئة أطرح بين ايديكم بعض مفرداتها :

١) التوقف عن الاقتراض الربوي خارجيا وداخلياً فوراً .

٢) التوقف عن السداد لتلك الديون كما فعلت بعض الدول .

٣) السعي مع الدول المدينة لأتخاذ موقف موحد لشطب هذه الديون ، او بخاصة وأن الدائنين قد أخذوا من هذه الدول النامية أضعاف اصل ديونهم كما دلت على ذلك الأحصائيات الدولية المعتمدة .

٤) اعلان عام ٩٤ عاماً وطنياً للخروج من المديونية تسخر له كل الطاقات الخارجية على شكل نظير عام بأشراف قائد الوطن ، يركز فيه على اصحاب رؤوس الاموال والمدخرات من الاردنيين في كل مكان اولاً ثم يجري الأتصال بالدول العربية والاسلامية على المستويين الرسمي والشعبي لتحمل الباقي ثانياً ، وبخاصة ولحن نقف ندافع عنها على أطول خط من خطوط المواجهة مع عدونا المصيري المشترك .

٥) ان توجه أموال البنوك التجارية نحو الاستثمار الانتاجي في المجالات الزراعية والصناعية وبأسلوب المشاركة .

٦) أن تمنع الاستيراد للمواد الاستهلاكية الترفية مطلقاً وأن تمنع البذخ وبخاصة في بناء القصور الفارهة التي بعض مقابضها ذهبية وان نعلن عن خطة تقشفية حازمة تنفذها على المستويين الرسمي والشعبي على حد سواء .

٧) ان نعيد خدمة العلم لمدة عام وأن نستفيد من طاقات وجهود المكلفين في مشاريع انتاجية أو انجاز البنى التحتية ، مع اعطائهم امتيازات مقوية ومكاسب مادية مقبولة الى حدّ ما.

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

إن ما تمر به الأمة أزمة خانقة ، وما يعصف بها من مشكلات مستعصية إنما هو نتيجة طبيعية للأعراض عن منهج الله عز وجل، قال تعالى : ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا » ولذلك كان تطبيق شريعة الله عز وجل فضلاً عن أنها فريضة شرعية ، فهي ضرورة وطنية ومن المفيد أن نذكر الحكومة بأمر ربها ، فنضع بين أيديها ما ركزنا عليه سابقاً ومن ذلك في هذا المجال :

١) اعادة النظر في جميع القوانين المالية ، لتنقيتها مما يتنافى فيها مع الشريعة الاسلامية ، وتبني تشريعات اقتصادية اسلامية مستمدة من جميع المذاهب الفقهية في إطار حديث يلبي حاجات العصر .

٢) البدء بأستخدام سندات الخزينة المخصصة للأستثمار عن طريق المشاركة لدعم القطاع العام ومشاريع البلديات والأوقاف ، وتشجيع الاستثمار في سندات المقارضة ، ويكون الاستثمار في جميع هذه السندات على اساس تقرير حق للمستثمرين بالحصول على حصتهم في العائد وفقاً لحجم استثماراتهم في تلك المشاريع .

٣) التفاوض مع المؤسسات والصناديق الغربية والاسلامية للمشاركة في المشاريع الاستثمارية المهيئة لتصدير المنتوجات الزراعية والصناعية بما يكفل القدرة على تسديد الأقساط والأرباح المستحقة من حصيلة الايرادات بالعملة الاجنبية المتأتية من التصدير .

٤) البدء في تقديم التسهيلات للمصارف التي تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية وتوجهها للاستثمار في المشاريع التموينية والصناعات التصديرية المولدة لفرص العمل والمحققة للعملات الاجنبية دعماً للحساب التجاري والجاري لميزان مدفوعات الدولة .

٥) أن تباشر صناديق الأقراض الزراعي ولغايات الاسكان عملياتهما ، وفقاً لمبدأ المرابحة ، وبأرباح معقولة .

٦) المبادرة الى اخراج قانون فريضة الزكاة الى حيز الوجود .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين :

لقد احتوى مشروع قانون الموازنة العامة

للدولة للسنة المالية ١٩٩٤ ، واحتوى خطابها كذلك ، على جملة من الارقام والنسب والبيانات والاحصاءات الرسمية والمؤشرات الاقتصادية الايجابية ، كارتفاع معدل النمو، وزيادة الايرادات ، وتدني نسبة التضخم وتقلص حجم البطالة والفقر ، واستقرار سعر صرف الدينار ، وزيادة الاحتياطي من العملات الاجنبية ، وتقلص حجم المديونية وما الى ذلك ، ولكن التدقيق العملي يظهر لنا كثيراً من الخلل والمبالغة ، وعدم الدقة ، بل والسكوت عن الحقائق المرة ، بل او التضليل عنها احياناً وفي ذلك :

١) أنها أظهرت الموازنة بلا عجز ، مع أن عجزها يبلغ (٤٥٦) مليوناً ، وهو يعادل ثلث الموازنة العامة ، فوقعت في خلل هيكلي فاحش حين أدرجت القروض والمنح والمساعدات تحت باب الأيرادات ، مع أنها لتمويل العجز في الموازنة ، فهل الاسماء لديها تغير من حقائق المسميات ؟!! ولماذا هذا التمويه والتضليل ؟!

٢) أن نسبة كبيرة جداً من النفقات الرأسمالية ، اقتطعت لشراء الأثاث واللوازم والسيارات والحاسوب وللسفريات والمياومات وصيانة العقارات وما الى ذلك من انماط الانفاق الاستهلاكي ، فلماذا صنفتها رأسمالية مع أنها أقرب إلى النفقات الجارية ، فهل تريد الحكومة أن تضغط النفقات بهذا الأسلوب ، أم أرادت أن تستبيح هذا المطلوب ؟!

٣) أن نسبة الاستهلاك الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي سالبة وليست موجبة كما ادعى خطاب الموازنة اذ النسبة بينهما =

$$\frac{\text{٨ ر٣٧٩٣ (الاستهلاك)}}{\text{٣٢٥٧ (الناتج)}}$$

تكون النسبة (١١٧٪) بدلاً من أن تكون نسبة الأستهلاك أقل ، فهل تريد الحكومة أن تشجع على الاستهلاك الحكومي الشعبي على حساب الناتج الأجمالي المحلي

٤) ان نسبة الفقر والبطالة قد تقلصت ، وأعتمدت في ذلك على دراسة أعدت قبل سنوات من هذا العام ، ثم اعتمدت اسلوب التخمين ، فالأسعار قد ارتفعت ، والضرائب قد ازدادت وهل صحيح ما يقال بأن هناك دراسة في وزارة التخطيط أعدت سنة ١٩٩٢، اظهرت زيادة في نسبة الفقر والبطالة .

وعلى أية حال فأن لغة الحسّ أصدق من لغة النظريات والدراسات ولغة الحسّ تقول بأن النسبة قد ازدادت ، وخلاف ذلك يحتاج الى دليل قاطع ، وان زيادة سقف المعونة الشهرية المتكررة عشرة دنانير ، مع حرمان الفقير إن كان لديه ولد يبلغ الثامنة عشرة من العمر ولو كان عاطلاً ، وان يتعين بعض مئات على سبيل الحالات الانسانية لمن كان لديه اكثر من ثلاثة، هي أقل بكثير من الزيادة في السكان وفي مجموع العاطلين والمعوزين ، وكما وان رفع

الدعم عن بعض المواد التموينية وزيادة بعض الاسعار في المحروقات والسلع والمحروقات يتناقض مع هذا الأدعاء فالفقر والبطالة قد ازدادا بكل تأكيد .

٥) انها لم تضع في اعتبارها استمرار حالة الركود التي سادت في الربع الاخير من عام ١٩٩٣ كما اعترف بذلك معالي وزير المالية وعلل هذا بأنه من جراء حالة الترقب والانتظار التي اعقبت توقيع اتفاقيات وجداول الاعمال الاستسلامية مع عدونا اليهودي لقد قفز خطاب مشروع الموازنة فوقها ووصل عام ٩٤ بالأشهر التسعة الأولى وأنهى حالة الترقب والانتظار ، مع أن نصوص الاتفاقيات وجداول الاعمال الغامضة والتي يجب أن يحترم فيها تفسير اليهود الذي أقرتهم عليه الولايات المتحدة الامريكية الشريك الكامل ومعها والشرعية الدولية ولا تملك إلا الانحناء لتفسير اليهود ، كل ذلك يديم حالة الترقب والانتظار ، فلماذا القفز فوق الحقائق الناطقة ولماذا التضليل السطحي الذي لا ينطلي على صبي ساذج يقرأ ويسمع ما يجري كل يوم بين المعارضين وبين اليهود وغيرهم .

٦) أنها لم تشخص الداء في المدخرات الحكومية ولم تعترف بأنها سالبة من ٩١ وبالتالي لم تبحث لها عن علاج .

٧) أنها نوهت بالموازنات المتوازنة للمحافظات مع أن القضيتين شكليتين قد استأثر المركز بنسبة ٧٩٪ من النفقات الجارية وبنسبة ٥١٪ من النفقات الرأسمالية مع أن العدالة تقتضي مراعاة حاجات المحافظات ورد حقوقها المسلوبة اليها . وايقاف تدفق الهجرة الى المركز .

٨) انها نوهت بالخصخصة واعتبرتها توجهاً وطيناً رياديأً لزيادة الانتاجية في الاقتصاد الوطني ، مع أن الأمر على اطلاقه خطير للغاية يؤدي الى تعريض الوطن والمواطن للخطر في مثل خصخصة اجهزة حساسة كالأتصالات السلكية واللاسلكية مثلاً ، فضلاً عن أنه يشكل هروباً من تحمل الحكومة للمسؤولية في مجالات الخدمة الاجتماعية كل ذلك يجري استجابة لأملاءات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

٩) أنها نوهت بنمو الايرادات المحلية بنسبة ٤ر٨٪ وأنها ستؤدي الى تحقيق نمو للاقتصاد الوطني بنسبة ٥ر٥٪ ، وهذا يعني زيادة نسبة الضريبة القائمة واستحداث ضرائب جديدة كضريبة المبيعات ووضع مشروع الاصلاح الضريبي الذي يعني سحب جزء من الدخل لصالح الانفاق الاستهلاكي بالدرجة الأولى .

إن العبء الضريبي في بلدنا من أعلى النسب في العالم كله وهو لهذا العام ١١٪ أي ضعف نسبة النمو المتوقع التي هي ٥ر٥٪ والعبيء الضريبي (١١٪) إن موازنتنا تقوم

على مفهوم الجباية التي لا تصل الى جيوب الاغنياء بالشكل المطلوب حيث يهربون أموالهم ومدخراتهم للخارج ليوظفوها في ودائع مصرفية ، تتحكم تلك الجهات الأجنبية في عوائدها .

١٠) أنها أشارت الى تحسين اداء القطاع العام الاداري والمالي لتمكينه من خدمات أفضل للمواطنين ، ولكن واقع الحال يشهد بغير ذلك لقد احتكرت للمؤيدين لتوجهاتها السياسية والاقتصادية مراكز قيادية عليا ، وغدت ظاهرة الشللية والمحسوبية حديث الشارع العام لذلك لا بد من تأطير الاصلاح الاداري والمالي بتشريعات قانونية تعرض بأقصى سرعة على مجلس النواب وبخاصة وقد تقدم عدد من الأخوة النواب في مجلس النواب الحادي عشر اقتراحاً بقانون حول هذا الموضوع .

وأتساءل وهل من الاصلاح الاداري بقاء مواد عرفية في نظام الخدمة المدنية ، تعطي الوزير والمدير صلاحيات العزل للموظف ، وتمنعه من حقوقه التي كفلها له الدستور ، كما تبدى ذلك واضحاً في منع بعض الموظفين الحزبيين والكتاب من ممارسة حقهم في الدعاية الانتخابية وصدرت بحقهم قرارات عرفية تعسفية وأتساءل وهل من الاصلاح الاداري أن تدار مديريات الاوقاف بل ووزارة الاوقاف من قبل دوائر المخابرات ، وإن كان توقيع الكتب فقط من وزارة الاوقاف .

وهل من الاصلاح المالي أن يجمد تطبيق قانون الكسب غير المشروع وأن ينام مشروع قانون الجريمة الاقتصادية الذي أقره مجلس النواب نومة أهل الكهف ، وأتساءل وهل من هذا الاصلاح أن يوقف عمل لجنة التحقيقات النيابية من خلال عمل مسرحي داراماتيكي حبكته مراكز قوى ، وأعانتها أغلبية جهات تعمل في الظلام .

وأتساءل وهل من الاصلاح الاداري والمالي أن يحكم عمل ديوان الرقابة والتفتيش الاداري بنظام ، مع أنه رديف ديوان المحاسبة وكاشف بصير لأخطاء القرارات الادارية والمالية بل وترتفع بعض الأصوات تريد تحجيمه أو الاجهاز عليه لأنه بدأ يسترد المال العام ويصوب القرارات الادارية الخاطئة في اكثر من مؤسسة .

١١) أنها نوهت بأيصال الدعم في المواد التموينية الى مستحقيه ، وقد أنقصته هذا العام ستة ملايين ووضعت خطتها لرفع الضريبة أنها نوهت بتحويل كوبونات الحليب الى السكر لأن السكر قد تدنى سعره عالمياً فهل هذا لمصلحة المواطن .

واما عدم استحقاق صاحب دخل ٥٠٠ دينار شهرياً ، فبقائه على اطلاقه غير مقبول ، إذ لا يجوز النظر الى الدخول بمعزل عن الالتزامات لصاحبها كما لا يجوز أن نغفل

تصور قطاع كبيراً لا تخضع دخولهم لكشف حساب دقيق كالحرفيين والمهنيين والتجار الذين ينكرون الدخول العالية .

١٢) أنها نوهت بضرورة تنمية الموارد البشرية بنفس الاساليب والوسائل السابقة ، من ربط التعليم بحاجة المجتمع وتطور مؤسسة التدريب المهني وغيرها وهذا إما نظريات لم تقرن طريقها الى التطبيق ان تنمية محدودة للغاية ، ولا يسعني هنا إلا أن أنوّه ببعض الخبرات والمهارات التي استفادها العائدون من الخارج ، وأقاموا مشاريع انتاجية مميزة .

١٣) انها نوهت بتدني نسبة التضخم وأنها بحدود ٤ر٥٪ ، ونسيت أو تناست أن تآكل الدخول وثبات الأجور نسبياً قد أضعفا القدرة الشرائية لدى المواطن مما جعل زيادة العرض تقابل بنقص الطلب وبالتالي مثل هذه النسبة في التضخم .

١٤) ان بعض العناوين في الموازنة غامضة سواءً في جانب الايرادات او النفقات من ذلك :

أ- (٧٧) مليوناً ايرادات مختلفة ، هكذا بدون تفصيل وبدون تفسير إلا أن الحكومة تفرض على المواطنين اعباء مالية من خلال لوائح وتعليمات وقرارات ، وهكذا مخالف لنص المادة (١١١) من الدستور التي تنص على انه لا تفرض ضريبة او رسم إلا بقانون .

ب- (٢٢) مليوناً نفقات وزعت على النحو التالي :

(٢) مليون اغاثة نازحين .

(٣) مليون نفقات طارئة .

(١٧) مليوناً نفقات عامة .

وكلها تنفق بقرارات من مجلس الوزراء .

١٥) لقد تجاهلت الموازنة العامة وخطابها ذكر صافي فاتورة المحروقات التي تبيعها لمصفاة البترول الاردنية بالسعر العالمي مع أنها تأخذ الكثير من البترول مساعدة أو مقايضة ، ومع تدني السعر العالمي إلا أن الحكومة احتفظت بالاسعار الحالية بل وزادت اسعار بعض المحروقات

وكذلك تجاهلت ذكر المؤسسة الاستهلاكية المدنية مع أن لديها حساب اتجار ، وعليها أن توقفنا على حقيقتها ربحاً او خسارة .

١٦) أنها لم توقفنا على حقيقة مخصصات دائرة المخابرات العامة ، مع أن الحديث في الشارع العام يدور عن مخصصات مذهلة ، وعن حجم كبير للعاملين والمرتبطين بها لقاء رواتب ومكافآت جارية سخية ، فلماذا هذا القفز فوق بيانها بلغة الارقام مع أن المادة ١١٦ من الدستور تقول : تدفع مخصصات الملك

من الدخل العام وتعيّن في قانون الموازنة العامة .

١٧) انها جانبت في خطابها وعد معالي وزير المالية بزيادة الصادرات الوطنية ، في الوقت الذي أشار معاليه الى تراجع متوقع للصناعات التحويلية الاستخراجية الاردنية التي تشكل النسبة الأعظم من الصادرات الوطنية ، وأرجع ذلك التراجع الى الظروف الدولية التي لا نملك تأثيراً فيها ، فكيف يستطيع معاليه أن يوفق هذين الأمرين وهل لمعاليه أن يذكر لنا الآلية المعجزة في زيادة هذه الصادرات .

١٨) أن الحكومة - كسابقاتها - ما زالت تماطل في تنفيذ قرار مجلس النواب بضرورة إشرافه التام على كل موازنات المؤسسات الحكومية المستقلة ، وضرورة ادراجها في الموازنة العامة للدولة ، مع أن لها ايرادات وعليها نفقات وقد اكتفى معاليه بالاشارة المقتضبة الى أن الحكومة ستقدم موازنات هذه المؤسسات في مجلد قبل نهاية عام ١٩٩٣ ولم تفعل حتى الآن .

وكذلك طلب مجلس النواب بعرض كل الاتفاقيات المالية عليه ، مع أن الاتفاقيات مع البنوك التجارية لا تعرف ، وهذا يجعل اشراف مجلس النواب قاصراً في هذا الجانب أيضاً .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

إن هناك عشرين مؤسسة حكومية مستقلة لا ترد موازناتها في قانون الموازنة العامة للدولة ، وإن كانت ترد في موازنات المؤسسات الحكومية المستقلة .

كما أن هناك عشرين مؤسسة حكومية أخرى لا ترد موازناتها في الموازنة العامة للدولة ، ولا في موازنات المؤسسات الحكومية المستقلة ، ويأتي في مطلعها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، وبين يدي كشف مرفق لا اريد قراءته على صفحتين ٢٠ + ٢٠ = ٤٠ نوفر الوقت إن موازناتها تفوق ٣٥٪ من اجمالي الموازنة العامة للدولة على أقل تقدير ، وإن انهيار المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لاقدر الله يترتب عليه ضياع حقوق عشرات الألوف من الخاضعين لمظلته ، لذلك أطلب من زملائي في مجلس النواب من باب أمانة المسؤولية أن يتخذ المجلس قراراً مبدئياً يطبق من العام المالي القادم يتضمن رد مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٩٥ شكلا اذا لم تتضمن في جملتها موازنات هذه المؤسسات الأربعين .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

وعلى ذكر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، فأنني أرى كذلك اتخاذ قرار بضرورة تقديم الحكومة لمشروع معدل لقانونها الاجتماعي مثل هذا التعديل بالسرعة القصوى كما لا اقبل ان تجاهل معالي وزير المالية لهذه

المؤسسة وسياستها الاستثمارية وهي تعتبر أكبر وعاء مالي ادخاري في بلدنا فاذا ما أحسن توجيه هذه المدخرات في العملية التموينية فأننا سوف نضع اقدامنا فعلاً على طريق الاكتفاء الذاتي والتخلص من داء المديونية الخارجية .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

ان الشريحة الواسعة من ابناء مجتمعنا والتي تخضع لهذا القانون قد لحق بها الضرر بها الفاحش ، وعليه فأننا نطالب بما يلي :

أ- تعديل الفقرتين : ب ، جـ من المادة (٤٣) من قانون الضمان الاجتماعي بحيث تزيد النسبة التي تعطى من متوسط الاجر من ٢٪ الى ٤٪ أسوة بدول العالم وتبقى هذه النسبة هي الأقل بين غيرها من الدول أيضاً ، وان يزاد الحد الاقصى المسموح به من ٧٥٪ الى ٨٥٪ وان تعدل الزيادات التي تمنح للمعالين لتصبح للاول ١٥٪ و ٥٪ لغيره من المعالين الثاني والثالث بحيث لا يتجاوز ذلك مع الراتب التقاعدي نسبة ١٠٠٪ من متوسط الاجر الشهري .

ب- تعديل المادة (٤٨) بحيث يحتسب راتب تقاعد الاعتلال بسبب العجز وكذلك راتب تقاعد الوفاة وفق احتساب راتب الشيخوخة أي بحد أدنى ٥٠٪ من متوسط الأجر الشهري .

جـ- فيما يتعلق بتعويضات الدفعة الواحدة فنقترح زيادة النسب الواردة في المادة (٤٥) لتصبح ١٢٪ ، ١٥٪ ، ٨٢٪ بدلاً من ١٠٪ ، ١٢٪ ، ١٥٪ على التوالي .

د- زيادة نسبة مساهمة العامل وصاحب العمل من ٥٪ ، ٨٪ الى ٦٪ و ١٠٪ على التوالي .

هـ- تعديل نص المادة (٦٣) من قانون الضمان الاجتماعي على نحو مرن يسمح زيادة جميع رواتب التقاعد والاعتلال والوفاة بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة دورياً .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

أود أن أتحدث في السياسات التعليمية والاعلامية والشبابية والزراعية والصحية والصناعية والسياحية والأوقاف ، ومشاريع الاسكان ومجالس الحكم المحلي وخدمات الهاتف والطرق الزراعية ولكنني وقد أطلت في مناقشة الموازنة ، أكتفي بما ورد منها في كلمة معالي الزميل الدكتور عبدالله العكايلة والتي سيلقيها ان شاء الله باسم مجموعة عن نواب حزب جبهة العمل الاسلامي واكتفي هنا بضرورة زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري واما بخصوص مطالب دائرتي الانتخابية فأؤكد على ما ورد في الكلمة الموحدة لكل نواب المحافظة التسعة عشر والتي القاها بأسمهم معالي الزميل الدكتور عارف البطاينة ، وأود أن أوكد على

المطالب التالية :

أولاً : الاسراع في إنجاز مستشفى الملك عبدالله الجامعي ، وتطوير مستشفى الاميرة بسمة والاميرة بديعة الى مستوى مستشفى البشير وكذلك مستشفى ايدون العسكري ، واقامة مراكز صحية في التجمعات السكانية التي لم تشمل بعد وتحويل بعض المراكز الصحية الى شاملة في القرى ذات الكثافة السكانية ، مع ضرورة توفير الأدوية في هذه المراكز وصرفها في المستشفيات على مدار الساعة .

ثانياً : اقامة المشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية في المحافظة ومساهمة الحكومة في ذلك ، وايجاد الحوافز التشجيعية للمستثمرين اكثر من المركز .

ثالثاً : ترفيع كل من قضائي الطيبة والمزار الشمالي الى لواء ، وترفيع ناحية الوسطية الى قضاء .

رابعاً : قسمة مبنى كلية مجتمع حوارة بين وزارتي التعليم العالي والصحة ، فهو متسع لحاجتهما وفيه زيادة ، وان اختصاص وزارة الصحة بالبناء الجديد ، وان تكليفها باقامة باب وسور حوله ، لا يكلفها اكثر من ثلاثة الالاف وهي التي دفعت مبلغ (٩٠٠,٠٠٠) لتحويل كلية التمريض .

ايها السادة

المملكة ، تخدم محافظتي اربد والمفرق بكاملها لأنها الكلية الحكومية الوحيدة للذكور فيهما إن الغاءها يحرم مليون مواطن من حقهم في التعليم والبعثات ويخالف رغبتهم كما عبرت عن ذلك مذكرات رفعها ممثلو مجالس الحكم المحلي ، والطلبة ، والاساتذة ، وأنوه بهذا الصدد بموقف معالي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي ، الذي تفهم هذه القضية وأعتب على بعض الزملاء النواب الذين تسرعوا يوم طالبوا بالغاء كلية المجتمع ، غير مدركين لحقيقة الأمر في التوفيق بين المصلحتين واشتد عتبي على الذين لا يقبلون لكليات محافظاتهم الاقل عدداً من الطلبة والأقل شأن أن تلغى ولا يشفع لهم إلا أن يقبلوا لأخوانهم في اربد والمفرق ما يقبلوه لمحافظاتهم فيرفعون صوتهم عالياً مؤيدين لهذا التوجه بالجمع بين المصلحتين .

خامساً : حل مشكلة محطة التنقية في اربد ، وكذلك المياه العادمة في وادي سوم ، فقد بلغت الاضرار المالية والمعنوية بسكان تلك المنطقة حداً لايطاق والعمل كذلك على حل مشكلة الصرف الصحي في اسكان المعلمين في اربد .

سادساً : العناية بمخيمي اربد والشهيد عزمي المفتي والسماح بالبناء العلوي ، ودعم عمل لجنة تحسين المخيمات ، ورعاية شؤونها في المجالات الصحية والتعليمية والشبابية والاجتماعية وتغطية المجاري المكشوفة ،

النازحين ، والنفقات الطارئة والعامة لكل ذلك .

سابعاً : ضرورة تزويد مساجد المحافظة بحاجتها من الائمة والوعاظ والمؤذنين والخدم ، فهي تعاني من نقص حاد للغاية في هذه الكوادر ، والعمل على انشاء بناء لمدرسة عمر بن الخطاب الشرعية وزيادة طاقتها الأستيعابية ، حيث أن البناء المستأجر لا يتوفر فيه الحد الأدنى من المطالب الاساسية .

ثامناً : العمل على ربط المواطنين في قرى اربد بمزارعهم ، وبخاصة وأن هذه المحافظة تعتبر المصدر الاول للزراعة البعلية ، والمجاز طريق ارحابا المزار ، وناطفة اربد ، ودوقرا كفر أسد .

تاسعاً : زيادة حصة اربد وقراها من مخصصات المحروقات للكثافة السكانية فيها وبخاصة القرى الجبلية كقضاء المزار بكامله وقرى كتم والنعيمة وبيت راس وسوم وعلعال ومزعرا ودوقرا وكفر أسد وهام وحور .

عاشراً : انشاء كلية زراعية في قرى اربد ، وتمليك خريجيها لاراضي زراعية تملكها الخزينة العامة للدولة .

حادي عشر : حل مشكلة المواصلات المزمنة من بعض القرى الى اربد وبالعكس ومن اربد الى مراكز الالوية والعاصمة والزرقاء عادلة .

ثاني عشر : تحويل الخدمة الهاتفية الى آلية في قرى غرب اربد وشرقها ، وتوسيع طاقة المقاسم الآلية القائمة .

ثالث عشر : ايجاد فروع للمؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية في كل من النعيمة والطيبة وكفر أسد والمزار الشمالي .

رابع عشر : اقامة الاسكان الوظيفي بما يقرب من سعر الكلفة وبيعة مرابحه باقساط مريحة .

خامس عشر : العناية بمياه الشرب ، وتنقيتها من الاملاح ، وزيادة الضخ الى المدينة وقراها ، وايلاء عناية خاصة لتطوير مياه الشرب في حي لا حوب واستفادة اهل المغير منها على وجه الخصوص .

وأخيراً **سادس عشر** : اعطاء المدراء صلاحية المراكز وبخاصة في المعاملات الجمركية والطرود والبريد والمعاملات التجارية والصناعية .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الشيخ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الزملاء رئيساً ونواباً .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب) .

(وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) ويقول رسول الله صلى عليه وسلم « اذا تبايعتم في العينة ورضيتم بالزرع واخذتم بأذناب البقر وتركتم الجهاد في سبيل الله ضربكم الله بذل لا ينزعه عنكم حتى تعودوا الى دينكم) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الزملاء رئيساً ونواباً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، واسمحوا لي أن أرسلها تحية إجلال وإكبار إلى الإخوة الذين لا يزالون واقفين مواقف الشرف والرجولة والبطولة النادرة في خنادق المقاومة والجهاد والشهادة والاستشهاد ليدافعوا عن حصن العروبة والاسلام بالقليل من السلاح وبالصدور العارية أمام دبابات العدو اليهودي الغادر الماكر ، إنهم أشبال الأقصى وأسود عرين غزة الذين حطموا أسطورة جيش الدفاع الاسرائيلي الذي لا يقهر شعارهم .

(إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون ، وعداً عليه حقاً في التوراة والانجيل والقرآن فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به) .

إننا أيها السادة الإخوة النواب لابد أن نعلم أن القعود عن مقاومة أعداء الله بالجهاد والاستشهاد طمعاً في تنمية موارد الرزق وجمع الأموال وحصر كل الهم في أمور الدنيا وما نسميه بالسلام إن هو إلا ذل يصيب الناس نتيجة إقبالهم على الدنيا وحدها ، وحينما حدثت لبعض الصحابة أنفسهم بالانشغال بالزرع والتجارة وغيرها وجه القرآن الكريم قرآنياً توجيهاً قرآنياً ذلك في قوله تعالى (وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) صدق الله العظيم .

أيها الأخوة الزملاء تذكرون معاهدة سايكس بيكو وقعت عام ١٩١٦ وبعدها بأشهر قليلة صدر وعد بلفور عام ١٩١٧ وهذا التزامن لم يكن مجرد صدفة إذ أن الخط الاستراتيجي الجهنمي للدول الاستعمارية قديمها وحديثها كان يهدف الى تقطيع أوصال هذه الأمة الواحدة الى دويلات أو كيانات هزيلة لا تملك مقومات البقاء الفاعل المستقل وهذه الكيانات واستمرارها تضمن للأجنبي دوام السيطرة على مقدرات الأمة الاقتصادية ونهب ثرواتها ومواردها الطبيعية وإنشاء دولة يهودية في قلب العالم العربي هو لضمان استمرار التبعية وترسيخ التجزئة وابقاء

التخلف ، إذ أن اتحاد الأمة في كيان واحد يكسر أهم حلقات التخلف وبأختصار فان الخط الاستعماري الذي صاغ الحدود الإقليمية وجزأ الأمة الواحدة هو الذي أنشأ اسرائيل لضمان بقاء التجزئة وعدم تمكن الأمة من استغلال طاقاتها الحضارية لتجاوز المخطط الاستعماري وتعديل شروط التعامل مع القوى الأجنبية لصالح أمتنا ، دونما الاجحاف بحقوق الآخرين ، لم تنته الحروب الصليبية بعد فما زالت ذكرى الهزيمة تحفر عميقاً في النفس العربية ويظل هاجس الغرب هو صحوة هذه الأمة واستئناف سيرها الحضاري ، وفي الغرب وفي المعاهد الاسرائيلية تدرس بعمق تجربة الحروب الصليبية ويبدو أن القوم قد توصلوا الى أن زرع كيان غريب كالممالك الصليبية في بلاد المسلمين لن يدوم ، إذا ظل هذا الكيان غريباً ومعزولاً عن محيطه العربي الاسلامي .

أهم خصائص الاقتصاد العربي :

عند محاولة عملية استقراء مستقبلي للأقتصاد العربي يجدر بنا أن نستذكر أهم خصائص اقتصادياتنا اليوم فالحاضر امتداد للماضي والمستقبل امتداد للحاضر .

١- تآكل القاعدة الانتاجية العربية في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا ، واليوم نعاني من مشكلة أخذت تتفاقم وهي مشكلة الأمن الغذائي ففي عهود الاستعمار كان الكثير من أقطارنا يحقق اكتفاء كاملاً في الغذاء وخصوصاً في مادة القمح والحبوب ، أما اليوم فكل أقطارنا ما عدا الندرة كالسودان مؤخراً تعجز عن انتاج رغيف خبز وطني ، وأؤكد على خبز وطني ، فكل بطوننا مستعمرة الآن أما الصناعة فما زالت بدائية وخفيفة ، بل أكثرها يعمل وفق استئجار حقوق ملكية الاختراع لشركات أجنبية ، أما الصناعة الثقيلة والمتطورة فهي غائبة عن معظم أوطاننا ، ومن أقام شيئاً منها ، فإنه يترنح ولا يقوى على الوقوف والصمود في كل الاحوال يظل الطوق التكنولوجي الاجنبي يمسك بخناق صناعاتنا وأجهزتنا المستخدمة في القطاع الخاص والعام .

٢- الاقتصاد العربي اقتصاد خدمات عموماً وأغلب مشتقات الدخل من الخدمات باستثناء الدول البترولية مما أحدث تشويهاً في البناء الاقتصادي وفي الاستثمار ونمط الاستهلاك ، فالمستثمر يكرر الأنماط السائدة والمستهلك يلهث وراء الجديد .

٣- كان من المتوقع أن يتوجه العالم العربي نحو التكامل والوحدة لأستكمال مقومات استقلاله خصوصاً في المجال الاقتصادي ، وبالفعل وقعت اتفاقيات عديدة في الجامعة العربية ، كأتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال وتحرير التجارة واتفاقية الوحدة عام ٥٧ ، ونستذكر أن اتفاقية روما لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة وقعت نفس العام

ولكن شتان بين اتفاقية عربية وأخرى أوروبية إذ أن العربية عادت إلى الوراء والأوروبية قفزت نحو تكامل اقتصادي وتم انشاء سوق يبلغ عدد سكانه (٣٥٠) مليون نسمة لتضم دولاً صناعية كألمانيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا أما في العالم العربي فقد تراجعت الوحدة وعلت رايات القطرية والاقليمية الضيقة ليس في المجال الاقتصادي فحسب بل حتى في المناهج التربوية والاعلامية والسياسات كافة .

لقد نسخ من الذوق الفني مفهوم الأمة الواحدة وصارت تعزف ألحان الولاء القبلي للكيانات القائمة .

وفي التجزئة حرم الوطن العربي من بناء صناعات استراتيجية وثقيلة في ظل أسواق صغيرة ، وحرم من فرصة التكامل وحل مشكلة ندرة الموارد ، إذ أن بعض الدول كانت تعاني من بعض الخبرات والأيدي العاملة ، بينما تعاني من تخمة مالية ، والعكس دول لديها فائض ونقص في الأموال فزادت مشكلة الطرفين وهكذا ازداد عجز الاقتصاد العربي في مجال الصناعة وفي مجال الزراعة وفي مجال تطوير الفن التكنولوجي .

٤- أدت الثروة البترولية آثار سلبية عديدة ، فقد عززت عملية الاغتراب الاقتصادي الثقافي بل وشجعت هجرة رؤوس الأموال للخارج ، وأعادت تدويرها لتعمل في صالح الاقتصاديات الغربية وأجهز على مناعة المستهلك العربي مما أحدث تشويهاً بليغاً في اقتصادياتنا ليس في دول البترول فحسب بل أنه أمتدّ الى دول الجوار ، وأصبحنا مجتمعات السباق الاستهلاكي بدل التوجه نحو الادخار والاستثمار والبناء الاقتصادي والانتاجي .

٥- حرمان المجتمع العربي من طبقة من الصناعيين ، كان ثمرة من ثمرات الانقلابات العسكرية ، وغياب الشورى والديمقراطية ، حتى في عهود الاستعمار استطاع العديد من القادة الصناعيين ورجال الأعمال أن يوظفوا النزوع الكامن في نفوس الناس نحو حب الوطن وتفضيل الصناعة الوطنية وكره المستعمر وانتاجه ومنتجاته وأن يشنئوا مؤسسات وصناعات عظيمة من أبرزها مثلاً إنشاء بنك مصر على يد طلعت حرب ، فهذا البنك هو الذي أرسى القاعدة الصناعية لمصر وأنشاء صناعة النسيج في المحلة الكبرى ، وجعلها منافساً قوياً لصناعة نسيج لانكشر ولوركشير ، ولقد تكررت هذه الظاهرة بصورة أو أخرى في اكثر من بلد عربي وتوافر لدينا مبادرة جديدة لها خبرة ومران وطموح ، وما أن انقضت العهود العسكرية على الحكم في أكثر من بلد عربي حتى أطيح بهذه الطبقة تحت أعذار غريبة عجيبة والأشنع من ذلك أن قضي على عنفوان القطاع الخاص وجرى التوسع العشوائي في

القطاع العام حتى صناعة الأحذية حظي بها القطاع العام وترتب على ذلك أمور منها :

١- نزوح العديد من الكفاآت الصناعية والادارية ورجال الاعمال والعلماء المختصين الى الخارج وأصبحت مجتمعاتنا مطاردة في حقلي المال المادي والبشري .

٢- بروز طبقة جديدة من المديرين والبروقراطيين الجدد لتوكل اليهم ادارة المؤسسات الاقتصادية وكانت النتيجة تفشي المحسوبية ، والرشوة وتكبيد الخزينة الحكومية أموال طائلة لمواجهة الخسارة في كثير من هذه المشروعات .

٣- وخلاصة ما سبق أن الاقتصاد العربي اليوم يتسم بالجمود وغياب الديناميكية الخلاّقة والتبعية للاقتصاديات الغربية فهو اقتصاد مستورد غير منتج ويئن في كثير من اقطارنا تحت وطأة المديونية التي لم توظف لبناء قاعدة انتاجية متينة مع الأسف ، وعلاقاته الاقتصادية غير مترابطة والتجارة البيئية فيه متواضعة .

هذه مقدمة لموضوع اقتصادنا وموازناتنا فهي على ضوء هذا الحقيقة لابد أن تناقشوا هذه الموازنة موازنة فقيرة لأن هيك ظروفنا هيك ظروف بلادنا .

استعراض تقرير اللجنة المالية

نقدّر جهود الأخوة الزملاء أعضاء اللجنة المالية وفي ضوء ذلك نقدم الملاحظات التالية :-

تعترف اللجنة المالية بل تؤكد أن أعباء المديونية الخارجية ضخمة ولا يمكن سدادها هكذا تقول اللجنة المالية لذا فإن اللجنة تؤكد على ضرورة أن تقوم الحكومة بكل ما من شأنه أن يخفض هذه المديونية بالشطب والتخفيض من خلال الاستفادة من دور الأردن المتميز في المنطقة وأهميته السياسية في المرحلة القادمة .

إن العبارة الواردة في تقرير اللجنة المالية عن دور الاردن المتميز في المنطقة وأهميته السياسية في المرحلة القادمة في النفس منها أشياء فهل قصدت اللجنة الموقرة الخضوع لمخططات السياسة الغربية في التنازل عن صمود الأمة وثوابتها من أجل شطب بعض الديون أرجو أن لا يكون وقت ، وهل تأكل الحرة بثدييها ؟ لا أدري كيف مرت هذه العبارة دون تأمل ودون انتباه ؟ .

صفحة (١٧) (لا بد من الاخذ بعين الاعتبار أن مشروع الموازنة قد تضمن ما قيمته ١٥٦٫٤ مليون دينار منح ومساعدات خارجية) وان اللجنة المالية ترى أنه في حالة عدم استلام مثل هذه المنح الخارجية أو الحصول على تلك القروض فإنه سوف ينعكس في حقيقة الأمر على وثيقة الموازنة ليظهر بذلك عجزاً حقيقياً بقيمة المبالغ التي لم يتم

استلامها .

حقيقة ما تقوله اللجنة المالية ان هذه المنح المتوقعة هي في الحقيقة عجز متوقع

ولكن الذي أود أن أقوله ولم تتطرق اليه اللجنة المالية هو العجز الوطني إزاء هذه المنح والمساعدات فالذي تمدّ يدك إليه ايها السادة لا تستطيع أن تمد رجلك أمامه وأن القرار الوطني الحر لا بد أن يكون هو الأساس وإني لأذكر اخواني النواب كيف أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها عن الأردن أثناء أزمة الخليج من أجل ذلك الموقف الوطني الذي وقفته الحكومة ومجلس النواب ، وكيف أفرجت الولايات المتحدة عن المبلغ بعد أن أعلن الاردن دخوله في مفاوضات السلام المزعوم ليكن هذا عبرة للجميع .

٣- قدرت وثيقة الموازنة الإيرادات المحلية المتوقع قبضها عام ١٩٩٤ م بمبلغ (١٢٧٥ر٧) مليون دينار وهذا المبلغ سيكون على حساب المواطن الاردني الذي يئن من كثرة الضرائب وارتفاع الاسعار وتدني الدخول فكان الله في عون المواطنين في هذا البلد الصابر المرابط .

٤- من ملاحظات اللجنة المالية أن المخصصات المدرجة قد خلت تماماً من رصد المخصصات اللازمة لزيادة وتحسين رواتب الجهازين المدني والعسكري والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ، والحقيقة أن هذا القطاع من الشعب لا بد في النظر في أمره نظرة جذرية لا أستثني أحد منهم وأخص بالذكر الجهاز القضائي في الدرجة الاولى فنحن نحرص على هذا الجهاز لأنه منذ وجد كان عنواناً للقضاء الحريص على علو مكانته وسمو رسالته .

إن هذه الفئة بحاجة الى الدعم المادي والمعنوي وايلائهم الأهمية لأنهم يمثلون سلطة يجب أن تكون في مقدمة السلطات .

كما أخص بالذكر فئة لا تقل أهمية عن القوات المسلحة والأمن العام في حماية الديار والدمار إنهم المعلمون الذين يشكلون الجنود المجهولين والذين لا يشعربهم أحد ، لقد أهملت هذه الفئة المربية المجاهدة حتى من أعلى مستويات المسؤولين عن التربية واصبح المعلم يسعى جاهداً لأيجاد ما يسد به رمقه من عمل آخر ولا يكون العمل الآخر إلا على حساب عمله الأول ألا وهو الاهتمام بالأجيال ، إننا يا سادة اذا لم نتدارك هذا القطاع الهام من المعلمين والمعلمات فلسوف نعض أصابع الندم على ما فرطنا وحينئذٍ لن نخسر الأموال بل سنخسر الاجيال وتلك هي الخسارة الحقيقية ، ومن أهم مظاهر اهمال هذه الفئة ضياع قانون نقابة المعلمين بين مجلس النواب ومجلس الأعيان ولا يزال القانون ضائعاً وعظم الله اجركم .

٥- في توصيات اللجنة المالية صفحة (٢٣) توصي اللجنة بشطب ضريبة المبيعات وهذا أمر نقر اللجنة عليه ونؤيدها فإن هذه الضريبة يستنكرها جميع أفراد الشعب لما لها من آثار سلبية عليه .

٦- ترى اللجنة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

ومن الذي يحقق هذه العدالة إلا انسان في قمة المسؤولية يكون من أهم خصائصه تقوى الله ، إننا بحاجة الى جهاز اداري يتمتع بالكفاءة والنزاهة ونظافة اليد ، إن الشعب قد أتعب ووصل إلى درجة اليأس من الفساد والفئوية والاقليمية والعنصرية التي تنخر في جسم الأمة وهذه امراض نهيب بالجميع أن يسعوا إلى إنهائها والعمل بجد لبناء إداري نظيف وإعادة النظر في دور مهمة ديوان الرقابة والتفتيش هذا ما ورد في صفحة (٢٦) تقول :

إنني مع تأكيدي على ما لهذا الديوان من دور فعال إلا أنني آمل أن يفعل دوره وأن يوضع له التشريع القانوني القوي الذي يحفظ له هيبته ورقابته وأن يتبع او يرتبط بمجلس النواب وأن يقدم تقارير كاملة عن نشاطه شهرياً أو كل ثلاثة أشهر حتى نطمئن على مسيرة الأجهزة الادارية والمالية ، وأن يدعم هذا الديوان بخبرة الكفاآت من أبناء هذه الأمة .

صفحة (٢٩) الخدمات الطبية :

إنني مع اللجنة الموقرة في نظرتها لأهمية الدور الذي تقوم به الخدمات الطبية العسكرية في مجال الصحة العسكرية ولكن هل كل الشعب يستفيد من مثل هذه الخدمات ، الحقيقة أن عامة الناس لا يجدون المصحات والمستشفيات التي يطمئنون إلى خدماتها فيضطر الكثير منهم الى اللجوء الى المستشفيات الخاصة رغم فداحة الأجور وارتفاع التكاليف .

وأن كثيراً من المراجعين من أجل اجراء عمليات جراحية يراجعون المستشفى الحكومي البشير مثلاً لا يظفرون بمواعيد قريبة لإجراء تلك العمليات بل يؤجلون إلى شهور عدة قد تدرك المرء منيته قبل أن يظفر بموعد ، ناهيك عن مستوى الخدمات في هذه المستشفيات الحكومية .

قطاع الشباب : ملاحظة وردت في صفحة (٣٤) .

(إن اعداد الشباب الإعداد السليم عقلياً وبدنياً هذا ما ورد في تقرير اللجنة المالية ولكن اريد أن اقول لاخواني في اللجنة المالية ولماذا نسوا روحيا عقلياً وبدنياً معروفة هذه عند الغرب وعند الشرق لكن أين روحياً ، أين

العقيدة ؟ أين العبادة ؟ وأين الصدق والأمانة ، لا العقل يزود بالعلم اعداد لمستقبل الوطن نحن مع اللجنة الموقرة في ضرورة اعداد الشباب عقلياً وبدنياً وروحياً والرسول صلى الله عليه وسلم يقول نصرت بالشباب ، فلا بد من الدعم الكامل لاعداد الشباب عقلياً بالعلم وبدنياً بجميع وسائل القوة من اعداد واستعداد لقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدّوكم .

واعداؤهم روحياً بالعقيدة والعبادة والطهارة ليكون شباباً قوياً في أخلاقه متحصناً بكل معاني الايمان وحسن الصلة بالله عفيفة عن الشر أعينهم بطيئة إلى الباطل أرجاهم .

من التوصيات ايضاً ارجو أن لا أكون قد أطلت .

صندوق المعونة الوطنية

تبذل وزارة التنمية الاجتماعية من خلال صندوق المعونة الوطنية ومؤسساتها جهوداً طيبة في سبيل مساعدة الاسر المحتاجة ، وفي ذلك نوجه شكراً للقائمين على هذا الواجب وأما السلبيات فنرجو تصويبها والعمل على إزالتها حتى يصل الصندوق الى المستوى المطلوب .

وسأختصر السلبيات لأعطيها لمعالي وزير التنمية ولكنني في هذا المقام اوجه الشكر للجاننا الشعبية القائمة على العمل الخيري .

والحق يقال إن لجان الزكاة في هذا البلد تقوم بجهد عظيم ذلك ان الخيرين والطيبين في هذا البلد عندما يثقون باللجان الأهلية من إخواننا المواطنين فإنهم يبذلون ويتبرعون بالمبلغ الكبير .

ولقد شهدت بعض المحسنين في هذا البلد يبني عمارة لتكون مركزاً تدريبياً لنشاط الأيتام التابعين للجنة من لجان الزكاة تبلغ تكاليف هذا البناء مائة ألف دينار ونيف وأن بعض هذه اللجان تدفع رواتب للأيتام والعائلات المستورة ما يزيد عن خمسمائة عائلة وكفالة اربعمائة يتيم فلو لا جهود الخيرين من الجنود الأتقياء الأخفياء لضاعت عائلات من أولئك الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ، لذلك أنا مع اللجنة الموقرة في أن تدعم الحكومة هذه اللجان الخيرية وأن يكون هناك تنافس في الخير بين هذه اللجان .

وأطالب وزارة الأوقاف أن تشجع هذه اللجان وأن لا تأخذ منها المبالغ الكبيرة حتى تكون هي التي توزع هذه المبالغ .

وأن ترفع القيود والعراقيل من طريقها .

لي ملاحظة على المؤسسة الاستهلاكية وأرجو أن يكون وزير التموين موجود .

١- المواد المطروحة للبيع في أسواق المؤسسة الاستهلاكية نوعيات تقل في جودتها كثيراً عن مثيلاتها في المؤسسات الخاصة ولذلك يكون تدني السعر على حساب الجودة .

وأنا أحد زبائن المؤسسة الاستهلاكية يعني ليس كلام مأخوذ من غيري ؟

٢- البضائع المطروحة في الاسواق قليلة بالنسبة للأسواق الخاصة حيث لا يجد الموظفون طلباتهم من الملابس والمواد التموينية والأحذية ، ومواد التنظيف وغيرها .

٣- المؤسسة تتعامل مع الموظفين بالدفع الفوري لثمن البضائع وهذا قد يكون مقبولاً بالنسبة للمواد ذات الثمن القليل وأما الادوات الكهربائية كالغسالات والتلفزيونات والأفران والثلاجات .

فأعتقد أن الموظف ليس من السهل عليه أن يدفع ثمن لتلك الادوات بدون تقسيط ، فلماذا لا تتعامل المؤسسة مع موظفي الحكومة بأسلوب التقسيط المذكور وراتب الموظف يخضع لحسم ما يستحق من أقساط في مثل تلك الحالات ارجو أن يتم ذلك .

٤- تعامل الموظفين من الباعة في اسواق المؤسسة الاستهلاكية يتعاملون مع المشترين بروح استعلائية غير مشجعة على الشراء وكثيراً ما نجد بعض الموظفين والموظفات تشغلهم أحاديث جانبية تشعر الزبائن بعدم الأكتراث .

أما قضية مخيم الحسين عبارة عن مساحة من الأرض محدودة أقيمت عليه مساكن لعشرات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين وتضاعف عدد السكان مرات ومرات وبقيت المساحة هي المساحة والمساكن هي المساكن ولا زالت الجهات المسؤولة عن هذا المكان تمنع ترخيص بناء الطابق الثاني أو الثالث .

أرجو أن تكون دائرة شؤون الأرض المحتلة التابعة لوزارة الخارجية أن تسهم في هذا الترخيص وأن تساعد الأهالي على رفع البناء لأنه الرجل إلي كان نفرين اصبح الان (١٠) وين بدهم يذهبوا اولاده ولذلك أرجو أن يكون ذلك هناك أيضاً ، امتداد لمخيم الحسين منطقة في وادي الحدادة وهذه مبنية الصفائح من الزينكو ولا إدري كيف منطقة مثل هذه المنطقة تكون في وسط العاصمة وقد دخلت المياه الى بيوتهم في المرة الاخيرة ولم يزرهم إلا الدفاع المدني الجنود المجهولين لكن نريد مديد المساعدة من الحكومة في مثل هذه الظروف القاسية وهنالك مطالب لماركا وللأسكان نتركها للأمانة العامة استجابة لطلب دولة الرئيس ، وشكراً .

في هذا المكان وهذا يسبب أزمة سكنية لأبناء هذا المخيم المقام منذ عام ١٩٤٨ ، إني

أطالب الحكومة بالسماح والترخيص بالبناء المطلوب أما المشكلة الثانية في المخيم فهي مشكلة مئات البسطات التي تعيش منها مئات العائلات وأرى حلها في تعيين مكان قريب من المخيم وترخيص لتلك البسطات أو ترخيص الشارع العلوي للمخيم تجارياً وهو شارع يافا وبذلك تكون قد حلت المشكلة .

وأما سكان أبو عليا التابعة لبلدية طارق فهي معزولة عن المدينة ــ عمان لعدم وجود شارع يصلها بالأتوستراد (المؤدي إلى الزرقاء) وآمل أن يفتح هذا الشارع .

وأما كهربة هذه المنطقة فهي لا زالت تتراوح بين مديرية الريف في سلطة الكهرباء وبين المتعهد الذي مضى عليه اكثر من ثلاثة أشهر وهو لم يعلم شيئاً ، آمل من سلطة الكهرباء أن تعطي هذا المشروع أهمية قصوى وملاحقة المتعهد ليقوم بواجبه حيث يكفي هؤلاء الناس معاناة وبؤساً من قلة الخدمات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للشيخ عبد العزيز جبر ، الكلمة الآن للسيد بسام حدادين والذي يليه السيد خليل حدادين وراء بعض .

قبل ان تبدأ اخ بسام ارجو ان اعلم الزملاء بأن هناك غداء في المجلس للساده اعضاء المجلس والحكومة والصحفين والأعيان ، تفضل .

السيد بسام حدادين :

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم . . وكل مشروع موازنة وانتم بخير .

لن اثق عليكم . . فقد صرفنا ساعات طويلة ، ونحن نحاول ان نوصل وجع ابناء شعبنا ، الى السلطة التنفيذية بأمل أن نغير ما بواقع الحال .

لن اعرض امامكم ما سبق ان قلته في موضوع السياسة الأقتصاديه وبرنامج التصحيح الأقتصادي في كلمة الثقة كما وانني أويد ما جاء في مداخلتي الزميلين د . مصطفى شنيكات وتوجان فيصل . . كما واتعاطفُ بقوه مع المطالب الزراعية التي جاءت في مداخلة الزميل علي الشطي وأكد على مطالب الزملاء نواب محافظة الزرقاء بما يخص مطالب المحافظة وسوف اكتفي بمداخلتي هنا بتسجيل ملاحظاتي على تقرير اللجنة المالية .

ملاحظاتي على التقرير :

جاء تقرير اللجنة المالية خجولاً في عرض ملاحظاته مبتعداً عن مناقشة القضايا الجوهرية ، مبرراً وممرراً للسياسات الأقتصادية

والمالية والنقدية للحكومة .

والتوصيات التي تعرضها علينا اللجنة المالية ، ومع وجاهة بعضها الا أنها ، لا تخرج عن كونها ملاحظات مجزؤة معزولة عن موقف متكامل اتجه الموازنة . وسنبين ما ذهبنا إليه من خلال الملاحظات التالية :

اولاً : المساهمة في حجب خطاب النوايا : إطلع رئيس اللجنة المالية وحده على خطاب النوايا وقدم تلخيصاً عنه الى اعضاء اللجنة ولا ندري هل التلخيص الذي قدم لنا هو نفسه الذي قدم الى اللجنة ام لا . . وسوف اظل اقول . . لا ندري الى ان يحوز المجلس والشعبُ على حقهم الدستوري ، بالأطلاع على النص الكامل لخطاب النوايا وكل خطاب نوايا توجه الحكومة لصندوق النقد الدولي ، وسوف اتابع هذا الحق بكل الوسائل الدستورية .

فخطابات النوايا ، هي الأصل ، والممر الأجباري لمجمل سياساتنا الأقتصادية والأجتماعية .

ثانياً : لم تقل لنا اللجنة المالية ، اي شيء عن ألتزامات الحكومة ، امام الصندوق ، على الاقل ما قررت اللجنة اطلاعنا عليه ، قبل تعهد الحكومة بعرض ضريبة المبيعات . والى التزامها برفع سعر المحروقات وزيادة نسب وسلع سلة الأستهلاك وتعهدها بخصوصية ملكية (الملكية الاردنية) .

لماذا صمتت اللجنة المالية امام هذه الألتزامات الحكومية ولم تقل لنا رأيها .

إذا لم تكن موافقةً عليها . . فاللجنة مطالبة برفض وصايا صندوق النقد الدولي . . حتى لا نقول انها « لجنة صندوقيه » .

الملاحظة الثالثه : ضعف في الاقتراحات المقدمة لمعالجة قضايا كبيرة مثل الفقر والبطالة . . حيث تكتفي اللجنة بالحديث عن تفعيل صندوقي المعونة الوطنية والتشغيل .

وفي مجال رفع الدعم عن اسعار المواد الغذائية – اشارت اللجنة الى التقليص الأخير فقط من (٣٦ – ٣٠) مليون دينار / دون الأشارة الى التخفيض المتوالي ، منذ عام (٩٠) ، حيث وصلت المخصصات الى النصف تقريباً ، كما اقرت اللجنة بمقولة الحكومة حول إيصال الدعم الى مستحقيه ! ! .

هذه المظله التي يمارس الاعتداء على مستوى معيشة الفئات الشعبيه من تحتها .

الملاحظة الرابعة : لم تعارض اللجنة المالية سياسة الحكومة في تحقيق ايراداتها / وتكتفي فقط بالقول انها تعكس تفاؤلاً زائداً ، ولم تتعرض من قريب او بعيد الى الشرائح الاجتماعية التي تتحمل هذه

أطالب الحكومة بالسماح والترخيص بالبناء المطلوب أما المشكلة الثانية في المخيم فهي مشكلة مئات البسطات التي تعيش منها مئات العائلات وأرى حلها في تعيين مكان قريب من المخيم وترخيص لتلك البسطات أو ترخيص الشارع العلوي للمخيم تجارياً وهو شارع يافا وبذلك تكون قد حلت المشكلة .

وأما سكان أبو عليا التابعة لبلدية طارق فهي معزولة عن المدينة ــ عمان لعدم وجود شارع يصلها بالأتوستراد (المؤدي إلى الزرقاء) وآمل أن يفتح هذا الشارع .

وأما كهربة هذه المنطقة فهي لا زالت تتراوح بين مديرية الريف في سلطة الكهرباء وبين المتعهد الذي مضى عليه اكثر من ثلاثة أشهر وهو لم يعلم شيئاً ، آمل من سلطة الكهرباء أن تعطي هذا المشروع أهمية قصوى وملاحقة المتعهد ليقوم بواجبه حيث يكفي هؤلاء الناس معاناة وبؤساً من قلة الخدمات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للشيخ عبد العزيز جبر ، الكلمة الآن للسيد بسام حدادين والذي يليه السيد خليل حدادين وراء بعض .

قبل ان تبدأ اخ بسام ارجو ان اعلم الزملاء بأن هنالك غداء في المجلس للساده اعضاء المجلس والحكومة والصحفين والأعيان ، تفضل .

السيد بسام حدادين :

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم . . وكل مشروع موازنة وانتم بخير .

لن اثق عليكم . . فقد صرفنا ساعات طويلة ، ونحن نحاول ان نوصل وجع ابناء شعبنا ، الى السلطة التنفيذية بأمل أن نغير ما بواقع الحال .

لن اعرض امامكم ما سبق ان قلته في موضوع السياسة الأقتصاديه وبرنامج التصحيح الأقتصادي في كلمة الثقة كما وانني أويد ما جاء في مداخلتي الزميلين د . مصطفى شنيكات وتوجان فيصل . . كما واتعاطفُ بقوه مع المطالب الزراعية التي جاءت في مداخلة الزميل علي الشطي وأكد على مطالب الزملاء نواب محافظة الزرقاء بما يخص مطالب المحافظة وسوف اكتفي بمداخلتي هنا بتسجيل ملاحظاتي على تقرير اللجنة المالية .

ملاحظاتي على التقرير :

جاء تقرير اللجنة المالية خجولاً في عرض ملاحظاته مبتعداً عن مناقشة القضايا الجوهرية ، مبرراً وممرراً للسياسات الأقتصادية والمالية والنقدية للحكومة .

والتوصيات التي تعرضها علينا اللجنة المالية ، ومع وجاهة بعضها الا أنها ، لا تخرج عن كونها ملاحظات مجزؤة معزولة عن موقف متكامل اتجه الموازنة . وسنبين ما ذهبنا إليه من خلال الملاحظات التالية :

اولاً : المساهمة في حجب خطاب النوايا : إطلع رئيس اللجنة المالية وحده على خطاب النوايا وقدم تلخيصاً عنه الى اعضاء اللجنة ولا ندري هل التلخيص الذي قدم لنا هو نفسه الذي قدم الى اللجنة ام لا . . وسوف اظل اقول . . لا ندري الى ان يحوز المجلس والشعبُ على حقهم الدستوري ، بالأطلاع على النص الكامل لخطاب النوايا وكل خطاب نوايا توجه الحكومة لصندوق النقد الدولي ، وسوف اتابع هذا الحق بكل الوسائل الدستورية .

فخطابات النوايا ، هي الأصل ، والممر الأجباري لمجمل سياساتنا الأقتصادية والأجتماعية .

ثانياً : لم تقل لنا اللجنة المالية ، اي شيء عن ألتزامات الحكومة ، امام الصندوق ، على الاقل ما قررت اللجنة اطلاعنا عليه ، قبل تعهد الحكومة بعرض ضريبة المبيعات . والى قيامها برفع سعر المحروقات وزيادة نسب وسلع ضريبة الأستهلاك وتعهدها بخصوصية ملكية (الملكية الاردنية) .

لماذا صمتت اللجنة المالية امام هذه الألتزامات الحكومية ولم تقل لنا رأيها .

إذا لم تكن موافقةً عليها . . فاللجنة مطالبة برفض وصايا صندوق النقد الدولي . . حتى لا نقول انها « لجنة صندوقيه » .

الملاحظة الثالثه : ضعف في الاقتراحات المقدمة لمعالجة قضايا كبيرة مثل الفقر والبطالة . . حيث تكتفي اللجنة بالحديث عن تفعيل صندوقي المعونة الوطنية والتشغيل .

وفي مجال رفع الدعم عن اسعار المواد الغذائية - اشارت اللجنة الى التقليص الأخير فقط من (٣٦ - ٣٠) مليون دينار / دون الأشارة الى التخفيض المتوالي ، منذ عام (٩٠) ، حيث وصلت المخصصات الى النصف تقريباً ، كما اقرت اللجنة بمقولة الحكومة حول إيصال الدعم الى مستحقيه ! ! .

هذه المظله التي يمارس الاعتداء على مستوى معيشة الفئات الشعبيه من تحتها .

الملاحظة الرابعة : لم تعارض اللجنة المالية سياسة الحكومة في تحقيق ايراداتها / وتكتفي فقط بالقول انها تعكس تفاؤلاً زائداً ، ولم تتعرض من قريب او بعيد الى الشرائح الاجتماعية التي تتحمل هذه

الايرادات كما ان اللجنة لم تشر الى الزيادة في الانفاق الرأسمالي بنسبة ٥ ر ٢٢٪ باستثناء الـ ٦٦ مليون الواردة في الموازنة الطارئة واكتفت بأقتراح تخفيض ٥ر٣ مليون دينار في إطار ما اسمته اللجنة بالتخفيض الرمزي ، علماً بأن غالبية النفقات المسماة رأسمالية ، هي في الحقيقة لا علاقة لها بالاستثمار والتنمية.

الملاحظة الخامسة : حول نسبة البطالة والتضخم : تبنت اللجنة الارقام الرسمية وأسس اعتماد هذه النسب ، بالرغم من ان كل الاقتصاديين وكل الدراسات الحديثة تتحدث عن نسب تكاد تكون مضاعفة للأرقام التي تبنتها الحكومة .

الملاحظة السادسة : الموقف من اللامركزية : تتبنى اللجنة الفلسفة الحكومية في اللامركزية ، مع مناشدات ذات طبيعة فنية ولم تعترض على الأساس الذي تقوم عليه هذه المركزية الزائدة المسماة باللامركزية ، حيث تنتفي الأسس الديمقراطية في النظام المطروح للامركزية من الحكومة .

الملاحظة السابعة : الموقف من ديوان الرقابة والتفتيش : غير مفهوم البته ، دوافع اللجنة في المطالبة بتحويل ديوان الرقابة والتفتيش الى ديوان مظالم . . ولم يكن مفهوماً عدم دعوه رئيس وموظفي الديوان لسماع ملاحظاتهم ، وهم اصحاب اختصاص يفيدُ اللجنة المالية في صلب اهتماماتها .

لو ان الحكومة هي التي قدمت الأقتراح ، لقلت انها تريدُ ان تفلت من الرقابة كعادة كل الحكومات ، كما انني لا اوافق على وجود تعارض في المسؤولية مع ديوان المحاسبة وادعو الى تحصين رئيس ديوان الرقابة والى ضرورة وجود قانون خاص يحدد بوضوح صلاحية وآلية عمل الديوان .

الملاحظة التاسعة والاخيرة : لا اوافق على توصية اللجنة المالية ، بالموافقة على مشروع قانون الموازنة لعام (٩٤) وأطالب برده الى الحكومة للاسباب التالية :

اولاً : لأن هذه الموازنة « صندوقية » بدمها ولحمها وشحمها وليست انعكاساً لسياسات أقتصاديةً وماليةً ونقديةً مستقلةً تصنع مصالح الوطن والشعب اولاً .

ثانياً : لأن هذه الموازنة ، طبقية تحمل الفقراء المزيد من الأعباء من خلال ازدياد نسب الضرائب وارتفاع الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة . فهي تستهدف اغناء الغني وافقار الفقير .

ثالثاً : لأنها تقلص الخدمات الصحية والأجتماعية المقدمة للمواطنين ، مما يحمل المواطن الفقير اعباءً اضافية تثقل كاهله .

رابعاً : لأن الموازنة لا تتضمن زيادة في

رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين لا تقل عن ١٠٪ لأن الايرادات الضريبية زادت اكثر من ذلك ، ولأن الناتج المحلي نما بمعدل ٦٪ وليس صحيحاً منطق الحكومة / أن هذه الزيادة تؤثر على الاستقرار النقدي ، فليس المطلوب السحب على المكشوف من البنك المركزي . . واعتقد ان الحكومة تستطيع ان تختصر من نفقاتها بما يمكنها من ذلك .

شكراً لأستماعكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً اخ بسام بارك الله فيك ، السيد خليل حدادين ، نحن ننتظر موعد الغداء ثم نرفع الجلسة .

السيد خليل حدادين :

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

بداية أود أن اشكر الزملاء رئيس واعضاء اللجنة المالية على الوقت والجهد الذي بذلوه في اعداد تقريرهم حول مشروع الموازنة .

ليس سراً بأن الاردن يمر في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة الممارسات السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة خلال السنوات الماضية ، وما ترتب على هذه الممارسات من تراكم للدين العام وتخفيض قيمة الدينار وارتفاع الاسعار ، وتفشي البطالة والفقر وانخفاض مستوى المعيشة للأكثرية الساحقة من ابناء شعبنا .

هذه التحديات تستدعي عدم خلق صعوبات جديدة وتقتضي اتخاذ اجراءاتٍ عملية تمكنُ اردننا من تجاوز ازمته ورفع المعاناة عن الشريحة العريضة من ابناء شعبنا مما يتطلب تظافر جهود كافة المواطنين المخلصين في القطاعين العام والخاص للعمل ضمن الامكانات المتاحة لزيادة الانتاج وأقول الانتاج ، والابتعاد عن هدر الطاقات لارساء قاعدة متينة للأقتصاد الوطني تعزز قدراتنا الذاتية لدعم استقلال قرارنا السياسي والأقتصادي وبناء اقتصاد وطني انتاجي يتكامل مع الاقتصاد العربي .

دولة الرئيس

الزملاء النواب

لن ادخل في تفاصيل الأرقام للبنود والفصول ، سأركز في مداخلتي على المديونية الخارجية وسياسة الدولة في معالجة البطالة والفقر .

١- المديونية الخارجية .

لا حاجة في هذه الكلمة للدخول في اسباب ومسببات تراكم المديونية الخارجية لأن الكل يعرفها ويعي اسبابها سأناقشُ تعامل الحكومة مع هذه المديونية :

أ) الجدولة : والجدولة يا سادة تعني أن يقوم هذا الجيل الذي انفق تلك الاموال بطرقٍ لم تكن في معظمها تتفق ومصلحة الوطن والمواطن ولم يكن الكثير منها ينفق في مشاريع انتاجية تعود على البلد بالخير والنفع ولا يود هذا الجيل الذي استعمل الدين تحمل التقشف والمعاناة لتسديد هذا الدين ، وامعاناً في الانانية يود هذا الجيل ان ينقل عبء سداد هذا الدين وانعكاساته على الاجيال القادمة ولو علم جيل الشباب بعمق تأثيرات ما ترتب عليه لثار علينا فالآباء يأكلون الحصرم والاولاد يضرسون .

ب) السداد : مع أن بعض الديون تقوم الحكومة بشرائه بمبالغ اقل من قيمته الا ان الحكومة ما زالت تقترض لسداد بعض القروض وهو ما يسمى بلغة السوق واسمح يا دولة الرئيس أن أقول (بتلبيس الطواقي) وارجو أن ألفت الأنتباه الى ما جاء في خطاب قانون الموازنة العامة للدولة جدول رقم ٩ ، الدين العام الخارجي في بندين المصارف الاجنبية والذين يبين أن الدين المسحوب وهو مبلغ (١١١٥) مليون دولار لنهاية عام ٩٢ ويظهر في عام ٩٣ بأن الدين المسحوب هو (٢٢٠) مليون دولار فقط وكأننا قد سددنا مبلغ (٨٩٥) مليون دولار ونتيجة هذه المغالطة يصبح الدين العام الخارجي والمسحوب وغير المسدد هو (٦٩٠٣) مليون دولار ، وليس كما جاء في الجدول المذكور (٦٠٠٧) مليون دولار لأن شراء سندات بقيمة (١٥٠) مليون ، تنمو خلال ثلاثين عام قادمة ستسدد ال (٨٩٥) مليون دولار بالاضافة لدفع (٤٠) مليون دولار سنوياً كفوائد لا تعني أن هذا المبلغ من الدين الخارجي قد سدد وعليه فان مجموع الدين المسحوب ، وغير المسدد هو (٦٩٠٣) مليون دولار .

جـ) ان المديونية الخارجية للاردن ، ولكل دول العالم الثالث ، والتي فتحت ابوابها لتتحكم بها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، او (النهب الدولي) ونادي باريس ، ونادي لندن والتي ارتهنت اقتصاديات الدول المدينة لعقود قادمة تفرض عليها الشروط وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة لهذه الدول ، حتى في رغيف الخبز وفي نفس الوقت نرى أن الدائنين يوحدون عملهم وشروطهم وسيطرتهم على المدينين كمال يجري في نادي باريس ولندن ، أليس من حق المدينين أن يوحدوا موقفهم تجاه الدائنين ليحصلوا على شروط افضل من ان تنفرد هذه النوادي بكل مدين على انفراد .

د) انني اطالب الحكومة بعد الاقتراض الا في اضيق الحدود للمشاريع المنتجة ذات المردود الاقتصادي والقادرة على سداد نفسها ، وان تعرض النية في الأقتراض واوجه استعماله على مجلس النواب قبل الاقتراض وليس كما يجري الآن من عرض اتفاقيات القروض بعد الاقتراض واستعماله .

كما اطالب الحكومة بالتوقف عن الاقتراض لتنفيذ مشروع طريق رأس النقب العقبة والبالغ (٨٠) كيلو متر بكلفة (٥٠) مليون دينار تقريباً والذي يشترط المقرض أن يقوم بالتنفيذ شركات بشروط لا يمكن ان تنطبق على أي شركةٍ اردنيةٍ او حتى عربية ، ولا ادري لماذا تتوجه الحكومة إذا لا بد من تنفيذ مثل هذا المشروع من الاقتراض من الضمان الاجتماعي والذي لديه ما يزيد عن (٢٥٠) مليون دينار سيولة معطلة في البنوك المحلية وأن ينفذ المشروع من قبل الشركات المحلية بعد تجزئته لاربعة مشاريع مما يساعد في تخفيف البطالة حيث يشغل مثل هذا المشروع اكثر من الف اردني ونحافظ في الوقت نفسه على عدم خروج العملات الصعبة بواسطة الشركات الاجنبية اذا قامت بالتنفيذ .

٢- البطالة والفقر :

لقد اشار خطاب الموازنة العامة أن نسبة البطالة قد انخفضت من ١٨٫٨٪ عام ٩١ الى ١٣٪ عام ٩٣ ونسبة الفقر المطلق قد انخفضت من ٢١٫٣٪ عام ٩١ الى ١٦٫٢٪ عام ٩٢ ولا ادري كيف يمكن ان تكون نسب البطالة هذه صحيحة اذا كانت نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي ١١٪ لعام ٩٢ ، وانخفضت نسبة البطالة من ١٨٫٨٪ عام ٩١ الى ١٧٪ عام ٩٢ واذا تدنى نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ٦٪ عام ٩٣ كيف يمكن أن تنخفض نسبة البطالة عام ٩٣ الى ١٣٪ .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

ان ظاهرة البطالة والفقر ملازمة للنظام الرأسمالي مع اختلاف هذه النسبة من دولةٍ الى اخرى ونحن في الاردن وفي كل عامٍ تتطرق الموازنة الى عدة اسطرٍ من الانشاء الجميل للتخفيف من ظاهرة البطالة والفقر ، ولا نرى الحكومات جادة في معالجة اسباب هذه الامراض والتي تولد الاحتقانات الخطيرة في المجتمع وتؤدي الى امراض اجتماعية مقلقةٍ مثل الانحراف والفساد وزيادة نسبة الجريمة ، وهذا يتطلب العمل الجاد لمعالجة اسباب الظاهرة مثل مخرجات التعليم من الجامعات وكليات المجتمع وعدم ربط مخرجاتها مع حاجات المجتمع واقتصاده ، ولا زلنا نرى الحكومة تعطي التراخيص للجامعات الاهلية وكليات المجتمع وارسال البعثات للخارج ، ولا ننسى في هذا المقام اسلوب فحص التوجيهي فتصوروا يا سادة كيف ان ثلاثين ألف طالب وطالبة كل سنة ينهون اثني عشر عاماً على مقاعد الدراسة وتكون نتيجتهم الرسوب ، كيف يمكن ان نتصور ان يندمج هذا العدد الهائل في المجتمع ،

وأي انتاج وسلوك ينتظر منهم .

ومثال آخر يواجهنا يومياً اعداد المتقاعدين من قواتنا المسلحة التي نعتز بها ، وهم في عز العطاء ، قسم منهم لديه خبرات مهنية يستوعبه المجتمع بسهولة ، ولكن نسبة كبيرة منهم عسكريون لا خبرة لديهم تؤهلهم بالعمل في القطاع الخاص أليس هناك من طريقة في القوات المسلحة من اعادة تأهيلهم بضعة اشهر قبل الاحالة على التقاعد مما يساعدهم في ايجاد فرص العمل تصون كرامتهم وتقيهم الفقر والعوز .

دولة الرئيس

حضرة الزملاء

يقول خطاب الموازنة ان نسبة العائلات الفقيرة ٢١٫٣٪ عام ٩١ انخفضت الى ١٦٫٢٪ عام ٩٢ وكلنا يعلم ان عدد افراد العائلات الفقيرة اكثر من عدد معدل افراد الأسرة الاردنية هذا يعني ان نسبة الفقر تصل اعلى مما ورد في خطاب الموازنة بمقارنة عدد الفقراء الى عدد السكان ، وان التوقع ان تنخفض نسبة الفقر عام ٩٣ تعزى الى زيادة موظفي الدولة الاخيرة وكيف ترضى الحكومة ان يكون ابناؤها فقراء بل معظمهم يصل حد الفقر المدقع ، وبنفس الوقت تزاد رواتب رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء أليس من العدالة ان تزاد رواتب الموظفين العسكريين والمدنيين ، وتعدل رواتب التقاعد لنصون كرامة هذه الشريحة الواسعة في مجتمعنا ونصونهم من الانحراف والاحباط وتفعيل طاقاتهم لزيادة الانتاج .

كما كنا نتوقع من الحكومة والحالة هذه ان لا تخفض مبلغ ال ٣٦ مليون دينار المخصصة لدعم المواد التموينية الاساسية الى ٣٠ مليون دينار وان يصل هذا الدعم الى مستحقيه ، وايقافه عن كل مقتدر ، مما يتيح للحكومة من هذا الوفر دعم مواد اساسية اخرى للمستحقين .

للتخفيف من ظاهرة البطالة والفقر لا بد :

أ) من تشجيع استثمار المدخرات المحلية لايجاد فرص عمل جديدة وأظن أن القول بجلب استثمارات اجنبية يجانب الصواب والدلالة على ذلك ان الحكومات المتعاقبة ومنذ عقود وفي موازنة كل عام تدعو الى الاستثمارات الاجنبية ، ولا نجد لهذه الاستثمارات أي وجود يذكر في اقتصادنا الوطني .

ب) العمل على تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار يفوق معدل النمو السكاني والعمل على تنظيم الاسرة وتوعية المجتمع .

ج) تبني سياسات كفيلة بتشجيع اقامة المشاريع الصغيرة المولدة للدخل للعاطلين عن العمل والفقراء وخاصة في الريف والبادية .

د) توجيه الخدمات الاجتماعية وتقديم المعونات المادية والعينية والتوسع في التدريب والتأهيل والتوسع في الدعم الحكومي للسلع للفقراء بعد ان يتم مسح شامل على مستوى المملكة ليصل هذا الدعم الى مستحقيه .

هـ) سن التشريعات اللازمة لتطبيق شعار ان للفقراء حقاً في مال الاغنياء للوصول الى العدالة الاجتماعية المنشودة .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء ،

اسمحوا لي بصفتي نقيب المقاولين الاردنيين ان اتطرق الى قطاع الانشاءات والذي ساهم بنسبة ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي كما يشغل هذا القطاع اكثر من ١٥٪ من اجمالي القوى العاملة وتعامله بما يوازي ٢٥٪ من التسهيلات الائتمانية .

وقد مرت على هذا القطاع بعد انخفاض سعر الدينار في نهاية عام ٨٨ ظروف غير عادية وكان نتيجتها ان اغلقت ٣٠٠ شركة ومؤسسة أبوابها وخرجت من السوق ولم تقم الحكومات المتعاقبة بحل مشاكل هذا القطاع وتآتى عن ذلك عودة الشركات الاجنبية لتولي تنفيذ اكبر المشاريع التي تنفذ في الاردن عام ٩٣ ، وان مجموع ما تنفذه الشركات الاجنبية في اربعة مشاريع فقط يزيد عن ٤٠٠ مليون دينار وهي سد الكرامة ، مستشفى جامعة التكنولوجيا ، التوسع في شركة البوتاس ، مشروع الفوسفات الشيدية ، كيف هذا ونحن نعاني من البطالة وخاصة في قطاع المهندسين والفنيين .

ولذلك اطالب دولة رئيس الوزراء اعادة تشكيل اللجنة العليا لقطاع الانشاءات والعمل على حل المشاكل العالقة بين الحكومة والمقاولين بالموافقة على احالتها الى التحكيم والعمل جدياً على ازالة العوائق التي تقف في وجه تصدير هذا القطاع الهام والذي لو صدر سيرفد البلد بالعملة الصعبة ويساعد في تخفيف البطالة وتحديث وتطبيق عقد المقاولة الموحد وتطبيق القانون بالنسبة للشركات الاجنبية وتخفيض الرسوم الجمركية على قطع الغيار للاليات الانشائية .

هذا القطاع اليتيم الذي لم يجد وخلال السنوات الماضية من يتبناه ليقوم بدوره في الاقتصاد الوطني .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

فإنني لا أوافق على هذه الموازنة الا اذا اخذت الحكومة بعين الاعتبار التوصيات التالية :

١) عدم الاقتراض لتمويل الموازنة الرأسمالية في الباب الثاني .

٢) زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين وعائدات التقاعد لقدامى المتقاعدين العسكريين والمدنيين .

٣) الابقاء على دعم المواد التموينية الاساسية لمستحقيها .

٤) عدم فرض أي ضريبة جديدة وبأي مسمى الا بعد دراسة الضرائب المباشرة وغير المباشرة كحزمة واحدة .

٥) عدم هدر المال العام في دعم الشركات المتعثرة ، والذي لا تفيد فيها ابر الانتعاش بعد ان وصلت الى ما وصلت اليه .

٦) ان تقوم الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات المستقلة والتي يزيد مجموعها عن ٤٠٠ مليون دينار ضمن موازنة الدولة العام القادم .

٧) الوعد من الحكومة ان تتضمن موازنة عام ٩٥ القادمة دعم السلك القضائي مادياً لرفع مستوى معيشته ورفده بالكفاءات اللازمة ليقوم بواجبه على اكمل وجه .

٨) العمل الجدي وتشكيل لجنة مختصة في القطاع العام والخاص للعمل على تطبيق التأمين الصحي الشامل ليشمل كافة المواطنين .

٩) عدم تطبيق اللامركزية بالشكل المعروض والذي لن يحقق الاهداف المرجوة منه .

١٠) الابقاء على المؤسسات العامة التي تقدم الخدمة المباشرة الى الجمهور وعدم التمادي فيما يسمى بالخصخصة .

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

كل الحلول المقترحة هي حلول آنية ولن يتحقق المنشود الا باقتصاد اردني معتمد على عمقه القومي والى ان يتحقق ذلك ، علينا في الاردن ان نعلن شعاراً وطنياً ، عام ٩٤ عام الانتاج ، وان يتفاعل كل مواطن في اي موقع كان وان يفجر طاقاته الكامنة لزيادة الانتاج ، وزيادة الانتاج يا سادة هي الخطوة الصحيحة على طريق النجاة .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد خليل حدادين الكلمة الأخيرة في هذه الجلسة للدكتور عبد المجيد عزام .

الدكتور عبد المجيد العزام :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

دولة الرئيس ... حضرات السادة النواب المحترمين .

اسمحوا لي أن أرفع بأسمي وبأسم أبناء دائرتي الانتخابية الى حضرة صاحب الجلالة ولسمو ولي عهده الامين أسمى آيات الولاء والعرفان .

دولة الرئيس ... الزملاء النواب .

انني أقدر جهود معالي وزير المالية والكادر الذي عمل معه في اعداد البيان المالي للحكومة ، والبيان المالي هو الآلية الحسابية التي توجه نهج الحكومة وتبرمج خدماتها لسنة كاملة .

وقد أظهرت أرقام الموازنة ، توازناً في النفقات والايرادات دونما عجز ، ولكن نظرة تمعن في جداول الموازنة ، تبين بوضوح مغالاة بعض الارقام ومغالطتها للواقع سواء فيما يتعلق بالعجز أو الايرادات ، أو أرقام البطالة وغيرها من أرقام سبق لعدد من الزملاء أن ناقشوها بأستفاضة ولذلك لا داعي لتكرارها هنا .

ان مشروع قانون الموازنة يبين أيضاً توجه الحكومة نحو برنامج تصحيح اقتصادي ، وهذا مطلب للجميع ، حكومة وشعباً ، ولكن نأمل أن لا يكون مبالغا فيه لئلا يفقدنا الثقة بقدرتنا على مواجهة المشاكل الاقتصادية ، كما ونأمل أن لا يكون على أساس زيادة الايرادات من باب الضرائب ، لأن المواطن يئن تحت وطأة الضرائب الكثيرة التي يدفعها للحكومة .

وأما فيما يتعلق بضريبة المبيعات فانها مرفوضة تماماً من قبل الشعب لأن العبيء الرئيسي من تطبيقها سيقع على عاتق المستهلك ، خاصة ان ٧٠ - ٧٥ ٪ من المواطنين هم من أصحاب الدخل المحدود والمتدني ، وهم غير قادرين على تحمل أعباء جديدة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تفاقمت فيها البطالة وآفة الفقر التي أخشى أن تتحول الى ديناميت قابل للاشتعال .

دولة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين .

كلنا متفقون على أن الاردن دولة نامية ذات اقتصاد محدود وتابع ، ولتحقيق استقلالية اقتصادية لا بد من الترشيد والاعتماد على الذات ورسم خطط تنموية زراعية واقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل التطوير الشامل والتنمية الكلية المتكاملة ، وقد بذلت الحكومة الجهود الكبيرة في هذا الاتجاه من خلال رسم خطط خمسية وثلاثية وبالرغم من ذلك باتت قاصرة عن تحقيق أهدافها وطموحاتها التنموية ، ولعل السبب الرئيسي يكمن في جهاز الخدمة المدنية ومؤسساته .

وقد سعت الحكومة الى تطوير الجهاز وتطبيقه من المحسوبية والفساد ، وبالرغم من ذلك ، فأن المراقب المدقق يستطيع أن يشير بوضوح الى حالات من الفساد والمحسوبية دونما حاجة الى التحقيق ، كما وأن تقارير ديوان

المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش وملفات ديوان الخدمة المدنية كلها تؤكد ذلك .

ونحن في هذا المجال لا نلقي بكامل اللوم على الحكومة وجهازها الاداري ، لا بل على البيئة الاجتماعية والثقافية ، ونواب الشعب وأفراد المجتمع ، الكل يحمل وزر هذه الممارسات ، وكأنها تدور في حلقة دائرية لا تعرف نهاية .

فهناك مواطن يعتقد بأن معاملته لا تتحرك إلا بواسطة ولذلك يلجأ الى شخص وجيه أو نائب ليتوسط له عند مسؤول مشكلا في ذلك ضغطا اجتماعياً على النائب والمسؤول معاً .

فالمسؤول الذي يتم التوسط عنده يشعر بالحرج أمام النائب او الشخص الوسيط وربما يتجاوب معه ، واذا حقق النائب الخدمة للمواطن ولو على حساب مواطن آخر فان المجتمع يكافئه معنوياً وانتخابياً ، ومن هنا يقوم النائب بطريقة غير مباشرة بتشجيع المحسوبية في الجهاز الاداري .

ولعل بعض الزملاء النواب أصحاب المعالي يعرفون ذلك تماماً من سابق خبراتهم في مجال العمل التنفيذي .

ولمعالجة هذه الثغرات والتي بدونها لا يمكن للعملية التنموية أن تنجح ، فلا بد من مأسسة صنع القرار في مؤسساتنا الحكومية وان لا يكون القرار رهينا لمزاجية المسؤول .

وكذلك لا بد من فتح باب للمظالم لمراجعة المظلومين من الشعب واعطاء أهمية لمظالمهم ومعاقبة كل من يلحق الظلم بهم ليكن رادعاً لغيرهم .

ولا بد أيضاً من تعزيز الرقابة القضائية على أعمال الادارة ، وتطوير جهاز الخدمة المدنية من حيث الكفاءة وتوفير وسائل تحفيزية ملائمة لطبيعة ظروف الموظف الحكومي .

وكذلك لا بد من تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش وفصله عن الهيئة التنفيذية ، والحاقة بمجلس النواب على غرار ديوان المحاسبة ، مع تأكيد المجلس على أن تمارس هذه الدواوين صلاحياتها الدستورية ، دونما تدخل من الهيئة التنفيذية .

ولا بد أيضاً من أن يعرف المواطن بأن دور النائب الحقيقي هو الرقابة والتشريع وليس الوساطة والتوظيف والوجاهة الاجتماعية ، لأن ذلك يضعف موقف النائب في الرقابة على الهيئة التنفيذية .

دولة الرئيس ... الزملاء الكرام ،

واننا تحت هذه القبة نمثل شعباً أبياً ما هان يوماً ولا ذل بالرغم من التحديات الصعبة والمشكلات الجسام التي واجهته ، واقسمنا له بأن نكون أوفياء مخلصين محافظين على العهد وخادمين له .

ومن هنا فان أمانة المسؤولية توجب علينا أن نشهر الحق ونزهق الباطل ونتصدى بكافة السبل المشروعة والقانونية لكل ما من شأنه أن يكدر حياتهم ويجعلهم لقمة سائغة للجشعين والمستغلين وفريسة للمزاجية والفساد .

وعلى هذا الاساس فانني سأذكر بعض القضايا والمطالب الهامة والتي تستدعي النظر فيها بكل جدية وأهتمام وهي :-

- **البطالة والفقر :** ان مشكلة البطالة والفقر تتفاقم يوماً بعد يوم على نحو ضرب بطون وجيوب وأعصاب قطاعات اجتماعية واسعة ، حتى أن معظم المراجعين من دائرتي الانتخابية يشكون البطالة والفقر ، وعليه فانني أطالب الحكومة ان تنهج خطة ناجعة لمعالجة المشكلة ، ولا تكون المعالجة عن طريق ابر تخدير صناديق المعونة والتشغيل وخلق بعض الوظائف الخدماتية ، لان ذلك لا يؤدي الا لمزيد من العجز والتضخم ، ولكن المعالجة تكون بتوسيع البنية الانتاجية الاقتصادية وتنويعها ورفع سويتها ، وكذلك بتنظيم سوق العمل المحلي واغلاقه في وجه الايدي العاملة الوافدة الا للضرورة القصوى .

- **القطاع الزراعي :** نطالب الحكومة بايلاء العناية والاهتمام الجاد بالقطاع الزراعي المريض ومعالجة مشاكله المزمنة والحفاظ على ما تبقى من قبل فوات الاوان لان تردي الاسعار وعبء النفقات الزراعية ورطت المزارعين بديون تراكمية افقدتهم الامل بالمستقبل الزراعي مما جعلهم يفكرون بهجره .

ولذلك اتمنى على الحكومة مراجعة سياساتها الزراعية وخاصة زراعة الخضار في المملكة واستبدالها تدريجياً بزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والحبوب والتي تشكو الحكومة من نقصها وتعتمد فيها على الاستيراد من الخارج .

وكما اتمنى على الحكومة تقليص عدد مؤسسات الوصاية على القطاع الزراعي ، وتوسيع شبكة الطرق الزراعية شريطة ان لا تكون أجور عمال المياومة في وزارة الاشغال على حساب مخصصات هذه الطرق الزراعية ، كما حصل في العام الماضي .

وهناك نقطة أخرى جديرة بالاهتمام وهي امتداد البناء الافقي في المناطق الزراعية ، حيث اخذت المساحات الزراعية بالتناقص المستمر نتيجة بناء العمارات والمخازن والمنازل فيها ، فسهول اربد على سبيل المثال كانت تمد الاردن بمحاصيل القمح والبقوليات ، أصبحت الآن مليئة بالعمارات والمنازل .

ولا ننسى أن نشير الى أهمية التكامل بين الصناعة والزراعة - التصنيع الزراعي - حيث أنه يوفر مزيداً من الطلب على المنتوجات

الزراعية وهذا بدوره قد يرفع أسعار تلك المنتوجات الى مقدار يكون حافزاً على الاستثمار ما دامت تلك الاسعار قد توفر عوائد عالية للاستثمار .

- كما ونطالب الحكومة برفع نوعية وسوية الخدمات الصحية ، لان العناية الصحية في بعض مناطق المملكة ما زالت متواضعة .

- اطالب الحكومة بضبط النفقات الجارية وتقليصها ليتسنى تقليص الهوة بين النفقات والايرادات .

- أطالب الحكومة بضبط عمليات طرح العطاءات والتحقق من كفاءة الشركات المنفذة للمشاريع والطلب منها رصد تأمينات مالية كبيرة خوفاً من افلاسها وتأخير تنفيذ المشاريع مما قد يزيد من العبء المالي على الخزينة وهذا حصل مع اكثر من شركة .

- وفي ضوء زيادات رواتب اصحاب المعالي الوزراء ورئيسي مجلسي النواب والاعيان أصبحنا نحن النواب في حرج أمام الناخبين ، وعليه فانني أطالب وباصرار رفع رواتب الموظفين والمتقاعدين كي يستطيعوا القيام بالحد الادنى من احتياجات اسرهم المالية ولو على حساب النفقات الجارية ، وكذلك زيادة مكافاءات أعضاء مجلس النواب .

كما وأطالب أيضاً باستمرار دعم الحكومة للمواد التموينية الاساسية .

- رفع مستوى الرعاية للجهاز القضائي والسماح لهم بلوحات ادخال مؤقت لسياراتهم .

- رفع مستوى الرعاية لجهاز التربية والتعليم ورفع المستوى المعيشي والاجتماعي والمعنوي للمعلمين وتمكينهم من تأسيس نقابة لهم .

- وفي مجال التعيينات فانني اطالب الحكومة بالتزام الاحقية في التعيين بناءً على أسس تكافؤ الفرص والعدل والمساواة .

- توسيع قاعدة القبولات في الجامعات الاردنية وعلى أساس مبدأ التنافس الحر ، ومراقبة قوائم الديوان خشية التلاعب فيها بعد خروجها من الديوان الى الجامعات وكما يحصل أحياناً .

- تخفيض رسوم الجامعات .

- توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كافة المواطنين في الدولة .

دولة الرئيس ... الزملاء النواب ،

أما على صعيد المطالب العامة لمحافظة اربد فقد تحدث فيها الزميل الدكتور عارف البطاينة نيابة عن جميع نواب المحافظة .

ولكن على صعيد دائرتي الانتخابية فانني أرى ان مستوى الخدمات فيها ما زال متدنياً ولم يرق الى المستوى المطلوب ولهذا

فانني اطالب بما يلي :-

- رفع مستوى الخدمات الصحية في مستشفى الاميرة بسمه من خلال :

أ- زيادة عدد الاسرة .

ب- زيادة الكوادر الطبية المتخصصة .

جـ- توفير جهاز تفتيت الحصى .

د- زيادة عدد اجهزة غسل الكلى لعدم كفايتها .

هـ- تحديث أجهزة العمليات .

- ونظراً لوجود تجمع سكاني كبير في قضاء الطيبة وناحية الوسطية يتجاوز عدده السبعين ألف نسمة فانني أطالب بترفيعه الى لواء .

- فتح مركز توزيع اعلاف في منطقة غرب اربد حيث ان سكان المنطقة يبعدون حوالي خمسين كم عن مراكز تموين الشمال مما قد يضيع وقت المزارعين ويكلفهم عبئاً مالياً اضافياً للحصول على أعلاف لمواشيهم ، وفتح المركز لا يكلف الكثير اذ ان المخازن متوفرة في جمعية غرب اربد التعاونية ومجاناً .

- تحسين وضع المدارس في منطقة غرب اربد حيث ان هناك نقص في صفوف بعضها ، وكما تفتقر معظم مدارسها الى صيانة دورية .

- توسيع شبكة الطرق الزراعية في قضاء الطيبة وناحية الوسطية ليتمكن المواطنون من فلاحة أراضيهم البور واستكمال طريق دوقرا / كفر أسد ، ججين / حور ، حما / مندح ، وكذلك صيانة طريق كفرعان / ابسر ابو علي / الطيبة .

- انشاء محاكم صلح في كل من قضاء الطيبة وناحية الوسطية .

- العمل على توسيع شبكة الاتصالات في قضاء الطيبة وذلك للكثافة السكانية الكبيرة ومحدودية الخطوط .

- بناء مكتب لشعبة بريد صيدور حيث أن شعبة البريد اليدوية موجودة في منزل أحد المواطنين هناك .

- اما مشكلة الهواتف في كل من بلديات وقرى كفر أسد ، قميم ، الخراج ، قم ، حوفا ، صيدور ، كفر رحتا ، ابسر ابو علي ، مندح ، فانها أصبحت لا تطاق ، فالخدمة الهاتفية ما زالت يدوية ومقاسمها في معظم الاوقات معطلة علماً بأن تحويلها الى مقاسم آلية مدرج في خطة ١٩٩٤ - ١٩٩٧، ولكن لغاية الآن لم يطرح عطاؤها .

دولة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ،

كلنا يذكر ما جاء في خطاب العرش السامي حيث قال الحسين " أننا ونحن نعمل

على بناء دولة عصرية منيعة ، أساس الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً ، فلا بد من تركيز جهودنا على بناء الوطن النموذج ، وبلورة مفهوم دولة القانون باعتباره ، الضامن لحقوق الانسان والكافل لأمنه وطمأنينته واستقراره وثقته بالمستقبل " وعليه فان تفعيل الدولة العصرية المنيعة يحتاج الى الوقوف وقفة واحدة واستثمار الجهد والموضوعية والوجدان لهذا المجتمع من خلال الصبر وتحمل المسؤولية ، واستنفار جميع أفراد المجتمع شعباً وحكومة ونواباً لكي تعمل شيئاً من أجل أنفسنا وأطفالنا والمستقبل .

ويحضرني في هذا المقام قول للرئيس الامريكي الراحل جون كندي " لا تسألوا ماذا يستطيع وطنكم أن يفعل لكم ، ولكن أسألوا ماذا تستطيعون أن تفعلوا لوطنكم " .

وأننا في خضم التحديات الصعبة الخطيرة أحوج ما نكون لنسأل أنفسنا ماذا نستطيع أن نقدم لوطننا لننقله من عالم الضعف والتبعية الى عالم القوة والاستقلالية .؟

والله نسأل ان يديم لنا الحسين وآل هاشم نبراساً للعدالة والحق والاستقرار

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور عبد المجيد العزام ، سنستأنف الجلسة الساعة الثالثة والربع ، وسيكون أول المتحدثين الدكتور همام سعيد واعلن رفع الجلسة .

* وهنا رفعت الجلسة لتناول وجبة الغداء وعاد بعدها المجلس للأنعقاد *

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن استئناف الجلسة ، دكتور همام سعيد يبدو أنه غير موجود ، اذاً السادة جميل الحشوش تفضل ، معلش ابو سهل مزحنا معك .

السيد جميل الحشوش : معلش يا سيدي .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب ، حضرات النواب المحترمين ،

شاركني في هذه الكلمة زميلي النائب سمير الحباشنة والنائب جمال الصرايره لقد طالبت في ردي على بيان الحكومة بضرورة اعطاء امتيازات كبيرة للجنوب عامة وللبادية والاغوار خاصة في مجالات التعليم ، والرعاية الصحية والزراعة ورعاية الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والبيئة والسياحة .

كما طالبت بضرورة قيام المؤسسات العامة المتواجدة في أي مجتمع بتخصيص حيز

كبير من جهدها لتنمية المجتمع المحلي ، ولتشارك الحكومة في الأنفاق على تحسين الخدمات في هذه المناطق كما واكرر ضرورة حل مشكلة احتياجات البلديات وذلك بتخصيص نصف ما تستوفيه أمانة عمان الكبرى من العائدات الزراعية من مناطقنا لتوزع على بلديات المحافظة مما ستؤدي بالتالي الى احقاق الحق والعدل وتنمية المجتمع المحلي وأبدأ الآن بالطلبات التفصيلية لكل من (هذه المجالات ما يعرف في مثل شعبي بيقول (اذا كثروا الشحادين قلة البركة) .

١- اطالب الحكومة الموقرة بترفيع منطقة الاغوار الجنوبية الى مدينة لواء نظراً للأهمية الاقتصادية والبشرية اضافة أن هذا القضاء يوفر للمملكة من واردات اقتصادية ومن ثروات طبيعية وزراعية مما لا توفره بعض المحافظات .،

٢- في مجال التعليم ، اطالب الحكومة الموقرة بتوفير خيرة الخيرة من الكوادر التدريسية وكذلك الأبنية المناسبة للبيئة المحلية لجهود مشتركة بين الحكومة والمؤسسات العامة المتواجدة في مناطق الجنوب والاغوار خاصة حتى يتمكن العدد المناسب من ابناء مناطقنا بالتنافس على مقاعد الجامعات الأردنية .

والى ان يتم ذلك لا بد من أن تقوم الحكومة والجامعات بتوفير عدد مناسب من المقاعد في مختلف الجامعات بدون التنافس لاسباب موضوعية ، كما وان نقترح أن تعيد القوات المسلحة والامن العام النظر في تخصيص المقاعد في جامعة مؤتة حيث ان الواقع الحالي يجعل من قرية من قرى الأردن تحصل على مقاعد في جامعة مؤته (الجناح العسكري) اكثر من محافظة الكرك بكاملها .

٣- في مجال الرعاية الصحية .

أطالب الحكومة بتوفير كافة الأمكانيات الطبية من قوى بشرية واجهزة وابنية ليتم معالجة معظم الحالات في اي وقت من الليل أو النهار وفي كل أيام الاسبوع وتوفير كافة الاختصاصات الطبية وهذه الطلبات ضرورية اذا ما علمتم أنه لا تتوفر لدى اهلنا وسائل النقل العامة والخاصة لنقل مرضانا الى المستشفيات البعيدة عن هذه الاغوار وفي مركز المحافظة كما واطالب الحكومة بالأسراع في انجاز مشروع مستشفى الكرك وكأن مشروعه بدأ يشتف آذاننا كالموسيقى العذبة منذ أكثر من خمسة عشر سنة وبلا جدوى وكأن جناح التخدير في ذلك المستشفى بدأ يعمل قبل كافة الأجنحة .

خدر ابناء المحافظة لانتظار الأمل الموعود وكذلك لنا رجاء في ان تقوم القوات المسلحة - الخدمات الطبية الملكية بالاستعجال في توسيع مستشفى الامير علي وتوفير كافة الاختصاصات والاجهزة وخاصة جناح

القلب .

٣- نطالب الحكومة الموقرة :

بالأيعاز الى سلطة وادي الأردن بتبديل الوحدات الزراعية المالحة والتي اصبحت غير صالحة للزراعة بأراضي زراعية صالحة للزراعة علماً ان اهلها مثقلون بالديون للمؤسسات والمنظمة التعاونية كما ونطالب الحكومة بتوزيع قطع الاراضي الكثيرة في منطقة الاغوار الى اهالي المنطقة الى ان يتم تنظيمها من قبل سلطة وادي الاردن .

٤- الواجهات العشائرية .

انا استغرب كل الاستغراب أن الكثير من الاخوة النواب يطالبون بالواجهات العشائرية لمنطقة الأغوار وخاصة اهالي الطفيلة والبطوش وأهالي عي والحمايدة والشوابكه هل يا ترى ان المنطقة الوحيدة في الدنيا إي (البقرة الحلوب) هي منطقة الاغوار وسوف تصبح واجهات لهؤلاء اذاً أين واجهات اهالي الاغوار التي حرقت الشمس جباهم طيلة العمر .

رابعاً :

ربط مدينة الكرك بطريق سريع من القطرانة واذا أمكن تقصير الطريق بربط الكرك من منطقة سواقة او ضبعة .

خامساً :

استكمال شق وتعبيد الطرق الزراعية للكثير من المناطق التي لا زالت يتعذر استغلالها لانقطاعها عن مركز المحافظة او عن المدن والقرى المجاورة .

سادسا :

إعادة اصلاح قنوات الري وخصوصاً في مناطق وادي الكرك التي دمرتها الأمطار خلال الاعوام الثلاثة الماضية .

سابعاً :

فتح العيادات والمراكز الصحية في القرى الكبرى خصوصاً وأن لدينا فائض واطباء ومهن طبية مساعدة وتجهيز المستشفى الحالي بالأجهزة المختلفة مثل غسل الكلى ، التصوير الطبقي وسيارات الاسعاف واستكمال التخصصات الطبية او زيادة عددها .

سابعاً : مساعدة بلدية الكرك في انجاز مشروع الباصات في مدخل مدينة الكرك لنتمكن من انجاز هذا المشروع الذي يخفض الاختناقات المرورية داخل مدينة الكرك .

ثامناً :

توفير الاختصاصات اللازمة للمدارس وخصوصاً المدارس الثانوية .

تاسعاً :

جامعة مؤته صرح علمي عام ، لكن

ابنيتها لا تعادل مبنى واحد لجزء من كلية في الجامعات الاردنية وتشكو من قلة السيولة النقدية لأستكمال مشاريعها .

الابنية والمعدات ونرى ان تقدم لهذه الجامعة سلفة سريعة ، تخيلوا كلية رياضة في جامعة مؤته بلا ملاعب تخيلوا رياضة نظرية تذكرنا بمن يتعلم السباحة في البانيو كما ونطالب بتوفير سبل الاستقرار للهيئة التدريسية وتخفيض حدة التغيرات في هذه الجامعة كما ونطالب ضرورة ان يتم التعيين في جامعة مؤته على اساس الحاجة الفعلية والكفاءة وليس على اشكال المحسوبية كما هو واقع الحال الآن .

عاشراً :

المساهمة في اكمال مبنى المركز الثقافي في مدينة الكرك حيث قامت البلدية مشكورة ببناءه عظم ولا بد للحكومة ان تستكمل هذا المشروع لما له من اهمية في رفع السوية الثقافية والأجتماعية في المحافظة التي تفتقر الى أي قاعة مناسبة للقاءات على اختلافها كما نطالب برصد المال لتحسين قاعة هزاع المجالي ودير الروم .

احدى عشر :

البدء في خطة لأقامة مراكز شباب في المدن والقرى الكبرى تنظيماً لوقت الشباب وتزويدهم بالمهارات الذهنية والثقافية ذلك ان المحافظة لا يوجد بها الا مركزين للشباب .

اثنى عشر : زيادة مساهمة الشركات العاملة في الجنوب في تطوير المجتمع المحلي واسهام هذه الشركات في اقامة المشاريع الأنتاجية الصغيرة من خلال الجمعيات التعاونية والخيرية .

ثالث عشر : إعادة دراسة واقع الاندية الشبابية وأعطائها عناية اكبر من قبل وزارة الشباب التي ليس لها علاقة بهذه الاندية اللهم الا من خلال الدعم المتواضع (تعاريف) الذي يقدم للأندية كل عام وهو دعم لا يغني ولا يسمن من جوع .

رابع عشر : تقديم وجبة حليب يومية في المدارس لتحسين الحالة الصحية للطلاب وخاصة الاطفال ليجعل اجسادهم قادرة على مواصلة الحياة .

خامس عشر : شروط الضمانات المقدمة لمشاريع التنمية والتشغيل واستبدال ذلك بالأشراف الفعلي على الأنتاج بدل ان يطالب الشاب بالضمانات وهو لو ملك الضمانات المطلوبة لما توجه لهذا الصندوق .

وأخيراً لا بد وأن اشكر اللجنة المالية على تقريرها في مناقشة قانون الموازنة وقد كنت اتمنى لو أن هذا التقرير تضمن جزءاً خاصاً عن منطقة الأغوار الجنوبية وهي المنطقة اقل رعاية والاكثر حرماناً من عطف ورعاية الحكومة .

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام ، شكراً الكلمة الآن للسيد منصور بن طريف .

السيد منصور بن طريف :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

يسرني في البداية أن أذكر بالتقرير قيام الحكومة بتقديم مشروع الموازنة في موعدها الدستوري المحدد .

كما يسرني كذلك أن أنوه بالجهد الذي قامت به اللجنة المالية الموقرة من دراسة شمولية ومتعمقة لمشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ ثم تقديمها بعد ذلك التوصيات التي توصلت اليها وضمن مدة مناسبة .

وأما فيما يتعلق بالنظرة التحليلية لمشروع الموازنة ، ومن حيث أبعادها وانعكاساتها السياسية والمالية والأقتصادية والأجتماعية ، فإنني أؤيد في هذا المقام ما ورد في كلمة الكتلة النيابية المستقلة التي القاها أمام المجلس الكريم الزميل الدكتور عوض خليفات .

ونرجو أن يكون في ذلك جهداً يضم مع الجهود جميعاً في تدعيم التعاون المشترك الهادف والبناء بين المجلس والحكومة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

وإذا كانت محافظة الكرك وهي الدائرة التي أتشرف بتمثيلها قد أصبح لها وعبر عشرات السنين ، أن تحصل على بعض المكتسبات في قطاعات البنية التحتية والخدمات ، فإن الشيء المؤكد أيضاً ، أن أغلب هذه المكتسبات المتواضعة ، قد جاء متأخراً وبصورة غير شمولية .

والدليل على ذلك أن كافة هذه المشروعات إنما جاءت بشكل وحدات متناثرة وغير متكاملة ، ولم يتولد عنها (وكما هو مفروض أساساً وفي سياق التخطيط الأقتصادي السليم لم يتولد عنها اقتصاد إنتاجي متنامي وقادر (ولو بصورة تدريجية ، على أستيعاب التحديات الكبيرة المتمثلة في تلك الأعداد المتزايدة من القادرين على العمل ولا يجدونه ، ولا في مواجهة التحدي الكبير الذي يتمثل في محاولات المواطنين لتحسين دخولهم ومستويات معيشتهم أمام متطلبات حياتية تتزايد بأستمرار ، وأمام تضخم وإرتفاع مستمر في الأسعار يلتهم جهودهم التي يبذلونها في سبيل تحسين مستوى معيشتهم .

وأما قطاع التعدين والذي يأتي معظم التاجه حالياً من هذه المحافظة ، فإن حال هذه المحافظة معه كحال أمين الصندوق في أي بنك

والذي تمر المبالغ الطائلة بين يديه ، دون أن يكون له الحق ولا القدرة ، ولا الجرأة ، على بناء ولو جزء بسيط مما يتوجب عليه أن يبقى سيمرره بين يديه ذوي الحقوق وكلنا يعلم ، أن المشكلة الرئيسية التي وقع فيها هذا القطاع إنما نشأت لأنه لم يكن هناك خطة تصنيع معقولة لتصنيع الفوسفات والبوتاس بدلاً من تصدير الجزء الأكبر على شكل مواد خام .

ومن هنا ، فإن هذه المشاريع ما زالت وللأسف وحتى الآن غير قادرة على أستيعاب العمالة والشباب القادرين على العمل لامن هذه المحافظة لا من هذه المحافظة ولا من غيرها من مناطق المملكة .

كما أدى هذا إلى تدني مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي خلال السنوات الأخيرة ونرجو الله وبهمة المخلصين أن نخرج عاجلاً من هذا المأزق الكبير .

دولة الرئيس ،

الأخوة النواب المحترمين

ولعله من المهم أيضاً الأشارة الى قلة الاهتمام التي خلقت صعوبات كبيرة أمام جامعة مؤتة .

وحال دون قدرتها حتى الآن على استكمال البنية التحتية .

وتعلمون أن هذه الجامعة إنما أنشئت في البداية كجامعة عسكرية . والكل يعلم أن الجامعة العسكرية تعني أنه يجب تأمين جميع المستلزمات للطلبة من مباني للتدريس ، ومباني للسكن ، ومباني للخدمات والأعاشة ... الخ .

وكل ذلك يعني كوادر للقيام بهذه الخدمات ومواجهة هذه التكاليف .

وهي بذلك تختلف عن باقي الجامعات الأخرى .

ثم طلب إلى هذه الجامعة التوسع ، وأن يكون فيها جناح مدني ، كليات متعددة ، وبموازنة موحدة للجناحين العسكري والمدني ، وهو وضع فريد ومتميز ويظهر الجامعة وكأنها تنفق بنسبة أعلى .

ولعلها مقارنة ومعادلة لا تبدو موضوعية فعلاً .

ثم أنه في الوقت الذي طلب من هذه الجامعة استكمال البنية لجميع كليات الجناح المدني تم تحديد حصة لها وكأنها قامت فعلاً باستكمال هذه البنية مثل باقي أخواتها الجامعات الأخرى مع أنها لا زالت في بداية الطريق .

وهذه أيضاً تبدو معادلة تحتاج لأعادة النظر وفتح المجال أمام دعم هذه الجامعة بالأمكانيات اللازمة لاستكمال بنيتها كسائر الجامعات في المملكة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

إن الاهتمام بالقطاع الزراعي يستحق كل التدعيم وهو لم ينل حظاً مناسباً في الموازنة الرأسمالية .

وفي محافظة الكرك فإن ذلك يستدعي اهتماماً جاداً بمشاريع تنمية المراعي لما للثروة الحيوانية من أهمية بالغة ومصدر رئيسي هام للدخل للمزارعين وهناك مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية الصالحة لهذه الغاية وكما أن موضوع زيادة سعر شراء القمح والشعير من المزارعين أصبح أمراً ملحاً وحتى في ضوء الحد الأدنى لكلفة الأنتاج .

إن استكمال التصاميم لسد الموجب (وشقيقه سد الوالا) يستحق أن يكون هناك تأكيدات في مشروع الموازنة تمهيداً لبدء التنفيذ ولعله يمكننا بعد ذلك القول بأن هذا العام هو عام السدود وهو العام الموعود ومنذ عهود .

وأما في موضوع المديونية الزراعية عموماً ، فإن المرجو أن تعود الحكومة لتؤكد بأن نقل أرصدة القروض الزراعية إلى الجهة الموحدة المعتمدة ووفق ما توصلت اليه اللجان الفنية المتخصصة ، هو فعلاً موضع اهتمام وتنفيذ ، ولما سيكون لذلك من انعكاسات إيجابية على التنمية الزراعية بشكل عام . كما أن من المناسب أيضاً ، بأن هناك حاجة فعلية لمساهمة فاعلة من الحكومة تجاه فوائد القروض الزراعية والتي يستوجب دراسة علمية موضوعية بالتعاون فيما بين الحكومة والمجلس) .

لقد كان برنامج عام ١٩٩١ الذي تم تنفيذه نتائج ايجابية وان كان قد جاء محدوداً ولكنه مثل تجربة ناجحة ساهمت في تقوية برنامج الأقراض الزراعي الموحد من جانب ، وفي شدّ اهتمام وجدية تعامل المزارعين المقترضين وقيامهم بتسديد التزاماتهم من جانب آخر .

دولة الرئيس .

الأخوة النواب المحترمين

إننا ننظر بأمل إلى مطلب هام يدل دلالة كريمة على رعاية قطاع الشباب فعلاً لا قول وهذا يتعلق باخراج مشروع بناء مدينة رياضية في محافظة الكرك إلى حيز الوجود .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

وأما مشكلة الفقر ، فإنني وكغيري من الزملاء أدرك أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الأردن كدولة نامية ، كما أنها لا تقتصر على الدول النامية عموماً فقط ، بل إن دولاً صناعية متقدمة كإيطاليا وبريطانيا مثلاً يوجد فيها نسبة من الفقر والفقراء ، لا بل وأكثر من

ذلك ، فنحن نعلم جميعاً أن نسبة ليست قليلة من عشائر شيخ الكرة الأرضية يعانون فقراً ليس سهلاً .

غير أن التحدي الكبير في مثل هذه الظاهرة المشكلة ، هو كيف ، ومتى يكون التصدي لها ، وإلى أي مدى وأثر مناسب ولكأنني متفائل بما يقال حيال مشاريع انتاجية ، بل وأزددت تفاؤلاً بما أخذت على نفسها معالي وزيرة الصناعة والتجارة لأنشاء شركة قابضة لأيجاد مشاريع صناعية وبما في ذلك في محافظة الكرك مما سيتيح مجالاً لأستيعاب أعداداً من القادرين على العمل والتخفيف بالتالي من مشكلة الفقر .

غير أنني أيضاً من أولئك الذين يعتقدون أنه قد آن الأوان وبرغم ما يقال حيال تدعيم الصناديق القائمة صندوق التكافل الاجتماعي لا بل صندوق الحسين للتكافل الأجتماعي كصندوق موحد وكوسيلة ستكون حتماً ان شاء الله فاعلة للمساعدة الحقيقية والموضوعية في مواجهة تحدي مشكلة الفقر وقد سبق أن اقترحنا مصادر لتمويل مثل هذا الصندوق إذا أرادت الحكومة الأخذ بها من خلال مشروع قانون لهذا الصندوق المقترح .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

اختصاراً للوقت واضافة الى ما ذكره زملاء آخرون من محافظة الكرك فأنني اريد أن آتي على بعض المطالب .

١- تنفيذ طرق زراعية مثل طريق صرفا أم راسين ومسعر فقوع سدر البندية ، والموجب البندية ، وامرع الشفيق .

٢- البدء بتنفيذ مشروع مدينة صناعية في المحافظة .

٣- إنشاء معهد بولتكنك في المحافظة .

٤- إحداث مكتب للتنمية الأجتماعية في قرى بني حميدة .

٥- إحداث مركز صحي شامل في قرى بني حميده .

٦- من غير المعقول يا معالي وزير الداخلية أن يبقى الارتباط الأداري على مستوى ناحية بمركز لواء في لواء القصر والتفاصيل يعلمها معالي الوزير .

٧- تنفيذ مشروع مياه جبل شيحان المصمم منذ عدة سنوات لخدمة كافة القرى المحيطة بهذا الجبل الأشم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد منصور بن طريف . الكلمة الآن للدكتور همام سعيد ، المتحدث الذي يليه السيد سمير حباشنة .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين وبعد :

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

السلام عيكم ورحمة الله وبركاته .

أبدأ من القول الذي سمعته هذا الصباح الذي يشبه الذين ينتقدون الموازنة كالذي يأكلون من خبز الشعير ثم يذمونه ، فهل هذا هو الرأي والرأي الآخر وحرية النائب الذي يمثل الشعب بأن يقول ما يعتقد .

ولقد جاء من النقد للموازنة على لسان القائل ما هو أشد مما جاء على لسان غيره فقد تكلم عن الاختلاسات والسرقات وتكلم عن العهود التي حُمّل فيها البلد تلك المديونية الهائلة في ظل مجالس نيابية سابقة !!

وأما القول بأن الذين يطلبون المزيد من النفقات كمثل المخطوبة التي رفضت خاطبها الاول ورضيت بالتالي ثم طلبت من الثاني ان ينفق عليها ، واقول للزميل المحترم ماذا يقصد بهذا القول ؟ هل يقصد جميع زملائه الذين انتقدوا الموازنة أم يقصد النواب هم من ابناء الضفة الغربية ومن اصول فلسطينية ، لقد فهمت منه أنه يقصد هؤلاء ، فإن اخطأت في الفهم فأعتذر سلفاً .

وأود أن أقول هل ينسجم هذا الكلام مع الوحدة الوطنية التي نحرص عليها جميعاً ، وأن هؤلاء النواب لم يخطبوا ولم يخطبوا ، وانما هم اردنيون ، وهم من ابناء الدعوة الاسلامية الذين يرفضون مثل هذه التقسيمات ويعتبرون الاردن وفلسطين وكل بلد من بلاد العروبة والاسلام بلدهم وموطنهم .

فأين المخطوبة التي رفضت وأين الخاطب الذي رفض ؟ أن هذه المخطوبة عقد الله عقدها ورسوله ﷺ والملائكة والمرسلون ، وهو عقد محكم لا تنفصم عراه ، ونحن في شهر الاسراء — ولقد كان من آثار هذا العقد وحدة الضفتين التي اختارها الشعبان التوأمان ، واقرها الدستور الاردني ، كما أحكمتها دماء الشهداء من ابناء جيشنا العربي وابناء الاردن البواسل والمجاهدين من ابناء فلسطين ، وأغتنم هذه المناسبة لاوجه تحية صادقة للمجاهدين المنتفضين على ارض فلسطين المباركة ، وفي مقدمتهم حركة المقاومة الاسلامية التي لقنت رابين وزبانته درساً لن ينسوه .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الكرام

مع موافقتي على توصيات اللجنة المالية فانني اطالب الزملاء الكرام بتحويلها الى قرارات ملزمة للحكومة .

وأنني اتمنى لكل من بلد من بلاد العروبة

والاسلام ان يكون قوياً في جميع جوانب الحياة ولا سيما الأقتصاد ، واخص الاردن بهذه الأمنية لما اعتقد من الدور المذخور له في أخطر قضايا الأمة المصيرية .

ويلزم من صدق التمني الصراحة في القول لأن صديقك من صدقك لا من صدّقك . ولا أقبل لنفسي ولا لزملائي أن ننضم الى اولئك الذين دأبوا على الثناء على كل موازنة قدمت لمجلس النواب حتى موازنات السنوات العجاف التي ما زلنا نجتر آلامها ، فالمديونية الهائلة كانت في ظل مجلس نيابي صدق على الموازنات ، ولم يتحمل مسؤلياته أمام الشعب ولا أمام الاجيال القادمة .

ايها السادة :

إن اقتصادنا جزء من اقتصاد الدول النامية ، فهو اقتصاد تابع غير مستقل ، تغلب عليه الاتكالية ، ولا يقوى على الوقوف أمام الازمات ، ولا يملك قراره المستقل .

وهذا الاقتصاد اقتصاد استهلاك لا انتاج ، والبطالة فيه والفقر من أركانه الثابتة . وان الصراحة والوضوح جزء مهم من الحل . لقد صور لنا خطاب الموازنة اننا في عافية ووفر مع أننا في عجز يصل الى قريب ثلث الموازنة . وابرز الخطاب اعتماد الموازنة على الذات والذات المقصودة ذات الشعب الذي يرزح تحت اثقال من الضرائب لم يتوقف سيلها ، وقد خفف الخطاب من البطالة والفقر ولا ندري كيف جاءت هذه الحسابات .

وأنني أطالب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حتى لا نستغفل كما استغفل غيرنا ، وكما نحمل المسؤولية لمن سبقنا فسوف يأتي يحملنا المسؤلية .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الكرام

اتمنى على المجلس الكريم أن يتخذ من هذه الموازنة فرصة للتدخل من اجل اصلاح جذري يراهن على الانتاج الحقيقي والاستثمار الفعلي ، فلقد حبا الله هذه البلاد بخيرات وفيرة من المعادن والخامات ومن الارض الزراعية المباركة .

فأين البرامج الجادة في هذه الموازنة ؟ فكم نادينا بأن توزع الارض الزراعية على ابناء هذا البلد ونقلهم من انتظار طابور التعيين الذي يحسبه الظمآن ماءً فيتخرج خمسون الفاً يتعين منهم أربعة الآف أو خمسة الآف وترصد البطالة على جداول ديوان الخدمة .

ألا يمكن تأجير الأراضي الأميرية بأجرة رمزية ولا سيما تلك الاراضي الخصبة التي تكسوها الأشجار غير المثمرة التي يمكن استبدالها بالأشجار المثمرة كالزيتون وغيره . فنحافظ على الغابات الخضراء ، ولكن مع

الأنتاج الوفير والخير الكثير . وأنني على قناعة بأن مثل هذا المطلب صعب التحقيق لأننا محكوم علينا باستلاب قرارنا ، وهنا نحن نواجه التحدي لماذا نحن فاعلون أمام هذا الواقع ؟

ان اليهود الذين يغتصبون ارضنا فلسطين يقيمون المستوطنات الزراعية على ذرى الجبال الموازية لجبال الاردن فيكفي الدونم الواحد لإعالة اسرة ، وحرام علينا أن نعطل الارض الخصبة بحجة التنزه ونحن مثقلون بالديون مسحقون تحت وصفات صندوق النقد الدولي .

أين دور الحكومة في توجيه الزراعة وترشيدها وتحمّل المسئولية فيها حتى لا تكون الزراعة مأساة كما هي الآن ، ومن المسئول عن الازمات التي يتعرض لها المزارعون حتى فرّ بعضهم من البلد تحت وطأة الديون والخسائر ، ليكون لاجئاً زراعياً لا لاجئاً سياسياً ، لأنه ارتكب حماقة عندما صدق أن الزراعة موضع اهتمام الحكومات المتعاقبة فأودت الزراعة به وبأسرته .

دولة الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

لقد بنيت ارقام هذه الموازنة على أساس الاحوال الاقتصادية التي سادت بعد حرب الخليج حيث وفد الى الاردن قرابة (٣٠٠,٠٠٠) من المغتربين وهؤلاء حولوا الى البلاد مبالغ كبيرة وقاموا بشراء الاراضي والعقارات وشجعوا حركة العمران .

فالملاحظ ان رسوم تسجيل الاراضي قفز من (١٢,٩٠) مليون دينار سنة ٩٠ الى (٢١,٣٠) مليون دينار سنة ٩١ الى (٢٧,٣٤) مليون سنة ٩٢ الى (٣٠,٠٠) مليون سنة ٩٣ وتوقعت الموازنة أن يصبح الرقم (٣١) مليون .

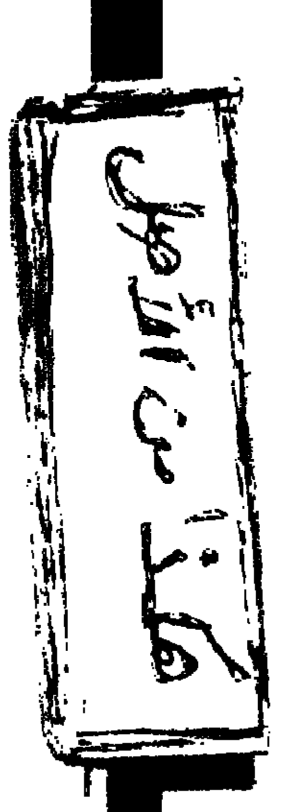
علماً بأن هذا البند وصل الى درجة الاشباع وكذلك بيع العقارات .

ولذلك ان بناء ارقام الموازنة على مثل هذه المتغيرات هو بناءٌ على شيء غير صلب لأنه توقف عن النمو .

دولة الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

بالرغم من أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة تشكل العمود الفقري للواردات ، إلا أن الكلام عن السياسة الضريبية جاء في ثنايا الكلام عنا التشريعات المالية ، والمطلوب أن يتعين لنا الحكومة سياستها الضريبية المعلن عنها والمستتر مع بيان نسبة الضرائب المباشرة الى الضرائب غير المباشرة ، مع بيان العبء الضريبي الحقيقي التي يتحمله المواطن مقارنا بغيرنا ممن هم في سويتنا إذ من الحيف أن يقارن بين المواطن الأردني الذي لا يزيد معدل دخله



عن (١٤٠٠) والمواطنين في الدول ذات الدخول المرتفعة .

ولا ندري كيف سيكون تأثير ضريبة المبيعات على المواطن المرهق بالضرائب ولا سيما عندما يكون هو المقرر الرئيسي من هذه الضريبة وعندما يأتي ضريبة القيمة المضافة ستزيد الطين بلة .

إذ أن الحكومات لم تقع في حسبانها أن هذا الشعب في غالبيته فقير ، ومعظم التعامل انما يجري عن طريق البيع الآجل ، فكيف سيبيع التاجر سلعة بثمن آجل ثم يدفع عليها ضريبة المبيعات .

انه نوع من التقليد الأعمى الذي لا يرضى عنا فيه الا طرف واحد ، وهو صندوق النقد الدولي .

إن ثقل العبء الضريبي سيؤدي الى اعاقة الاستثمار وان التباطؤ الاقتصادي الذي يشهده الأردن في الربع الأخير من هذا العام لا يرجع الى التطورات السياسية وحدها وانما يعود قسم منه الى ثقل العبء الضريبي وارتفاع الرسوم في تسجيل الارض أدى الى الحد من نشاط القطاع العقاري .

أما الشركات المساهمة المحدودة فتعاني أشد المعاناة من ضريبة الدخل التي تبلغ ٤٠٪ من ارباحها مهما قلت ، ولقد رأيت بنفسي شركة يساهم فيها عشرون وكانت أرباحها سبعة الآف دينار اقتطعت الضريبة منها ٤٠٪ . ولا ندري كيف تواصل هذه الشركات أعمالها .

دولة الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

لا اتفق مع معالي وزير المالية أن أمامنا خيارين : اذا أردنا تخفيض الضرائب فعلينا تخفيض النفقات واذا اردنا زيادة النفقات فعلينا زيادة الضرائب .

وقبل أن تضعنا الحكومة امام هذين الخيارين فهل قامت بواجبها في تحسين طرق الجباية ؟ ولي أن أتساءل :

كم حجم المسقفات المختلفة ؟

كم حجم اثمان المياه المختلفة ؟

كم حجم فواتير التليفون ووسائل الاتصال الأخرى المختلفة ؟

كم حجم ضريبة الدخل المختلفة ؟

واطالب الحكومة بالأجابة على هذه الاسئلة قبل التصويت على الموازنة .

ثم هل عملت الحكومة على ترشيد الانفاق ؟ وما هي خطتها في ذلك ؟

ونطالبها باعطائنا نموذجاً لهذا الترشيد ، والنقل في مجال سيارات الوزراء وكبار

الموظفين وأثاث الوزارات ومكاتب المدراء ، والعقود الخاصة للمحاسيب .

هل عملت الحكومة على تبسيط الاجراءات الادارية واختصارها ولا سيما في مجال تشجيع الصادرات ؟ واننا نقترح على الحكومة انشاء دائرة مستقلة تتولى تشجيع الصادرات بحيث تكون علامة المصدر بهذه الدائرة وحدها دون الرجوع الي غيرها .

بحيث تحتوي هذه الدائرة على أقسام ادارية وأخرى فنية وغيرها تتولى دراسة اسواق التصدير الاردنية وارشاد المصدر إلى افضل السبل وتبصيره بالامور المالية وكيفية اختراق الاسواق الخارجية .

وفي هذا الصدد اطالب الحكومة بتسهيل اجراءات تصدير المواد المسموح بها الى العراق ، وان لا تكون الرخص مقصورة على المحاسيب وبعض المحترفين بمعرفة من أين تؤكل الكتف ، حيث يحصلون على هذه التراخيص ويبيعونها بأسعار خيالية .

هل قامت الحكومة بتفعيل قانون سندات المقارضة واتخذت الاجراءات الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ ، وذلك بالبحث عن مشاريع مجدية اقتصادياً تمول بأصدار هذه السندات التي تخلصنا من الربا والفوائد الى نوع من الاستثمار الحلال ؟ ومتى تبدأ الحكومة توجهها نحو الاسلام وشريعته الغراء ، حتى تخرج من تبعه غضب الله تعالى الذي أعلن الحرب على الربا والمرابين ، واعلن محق بركة المال الربوي ، فقال : ﴿ يمحق الله الربا ويربي الصدقات ﴾ وقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ﴾ إن وراء التنمية الأنسان ولا يكون الانسان منتجاً جاداً مخلصاً بعيداً عن الأسراف والاهدار ونافقاً في كل احواله مستغلاً لجميع اوقاته ١٪ من خلال برنامج تربوي ايماني اخلاقي تعبوي .

وعندئذٍ تكون الأهلية التي تجعل المواطن صالحاً في وطنه . ونحن نرى الحكومات المتعاقبة مشغولة عن الانسان وصياغته صياغة هدفية لا عدمية .

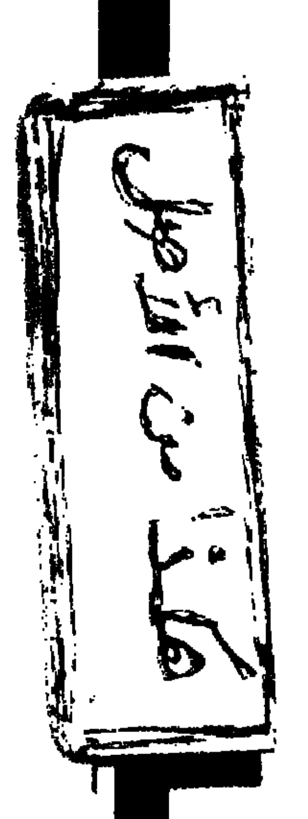
وليس كالأسلام وشريعته الغراء وأخلاقه ونظامه في الحياة يفجر الطاقات الكامنة ويبني المواطن الصالح المصلح .

وصدق الله تعالى اذ يقول : ﴿ واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا ﴾ .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الكرام

أما بعض مطالب الدائرة الخامسة التي اتشرف بتمثيلها فأنني اؤكد على ما ذكره زملائي نواب هذه الدائرة كما اؤكد على ما يلي :



١- انشاء شبكة مجاري لمدينة ناعور .

٢- تحويل المركز الطبي في صويلح الى مركز صحي شامل .

٣- تحويل المركز الطبي في وادي السير الى مركز طبي شامل .

٤- الطلب الى امانة عمان الكبرى بالأهتمام ببعض المناطق المهملة في صويلح مثل حي ابو مرهف ، وراس ابو عمار ، والكمالية ، وفي وادي السير مثل حي القيسية وغياظة وانشاء الادراج الضرورية في هذه الاحياء .

٥- تزفيت وتوسيع طريق ياجوز شفا بدران – يرين . وطريق ياجوز الزرقاء .

٦- ايجاد قطعة ارض مناسبة لأحداث مقبرة عليها لخدمة مناطق شمال عمان .

٧- الأسراع في انجاز مدرسة شفا بدران الثانوية بعد أن تم استملاك الارض الضرورية لها .

٨- دعم النوادي الموجودة في هذه المنطقة ولا سيما نادي صويلح ، وانشاء نادي في وادي السير .

٩- ان كثيرين من سكان مدينة « ابو نصير » يعانون من اثقال الفوائد الربوية حتى اصبحوا يرزحون تحت خط الفقر المدقع .

فأصبحوا منكوبي اسكان ، انني اطالب باعفائهم من الفوائد الربوية تخليصاً لهم من الربا الحرام ، وانقاذاً لهم من الحياة المأساوية التي يعيشونها .

١٠- الاسراع في اصلاح شارع جرش القديم في صويلح ، واصلاح شبكة المياه في الشارع المذكور .

وشكراً ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور همام سعيد .

الكلمة الآن للسيد سمير حباشنة والمتحدث الذي يليه السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد سمير حباشنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل أن أبدأ كلمتي خطر لي اقتراح حول موضوع المطالبات التي يتقدم بها الزملاء للحكومة ، والاقتراح يقضي بأن تقوم اللجنة المالية للمجلس في نفس الفترة التي تبدأ بها الحكومة بأعداد الميزانية .

بحيث تقدم اللجنة المالية بالتعاون مع النواب الأولويات المطلوبة مناطقياً وان تتقدم بها الى الحكومة لتأخذ بعين الاعتبار بالميزانية وبالتالي نخفض الكثير من عناء مناقشة الميزانية كما يتم كل عام ، شكراً .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

أسعد الله الأوقات ، ووفقنا لأداء رسالتنا على أتم وجه .

بداية ، لا بد وأن أثمن الجهد المميز الذي بذله الزملاء في اللجنة المالية رئيساً ومقرراً وأعضاءً ، ذلك أن تقرير اللجنة قد مثل وثيقة أقتصادية / مالية / أجتماعية ، يمكن أن يؤسس عليها مستقبلاً .

وبداية لا بد وأن أؤكد موافقتي التامة على كلمة التجمع النيابي الديمقراطي التي ألقاها أخي د. صالح أرشيدات ... والتي أتت لتمثل عناوين السياسات ، نأمل نحن في التجمع أن نبلورها خلال الفترة اللاحقة في صورة برنامجية عملية قابلة للتحقق على أن تتقدم بها الى مجلسكم الكريم .

وبداية لا بد لي من التأكيد على الكلمة المشتركة التي ألقاها أخي النائب جميل الحشوش بأسمه وبأسم أخي جمال الصرايرة ، وبأسمي حول واقع ومتطلبات محافظة الكرك ، حيث نتمنى على الحكومة العتيدة أن تأخذها بعين الأهتمام وفق برنامج أولويات يبدأ من الأهم الى المهم .

وبداية كذلك لا بد من أن اشير الى أهمية ما ذهب اليه الأخ أنور الحديد في تناول واقع الحركة التعاونية ومستقبلها ، وأهمية أعادة ترتيب أوضاعها بما يتناسب ومصلحتنا الوطنية ومصلحة القطاع التعاوني ، على أن نستفيد من تجربتنا المتراكمة الكبرى في هذا الحقل .. مؤكداً على أهمية عقد مؤتمر خاص بالتعاون ، للخروج من المأزق الراهن بشقيه المالي والاداري .

وأؤكد كذلك على ما طرحه الكثير من الزملاء حول ضرورة رفع رواتب الضمان الاجتماعي لتواكب هذه الارتفاعات المتتالية في اسعار السلع على اختلافها وبعد .

فأنني سأعرض وبأختصار لعدة قضايا تهم قطاعات وشرائح اجتماعية ، قبل أن أستقر في المحطة الرئيسة التي تبرر مداخلتي هذه ، ألا وهي التجاوزات الأدارية والمالية المذهلة في مواقع كثيرة ، والتي تمكنت من جمعها طوال الأسبوعين الماضيين ، وهي التجاوزات كما سنرى التي لا يجب أن تعاني منها دولة طامحة الى صياغة نموذج عربي معاصر للدولة الديمقراطية التي تقوم على المؤسسية والحكم النظيف والعادل والكفؤ .

دولة الرئيس

زملائي النواب

أولاً :

هناك ظلم مزمن واقع على مهنة الهندسة

الزراعية وعلى المهندسين الزراعيين وأعلم تمام أن هناك مناقشات بين دولة رئيس الوزراء ونقابة المهندسين الزراعيين بهذا الشأن ، اتمنى أن تعطى هذه المهنة وأن يعطى المهندس الزراعي المكانة التي يستحقها في بلد يقوم اساس اقتصاده الانتاجي على الزراعة .

فيما يعاني من شحة الموارد سواء الرقعة الزراعية أو المياه وليس له من سبيل إلا التوسع الرأسي والتوسع الرأسي يعني العلم والتكتيك الزراعي والعلم والتكتيك الزراعي الذي يمتلكون وصايتهم المهندسين الزراعيين ، تمنى على الحكومة أن تأخذ بعين الأعتبار هذه المسألة عند مناقشتها مع النقابة أيضاً وردت في بعض كلمات النواب العطف والعناية الى قدامى المتقاعدين العسكريين وخصوصاً في موضوع الاسكان ذلك أن هؤلاء قد اضطلعوا على مدار عقود بمسؤولية بناء الدولة لكي نعيش في ظلالها اليوم الواجب يحتم علينا ان نحترم البناة والرواد الأوائل وهذا تمنى ايضاً على الحكومة في هذا الشأن .

ثانياً :

وصلتني مذكرة من حوالي (٣٠٠) موظف عينوا في وزارة التموين على حساب الأنجاز ومنذ عشر سنوات تقريباً ولم يثبتوا في الخدمة الفعلية لهذه اللحظة وأعلم ان معالي وزير التموين مهتم بهذه المسألة لكن يعني يتمنى أيضاً بأن تأخذ هذه النقطة اهتمام الحكومة .

ثالثاً :

أيضاً وصلتني مذكرة من مجموعة من الجيولوجيين عددهم (٢٠) سبق وأن تم تعيينهم كمتدربين في سلطة المصادر الطبيعية وافق سيادة رئيس الوزراء السابق ومعالي وزير الطاقة السابق على تعيينهم وارسل الى ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص إلا أنه تم الاستغناء عن خدماتهم ارجو من دولة الرئيس ومن معالي وزير الطاقة النظر بعين الاهتمام والرعاية الى مذكرة هؤلاء الجيولوجيين .

كل موجود كما ارجو دور أمن الحكومة بذلك .

المحطة الرئيسية في مداخلتي هي حول التجاوزات الادارية والمالية انما سأورده ادناه لا يمثل في الحقيقة ادناه لهذه الحكومة او لأي حكومة سابقة بعينها .

انما هو تأكيد للقول بأن الفساد وفي بلادنا هو مرضى عضال ومزمن وانه قد تأسس وتحصن رغم كل أمانينا على اختلاف مواقعنا في دحره الى جهة النقيض المتمثل في الدولة المحكومة بأنظمة وقوانين تحول بين كل فاسد ومأربة في الأثراء السريع على حساب الوطن وابناءه وتطلعاته ، واليكم هذه الصور وهي غيض من فيض ذلك أذا كنت أنا المواطن الذي

لا يملك اي ادوات او قنوات منتظمة للحصول على هذه المعلومات ، قد حصرت ما ستسمعون فكيف هو الحال مع دولة رئيس الوزراء والوزراء والذي خصوص عرف عن الدكتور عبد السلام المجالي الأمانة بعدم حبة للعوج وما سأقوله عوج يا دولة رئيس الوزراء ويحتاج الى تصحيح ، اولا هذه المحطات في وزارة الصحة .

وزارة الصحة

واذا كان أخي محمد داودية قد أسمى محافظة الطفيلة بالمحافظة المذكورة فأنني أسمي هذه الوزارة بالوزارة المنكوبة ، واليكم الاسباب .

القطن الطبي

تم شراء كميات كبيرة من القطن للأستعمالات الطبية في كل العيادات والمستشفيات وبمبلغ يصل الى نصف مليون دينار ، وقد سقطت العينة

- للشركة التي رسى عليها العطاء لا أعلم اذا كان هناك عطاء

- في الفحص لعدم مطابقتها للمواصفات .

الا أنه وبقدرة القادر / اللئيم الذي لا نعرفه تم أعادة الفحص ونجحت العينة من نفس القطن .. المليء بالشوائب وبالأوساخ .

نجحت العينة مع قرار بتغريم المورد ١٠٪ من قيمة العطاء .

والمضحك ايها الاخوة المبكي ان المورد قد رفع دعوى قضائية وحصل على قرار بأعادة ال ١٠٪ الغرامة !

وهاهي " اخواني " عينة القطن امامكم وسوف اقدمها الى دولة رئيس الوزراء بقصد أنها لا تنفع ان نعمل منها لحف ووسائد ليس قطن طبي وهو القطن المستعمل لهذا العام .

٢- توريد أدوية .

وفي الوزارة المنكوبة الصحة تورد أدوية للقلب او الكلى ، وتفحص العينة واحدة من العينات في تموز / ٩٣ فتسقط العينة لعدم مطابقتها للمواصفات .. وبقدرة القادر اللئيم الذي لا نعرفة تعود نفس العينة لتنجح بتاريخ ٩٣/١١/٢١ .. !

حجب الأدوية

وفي نفس الوزارة المنكوبة تحتجب الأدوية عالية التكاليف عن شعبنا المفترض انه مؤمن ، وتحفظ في المستودعات لتعود الى الظهور اذا ما جاء (المسعدون) على الأقارب والأصدقاء .. ذلك ان نظام ضبط المخازن والتوزيع .. نظام يسير على السبحانية والمزاجية .. وبدون كيفية واضحة المعالم او الحدود .. !

عطاءات شراء الأدوية

حيث تقوم الوزارة في كل عام بطرح عطاءآت لشراء الأدوية لتغطية احتياجاتنا الوطنية لسنة كاملة .

فتأتي كمية هذه العطاءات لتغطي فقط ما يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ ٪ من هذه الاحتياجات .

هل تعلمون ايها السادة لماذا ؟ ليبدأ مسلسل (الشراء المحلي) بند في الصحة يسمى الشراء المحلي وبأسعار خيالية .. ! لأنه لا يخضع الى موضوع العطاءات والمناقصات المالية هذا بالرغم بأن بالوزارة لديهم معرفة دقيقة بما نحتاج من هذه المواد ومع ذلك تطرح العطاءات (٣٠ او ٤٠ ٪) فقط ارجو دولة رئيس الوزراء أن يأمر بأجراء تحقيق لهذا الأمر وان يتحقق من وجود شركات وهمية ربما يمتلكها موظفون في الوزارة يقومون بتوريد الأدوية تحت بند الشراء المحلي ، واذا كان هناك شركات ادوية وهمية فهنالك كراجات وهمية غير مسجلة لا في إمانة العاصمة ولا في وزارة الصناعة والتجارة وليس لها من وجود فعلي اللهم من خلال فواتير المدرسة بأسم شركات او اشخاص التي تصدرها هذه الشركات الوهمية تصدر هذه الفواتير الى وزارة الصحة بأعتباز أن هذه الكراجات قد قامت بأصلاح سيارات الوزارة ارجو أن لا يعتقد الزملاء الأعزاء ، اننا نتحدث عن افراطه تصاريف لا أنما يتحدث عن قضايا يتم التحقيق بها الان وقيمتها (٢٠٠) الف دينار تم كشفها من الجهاز الذي نعتز به ديوان الرقابة والتفتيش .

والله وحده اعلم الى أي مدى تكون هذه الألاعيب قد استشرت في وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة هنا لدي اقتراح الى الحكومة العتيدة ، لماذا لا يكون هناك كراجات تابعة للوزارات سنة حميدة قام بها الله يطول عمره استاذنا محمد عودة القرعان وعمل كراج في مؤسسة الاقراض الزراعي لليوم هناك سيارات من موديلات الستينات في الخدمة الفعلية في مؤسسة الأقراض الزراعي يمكن اخي منصور بن طريف في صورة هذه المسألة ، هذه السنة الحميدة لماذا لا توزع حتى نتنهي من تبذير المال العام من خلال هذه الألاعيب ، ايضاً في هذه الوزارة ومنذ أيام المؤسسة الطبية العلاجية تم شراء كمية من الأنسلوين بمبالغ كبيرة لا اعرف الرقم بالضبط .

وكان الأنسلوين المشترى قد شارف وقته على الانتهاء ، ومنذ ذلك الوقت والأنسلوين المنتهي من حيث القيمة والاستعمال يحتل واحدة من ثلاجات وزارة الصحة (٤ X ٤ م٢) والقضية تنتظر البت .. ! وقد خسرنا الأنسلوين كما خسرنا المال ولا حساب ولا عقاب .. والعوض في وجه الكريم .

أنني أتمنى على دولة الرئيس وعلى معالي وزير الصحة المعروف بهمته الوطنية ، ان يبادرا لأجراء تحقيق وتصويب جذري للحالة التي تعاني منها الوزارة .. المنكوبة فعلاً .

وزارة الأوقاف

على مدار بضع سنوات وكلفة العمرة للفرد الواحد الذي يريد ان يعتمر يقدم الى الوزارة تتراوح بين ٣٠٠ - ٣٥٠ دينار ، الحج ولا العمرة ، طيب اخواني بجبهة العمل الاسلامي اخبروني الحج وبقرارات من القسم المختص في وزارة الاوقاف .. هكذا دون عطاءات (٣٠٠ - ٣٥٠) دينار الى أن طرح عطاء هذا العام لهذه المسألة التي تكلف (٣٠٠ - ٣٥٠) دينار فهبطت الكلفة مرة واحدة الى (١٥٠ - ١٨٠) دينار للفرد الواحد .. اضرار رغم التضخم ورغم أرتفاع سعر المحروقات تنقص هذه القيمة لأنه اوقف التلاعب ارجو من وزير الاوقاف أن لا يترك الأمور تسير سبهللة وان يعيد النظر بهذه المسألة ويحاسب من ظلم حجاجنا أو معميرنا الذي شهدناه في السنوات الأخيرة .. ! .

وزارة الاشغال العامة

تقوم وزارة الاشغال العامة بأستئجار آليات ومعدات لأغراض اعمالها .. وهذا طبيعي ، لكن غير الطبيعي ان تدفع هذه الوزارة من المال العام مبلغ (٣٥٠) الف دينار تقريباً رقم متكرر سنوياً تحت بند اجور لسيارات لركوب الموظفين .. ! رغم أسطول السيارات العملاق المتوفر لهذه الوزارة ، ولو أفترضنا جدلاً ان الوزارة تحتاج هذه السيارات ، الم يكن من الزواية الاقتصادية السهلة التي لا تحتاج الى اكتشاف ان يتم شراء هذه السيارات بالمبالغ المدفوعة ؟ خصوصاً وان الحكومة لا تجمرك سياراتها ؟!

أنا أعتقد (٣٥٠) الف دينار بتجيب ايضاً اسطول سيارات ورغم أن هذا لبند قد تكرر لسنوات طويلة ، لكنه توقف هذا العام بعد أن تم كشفه ايضاً من قبل ديوان الرقابة والتفتيش الخوف ايها الزملاء ان يعود هذا البند للحياة ، والخوف ان يكون هذا البند لا يزال على قيد الحياة في وزارات أخرى .

انه بند لهدر المال العام (تنفيع المسعديين) فالاستئجار لا يتم من أي شخص كان .

دولة رئيس المجلس : اخ سمير لحظة ارجو السادة كبار المسؤولين ان لا يتداخل جلوسهم مع النواب هناك تصويت بعد قليل ويجب أن يجلس النواب لوحدهم ، شكراً .

مؤسسة التطوير الحضري

تضطلع هذه المؤسسة كما هو مفترض بدور وطني نبيل ، وهو أسكان اصحاب المدخولات المتدنية والمحدودة ، وكنا سنصفق

لهذه المؤسسة لو أن اداءها قد تناسب ودورها المعلن هذا .. وحتى نعرف ما بها من (بلاوي) دعونا نناقش واحداً من مشاريعها .

وهو مشروع المرقب

يا اخوان في مشروع المرقب اللي سوته مؤسسة التطوير الحضري لأصحاب الدخل المحدود .

١- كلفة م٢ الواحد المخدوم من الارض يصل الى ٦٠٫٣٧٠ دينار بمعنى ان الدونم المخدوم اللي انعمل له بنية تحتية يكلف حوالي (٦٣) الف دينار ... ! بمعنى أن كان الأدق لنا أن نشتري هذه الأرض في أماكن مأهولة لا تحتاج الى أن نقوم بخدمتها وعمل (السنتر ستكشجر) المطلوبة .

٢- كلفة م٢ الواحد بناء من هذه المشاريع التي اشترتها للفقراء يعني مثل اي سعر فيلا ما بدي اقول قصّر لكن فيلا متواضعة اوشقة ديلوكس لو واحد بناها تكلف (١١٨٣) دينار فقط .

٣- اي ان مجموع تكاليف المتر المربع الواحد بما فيه الأرض تطلع ٢٤٣ دينار هذه اسكان دخل محدود .

٤- كلفة المشروع الأجمالية (٤٫٣٨٣٫٧٥٢) دينار ، تدفع الخزينة منها ٣٫٠٨١٫٠٠٠ دينار حيث كلفتها على الدولة (٩٠٠٠) دينار .

٥- وتباع ال ١٥٠م٢ في المرقب إلى المواطن ٦٠٠٠ دينار حيث ان على المواطن الذي اشترى الارض ب (٦٠٠٠) دينار ان يذهب ليبحث عن قرض وليس امامه هذا صاحب الدخل المحدود إلا أن يذهب للبنك الحنين على فقراء الاردن بنك الاسكان ليحصل منه على القرض المطلوب لبناء هذا المنزل .

ان هذا الواقع اذا كانت كل مشاريع هذه المؤسسة على هذه الشاكلة يفسر لنا كيف فشلت هذه المؤسسة في حل مشكلة السكن للفقراء هذا رغم أنها قد حملت الدولة مديونية تصل الى (١٥٠) مليون دينار ..!

وهو الأمر الذي يفسر بعضاً من تساؤلات الزملاء النواب التي وردت في مداخلاتهم ، أين ذهبت المديونية ؟ اذا هذه مؤسسة لحالها معبطيتنا كل هالمال فواضح المديونية أين ذهبت ؟ وعوده الى المشروع المذكور ...

ألم يكن أوفر على الدولة لو قامت بشراء موقع للمشروع المذكور في عمان الغربية في عبدون / الصويفية ، فدونم الأرض في هذه المناطق سعره بسعر المتر المربع المخدوم اللي طلع وانفتق عن عبقرية مؤسسة التطوير الحضري حوالي ٦٠ الف دينار ، او لم يكن أوفر على الدولة لو أنها أبتاعت سقفاً لهؤلاء المواطنين في عمان فسعر المتر في كثير من المناطق هو

بحدود عددهم (٣٥) الف (١٨٣ دينار / م٢) ..! حتى أنه يمكن أن يكون أوفر على الدولة لو أسكنت كل المستفيدين من هذا المشروع في (الماريوت) ومدى الحياة ما دامت مستعدة لأن تدفع مبلغ ٤٫٣٨٣٫٧٥٢ دينار من الخزينة .

أتمنى على دولة رئيس الوزراء وعلى معالي وزير الأشغال والاسكان وعلى مجلسكم الكريم بالشروع فوراً بأجراء تحقيق وتصويب لواقع هذه المؤسسة ولمشاريعها ، حتى لو أقتضى الأمر الغاءها .. فسوف نربح ما دمنا لن نخسر على أي حال لو الغيت هذه المؤسسة .

هذا ولن يفوتني أن أبين أن أي دراسة للمقارنة بين هذا المشروع موضوع البحث واي مشروع آخر مثل اسكان ماركا سنجد كم هو الحيف الذي وقع على المال العام وعلى محدودي الدخل من ابناء شعبنا ولن يفوتني كذلك أن أشير الى ضخامة جهاز هذه المؤسسة حتى أن لديها (٥) محامين ترى بخمس مكاتب ولا أعلم لماذا تحتاج هذه المؤسسة الى خمس محامين والى خمس مكاتب .

سلطة أقليم العقبة

لا بد بداية أن أطلب من دولة رئيس الوزراء العمل على تفعيل اللجنة المكلفة بأعادة قرأة قانون سلطة اقليم العقبة وكذلك مهماتها وصلاحياتها هذه السلطة ورئيس هذه السلطة وهي اللجنة المشكلة منذ زمن الحكومة السابقة وبقرار من سيادة رئيس الوزراء آنذاك ذلك ان القانون الحالي لهذه السلطة وهذه لمعالي وزير النقل يخلق من رئيس سلطة العقبة اقطاعي كما هو الأقطاع في القرون الوسطى نريد اعادة قرأة هذا القانون تصويبه .

- حاولت السلطة بيع (١١) دونم تعتبر من أهم وأغلى الاراضي في الاردن لتمتعها بالندرة النسبية الفائقة اقتصادياً لها (واجهة واسعة على البحر) وكم هي الارض الاردنية على البحر حاولت هذه السلطة ان تبيع هذه الارض بقيمة ٥٠ الف دينار للدونم مع أن تقديرات الاقتصاديين ان الدونم في هذه المنطقة يصل الى (مليون دينار) يعني ومن (١١) مليون الى نصف مليون دينار والحمدالله أبطل قرار البيع في اللحظات الاخيرة بقرار من رئيس الوزراء وبحكمة الولاية العامة وبحكمه سيادة الدولة بعد أن اكتشف الأمر ديوان الرقابة والتفتيش .

- وحاولت السلطة كذلك منح أحدهم ثلاثة دونمات في منطقة تجارية بثمن أجمالي (٢٤) الف دينار تقسط بواقع مابة دينار شهرياً ابلاش هدية ما من وراها جزية وابطل أيضاً هذا الأمر .

- حاولت السلطة بيع احدهم (١٠ دونمات) في منطقة مطلة من اجمل ما يمكن

على الميناء مقابل مائة دينار فقط للدونم كلها اليعة بـ (١٠٠٠) دينار وهذه وثائق ما ورد هنا .

وحاولت ان تعطي احدهم خمسة دونمات في العقبة الخلابة المطلة على الميناء مقابل بوابة الميناء ومباشرة مقابل يقوم هذا الأحدهم أن يشق طريقاً للموقع علماً بأن الهضبة كلها (١٠) دونمات ولا تدري من كان صاحب الحظ في امتلاك الخمسة دونمات الأخرى .

كل هذه المحاولات التي تمت فعلاً ، لولا العناية الألهية والجهد الطيب لديوان الرقابة والتفتيش الذي أوصى بفسخ كل هذه البيوعات وقد استجابت الحكومة للأمانة بهذه المسألة بل ولأن قرارات سلطة الأقليم بأغلبها قرارات من هذا النوع فقد اتخذ بالنهاية قرارا بأيقاف كافة قرارات مجلس الأقليم المتعلقة بالتخصيص والبيع والتأجير في كل الأراضي غير المطورة وعدم النظر في أي من الطلبات الاخرى وهو الأمر الذي يدفعنا الى ضرورة الاسراع في تفعيل اللجنة المختصة في دراسة وضع هذا الاقليم وأنني انبه الحكومة العتيدة الى اراضي الشاطيء الجنوبي التي يبدو أن العين عليها الآن هذه الآن لهدف يبدو لأحدهم .

أنني أطلب من المجلس الكريم ومن الحكومة أجراء تحقيق وتصويب عاجل لواقع سلطة أقليم العقبة . وأطلب بالتالي ان تخضع مؤسساتنا العامة الى رقابة الدولة بقراريها الاداري والمالي حتى تلك المؤسسات ذات الموازنات المنفصلة .

وأنا اؤيد واحد من اخواني قال الصبح نريد لموازنة (٩٥) فعلاً ان تحتوي على الموازنات المنفصلة لمؤسساتنا المنفصلة هم ليس عابثين في دولة اخرى لا نريد اقطاعيات في الدولة الاردنية .

التعيينات

ديوان الخدمة المدنية

قام ديوان الخدمة المدنية بتعبئة (٧٥٧١) وظيفة منها (٢٤٧٧) وظيفة خارج أسس التعيين المتبعة في أختيار المتقدمين ، أي (٣٢٪) من اجمالي الوظائف يا دولة الرئيس ، ويا زملائي النواب خارج نطاق النظم والقوانين ، الكمبيوتر بغش يأخ أبو علاء وقد يقال ان هناك حالات انسانية ولنوافق على ذلك ولنقل انها بحدود (٥٠٠ - ٦٠٠) حالة انسانية ، وقد يقال ان هناك من تخرج قبل ١٩٨٤ هذا يأخذ بعين الاعتبار ولنوافق على ذلك ونعطي لهذه النسبة أيضاً الف وظيفة.

أي يبقى لدينا (١٠٠٠) وظيفة تقريباً تم أشغالها خارج التنظيم المتبع لديوان الخدمة

الوطنية اي أن الف أردني قد احتلوا بالواسطة المكان المخصص لألف أردني كان حظهم سيء ولم يجدوا هذه الواسطة .

ان لدي أيها السادة أسماءً ، لمن تخرجوا عام ٩٢ وتم تعيينهم ! وسوف اوافي دولة رئيس الوزراء بهم اذا اراد ذلك .

وحتى نكون في صورة توزيع هذه الوظائف بين المحافظات فأنني ابين ما يلي :

المحافظة	عدد الوظائف
عمان اخذت	(٢٤٤٦)
اربد	(٢٢٧٧)
الزرقاء القارة البشرية اخذت	(١٠٢١)
المفرق اخذت	(٣٩٤)
البلقاء	(٥٠١)
الكرك	(٤٤٧)
الطفيلة	(١٧٧)
معان	(٣٠٨) وظائف

ويلاحظ ان محافظات الجنوب الثلاث بما فيها مناطق بدو الجنوب قد حصلت على (٩٣٢) وظيفة اي نسبة ١٢٪ من أجمالي الوظائف ونقول أننا نريد هجرة معاكسة من عمان الى المحافظات ونقول أننا نريد تطوير الجنوب أنا لا اطرح هذه المسألة يا اخوان لأنني من نواب الجنوب فنحن نواب امة اليوم لكن بفقط للدلالة ولا غير واستكمالاً لأمر التعيينات ، فأنه لابد أن نذكر انه قد تم تعيين (٣٧) وظيفة مخالفة في الجمارك على حساب المساعي في العام (٩٣) وقد تم اشغالها وقد تم طلب تثبيت شاغلها وكلهم أو بعضهم من الجامعيين والمعاهد ولاحق لهم في التعيين حسب دورهم في ديوان الخدمة .

وأنني اطلب من دولة رئيس الوزراء ان يوقف هذه الالتفافات على القوانين وان يصبح التعيين عن طريق ديوان الخدمة شريطة ان تمر التعيينات ، على جهة يحددها دولة رئيس الوزراء أنا اقترح ديوان المحاسبة والتفتيش للتفتيش واللجنة المالية لمجلس النواب هذه اللجنة يجب أن تمر عليها التعيينات حتى لا يكون هناك غبن على الاردنيين .

كما ان الملكية الاردنية وهذه لمعالي وزير النقل لا زالت تقوم بتعيين الأجانب وأعتقد ان هناك تعيين لـ (٣٥) اجنبي الآن في الملكية رغم وجود ابناء بلد وبالالآف يتقدمون للعمل فيها .. كما أنني اطلب من معالي وزير التعليم العالي ان يوافينا عن كشف بين التعيينات في جامعة مؤتة خلال الستة اشهر الأخيرة .

انني أتمنى على دولة رئيس الوزراء ان ينتهي التعيين خارج نطاق الخدمة المدنية حتى

للوظائف غير المصنفة ، شريطة أن يتم التحقيق والتقريب بوضع ديوان الخدمة وتشديد الرقابة عليه حتى لا يسمح لأي كأن ان يظلم أبناءنا ويصادر حقهم ويصدره لمن ليس له حق .

أنني اتمنى يا دولة الرئيس ويا أيها الأخوة النواب ، ان لا يكون في جيوب أي منا أي أسم ينتظر التعيين اجيابنا معبئة تره النواب تره ورق وكلها مخالفات وجزء مما اوردناه لأنصاف جهاز التنفيذي وبضغط أيضاً وبمحاباه مجلس النواب نرجو أن تتم الأمور بموضوعية تامة حتى نمزق اوراقنا هنا تحت هذه القبة التي نحملها الآن وكذلك اتمنى على دولة الرئيس رئيس الوزراء أتمنى أن يستقر الاردنيون لهذه المسألة ويثقون بمؤسساتهم ويأتي لكل منهم طلب تعيينه على عنوانه البريدي مجرد أن يكون قد جاء دوره ... وأتمنى أن ننتهي من التعيينات في الوظائف العليا على أساس المحسوبية والشللية المقيتة وان يصبح معيار الكفاءة والانتماء المعيار الوحيد .

وزارة التنمية الاجتماعية : حدثت مخالفات من هذا النوع تم تصويب بعضها ولم يتم تصويب البعض الآخر ، لو كنت مكان الحكومة لقلت للنواب ولرئيس مجلس النواب الذي بيته من زجاج لا يراجم على الناس حجارة وهذه حالتنا فالمجلس الذي ليس لديه الأمكانات كما قيل لنا لطباعة كلمات النواب وتقاريرهم وأسألتهم لعدم وجود الآلة الكاتبة أو الموظف الذي يعمل عليها ادارة هذا المجلس تقوم بشراء سيارتين مرسيدس من احدث طراز دونما داعي لذلك في سلم الأولويات واذا كان لابد من شراء سيارات يا دولة رئيس مجلس النواب فانني اعتقد اننا بحاجة الى وسائل نقل أجدي أن يتم شراء حافلة كبيرة تنقل موظفي المجلس الغلابة هؤلاء الذي الى بيوتهم الذين نؤخرهم الى ساعات متأخرة من الليل لا أن نشتري سيارات مرسيدس ، اما جامعة مؤتة فقد ذهبت بمعية اخواني نواب وأعيان الجنوب، ولمسنا كم هي الحاجة ملحة لزيادة دعم هذه الجامعة الفتية .. وقد تبني أغلب النواب هذه المطالبة .. الا أن الطامة الكبرى التي علمنا عنها بالأمس هي أن السيد رئيس الجامعة قد قرر شراء سيارة تليق بعطوفته سيارة (شبح) بها كل الاضافات بمبلغ (٧١) الف دولار فقط ..! بدون جمارك وعلمت بأنه قد حصل على موافقة من الحكومة بأن لا يجمرك هذه السيارة ، مع أن سيارته السابقة جديدة وفارهة ويثير الانتباه عندما تمر في شوارع الكرك أو مؤتة اي خصام هذا وأي اولويات هذه والى إدارة هذه انني اطالب السيد رئيس الوزراء بوقف شراء هذه السيارة واطالب رئيس مجلس النواب بأبطال شراء سيارات المجلس الجديدة التي لا نعرف السبب وراء شرائها .

وبعد يا دولة الرئيس ويا اخواني النواب هذا قليل من كثير يا دولة رئيس الوزراء ويا

ايتها الحكومة العتيدة نضعه بين يدي السلطتين التنفيذية والتشريعية بل والقضائية ايضاً لتقوم في الحال لتصويب اوضاعنا الداخلية ذلك أن لا تنمية مع فساد ولا عدالة مع فساد بل ولا انتماء مع فساد فسيبقى الوطن على حالته ذات الحالة وطن الأقلية وهو بعد فهم مشروع اقتصادي يغادرونه مجرد ان يصبح ليس ذا جدوى (Invisable) وستبقى حالة الأغتراب الداخلي بكل ما تحوي من حرارة الحالة السائدة ولن يكون هناك انتماء ولابناء ولا استقرار ، ولن يكون المناخ الا ذلك المناخ الذي يفرخ لكل الأمراض والسلبيات الاجتماعية والنفسية ، التي آمل أن يأتي تدخلنا في الوقت المناسب أبطالاً للصاعق المتفجر لنعيد لوطننا صفاءه ونظافته والتي هي صفات موروثه في عاداتنا وحكاياتنا ، ذلك ان كل ما نشهد من سلبيات هي طارئة علينا .

مع الشكر والحمدلله رب العالمين

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي ، المتحدث التالي الدكتور عبدالله العكايلة ، طويل الخطاب .

السيد عبد الكريم الدغمي : ربع ساعة وبجوز أكثر .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

" رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي "

صدق الله العظيم

سيادة رئيس مجلس النواب ، الزميلة والزملاء الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

أبتداءً أثني على كلمة قالها المتحدث الذي سبقني الزميل الفاضل المهندس سمير حباشنة واعتبر انه القى الكلمة اذا سمح لي بالنيابة عني وبالاصالة عن نفسي رغم انني لم اطلع عليها إلا بعدما قرأها بداية أوجه شكري وعرفاني للأخوة الزملاء في اللجنة المالية رئيساً ومقرراً وأعضاءً على الجهد الذي بذلوه في اخراج تقريرهم عن الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤ ، مثمناً ما توصلت اليه اللجنة الموقرة من توصيات جاءت نتيجة الدراسة والتمحيص والحوار الطويل الذي اعطاه اعضاء اللجنة من وقتهم ما يستحق الشكر والتقدير والثناء .

سيادة الرئيس ،

لست فنياً لأناقش تفصيلات الموازنة من ايرادات ونفقات جارية ورأسمالية ، ولكن نظرة عامة الى هذه الموازنة يتبين لنا منها النقاط التالية :-

١- زيادة النفقات الجارية في موازنة ١٩٩٤ بمقدار ثمانين مليون دينار تقريباً عن اعادة

التقرير لموازنة عام ١٩٩٣ ، وهذا يعني المزيد من الأنفاق الحكومي في الوقت الذي تطالبنا الحكومة فيه ، بتخفيض الأنفاق وتقول لنا في خطاب الموازنة ان المال العام هو مال الأمة جميعاً فاذا اردتم المزيد من الأنفاق فلا بد لكم من رفع المزيد من الضرائب والرسوم لتوفير المال اللازم للأنفاق ... الخ ما جاء في نهاية خطاب الموازنة ، فكيف تطالبنا الحكومة بتخفيض الانفاق وتزيد هي النفقات !

٢- زيادة النفقات الرأسمالية بواقع (٦٦) مليون دينار تقريباً ، وهذا أيضاً فريد من الانفاق ليس له ما يبرره ، الا اذا اردنا زيادة عدد السيارات الحكومية والمزيد من الفخفخة في تأثيث مكاتب الوزراء وكبار الموظفين ، وهو الأمر الذي طال مجلس الامة ايضاً .

٣- إن زيادة النفقات الجارية والرأسمالية يقابلها توقع في زيادة الايرادات تقارب ١١٩ مليون دينار .

٤- إن هذه الايرادات لن تكون حسب منطق خطاب الموازنة وهو ما نعتقد انه صحيح الا على حساب زيادة في الضرائب والرسوم وغلاء في الاسعار .

٥- إن هذه الضرائب والرسوم سيدفعها الغالبية الساحقة من ابناء شعبنا الكادحين على اختلاف مواقعهم من عمال وفلاحين وجنود وصغار الكسبة ، بينما يتهرب منها ذوي الكروش المنتفخة الذين اوصلوا البلاد بفسادهم الى ما هي عليه من غلاء ومديونية هائلة تضحك عندما تولوا المسؤولية الحكومية تخفيض المديونية وما هي في الحقيقة والواقع الا تأجيل لمواجهتها ، لكي يواجهها ابناؤنا من الأجيال القادمة ليضعونا على مزبلة التاريخ عندما نورث لهم كل هذه المديونية الكبيرة بدل أن يترحموا علينا .

٦- حسن ، ما ذهبت اليه اللجنة المالية عندما قررت شطب ما يسمى بضريبة المبيعات الموضوعة في وثيقة الموازنة والتي لم يتم اقرارها في البرلمان علاوة على أنه عيب تشريعي ، هو عيب سياسي يوضح مدى استخفاف هذه الحكومة بمجلس الأمة إذ تفترض الحكومة سلفاً بأن هذا المجلس في جيبها وسيوافق على هذه الضريبة قبل أن تعرض عليه وقبل أن تدرسها لجنته المالية .

٧- الفقر والبطالة ، إن الاسلوب المتبع في معالجة مشكلات الفقر في بلادنا هو اسلوب متخلف تماماً ، اضافة الى أن الدراسات التي تقوم بها الجهات الرسمية لعدد الفقراء في الاردن ولتحديد خط الفقر هي دراسات يشوبها الكثير من النقد وقد اعترف وزير المالية السابق قبل سنة من هذا التاريخ ببطلانها وعدم صحتها وانه لا بد من إعادة النظر فيها وذلك من على هذا البند عند مناقشة موازنة عام ١٩٩٣ .

وبالنسبة للبطالة ، فمن المعروف أنه بدون خلق فرص عمل جديدة لا يمكن لنا أن نمتص هذا العدد الهائل من العاطلين عن العمل ، وان فرص العمل تحتاج الى مزيد من الاستثمار وان زيادة الضرائب من يوم الى يوم ومن موازنة الى موازنة يعني احجام رأس المال عن الاستثمار بل سيؤدي الى رحيل رؤوس الأموال الى البلدان التي تعطي حوافز اكثر ايجابية وضرائب أقل للأستثمار فيها ، ولا ادري كيف سنشجع الاستثمار ما دمنا نصر على زيادة الضرائب .

٨- الفساد ، لقد زاد الفساد المالي والاداري واستشرى ، حتى أصبح هو الأصل ، واصبحت النزاهة هي الاستثناء يقال فولان والله نضيف لأن الاصل الفساد والاستثناء هو النظافة والنزاهة ومن لم يصدق فلينظر الى تقرير ديوان المحاسبة الذي وزع على النواب قبل ايام ، ليرى المآسي التي تمر دون أن تكلف الحكومة نفسها بمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم الاقتصادية الخطيرة ودون ان تحيلهم الى القضاء لمعاقبتهم عنها ، بل ويكتفي مجلسنا الكريم بالاطلاع عليها والمرور عليها مرّ الكرام ، وما بالكم لو اطلعتم على البلاوي التي اكتشفها ديوان الرقابة والتفتيش الاداري والذي نطالبه ان يقدم لمجلس النواب تقريراً دورياً عن اعماله وأن تقوم الحكومة باصدار مشروع قانون ينظم عمل هذا الديوان ويعطيه صلاحيات أوسع ، بالأضافة لتعديل قانون ديوان المحاسبة يصبح من حق الديوان وقف والغاء القرار المالي الخاطيء والمخالف للقانون ليس فقط توجيه لأستيضاح والانتظار والتأكيد على الاستيضاح وانتظار الجواب انما الغاء القرار المالي الخاطيء والمخالف للقانون وربط الديوانين بمجلس الامة

٩- العطاءات والكموسيونات : لا زلنا نتبع نفس الطرق السابقة في احالة العطاءات الكبيرة وخاصة على الشركات الاجنبية ، فمن اجل عيون عملاء الشركات ووكلاءها في الداخل تحال احياناً العطاءات على بعض هذه الشركات مع أنه من الممكن احالتها على شركات اخرى وبتكاليف شركة معينة ، لينطبق العطاء على معدات هذه الشركة بقدرة قادر ، مع امكانية توفير مبالغ كبيرة لو توفرت النزاهة في بعض العطاءات واضرب مثلاً .

في مجال الاتصالات :

١- فيما يتعلق في مشروع الاتصالات الحكومية والذي تم طرحه مؤخراً الى القطاع الخاص ، نص القانون المعدل والذي يسمح للحكومة بإحالة مثل هذه الخدمة للقطاع الخاص على أن تكون الشركة التي تمتلك الرخصة شركة اردنية مملوكة لاردنيين مئة بالمئة ومن كانوا نواب في المجلس السابق يذكرون هذا الموضوع الذي اقر في ٩٣ ، في الدورة

الأخيرة ، الا أنه في مواصفات العطاء عطاء الاتصالات الحكومية اشترطت مؤسسة المواصلات على أن يكون للشركة الاردنية علاقة مع شركة عالمية علاقة اضع تحتها خطين ذات خبرة في مجال ادارة الشبكات .

لم توضح الشروط ما هي طبيعة تلك العلاقة وكيف يمكن للحكومة ان تضمن ان تلك الشركة الاجنبية ليست شريكاً خفياً مع أن وجود هذه الشركة يتناقض مع روح القانون الذي وضع من أجله وهو عدم السماح لجهة أجنبية بالتحكم في نوع من الخدمات الهاتفية في الاردن .

وكان أولى أن تشترط الحكومة ان تدار تلك الشبكة بأيدي اردنية مع السماح بأستخدام خبراء أجانب إن لزم ولفترة محدودة تضمن بعدها الحكومة تأهيل كوادر اردنية لادارة الشبكة كاملاً وتكون مؤهلة لمثل ذلك العمل على مستوى المنطقة .

ومن جانب آخر ، كيف سيتم تحويل المبالغ التي ستدفع الى الشركة الاجنبية والتي ستكون حتماً بالعملة الصعبة .

مما يعني أن قسماً من العائدات المحلية والتي ستجمع من المشتركين داخل الاردن بالدينار الاردني سوف تحول الى عملة صعبة تخرج من احتياطاتنا الى الشركة الاجنبية وبشكل مستمر ومتواصل .

٢- ستقوم الحكومة قريباً او هي قامت لا أدري بتنفيذ البرنامج الاستثماري لتطوير الاتصالات داخل المملكة وبكلفة " ٢٠٠ " مليون دينار تقريباً وسوف يتم تمويل مشاريع ذلك البرنامج من خلال قروض سهلة او تجارية .

من المعلوم للجميع كيف كانت نتائج مشاريع التنمية في السابق والتي كانت تمول بموجب قروض أجنبية وما تبعها من مديونية عالية لا نزال نعاني منها ، أما المشكلة فلا تنحصر في تمويل تلك المشاريع من تلك القروض بحد ذاتها ، وانما في شروط تلك القروض بحيث تفرض على الحكومة الشراء من شركات محددة بتلك الدول الممولة مما يجعلها تحتكر تنفيذ المشاريع بالاسعار التي تحددها وغالباً ما تكون متفق عليها ما بين الشركات ومقسمة بينها مما يعني أن الحكومة تمتلك أجهزة قيمة مما تدفع مقابل تلك القروض المشروطة .

والسؤال هنا ماذا فعلت الحكومة لتلافي تلك السلبيات للمشاريع المستقبلية ؟ ولماذا لم تلزم في شروط عطاءاتها أن تعمل الشركات المنفذة على تشغيل ايدي عاملة محلية من مهندسين .

وهنا انصت الجميع للأستماع لآذان صلاة العصر .

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

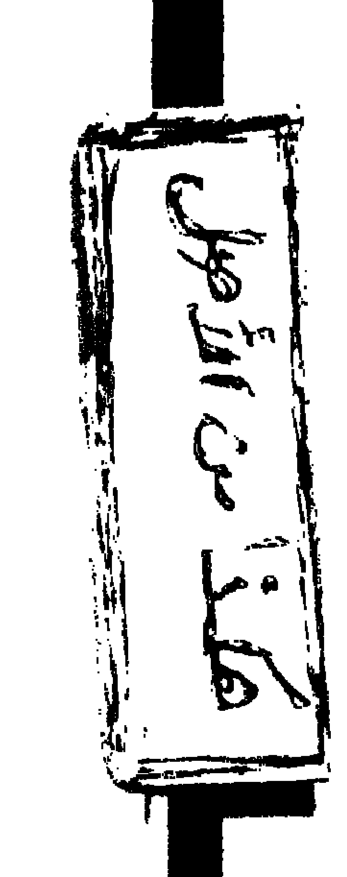
وفنيين أو شركات محلية بحيث تساهم في حل جزء من مشكلة البطالة والمتفشية في ذلك القطاع بالاضافة الى الاسهام في نقل التكنولوجيا الى الداخل بحيث تؤهل كوادر فنية قادرة على النهوض بذلك القطاع الهام والمساهمة اكثر في المشاريع المستقبلية والمحلية والاقليمية وهذا ما يمكن للحكومة ان تستفيد منه مقابل تلك القروض .

٣- قامت دائرة العطاءات الحكومية بالتعاون مع مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية بطرح عطاء الاتصالات الريفية في شهر نيسان الماضي ، أحالة ذلك المشروع الى واحدة من الشركات التي تقدمت بعروض ويعود ذلك الى الاسلوب الذي اتبع في تقييم العروض والذي تسبب في اعتراض عدد من الشركات وأرغم الحكومة على - يعني ارغم لجنة العطاءات - استدعاء شركتين وتوجيه بعض الاستفسارات لها واستمرت في استثناء الشركات الاخرى من الاستفسارات وتوضيح عروضها .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، ما هي المعايير التي تستخدم في تقييم العطاءات ؟ وهل هي ثابتة وواضحة ؟ وكيف يمكن للجان الفنية ان تقوم بتقييم الاسعار حسب فهمها لتلك العروض دون مفاوضة الشركات والزامها بما جاء في عروضها ومطابقتها للمواصفات خاصة فيما يتعلق بأنظمة تدخل العمل في المؤسسة لأول مرة ؟ كان لتلك الاجراءات أثار سلبية واضحة لدى الشركات وبالتالي لدى دولها وشكك في نجاعة وصحة تقييم وأحالة العطاءات في ذلك المجال ولا نغفل ما لذلك من أثر على مصداقية الدولة دولياً والأهم من ذلك ما قد تتكلفه الخزينة من تكاليف أضافية غير مبررة نتيجة لذلك .

وأعتقد أنها تكلف في هذا العطاء حوالي مليون دينار اضافي فقط في هذا العطاء ولا بد لي من أن اهيب بمعالي وزير الاتصالات والبريد ومعالي وزير الاشغال العامة والاسكان اللذين اكن لهما كل الاحترام أهيب بهما أن يلحقا بمشروع الاتصالات الخلوية قبل أن ينفذ ، وأن يضعا حداً فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الأستثماري لتطوير الاتصالات داخل المملكة حتى تتوقف الكومسيونات التي سترتب علينا مديونية كبيرة وناتج بثمن اقل . واذا ارادا المزيد من المعلومات فمتوفرة لدي ومستعد لتقديمها لهما .

١٠- وما زلت اتحدث عن الفساد ، فقد أبدع بعض الوزراء والامناء في صرف موازنات وزاراتهم على حاراتهم ودوائرهم الانتخابية ، في حين أبدع بعض منهم على وضع حاجات دوائرهم في الموازنات المتوالية



رغم وجود حاجة وأولوية في مناطق أخرى أقل حظاً .

يارب : متى سيصبح لدينا مسؤولين ينظرون الى الاردن وكأنه بيت واحد ؟

لقد مللنا الحديث عن المحسوبية والجهوية .. عيب أن تكون حالات تجاوز الدور في التعيينات في ديوان الخدمة المدنية حسب ما ذكر أخي سمير قبل قليل ونحن نخطب يومياً على الناس بأن امور التعيين تتم حسب الدور وتجميع النقاط عيب اقل ما يمكن أن يقال عيب .

مطلوب من دولة رئيس الوزراء أن يحاسب على كل هذه الامور ، وهي امور لولا ان تأكدنا من صحتها لما ذكرناها في كلمتنا .. ومطلوب من المجلس الكريم أن يتحرى عن هذه الامور ، وان تدعوا اللجنة الادارية او لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين أي نائب يثير مثل هذه الامور الى الاجتماع بها والتحقيق في صحة ما يقول ، لتوصل الى المجلس الكريم بعد ذلك ما يتحصل لديها من معلومات قد يجدها المجلس مجالاً لمحاسبة المسؤول الفاسد ومعاقبته بالطريقة القانونية .

زميلتي زملائي الافاضل

أزعم وأنا اتحدث عن الفساد وانني استطيع ان أبقى امامكم ساعات طويلة للحديث عن مواضيع كثيرة وعن دوائر ووزارات وشركات استشرى بها الفساد الى أن نخر عظامها .

وأذا كان الزميل سمير يقول وزارة الصحة المنكوبة فأنا اؤكد له أن اغلب الوزارات والدوائر منكوبة من الفساد .

سيدي الرئيس ،

ما أشبه اليوم بالبارحة ، فالظروف التي نمر بها داخلياً تذكرنا بالظروف التي مرت بها البلاد عامي (٨٨ و ٨٩) قبل هبة نيسان المجيدة التي انطلق من دماء شهداءها وفقراءها الأعلان الأول عن رفض الظلم والقهر والفساد الذي مارسته بعض الحكومات وعلى رأسها الحكومة التي كانت وقت قيام الهبة المجيدة ، ولنقف ونقارن غلاء في الاسعار .. مزيد من الضرائب .. تضخم .. عجز كبير في الموازنة يصل حد الثلث ويصور لنا على أنه لا عجز فيها ، تأكيدات يومية من المسؤولين بأن الدينار لن ينخفض ، رجوع الى الأحكام العرفية بطريقة قانونية ملتوية .. ردة عن الديمقراطية تتمثل في المحاكمات المزورة وآخرها المسرحية المضحكة المبكية المسماة قضية يحاكمون الذين بقضية جامعة مؤتة وما هو رأيكم لو ابرزنا لكم وثائق مزورة من وثائق المحاكمة ؟ ومجلس النواب لا يحرك ساكناً ولجنة دراسات الحرية والديمقراطية لا تهتز لها قصبة ! اينما تخترق حقوق الانسان والمواطن ، ويعذب مواطنون

لانتزاع اعترافات منهم بشيء لم يرتكبوه الأمر الذي يدعونا للأشمئزاز ونحن نناقش مشروع الموازنة معتقدين ان هنالك بقية باقية لما يسمى بالديمقراطية !

١١- إن موازنات المؤسسات المستقلة بقيت خارج سلطة مجلس النواب الدستورية بزعم ان قوانين تلك المؤسسات لا يوجب عرضها على مجلس النواب ، فلنراجع هذه النصوص نواباً وحكومة إن كانت تتفق واحكام الدستور أولاً ، ثم فلنعد الى توصيات مجلس النواب السابق الذي أوصى عند كل موازنة على أن يعدل القانون لتصبح موازنات هذه المؤسسات من ضمن الموازنة العامة للدولة ، وهنا اقترح وضع النص التالي في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ بحيث تصبح مكان المادة ١٢ في المشروع واقترح ان تكون المادة (١٢) على الشكل التالي : " بالرغم مما ورد في أي قانون آخر لا تنفذ موازنة أي مؤسسة حكومية مستقلة لعام ١٩٩٤ الا بقانون يعرض على مجلس الأمة قبل نهاية شهر شباط من هذا العام " ويعاد ترقيم المواد في مشروع القانون لتصبح المادة ١٢ في المشروع مادة ١٣ ويحل محلها النص المقترح ، فاذا وجدت من يثني على هذا الاقتراح سأطلب طرحه للتصويت .

إذ لا يعقل أن تخرج موازنات هذه المؤسسات الحكومية عن سلطة المجلس ، وهي تنفق ٤٩٥ مليون دينار لهذا العام حسب خطاب معالي وزير المالية أي حوالي نصف مليار دينار !

١٢- التخاصية وبيع القطاع العام : لقد حذرنا من هذا الامر عند مناقشة موازنة عام ١٩٩٢ وقلنا وقتها أن بيع الحكومة لمساهمتها في بعض الشركات الناجحة والرابحة هو من الامور التي نرفضها ، وخاصة اذا كانت الشركة غير متعثرة ، إذ أننا نرحب عندما ينمى المال العام الذي هو مال الامة جميعاً كما يذكر خطاب الموازنة ، كما أن عمليات البيع تتم غالباً الى بعض الحيتان الذين لا يشبعون ، لا اشبعهم الله حتى لو اكلوا موازنة الدولة بنفقاتها وايراداتها مجتمعة وحتى لو اكلوا اشخاص الحكومة ونوابها وشعبها في كروشهم التي يزداد توسعها بازدياد المال فيها .

١٣- زيادة الرواتب : انه لمن المؤسف حقاً أن نفتح هذا الباب كل عام ، فلو كانت هنالك معادلة منضبطة للأسعار والضرائب لما طالب احد برفع الرواتب او زيادتها ولكن الاختلال في معادلة الاسعار والضرائب من جهة والرواتب من جهة اخرى يؤدي الى المطالبة دائماً في زيادة الرواتب ، ومن المؤسف ايضاً أن تزاد رواتب رؤوساء السلطتين التنفيذية والتشريعية ورواتب الوزراء في الوقت الذي يشكو منه العاملون في اجهزة الدولة مدنيين وعسكريين من ضآلة مرتباتهم بالاضافة

للمتقاعدين القدامى والحديثين ، فقد كنا نتمنى ان تكون هذه الزيادة جزءاً من زيادة هؤلاء الذين يشكلوا الشريحة الأكبر في المجتمع الاردني .. انني اعلق موافقتي على مشروع الموازنة على استجابة الحكومة لهذا الطلب وطلبات اخرى تالية كما أنني اشير الى ان هذه الزيادة مع أنني ارفضها من حيث المبدأ قد شملت رئيس السلطة التنفيذية ورئيس السلطة التشريعية رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب والسادة الوزراء ونسيت الحكومة ان تشمل في هذه الزيادة رئيس السلطة القضائية الرجل الطيب الفاضل الذي يستطيع ان يطالب لأنه رئيس للسلطة القضائية وكلكم يعرف هذا الرجل ويعرف مواقفه ولكن الذي لا يطلب في هذا البلد يبقى مظلم ويبقى الأحجاف بحقه دائم اما السلطات الأخرى تزاد رواتبها يا سيدي استحملونا قليلاً لأنني آخر المتحدثين يا سيدي هذه دائرة الطفرانين وليس الدائرة الثالثة .

١٤- دعم القوات المسلحة ليست بأكثر غيرة من الحكومة على القوات المسلحة التي نأمل لها كل الدعم والتأكيد من هذه الحكومة .

١٥- البنك التعاوني : مصيبة أن تهتز الثقة الى هذا الحد .. فالمواطن دافع الضرائب والرسوم .. يرفض طلبه بسحب رصيده الدائن في البنك التعاوني (الحكومي) والذي قد لا يكون عنده غير هذا الرصيد ، بينما دفعت الحكومة ودائع بعشرات او مئات الملايين في بنوك اخرى ومصيبة المصائب ما نشر مؤخراً من أن وزارة المالية ترفض التغطية بمبلغ ٥ر٢ مليون دينار قررها مجلس الوزراء لتغطية ودائع صغار المودعين ويقال ان صح ذلك ان مجلس الوزراء قد قرر ذلك مرتين والمالية " تطنش " ، ما دام انهم لم يطنشوا شاكراً لوزارة المالية ومطلوب محاسبة الذين تسببوا في افلاس البنك ، ومطلوب ايضاً محاسبة المسؤولين عن ضياع هذا المال ، ومحاسبة بعض كبار المسؤولين الذين عليهم ديون لهذا البنك ولم يسددوها لليوم واعرف بعضهم على الأقل !

١٦- الضمان الاجتماعي : أعلم بحكم خبرتي في هذا المجال أن قرار تحسين او زيادة الرواتب التقاعدية للمشمولين بقانون الضمان الاجتماعي أمر يحتاج الى دراسات علمية للمحافظة على اموال الضمان التي هي اموال عمالنا ، ولكننا نأمل من هذه المؤسسة الوطنية ان تسارع في هذه الدراسات وزيادة الرواتب التقاعدية ولو أدى الأمر الى زيادة نسبة الاقتطاع من المؤسسات اي ما هو اكثر مما هي عليه الآن وارجو من مديرها العام ومجلس ادارتها الذين أحترم الذي يرأسه معالي وزير العمل أن ينتبهوا الى موضوع شراء الاراضي لمصلحة مؤسسة الضمان ، فكثير من الكومسيونات أو قل نسبة عالية تدفع في

هذا المجال فالحذر في هذا الموضوع الذي اعلم أنه سيلقى استجابة طيبة من رئيس المجلس ومن مديرها العام ان شاء الله .

١٧- القضاء ، مرة أخرى في اقل من شهر أجدني مضطراً للتأكيد على ضرورة تحسين وضع هذا الجهاز ، فمرفق العدالة ، وسلطة القضاء أمر يجب أن لا نمر عنه بالكلام والخطابة التي تتطاير في سماء هذه القبة ، نريد أن نسمع جواباً من الحكومة على تحسين وضع منتسبي هذا الجهاز الذين لا يزيدون على (٣٠٠) قاضٍ ، يركب بعضهم بالباصات وسيارات السرفيس ونظام الكادر الخاص بهم ما زال حلماً يستبشرون به كلما جاءت حكومة وتغيرت اخرى .. نأمل أن ننتهي من هذا الحلم بترجمته الى حقيقة ، كما أن اقتراحي في جلسة الثقة لم أجد له صدى في هذا المجال ، فهو اقتراح عملي لا يكلف الخزينة فلساً واحداً ، وهو السماح للقاضي بأقتناء سيارة بلا جمارك ورسوم وبنمرة مميزة او حكومية لا يهم مادام على رأس عمله ويشغل منصب القضاء اسوة بموظفين آخرين في اجهزة الدولة لا يزيدون أهمية على قضاتنا الاجلاء ، آمل أن اسمع جواباً من الحكومة على هذا الاقتراح .

١٨- مطالب محافظة المفرق التي اتشرف بتمثيلها .

دولة رئيس المجلس : أعيطنا اياها .

السيد عبد الكريم : يا سيدي هذه المفرق وليس الدائرة الثالثة .

دولة رئيس المجلس : الله يرضى عليك لا تشير الى الدائرة الثالثة نحن اشرنا للوقت ما لها علاقة الدائرة الثالثة والتلميح للأمور .

السيد عبد الكريم : التلميح ليس اساءة نذكرها بالخير أعلم سلفاً أنه لا يمكن أن تزاد النفقات في وثيقة الموازنة المعروضة على هذا المجلس الكريم ، ولكنني سأطالب بتوزيع النفقات الرأسمالية في المحافظة وما هو من صلاحيات الوزراء في هذه النفقات بعدالة ، كما أنني ارجو اعتبار هذه الطلبات اساساً عند اعداد الموازنة او الموازنات القادمة واقترح في هذا الصدد برنامج دوري تعده لجنة وزارية لكل محافظات الأردن لمساواتها بعضها يبعض .

سيدي الرئيس ، ان شعبنا العظيم مستعد للصبر على الفاقة والجوع ، شريطة أن توزع مكتسبات التنمية توزيعاً عادلاً ، انه مستعد لشد الاحزمة على البطون على أن تشعره الحكومات بالعدالة في الخدمات والتعيينات أم التعامل معه على اساس " ناس عز .. وناس معزى " عندئذٍ تختل كل المعادلات عندما يشعر مواطنو محافظة او لواء بالقهر ازاء

الميزات التي تقدم لمحافظة او لواء او مقاطعة اخرى .. اننا لا نطالب بالعدالة المطلقة ، فالعدالة المطلقة عنده تعالى وحده ، ولكننا نطالب بالعدالة النسبية ، ونيابة عن الذي يقبل تمثيلي له في هذا الوطن الحبيب ، اقول : أعطونا من العدالة ما نسبته ٥٠٪ ونقبل !

ومن هنا اسجل عتبي الشديد على دولة رئيس الوزراء الذي نحترم ، عندما شرّف محافظة المفرق بزيارة لدار المحافظة ، وقد علمنا في الصباح الباكر عن تواجده في دار المحافظة وتأخرنا منتظرين أن يأمر دولته بدعوة من يتواجد من نواب المحافظة لحضور اجتماعه مع المسؤولين التنفيذين في المحافظة ، ولكي يستأنس دولته بآراء النواب بحضور التنفيذين ويرى بعينه ما نقوله عن الظلم والحيف الذي لحق بنا ، الا أننا لم نجد من يدعونا الى الحضور ، وتأخرنا دون فائدة ، وعاتبت نفسي قائلاً ، انني اعرف أن دولة الرئيس الذي لا يؤمن بالتعاون مع النواب وخاصة اذا كان النواب من المعارضين ، فلماذا انتظرت ؟ ألحق علي !

اعود لتلخيص المطالب وهي غيض من فيض :

أ- محطة تنقية الخربة السمراء : لتطبيق مقولة " ناس عز وناس معزى " لا أجد أفضل من هذه المحطة مثالاً لتطبيق هذه المقولة ، فمواطن عمان والزرقاء والرصيفة وما بينهما يرسل مياهه العادمة ويدخل حمامه ليرسل هذه المياه الى تلك المحطة ، وما على الساكنين على بعد ٢٠ - ٣٠ كم من هذه المحطة حسب اتجاه الرياح الا أن يشتم رائحة تلك المياه ويسبّح بحمد الحكومة ويدفع الضريبة والرسم مثله مثل الذي ارسلها أي تلك المياه من عمان .. لا نقول شيئاً ابداً لا نعلق ، وانما نطلب أن تصله الكهرباء الزراعي والمدرسة والعيادة الصحية المناسبة ، بفحص عينات من الساكنين قرب هذه المحطة وخاصة من المواليد الجدد ، انها كارثة حقاً .. واطالب الجمعية العلمية الملكية وجمعية حماية البيئة وجمعية حماية الطبيعة ووزارة البلديات والبيئة بأجراء دراسات علمية على الحيوانات والطيور والزواحف القريبة منها عما اذا جرى تغير فيها .

نحي بتصير طفرة بالجنيات مصيبة أن تبدأ الخدمات عند غير هؤلاء .. حبذا لو زارهم كبار المسؤولين في اماكنهم وشاهدوا البؤس والمعاناة ، فالوصف الكلامي يعجز عن الحقيقة المرة التي لا توصف الا بالمشاهدة الفعلية وليس التلفزيونية !

ب- إن جنوب المحافظة ، الذي يقع بالقرب من المحطة المذكورة يظلم دائماً مقارنة بالمناطق الأخرى وقد توجهت الى كل المسؤولين بضرورة إنصافه الا أن المعاناة ما زالت مستمرة وكنت أتوقع عندما شرف دولة

رئيس الوزراء المفرق قبل ايام أنه سيسحب البساط .

بساط المطالبات الخدمية من تحت النواب ويشكل لجنة لهذه المظلمة على أعلى مستوى ، ما زال الأمل موجوداً على كل حال .

جـ- التعيينات : أكثر محافظة تظلم بالتعيينات هي محافظة المفرق ، ومن لا يصدق فليرجع الى عدد المعينين منها في وظائف الدولة عام ١٩٩٣ و لينظر الى من يعين فيها من خارجها ، وخريجوها ينظرون اليهم بعين القهر متسلحين بأسس التعيين التي تقول ان الخريج ابن المحافظة هو الأولى بالتعيين فيها من الخريج بنفس التخصص من محافظة أخرى ، بل لا يتنافس معه ، وكل يتنافس على التعيين في محافظته عدا الوظائف المركزية ، وكل هذه الأسس تسمن ولا تغني من جوع اذا لم يراقب تطبيقها بصورة أفضل مما هي عليه الآن ، ويتحدث اهالي محافظة المفرق هذه الأيام عن التعيينات في جامعة آل البيت في المفرق ، ويأملون أن تكون التعيينات وخاصة الأدارية منها من ابناء المحافظة العاطلين عن العمل إسوة ببقية الجامعات الحكومية في بلادنا لا أن تصبح مثل بقية الدوائر في المفرق .

د- شبكة المياه في المفرق : لقد أكل عليها الدهر وشرب وان نسبة الفاقد في المفرق من المياه هي اعلى نسبة في المملكة حيث بلغت ٧٧٪ حسب احصائيات سلطة المياه وان نسبة الفاقد تعود الى قدم الشبكة بالدرجة الأولى واصبح من الضروري تغييرها او تحديثها ، مضيفاً الى أن بعض القرى والتجمعات السكانية لا زالت بدون وصلات وتحتاج الى مجموعات من المواسير التي لا تكلف الشيء الكثير ومتوفرة في السلطة .

هـ- كهرباء الريف ، مع تقديري البالغ لكل العاملين في هذا الجهاز ، فأننا نأمل المزيد من الاستفادة من هذا المشروع مطالبين بأعفاء من تطالهم أخطار محطة تنقية السمراء من الشروط المطلوبة للأنارة وهي عشرة منازل + ترخيصها + مخطط تنظيمي ، وبالمناسبة فأن مديرية كهرباء الريف التي تقوم بجهد متميز في هذا المجال وقد استفاد عدد كبير من اريافنا من مشاريعها وازداد تمسك المزارع بأرضه ، مما يعني المزيد من الهجرات المعاكسة وضرورة الاهتمام والمتابعة للمناطق الخاضعة لاشرافها وانارة المنازل التي تنشأ في تلك المناطق بعد تنفيذ المشاريع وهو أمر يدعونا الى ضرورة ان تكون هذه المديرية مؤسسة مستقلة مالياً وادارياً وتابعة لوزارة الطاقة بدل تبعيتها لسلطة الكهرباء .

و- تعبيد الطرق القروية والزراعية في جنوب وغرب المحافظة ، أظنكم ايها الاخوة تشاركونني الرأي بأن الأولوية في إيصال

الطريق للمواطن أي للتجمع السكاني الذي لم تصله الطريق ، لأن الانسان أغلى من أي شيء آخر ، فلنضع اولوية ايصال الطرق القروية والزراعية للتجمع السكاني ، ثم للزراعة المروية، ثم للزراعة الشجرية ، ثم بعد ذلك للزراعة الموسمية ، نأمل أن يتم ذلك وأن نحقق مقولة القائد في هذا الصدد " الانسان اغلى ما نملك " وأؤكد للحكومة الموقرة بأن هنالك تجمعات سكانية ما زالت دون طرق معبدة ، فاذا صادفت الامطار واستمرت ، انقطع اهل هذه التجمعات عن الوصول الى باقي العالم لأحضار العلاج او وقود المدفأة او الذهاب للطبيب .

ز- قطاع الاتصالات ، لقد تمت احالة مشروع مقسم المفرق الآلي بكلفة عالية الأمر الذي يجعلنا نؤكد على المطالبة بأن لا يستثنى أي موقع من قرى المحافظة بدءاً من يمين النبي هو يشان في أقصى غرب المحافظة الى الحدود العراقية في اقصى شرقها ومن حوشا في شمالها الى قرية المزرعة في جنوبها مروراً بكل القرى والتجمعات السكانية الواقعة بين ما أسميت من مواقع ، حتى لا نعود الى الوقوع في بحر المطالبات الجديدة من وصل هذه القرية بالمقسم ، او عدم وصل تلك ، وحتى يتم ذلك اسوة بباقي قرى المحافظة القريبة من المفرق والبعيدة عنه ، حيث ما زالت هذه القرى بدون أية خدمة هاتفية تذكر ، واحب أن اسمع جواب الحكومة في هذا الصدد .

ح- ما زلنا ننتظر بناء مراكز صحية شاملة في المنشية وارحاب والزنية ونادرة اريد أن اتجاوز عن التفصيلات .

ط- نأمل من معالي وزير الاشغال العامة والاسكان اذا تفضل علينا باكمال المسرب الثاني من الطريق الداخل الى المفرق من جسر الطريق السريع القادم من الزرقاء الى الحدود السورية ، وهذا المسرب لايزيد عن ١ر٨٠٠ كم من الجسر الى مدخل مدينة المفرق ، مع عمل التحويلات اللازمة لهذا الجسر حسب المواصفات الدولية وليس على الشكل الحالي الذي يسبب الحوادث ، ويمكن تمويل ذلك من مخصصات الطرق النافذة أو أي وفر في أي بند مناسب في موازنة وزارة الاشغال الرأسمالية .

كما نأمل من معاليه أن يضع حداً للمجزرة التي تتكرر يومياً على طريق المفرق المنشية القديم واصلاح هذا الطريق ليخدم قرى ام النعام الشرقية والغربية والبويضة الشرقية ، وان يتم رصد المخصصات مستقبلاً لطريق المفرق المنشية المختصر الذي أشعر بالمرارة كلما تذكرته ، فقد تم شطبه من الموازنة الرأسمالية لوزارة الاشغال العامة عدة مرات رغم الوعود المتكررة والقناعة بضرورة وانشاء هذا الطريق سيسهم حتماً في تخفيف الحوادث التي تقع

يومياً على الطريق القديم كما أنه يخفف وطأة السير عليه ويربط المفرق بالمنشية بطول ٨ كم فقط ، آمل أن لا تتكرر مطالبتنا به وان ننتهي منه .

ي- مكافحة الجرذان والقوارض في المفرق : وهذا امر لا يحتمل التأخير بعد أن قام احد الجرذان او اكثر بالأعتداء على طفلة رضيعة وقضم اصابع يديها ورجليها ثم ادى ذلك الى وفاتها ، لقد جرت قبل سنتين او اكثر حملة مكافحة ، لكنها لم تكن كافية ، ولم تكن المواد تكفي للقضاء المبرم فعادت الجرذان للتكاثر واصبحت الآن تشاهد في المفرق بشكل ملحوظ ومتزايد ، والله رأيتها امبارح الأمر الذي يستوجب السرعة في مكافحتها وبكميات زائدة هذه المرة ، وانني احمل وزير البلديات السابق مسؤولية ذلك وعدم رده على كتاب البلدية الموجه اليه بهذا الخصوص إبان توليه مسؤولية وزارة البلديات وقبل تسلمه مهام وزارة الزراعة ليس أنت دكتور طبيشات .

وفي الختام أقول إن خدمة تصل الى مواطن خير من الف مشروع فاسد او يقصد به التزيين ، مع وجاهة فكرة تجميل وتزيين المدن ، لكن ليس الى الحد غير المعقول ، فنقل مكب النفايات من الرصيفة الذي يقض مضاجع اهاليها ويلحق بهم الاذى والمرض أولى من اقامة اي مشروع تجميل او تحسين لأية مدينة ، وشراء حاضنات للخداج في مستشفى المفرق تقي المواليد شر الهلاك خير من شراء سيارتين حديثتين لمجلس الأمة للتشخيص والجعصة على المواطنين .. !

والله من وراء القصد ، عليه توكلنا ، واليه انبنا ، واليه المصير ، انه نعم المولى ونعم النصير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : الله يبارك فيك ، دكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين .

لقد كلفني اخواني نواب كتلة الحركة الاسلامية جبهة العمل الاسلامي بالقاء واعداد هذه الكلمة عنهم وبأعتباري اسعى بدفتهم ادناهم اقول والله المستعان .

" يا أيها الذين آمنوا أتقوا الله وكونوا مع الصادقين " وبعد ،

فان الرائد لا يكذب أهله " ولئن كنا اليوم في مواقع الريادة من شعبنا وأهلنا ، فاننا لن نكذب هذا الشعب وما كذبناه يوماً " وما دمنا ممثليه ، فلا ينبغي ولا يجوز شرعاً " ولا أمانة ومسؤولية أن نمثل عليه فرائدنا الصدق والحق ندور معه حيث دار ونهجنا العدل والانصاف نلتزم به ولو على أنفسنا ونسير مع

من يلتزمه حيث سار .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لما كانت الموازنة ومناقشتها مناسبة سنوية للوقوف على الخطة السنوية لرزمة السياسات الحكومية والبرنامج العملي والتفصيلي والتعبير الرقمي والمالي لهذا البرنامج ولعام قادم فان هذه المناسبة تضع النائب أمام مسؤولية جسيمة تفرض عليه التعامل الجاد والوعي الكامل والادراك العميق والالمام الشامل بأبعاد خطاب قانون الموازنة العامة ووثيقتها باعتبار ما تشكله أرقامها من ساحة الممكن والمتاح وأرضية التحرك الحكومي للتعامل مع مشكلات الشعب وهمومه ومدى القدرة على سد احتياجاته .

من هنا فان ساحة التحرك التي تعكسها أرقام الموازنة لا مكان فيها لمطلب لم تأخذ ترجمته المالية مكانها بين أرقام الموازنة التي يناقشها المجلس الكريم .

ولئن كان لهذا المجلس من عذر في مطالبات نوابه التي ستكون في غالبها من باب التذكير للحكومة عند اعداد وثيقة الموازنة القادمة باعتبار انعقاد دورته الأولى بعد اكتمال اعداد هذه الموازنة ، فليس لنوابه عذر في تكرار هذه المطالب عند بحث الموازنة القادمة اذا قدر الله لنا الحياة لحينها حيث يحتم علينا أحترامنا لعقولنا ووقتنا وشعبنا أن نعمل على تضمين مطالب دوائرنا في موازنات الوزارات المعنية للخدمات أثناء اعدادها لموازناتها حيث يكون أمر تلبية المطالب ممكناً زماناً ومكاناً .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

في جولة شاملة ومتأملة لخطاب وثيقة الموازنة لعام ١٩٩٤م وقفت فيها على مجموعة من المؤشرات الكلية والمرتكزات الجوهرية اعتمدتها منطلقات رئيسية لمناقشتي لهذه الموازنة والتي أعرض لها على النحو التالي :-

المنطلق الأول :-

في العلاقة بين السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية وبين وثيقة الموازنة من جهة ، وبين خطة التنمية الخمسية ووثيقة الموازنة من جهة أخرى .

صحيح أن خطاب الموازنة قد تحدث عن المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية ثم قدم خلاصة لأرقام الموازنة لكن الخطاب جاء خالياً من ملخص يعكس الربط الواضح والصريح بين هذه السياسات ومؤشراتها وبين أرقام الموازنة ومدى تعبيرها واستجابتها العملية لهذه السياسات وعلاقة الارتباط بينهما وبين المؤشرات التي تحدث الخطاب عن توقعها .

ولأيضاح الفكرة لمن ليست واضحة

لديه في هذا المجال فانني اعيد المجلس والحكومة الى ما ورد في خطاب الموازنة وفي الصفحة التاسعة منه حيث جاء في الفقرة الثانية وفي السطر الرابع منها ، لقد تم وضع الاطار التالي لحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية لعام ١٩٩٤م : " ثم يورد الخطاب أحد عشر عنصراً لهذا الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية " .

ولو أخذنا عينة من هذه العناصر واختبرناها مع الأرقام المعنية لها في الموازنة أو الارقام الصادرة عن نشرة البنك المركزي الاردني لوجدنا علاقة تناقض وتنافر بين هذه الارقام وبين المؤشرات والعناصر التي أوردها في سياسة ما أطلق عليه اطار كلياً لحركة المتغيرات الاقتصادية :-

١- فلو أخذنا مثلاً العنصر الأول في الاطار وهو معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خطاب الموازنة والذي يحدد ب ٥ر٥٪ وقارناه بمعدل نمو الايرادات في وثيقة الموازنة والبالغ نحو ٩٪ لوجدنا التفاوت واضحاً والتفسير هو أما أن الايرادات مبالغ فيها أو أن معدل نمو الناتج المحلي متواضع في تقديره ، أو ربما وهو الارجح أن الايرادات قد بنيت على أساس زيادة أسعار المحروقات أو فرض ضريبة المبيعات وهو أمر لم يقل هذا المجلس كلمته فيه فلا يجوز أن كان مقرراً في ذهن الحكومة أن ترد ترجمته المالية في الموازنة لأنها لا تملك مثل هذا الحق .

٢- ولو أخذنا العنصر الثاني وهو تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣ر٩٩٪ عام ٩٣م الى ٨ر٩٧ عام ٩٤م . الذي القاه معالي وزير المالية في الصفحة الثالثة ان نسبة الاستهلاك الكلي لعام ٩٣م قد انخفضت ٣٪ عما كان عليه في عام ٩٢م ، أي أن نسبة الاستهلاك في عام ٩٢م كانت ٣ر١٠٢٪ ويمضي الخطاب في نهاية الفقرة ليقرر أن هذا مؤشر ايجابي يحد من الاختلال الاقتصادي العام .

والسؤال الذي نوجهه الى معالي الوزير هو كيف تم احتساب نسبة الاستهلاك الكلي لعام ٩٢م ؟ هل اعتمدت الأرقام الصادرة عن البنك المركزي التي تبين أن الاستهلاك الحكومي لعام ٩٢م قد بلغ ٧٧١ مليون وأن الاستهلاك الخاص قد بلغ ٨ر٣٠٢٢ وأن مجموع الاستهلاك الكلي هو ٨ر٣٧٩٣ مليون وأن الناتج المحلي لعام ٩٢م قد بلغ ٣٢٥٧ مليون وعليه فان نسبة الاستهلاك الكلي الى مجمل الناتج المحلي هي ١١٧٪ يا معالي الوزير وليست ٣ر١٠٢٪ أما نسبة الاستهلاك الكلي لعام ٩٣م فيعلم معالي الوزير أن تقديرات اللجنة الفنية التي يعهد اليها في كل عام اعداد وعرض وتقييم الوضع الاقتصادي والمالي وابعاد الموازنة العامة لكل عام تحت اشراف دائرة الموازنة العامة قد قدرت

الاستهلاك العام أي الحكومي لعام ٩٣م ب ١ر٨٥٢ مليون وأن الاستهلاك الخاص قد قدر ب ٩ر٣٢٢١ مليون ليصبح مجموع الاستهلاك (٤٠٧٤) مليون كما قدرت اللجنة الناتج المحلي الاجمالي ب ٧ر٣٥٩٥ مليون لتصبح نسبة الاستهلاك الكلي الى مجمل الناتج المحلي ١١٣٪ حسب تقديرات اللجنة فأين نسبة ١١٧٪ من ١٠٢٪ لعام ٩٢م وأين نسبة ١١٣٪ من ٣ر٩٩٪ لعام ٩٣م وعليه فكيف تريدنا أن نصدق يا معالي الوزير أن نسبة الاستهلاك لعام ٩٤م سوف تكون ٨ر٩٧٪ مع كل هذه المغالطات في الارقام التي لا يقبل التذرع بالخطأ فيها من الجهة الحكومية المختصة باعتباره يقود الى خداع وتضليل المجلس والشعب معاً ويوهم المختصين بتوجه منحنى الادخار صعوداً فوق نقطة التعادل في الوقت الذي تشير فيه أرقام نشرات البنك المركزي الى انحدار منحنى الادخار باتجاه سالب حيث سجل عام ٩٠م مدخرات سالبة بقيمة (٣٥٣) مليون وسجل عام ٩١م مدخرات سالبة بقيمة (٩٠٠ر٤٥١) مليون دينار وسجل عام ٩٢م مدخرات سالبة بقيمة (٣٢٢) مليون دينار .

ولو تابعنا منطق خطاب وزير المالية في موضوع الاستهلاك الذي يحدد له نسبة ٨ر٩٧٪ من مجمل الناتج المحلي لوجدنا ما يلي :-

قدر الاستهلاك الحكومي لعام ٩٣م من اللجنة الفنية المشار اليها بمبلغ ١ر٨٥١ مليون دينار ولو قدرنا نمو هذا الاستهلاك لعام ٩٤م بنسبة زيادة الانفاق الحكومي كما ورد بخطاب الموازنة وهي ١١٪ لوجدنا أن الاستهلاك الحكومي لعام ٩٤م ستبلغ ٨ر٩٤٥ مليون دينار) أما الاستهلاك الخاص فقد قدر لعام ٩٣ بمبلغ ٩ر٣٢٢١ مليون ولو افترضنا معدل نمو في هذا الاستهلاك بمعدل التضخم فقط وهو المحدد ب ٥ر٤٪ لعام ٩٤م في خطاب الموازنة لوجدنا أن قيمة الاستهلاك الخاص لعام ٩٤م هي ٨ر٣٣٦٦ مليون .

أي أن الاستهلاك الكلي سيكون ٧ر٤٣١٢ مليون دينار واذا كان هذا الرقم الضخم سيشكل ٨ر٩٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٩٤م فمعنى ذلك أن هذا الناتج في هذا العام سيكون ٧ر٤٤٠٩ مليون دينار ، أتدرون أيها السادة الكرام ؟ أنه يعني أن يحقق الناتج المحلي اجمالي معدل نمو مذهل نسمع به في العالم اذ سيبلغ :-

٧ر٤٤٠٩ لعام ٩٤م منسوب الى ٣٥٩٥ لعام ٩٣م يبلغ معدل النمو ٧ر٢٢٪ واذا ما استبعدنا من هذا المعدل معدل التضخم فان معدل النمو سيبقى خيالياً ، وهي ٢ر١٨٪ وهو معدل يتجاوز ثلاثة أضعاف المعدل الوارد في خطاب الموازنة .

ان نسبة الاستهلاك الصحيحة الى مجمل الناتج المحلي لعام ٩٤م ستكون بحدود ١١٠٪ وليست ٩٧٫٨٪ كما زينها خطاب الموازنة .

٣- ولو أخذنا مثالاً ثالثاً وعنصراً من عناصر الاطار الاقتصادي الكلي الذي ورد في خطاب الموازنة ، وهو تخفيض عجز الموازنة بدون المنح ليكون ٥٫٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي واختبرناه من خلال أرقام الموازنة لوجدنا تضليلاً واضحاً وفرقاً كبيراً في مسألة العجز .

أن العجز الحقيقي في هذه الموازنة هو مجمل المساعدات والاقتراض بما في ذلك مبلغ تمويل الباب الثاني ومبلغ تسديد فوائد صندوق التسلح التي تدفع خارج الموازنة وهو على النحو التالي :-

١٥٦٫٥ مليون المساعدات والمنح + ٢٢٥ مليون الاقتراض الخارجي والداخلي + ٦٦ مليون تمويل الباب الثاني + ٧٠ مليون تدفع كفوائد لصندوق التسلح = ٥١٧٫٥ مليون بعد استبعاد ٧٥ مليون أقساط القروض المعاد جدولتها والتي ظهرت في عناصر موازنة التمويل كايراد وادمجت في جانب الاستخدامات في موازنة التمويل وهي التي يجب الا تظهر بالصورة التي ظهرت عليها في الموازنة وسيأتي الحديث عنها لاحقاً في هيكلية الموازنة وعليه فأن نسبة عجز الموازنة الحقيقي الى مجمل الناتج المحلي : ستكون ١٣٪ بدلاً من ٥٫٣٪ كما يطلب صندوق النقد الدولي الذي يحتج دائماً به وبمتطلباته عند الحديث عن زيادة رمزية في مرتبات موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين .

فهذا هو واقع الموازنة التي صورها الخطاب على أنها متوازنة فما معنى اخفاء الأرقام التي تقود مرة أخرى للتضليل والخداع للمجلس والشعب معاً ؟ .

٤- ولو أخذنا عنصراً رابعاً من عناصر الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية التي أوردها الخطاب وهو تخفيض المديونية .

ورد في الصفحة العاشرة من الخطاب الاستمرار في السعي لتخفيض حجم المديونية الخارجية واعبائها من خلال شراء الديون واعادة الهيكلة والعمل على تحويل بعض الديون الى منح .

وورد في الصفحة السابعة من الخطاب أن الحكومة قد تمكنت من اعادة هيكلة ما مقداره (٨٩٥) مليون دولار من المديونية التجارية الخارجية من خلال اتفاقية وقعت في لندن في ٩٣/١٢/١٠م ويذكر الخطاب أنه نتيجة لذلك تم تخفيض ٦٠٪ من حجم المديونية التجارية الخارجية التي تشكل ١٢٪ من مجمل الخارجية ويشير الخطاب الى أنه قد

تم جدولة مبلغ (٣٨٧) مليون دولار من الديون الرسمية - ديون المؤسسات الدولية ، التي تستحق عام ٩٣م - ويتضح مما تقدم أن مجمل المبالغ التي تم الاتفاق على جدولتها الى ٣٠ عاماً للديون التجارية ، وما بين ١٥ - ٣٠ عام للديون الرسمية قد بلغت (١٢٨٢) مليون دولار .

ان تخفيض المديونية التي أشار اليه الخطاب تخفيض وهمي مضلل فالمديونية لا تخفض الا بشطبها أو شرائها او تحويلها الى منح وبغير ذلك فلا يصح اطلاقاً أن يسارع معالي الوزير ويضمن في ملحق جدول رقم (٩) الدين العام الخارجي تخفيضاً وهمياً في خانة ديون المصارف الاجنبية ليظهر الرصيد من ١١١٥ مليون في عام ٩٢م الى ٢٢٠ مليون دولار فقط عام ٩٣م .

فالدين لم يخفض يا معالي الوزير وانما تم تأجيله بفوائد متراكمة سوف يواجهها جيل عام ٢٠٢٣ وقد ربت اضعافاً مضاعفة .

وكذلك الحال بالنسبة للديون الرسمية البالغة (٣٨٧) مليون دولار فان اعادة جدولتها لا يمكن أن تعتبر تخفيضاً لها وانما هي تأجيل بفوائد متراكمة تحيلها عند نهاية المدة الى مبالغ قد ربت أضعافاً مضاعفة أيضاً .

من هنا أيها السادة فإن الرصيد المعلوم على الأقل للدين العام الخارجي هو (٧٠٣١) مليون دولار على الأقل كرصيد مسحوب غير مسدد وليس (٦٠٠٨) مليون دولار كما أظهره الجدول المعروض في الصفحة الثامنة من خطاب الموازنة .

فلماذا اللجوء الى مثل هذا الاسلوب في تغييب الأرقام واخفائها التي تقود الى الخداع والتضليل للمجلس والشعب معاً ؟ .

هذا بالاضافة الى رصيد الدين العام الداخلي الذي جاوز المليار ومئة مليون .

أما عن خدمة الدين العام الخارجي فقد أورد خطاب الموازنة أنه قد تم تسديد مبلغ (٦٧٣) مليون دولار كأقساط وفوائد وهذا يشكل ١٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات من السلع والخدمات لعام ٩٣م ولدى العودة الى الأرقام المقدرة من اللجنة الفنية المشار اليها سابقاً لصادراتنا لعام ٩٣م نجد أنها قد قدرت بمبلغ ١٣٦٧٫٥ مليون دينار وباعتبار معدل صرف الدولار لعام ٩٣ والمقدر بـ ٦٩٪ من الدينار الأردني أي أن الدولار يعادل (٦٩ قرشاً) فان قيمة تسديداتنا لخدمة الدين العام تصبح (٤٦٤٫٤) مليون دينار واذا ما نسبت هذه الى قيمة اجمالي الصادرات من السلع والخدمات والتي سبق وان اشرت اليها والبالغة ١٣٦٧٫٥ مليون دينار تصبح النسبة ٣٣٫٩٪ بدلاً من ١٨٪ كما بسطها وجملها خطاب الموازنة .

ان معادلة الدين العام والحالة هذه قد جاوزت الحدود الآمنة الى ساحة الخطر المتعارف عليها بنسبة عالية وخطيرة فلماذا التحايل على الأرقام واخفاء حقيقتها مرة أخرى ؟ أيخير من مرارة الحقيقة مواراتها عن ممثلي الشعب والسلطة الأولى من سلطات الدولة ؟

٥- ولو أخذنا عنصراً خامساً من عناصر الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية التي أوردها الخطاب وهو عنصر المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة لوجدنا العجب العجاب في مغالطة واقع أرقام الموازنة للشعار الذي رفعه هذا العنصر في معالجة أهم مشكلتين ضاغطتين وملحتين وتحتلان الأولوية الأولى في مجتمعنا الاردني الذي وصل مرحلة من العنت والارهاق والمعاناة تنذر جسيم ان لم يتم التحرك الجاد للتعامل معهما بصدق واخلاص وعلى ساحة التطبيق لا على ساحة التنظير ولا التخدير .

يذكر الخطاب أن دراسة أعدتها دائرة الاحصاءات العامة في عام ٩١م قد حددت نسبة البطالة بحوالي ١٩٪ ثم ينتقل الخطاب فجأة دون أن يدلنا من الناحية العلمية على الأساس الذي استند اليه في تحديده لحجم العمالة والبطالة التي حددت بكل بساطة بـ ١٣٪ في عام ٩٣م ، فعلى أي أساس حددت هذه النسبة ؟ ، فهل اجريت دراسة علمية محدثة بشأن هذه المشكلة المقلقة أم أن منهج التبسيط والاستخفاف بالأرقام قد سيطر على السياق العام للخطاب ؟ .

انني بكل ثقة وبساطة أجزم أنه ليست لدى الحكومة أية صورة حقيقة أو واقعية عن البطالة ونسبتها في المجتمع الأردني الذي تتولى مسؤولية حكمه ، فكيف بمن لا يلم بهذه المشكلة المستفحلة أن يضع خطة للتعامل الجاد معها .

أما عن الفقر فان دراسته وتحديد نسبته ليست بأحسن حالاً من البطالة . ان الارقام الصادرة عن دراسة وزارة التخطيط لعام ٩٢م والتي تشير الى انخفاض الفقر من ٢١٪ عام ٩١م الى ١٦٪ عام ٩٢م ، ان هذه الارقام قد استندت الى دراسة سابقة تعود الى عام ٨٧م يوم أن حددت قيمة سلة السلع لمعدل أفراد الأسرة الاردنية في ظل القيمة الشرائية للدينار الاردني لعام ٨٧م والتي تعادل أو تفوق ١٥٨٫٥٪ من قدرة الدينار الشرائية في عام ١٩٩٣ ، وعلى هذا الأساس رسم خط الفقر .

أما اذا قيل بأن هنالك خط الفقر قد حدد في دراسة محدثة هي دراسة عام ٩٣م وعلى هذا الاساس بنيت موازنة عام ٩٤م فاننا نود أن نبين لمجلسكم الكريم أن هذه الدراسة قد انتقلت بخط الفقر الذي حدد في دراسة عام ٨٧ بمبلغ (٨٩) دينار للاسرة المنوالية الأسرة

التي يتكرر وجودها في الدراسة اكثر من غيرها للأسر المنوالية التي معدل أفرادها ٧٫٢ الى ١١٩ دينار للاسرة المنوالية التي معدل افرادها ٦٫٨ .

فقد انتقل خط الفقر في هذه الدراسة الجديدة قد حدد بمبلغ ١١٩ دينار للأسرة المكونة من ٦٫٨ فرداً على اعتبار انها تسكن بيتاً مستأجراً ، والمغالطة العلمية والمنطقية في هذه الدراسة تتضح من قصور الرقم الجديد (١١٩) ديناراً كمحدد لخط الفقر عن الحد الادنى والطبيعي للقيمة الشرائية لمبلغ ال (٨٩) ديناراً في عام ٨٧م وما يجب أن تعكسه هذه القيمة في عام ٩٣م وبعبارة أبسط وأوضح أن مبلغ ال (٨٩) ديناراً الذي حدد خط الفقر به في عام ٨٧م يجب أن يكون (١٤٣) ديناراً لعام ٩٣م ليحافظ على نفس نسبة الفقر التي اعتمدت عام ٨٧م .

ويتم التوصل الى هذا الرقم ببساطة بضرب رقم ٨٩ ديناراً بالزيادة التراكمية لمعدل التضخم منذ عام ٨٧م الى ٩٣م والبالغة ١٥٨٪ واذا كانت الحكومة راغبة في الدقة والموضوعية في عرض الأرقام فبأمكانها العودة الى نشرة البنك المركزي الصادرة في تشرين الثاني لعام ٩٣م لاشتقاق الزيادة التراكمية في معدل التضخم في عام ٩٣م عن عام ٨٧م بقسمة مخفض أو مثبط الناتج الاجمالي لعام ٩٣م والبالغ ١٥٧٫٦ على مخفض الناتج الاجمالي لعام ٨٧م لتكون النسبة ٥٨٫٥٪ .

واذا ما احتج حتى بنصيب الفرد كمعني بهذه الدراسة في العائلة المنوالية لوجدنا ان نصيب الفرد في الاسرة الفقيرة لدراسة ٨٧م كان ١٢٫٣٦ ديناراً فاذا ما تم ضرب هذا الرقم بالزيادة التراكمية لمعدل التضخم الذي اشرت اليها قبل قليل وهي ٥٨٫٥ لأصبح نصيب الفرد الاردني الفقير في الاسرة المنوالية ١٣٣ ديناراً كحد أدنى .

ان نسبة الزيادة في رقم خط الفقر الذي أحدثته دراسة ٩٣م على دراسة ٨٧م هو (٣٣٪) وهي تقل ٢٥٪ عن الحد الادنى الذي يفترض ان ينقل نفس نسبة فقر ٨٧م كنسبة ثابتة الى عام ٩٣م ولا يقللها وعليه فيجب فلتعلموا أيها السادة أن كل موظفي الدولة الذين يقل دخلهم المعد للاستهلاك عن ١٤٣ هم تحت خط الفقر وفي أسوأ معايير التقشف تقول ان كل موظفي الدولة الذي يقل دخلهم المعد للأستهلاك عن ١٣٣ دينار هم تحت خط الفقر ، هذا هو واقع شعبكم المؤلم أيها النواب المحترمون ويا أيتها الحكومة المحترمة فانظروا فيه كأولوية أولى قبل كل الطرق والأبنية والتوسعات وحتى قبل المستشفيات اذ لا قيمة لتحسين الخدمات ما دامت الحاجات الأساسية غير موفرة .

أما اذا عدنا الى عنصر الفقر والبطالة

وأرقام الموازنة لنرى الربط وعلاقة الانسجام أو التناقض لوجدنا أن الحكومة تشير في خطابها الى تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل في الوقت الذي تقلصت الزيادة في مخصصات هذا الصندوق بنحو نصف مليون كما زيد له في موازنة عام ٩٣م .

وأما صندوق المعونة الوطنية والذي يرد كوسيلة في معالجة الفقر والبطالة فقد تقلصت الزيادة في مخصصات في موازنة ٩٤م الى مليون دينار فيما كانت الزيادة لهذا الصندوق في موازنة عام ٩٣م (٥) ملايين دينار عما كان مخصصاً له في عام ٩٢م .

وأما الاستمرار في الاستثمار التنموي كوسيلة يوردها الخطاب لمعالجة الفقر والبطالة فواضح أن واقع الانفاق الرأسمالي التنموي لا يسجل استجابة حقيقية لهذا الشعار فنسبة الزيادة في الموازنة الرأسمالية لا تتجاوز نفس نسبة التضخم وهي ٥ر٤٪ بمعنى أنه واقعياً انه لا يوجد انفاق رأس مالي تنموي واذا ما ربطنا هذه النسبة بمعدل التضخم وهو ٥ر٤٪ المتوقع ادركنا الا زيادة حقيقة في هذا الانفاق التنموي الذي لا يكاد يذكر اذا ما استثنينا عمال الطرق والصيانة والانشاءات في مشاريع البنية التحتية وهؤلاء ليس هم الذين يشكلون المشكلة انما المشكلة ايها السادة في البطالة الهيكلية في صفوف المتعلمين الذين يعدون بعشرات الالآف وينتظرون الوظائف .

أما المشاريع التنموية المكثفة للعمالة والمولدة لفرص العمل لعشرات الالوف من الخريجين فليس في أرقام الموازنة الرأسمالية ما يشير الى طرح عملي ذي أثر واعد في التعامل الجاد مع مشكلة البطالة .

لقد كان لنا مع أرقام الفقر ونسبه التي تقدم لنا تجربة مريرة في العام الماضي يوم أن قدم لنا تقرير بعكس جداول ونسب زورت فيه نسبة الفقر في بعض المحافظات الى الفقر الكلي في المملكة وهي النسبة التي يعتمد عليها اثناء توزيع مخصصات صندوق المعونة الوطنية ولقد شكلت لجنة للتحقيق في هذا الموضوع في الحكومة السابقة ولا أعلم إن كانت النسب لا زالت على حالها أم صحح الخطأ الجسيم الذي أعترف به معالي وزير المالية في العام الماضي من على هذا المنبر .

من هنا فلا بد من أن يقف النواب الكرام على تقرير حقيقي ومحدث لنسب الفقر في محافظات المملكة ونسبة فقر كل محافظة الى الفقر الكلي في المملكة وكيفية توزيع مخصصات الصندوق على هذه المحافظات ومتابعة أداء الصندوق في ضوء التوزيع العادل القائم على الأرقام الواقعية للفقر في مختلف المحافظات .

أنني من خلال تتبعي لأرقام الموازنة لما أجد ما يترجم ما ذهب اليه خطاب الموازنة في

الحديث عن معالجة الفقر والبطالة من خلال ما أسماه برفع مستوى معيشة المواطن برصد المخصصات اللازمة للمشاريع الصغيرة المكثفة للعمالة ودعم صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية التشغيل والمضي في تنفيذ العديد من المشاريع الانتاجية الوطنية ، فهل للحكومة المحترمة أن تبين لنا ما هي المشاريع الصغيرة المكثفة للعمالة وما عددها وكيفية توزيعها ، وما هي المشاريع الانتاجية الوطنية التي تتحدث عنها وهل تقليص الزيادة في مخصصات صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل هو التعبير الرقمي عن دعم هذين الصندوقين ثم هل تتكرم الحكومة ان تبين لنا كم ستوفر هذه الموازنة من فرص للعمالة .

٦- ولو اخذنا عنصراً سادساً من عناصر الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية وهو الاستمرار في دعم المواد التموينية الأساسية .

واذا ما اختبرنا هذا العنصر لوجدنا أن الاستمرار في الدعم قد عبرت عنه أرقام الموازنة بنفس صورة التناقض التي عبرت فيها عن العلاقة مع العناصر الخمسة السابقة ، فقد تقلص بند دعم المواد التموينية بنسبة ١٦٪ حيث خفض مبلغ الدعم بواقع ٦ مليون دينار عما كان عليه في العام الماضي ، اننا مع سياسة توجيه الدعم الى مستحقيه وهي سياسة كان مأخوذاً بها في العام الماضي حين خصص

للدعم (٣٦) مليون ، فهل وجدت الحكومة أن مستحقي الدعم في مجتمعنا يكفي لدعمهم مبلغ (٣٠) مليوناً من الدنانير هل اقدمت الحكومة حتى اقدمت في هذا التخطيط على حسابات دقيقة أوصلت الحكومة الى هذا القرار الذي قلصت فيه مخصصات الدعم بنسبة ١٦٪ أم أن الاجراءات التقشفية التي نرفعها أمام الشعب قد وقع خيارها على بند الدعم وصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ومخصصات البعثات التي على رمزية قيمتها يستفيد منها الفقراء .

ان ثمة فئة يحسبها الجاهل غنية من التعفف وهي الشريحة القيادية ممن هم دون الأمناء العامين الذين تقلصت علاواتهم فهي تقلصت وبتحرك بند الدعم المخفض اليوم ليمس مستوى معيشتهم ليصبحوا غير مشمولين بدعم المواد الأساسية .

من هنا فانني أطالب بالايمس هؤلاء الفقراء الذين لا يسألون الناس الحافاً .

٧- ولو أخذنا عنصراً سابعاً من عناصر الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية للدولة وهو العمل على استرداد الكلف الحقيقية للخدمات والسلع التي تقدمها الحكومة لادركنا ما يحمله هذا العنصر من رفع رسوم أو أسعار الخدمات والسلع التي لا غنى للمواطن عنها كالطاقة والمياه مما يعني مزيداً من ارهاق المواطن وتدني

في مستوى المعيشة خلافاً للشعار الذي ورد في العنصر التاسع من هذا الاطار الوارد في خطاب الموازنة ، دون أن يصحبه زيادة في دخول من تآكلت دخولهم من موظفي الدولة بجهازيها المدني والعسكري العاملين منهم والمتقاعدين .

٨- ولو أخذنا معياراً ثامناً للأداء الاقتصادي للدولة هو الاستثمار لوجدنا مغالطة وتضليلاً في الأرقام أيضاً .

أورد خطاب الموازنة في ص ٤ وفي نهاية الفقرة تتحدث عن الاستثمار أن رأسمال الشركات الصناعية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة قد بلغ (١٢٢) مليون دينار حتى نهاية شهر تشرين ثاني الماضي أي لعام ٩٣م مقابل (٤٧) مليون دينار لكامل عام ٩٢م بينما أورد خطاب الموازنة العامة لعام ٩٣م أن رأسمال الشركات المشار اليها قد بلغ (٩٠) مليون دينار حتى نهاية شهر تشرين ثاني لعام ٩٢م مقابل (٤٧) مليون دينار لكامل عام ٩١م .

فأين الصحيح ومن نصدق ؟ .

وبالعودة الى الجدول رقم (١٤) الخاص لرأسمال الشركات الصناعية المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة نجد أن قيمة رأسمال الشركات الصناعية هو (١٢١٫٩) مليون لعام ٩٣م وأن رأسمال هذه الشركات قد بلغ (١٠٠٫٩) مليون لعام ٩٢م وأن الفرق الكبير الذي أراد الخطاب ابرازه كأنجاز للحكومة في عام ٩٣م عن العام السابق لم يؤيده الجدول المشار اليه فالفرق هو (٢١) مليون وليس (٧٥) مليون كما صوره الخطاب .

كما أن زيادة رأسمال الشركات الصناعية بمبلغ (٢١) مليون في عام ٩٣م لا يعطي الصورة الجلة لفرص الاستثمار الحقيقة المولدة لعمالة ما لم نعلم كيف تمت هذه الزيادة في رأس المال يعود لشركات أسست حديثاً وعكست بذلك توسعاً انتاجياً وطنياً جديداً وولدت لذلك فرص عمالة وكم منها يعود لزيادة في رؤوس أموال شركات قائمة سواء أكان ذلك بأكتتابات خاصة أم عامة أم برسملة احتياطياتها .

٩- سوق الأوراق المالية : ولو أخذنا مؤشراً تاسعاً من مؤشرات الأداء الاقتصادي للدولة هو سوق الأوراق المالية يورد الخطاب في صفحة ٦ منه أن قيمة اصدارات الأسهم الجديدة قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في السوق الأولية للأسهم اذ بلغت حتى نهاية تشرين ثاني لعام ٩٣م (٢٢٥٫٥) مليون دينار مقابل (٤٩) مليون دينار لكامل عام ٩٢م الأمر الذي سيؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية وتوفير مزيد من فرص العمل .

ان هذا الرقم الذي أورده خطاب الموازنة في صفحة ٦ وتضمنه الجدول رقم (١٣) من الجداول الملحقة بخطاب الموازنة يعكس تفاؤلاً كبيراً للوهلة الأولى مؤداه توقع نمو كبير في الاقتصاد الاردني ودفع لمعدلات النمو بشكل كبير في السنوات القادمة وايجاد لفرص واسعة وكبيرة من العمالة .

وبتدقيق هذه الأرقام مع نشرات سوق عمان المالي يتبين أن هنالك بعداً عن الموضوعية في عرض هذه الأرقام في جدول اصدارات السوق الأولية لعام ٩٣م .

ان رقم (٢٢٥٫٥) مليون الذي قدم على أنه اصدارات جديدة لأسهم شركات جديدة ليس صحيحاً والواقع أن الجزء الأكبر من هذا المبلغ وهو ما يقارب (١٣٥) مليون يشكل زيادة رؤوس أموال شركات قائمة عن طريق اكتتاب خاص أو عام أو أعادة رسملة للأحتياطيات .

كما تقدم ذكره في الحديث عن الاستثمار ، ان ما ينبغي عرضه بأمانة وموضوعية هو قيمة الاصدارات للشركات حديثة التأسيس مفصولاً عن قيمة اصدارات أسهم الشركات القائمة التي قد لا تتعدى رسملة الاحتياطيات لغايات محاسبية .

ان ما يهمنا هو حجم الاستثمار الذي يعكس مساحات انتاجية وطنية جديدة من خلال شركات جديدة أو يولد توسعة أو خطوط انتاجية جديدة من خلال الشركات القائمة تولد فرص عمالة وتسهم في رفع معدلات النمو وتحدث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقة .

كان ينبغي أن يكون عرض هذه الاصدارات على نحو يبين أن قيمة الاصدارات للشركات حديثة التأسيس قد بلغ (٤٤) مليون في عام ٩٢م وارتفعت الى حوالي (٩٠) مليون في عام ٩٣م ، وأن قيمة اصدارات الشركات القائمة قد بلغ نحو (١٣٥) مليون ديناراً لا أن تدمج الأرقام بصورة تقود الى التضليل وتوهم انتعاش اقتصادي لا يعكسه واقع قيمة تلك الاصدارات وطبيعتها .

١٠- واذا ما أخذنا عنصراً آخر في الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية للدولة وهو الحفاظ على مستوى الأسعار لتكون الزيادة في معدل الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة بحدود ٤٫٥٪ لوجدنا ثمة ما يناقضه في أرقام الموازنة.

ان اختبار هذا العنصر مع معدل الزيادة في الانفاق من خلال ما تعكسه ارقام الموازنة المقدر بحوالي ١١٪ يعني أن معدل الزيادة في الانفاق قد جاوز ضعف معدل التضخم ، وقد أشرنا سابقاً أن هذه الزيادة ليست لصالح الانفاق التنموي أو الرأسمالي باعتبار أن معدل الزيادة في النفقات الرأسمالية هو نفس معدل

التضخم ولذا فان الزيادة في الانفاق ليست لصالح فرص عمالة حقيقة والتخفيف من حدة مشكلة البطالة .

واذا ما استحضرنا ما صرح به خطاب الموازنة من عزم الحكومة على استرداد الكلف الحقيقة للسلع والخدمات وما يعكس ذلك من ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات على المواطن فان ذلك سوف ينعكس بالضرورة على تدني مستوى المعيشة لديه باعتبار ارتفاع كلفة هذه السلع والخدمات واذا ما قرنا هذا بما سيطرأ من زيادة في أسعار مشتقات النفط والطاقة والمياه أدركنا أننا أمام ارتفاع قادم في مستوى الأسعار يقود الى زيادة تفوق معدل التضخم المحدد بحدود ٤ر٥٪ واذا ما أضفنا الى ذلك كله ما ستحدثه ضريبة المبيعات من زيادة في أسعار السلع أدركنا كم ستكون معاناة المواطن من ارتفاع في معدل الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة وتآكل قيمة دخله المحدود .

فما بالنا نشهر سلاح التضخم في وجه من يطالب بزيادة رمزية للشريحة الكبرى المسحوقة من موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين في الوقت الذي نجد فيه أن هذا التضخم ماض بسبب ارتفاع الأسعار التي حواها مضمون خطاب الموازنة لا بسبب العشرين دينار التي يمكن أن تزاد لمرتبات الموظفين بها أما عن خطة التنمية والموازنة الرأسمالية سألت معالي وزير التخطيط قبل أيام فيما اذا استحضرت خطة التنمية لتكون الأساس في اعداد الموازنة الرأسمالية باعتبارها هذه الموازنة تشكل السنة الثانية من سنوات الخطة فأجاب معاليه بالايجاب لكنني أرغب أن أسمع وليسمع المجلس معي من الحكومة عن العبء الحكومي في الانفاق الرأسمالي في خطة التنمية في سنتها الثانية ، وهل جاءت أرقام الموازنة الرأسمالية ترجمة لهذا العبء وما نسبة استجابة الموازنة الرأسمالية لما ورد في خطة التنمية .

الحادي عشر : وهو يتعلق بعجز الميزان التجاري ولقد تجاوز خطاب معالي وزير المالية ان يذكر العجز في هذا الميزان وقد أشار معاليه أنه سيعمل في التوجهات القادمة للعام المالي على تخفيض العجز من (٤ر١٠٪) عام ٩٣، الى (٤ر٧) عام ٩٤ ، ولو عدنا الى ارقام نشرة البنك المركزي الاردني لوجدنا أن العجز في الميزان التجاري في العام القادم سيقدر بما اشارت به ارقام اللجنة الفنية الى مجمل الناتج المحلي لعام ٩٤ سيبلغ (٤٠٪) وليس (٤ر٧٪) .

كما اشار معالي الوزير وانا أحيل معاليه الى ارقام البنك المركزي ليجد عجز الميزان التجاري وبنسبة الى (٣٥٩٥) مجمل الناتج المحلي المقدر ليكتشف ان العجز اضعاف مضاعفة في هذا المجال .

أما المنطلق الثاني فهو هيكلة الموازنة وأداء المالية العامة للدولة : لقد جاء تنظيم الموازنة وهيكلتها في أربعة أقسام :-

الموازنة الجارية ، الموازنة الرأسمالية ، موازنة التمويل وما أطلق عليه بالباب الثاني .

ولقد أطلق الخطاب على هذه الموازنة بالموازنة المتوازنة التي قيل أن ايراداتها قد غطت كامل نفقاتها الجارية والرأسمالية .

لقد ذهبت نظرة التوازن في الموازنة مع الفكر الكلاسيكي ولم تعد هدفاً ايجابياً لحد ذاته ، فليس التوازن دوماً يحقق ظاهرة ايجابية في الموازنة ، ولا العجز دوماً يعتبر ظاهرة سلبية لا ولا الفائض دوماً في الموازنة يعبر عن انجاز اقتصادي محمود لها بل ربما يعكس تقصيراً واضحاً في الاستجابة الى متطلبات التنمية من الاستثمار ، أو متطلبات الخدمة من الانفاق .

ان الحكم على التوازن أو العجز أو الفائض سلباً أو ايجاباً انما يتم بأخذه في الاطار الكلي لقدرة هيكل الدولة الاقتصادي ومتطلبات التنمية وقطاعات الخدمة فيها .

ان شعار موازنة الاعتماد على الذات الذي حملته هذه الموازنة قد جاء شعاراً مضللاً، وأن العجز الذي قيل باختفائه من هذه الموازنة قائم وهو عجز كبير في معيار شعار الاعتماد على الذات .

ان عجز الموازنة التي تحمل شعار الاعتماد على الذات هو مجمل التمويل الخارجي من مساعدات وقروض وان عجز الموازنة التي تعتمد على الذات يحسب بكل بساطة بقيمة قصور الايرادات المحلية عن مجمل الانفاق العام . وعليه فان عجز الموازنة كما اشرت قبل قليل هو :- (٥ر٥١٧) مليون وهو يشكل نسبة ١٣٪ من مجمل الناتج المحلي كما سبق وأن أوضحنا .

وعليه فان هيكلة الموازنة التي طالما طالبنا باستبعاد حساب التمويل الخارجي فيها من الايردات الجارية ، قد جاءت لتضمن في هذه الموازنة والمنح والمساعدات في باب الايرادات الجارية مع أن معظم هذه المنح منتظرة وهي ايرادات خارجية تخضع لرغبة وأهواء ومصالح الجهات المانحة ولا يجوز في موازنة الاعتماد على الذات أن تصنف هذه الايرادات جارية كما لاحظنا خطأ واضحاً في خلاصة الموازنة وفي موازنة التمويل حيث ورد مبلغ (٧٥) مليون دينار أقساط القروض المعاد جدولتها وهذا المبلغ يعكس تضليلاً واضحاً .

ان الأقساط المعاد جدولتها هي التزام كان يجب أن تظهر في الجانب الأيسر من جدول الموازنة لولا أن تمت جدولتها ، فكيف بها تظهر تمويلاً لا مصدر له على أرضية

الواقع .

ان هذا المبلغ ببساطة شأنه شأن أي مبلغ من المال يستحق على مدين في عام ٩٤م ثم يتفق هذا المدين مع الدائن على تأجيل دفعه بأعادة جدولته فكيف يظهره المدين في موازنته ايراداً يغطي به نفقات مترتبة عليه في هذا العام .

ان موازنة الاعتماد على الذات من وجهة نظرنا يجب أن تصنف في قسمين :-

الأول : يعكس مدى تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية والرأسمالية وعلى أساسها يظهر العجز الحقيقي .

• وهنا أنصت الجميع للأستماع لآذان العشاء •

الدكتور عبدالله العكايلة :

الثاني : ويعكس التمويل الخارجي في الموازنة ويشمل المساعدات والقروض والمنح .

ان نظرة مقارنة لأداء المالية العامة في موازنة ٩٤م مقارنة مع عام ٩٣م تقود الى انخفاض نسبة عجز الموازنة لعام ٩٣م من ٧ر٥٪ بدون المنح والمساعدات الى ٢ر٣٪ بدون هذه المنح عند اعادة التقدير حيث انخفض العجز المقدر بـ (٢٠٣) مليون الى (١١٦) مليون .

بينما نجد أن العجز في موازنة ٩٤م وفي الحدود التي لا تستطيع الحكومة التنصل منها نحو ١ر٨٪ مأخوذاً بعين الاعتبار مبلغ ٧٠ مليون فوائد صندوق التسلح والتي تدفع خارج الموازنة .

وقيمة التمويل في الباب الثاني البالغة ٦٦ مليون ، ان هذا يشير الى أن أداء المالية العامة في تراجع وأن اعتمادنا على المنح والمساعدات الخارجية ماض في تزايد بالأرقام المطلقة ، ولا نريد أن تمضي سياسة الاعتماد على التمويل الخارجي ممن يسمون بالأصدقاء بعد أن لم تفلح سياسة الاعتماد على الأشقاء .

١١- ولو أخذ عنصراً آخر وهو آخر العناصر التي سوف اتحدث عنها في حركة المتغيرات للأطار الكلي لأقتصاد الدولة وهو خفض نسبة العجز في الميزان التجاري والذي ورد في خطاب الموازنة ليكون ٢ر٧٪ من مجمل الناتج المحلي لعام ٩٤م مقابل ٤ر١٠٪ لعام ٩٣م .

فهل كانت نسبة عجز الميزان التجاري الى مجمل الناتج المحلي لعام ٩٣م هي ٤ر١٠٪ ؟ بالعودة الى الأرقام الصادرة عن نشرة البنك المركزي وتقدير اللجنة الفنية فأننا نجد مايلي :-

بلغت صادراتنا في عام ٩٢م ٩ر١٣٩٩ وبلغت مستورداتنا في نفس العام ١ر٢٩٧٦ مليون وبلغ العجز بذلك ١٥٧٧ مليون .

أما في عام ٩٣م فقد قدرت صادراتنا

بـ ١٣٦٧ مليون بينما قدرت مستورداتنا بمبلغ ٢٩٢٨ مليون وعليه يكون العجز في الميزان التجاري ٥ر١٥٦٠ مليون وتصبح نسبة هذا العجز الى نسبة الناتج المحلي لعام ٩٣م ٤٣٪ وليست ٤ر١٠ ٪ كما أشار خطاب الموازنة ، فلماذا كل هذا التضليل ولماذا هذا التلاعب بالأرقام وعليه فأن العجز المقدر وفق التخفيض الذي يستهدفه خطاب الموازنة في عام ٩٤م سوف يكون ٤٠٪ من مجمل الناتج المحلي لعام ٩٤م وليس ٢ر٧٪ كما ذهب الى ذلك خطاب الموازنة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

من خلال ما تقدم فانني قد خلصت من دراستي لخطاب الموازنة ووثيقتها الى جملة من الملاحظات أوجزها بما يلي :-

١- التناقض الواضح بين المرتكزات المعلنة في خطاب الموازنة السياسة الاقتصادية والمالية وبين أرقام الموازنة .

٢- التضليل الواضح في الأرقام والنسب الواردة في الخطاب وفي الملاحق المرفقة به .

٣- تراجع في أداء المالية العامة للدولة وزيادة الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية في تمويل الانفاق العام .

٤- اخفاء الحقائق الموضوعية لعجز الموازنة والمديونية الخارجية وخدمة هذه المديونية ، وعجز الميزان التجاري .

٥- تناقض واقع الموازنة مع شعار الاعتماد على الذات الذي حاول الخطاب اضفاءه عليها .

٦- خلو الموازنة الرأسمالية من الانفاق التنموي الذي يذكر في مجال اقامة المشاريع التنموية المولدة لفرص العمالة الحقيقة والمؤدية الى التعامل الجاد مع مشكلة البطالة .

٧- خلو الانفاق الجاري في الموازنة من التعامل مع الواقع المؤلم للشريحة الكبرى من موظفي الدولة بجهازيها المدني والعسكري حيث لم يرد فيها أي ترجمة لزيادة مرتبات هؤلاء المسحوقين .

٨- تراجع نسب الزيادة في مخصصات الشريحة الضخمة من الفقراء في صناديق المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل ومخصصات دعم المواد التموينية ومخصصات البعثات .

٩- التوجه نحو زيادة أعباء المواطن واثقال كاهله المعيشي من خلال ما أشار اليه مضمون الخطاب من توجه لرفع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة ومن خلال رفع أسعار السلع التي يعكسها التوجه نحو فرض قانون المبيعات ، والتوجه نحو رفع أسعار

الطاقة ومشتقات البترول .

١٠- الانتقائية في تحسين أوضاع العاملين في الدولة حيث زيدت مخصصات الوزراء والسفراء وترك جيش العاملين من مدنيين وعسكريين يعيشون ظروف الضنك والمعاناة وأهمل السلك القضائي الذي يحتاج الى الدعم وتوفير الحياة الكريمة له .

أنني لست ضد زيادة مخصصات الوزراء أو السفراء لا بل أعتقد أن الوزير النظيف الأمين الكفء الذي هو وقف لمسؤوليته جسمياً وعقلياً ولا مورد له الا مرتبه يستحق أضعاف هذا المبلغ ، كما أن النائب الذي يتصدى لمسؤوليته على الوجه الذي ينبغي أن يكون لا بد وأن يعامل معاملة الوزير لكنني لا أقبل أن تخص القدوة القيادية نفسها وتغفل معاناة العاملين معها .

وعليه فانني أنصح الحكومة وأنصح المجلس باعادة مشروع هذا القانون للحكومة ليتم تنظيم الموازنة واعادة النظر فيها وفقاً للأولويات الضاغطة والملحة كي تتعامل مع الانسان الاردني الذي تحتل مشكلة الفقر والبطالة لديه وتدني مستوى معيشة الموظف منه الأولوية الأولى على مشاريع الطرق والأبنية تحسيناً أو انشاءً .

ولكي يعكس خطاب الموازنة الواقع الحقيقي للمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة كما يعكس بأمانة وموضوعية واقع المديونية ومعادلة خدمتها ويظهر العجز الحقيقي للموازنة والعجز الحقيقي للميزان التجاري ويظهر النسب الحقيقية والأرقام الواقعية للاستثمار والاستهلاك ونمو الناتج المحلي الاجمالي ، والفقر والبطالة ، ويعيد ترتيب وتنظيم الموازنة على أسس علمية وموضوعية تبسط الحقيقة وتنسجم فيها مع مجمل السياسات المتضمنة في الخطاب ، ولكي تحترم الحكومة عقولنا كممثلين للشعب ولو كنا غير مختصين فنياً فلا تضللنا ولا تسرح بنا بل تبسط الحقيقة أمامنا فنحن نتحمل المسؤولية معاً جنباً الى جنب ، ومرارة الحقيقة لا يتعامل معها بمواراتها بل بمصارحة شركاء المسؤولية بها والتعاون على وضع التدابير اللازمة لمواجهتها .

أنني أطالب هذا المجلس الكريم في حالة تمريره للموازنة أن يشترط لتمريرها :-

أن تتقدم الحكومة بملحق موازنة يشمل :-

(أ) : زيادة مرتبات موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين وبما لا يقل عن (٢٠) ديناراً واعتباراً من ١٩٩٤/١/١م .

(ب) : زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل بنسبة لا تقل عن العام الماضي .

(جـ) : زيادة مخصصات البعثات واعادة مخصصات الدعم لما كانت عليه .

(د) : حذف الباب الثاني في الموازنة ورصد التمويل المنتظر له في ملحق موازنة لتوجيهه نحو انفاق تنموي لمشاريع مكثفة للعمالة للمساهمة في التعامل الجاد مع مشكلة البطالة .

ولا يفوتني أن أشكر اللجنة المالية رئيساً ومقرراً وأعضاءً على الجهود المبذولة في تقريرهم المقدم حول الموازنة غير انني لا بد وأن أسجل عتبي واستغرابي لما أورده التقرير من ملاحظة حول ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وهو التجربة التي طالما طالبنا بها وهو الذي بعمره الزمني القياسي التأسيسي قد حقق انجازات كبيرة وفرت على الخزينة ما لا يقل عن ثمانية ملايين من خلال الغاء قرارات كانت سوف تضيع على الخزينة هذا الرقم .

فالى رئيسة وأمينة والعاملين فيه أوجه شكري وتقديري وأطالب مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بتقديم الدعم الكامل لهذا الديوان وتطوير وضعه التشريعي ليصدر بقانون يمكنه من القوة اللازمة للمارسة مهامه في الرقابة على الأداء للجهاز الحكومي وضمان سير هذا الأداء وفق الأسس القانونية والمصلحة الوطنية .

كما أطالب بأن يتقدم هذا الديوان بتقارير دورية الى مجلسكم الكريم يبين فيها انجازاته ويكون بمثابة أداة رقابة لهذا المجلس الى جانب ديوان المحاسبة .

أما عن محافظة الطفيلة التي شرفتني بتمثيلها لثلاثة مجالس نيابية متتالية فانني ولما أعلمه من واقع مشكلاتها الملحة المتمثلة في الفقر والبطالة أقول للحكومة أن زيادة مخصصات الطفيلة من النفقات الرأسمالية في هذا العام الى الضعف لا يعكس أثراً عملياً على مشكلة الفقر والبطالة ، ان حصة الطفيلة من الموازنة الرأسمالية ديناران من كل مئة دينار من الموازنة الرأسمالية ، وحصتها من النفقات الجارية نصف دينار من كل مئة دينار .

لقد آن الأوان لأن تلتفت الحكومة بنظرة جادة الى الواقع المؤلم لمحافظة الطفيلة بالمسارعة في اخراج فكرة الصندوق المشترك للشركات الصناعية الكبرى في الجنوب (الأسمنت ، الفوسفات ، البوتاس) ليشكل مؤسسة مالية للمساهمة في تنمية محافظة الطفيلة ومحافظات الجنوب عموماً من خلال فتح مشاريع تنموية حقيقية مولدة لفرص العمالة ومستوعبة لأعداد معقولة من صفوف العاطلين عن العمل .

وأرى أن ينمو هذا الصندوق وتساهم الحكومة في دعمه السنوي في الموازنة

كمؤسسة تنموية حقيقية تقوم على مشاريع توفرها الموارد الطبيعية في المحافظة وقد سبق وأن خاطبت بها الحكومات المتعاقبة وهذه المشاريع في مجال المياه الصحية المعدنية ومنتجع العلاج الطبيعي لحمامات عفرا ، ومصيف سياحي في منطقة لحظة ومصانع للزيتون ، وتعليب الفواكه والنسيج والتريكو في الطفيلة والصناعات الاستخراجية للمنغنيز في وادي ضانا .

أما عن الخدمات التي تهم المحافظة فسوف أتولى مع وزراء الخدمات في مجال المياه والري والأشغال والصحة والشباب والاتصالات والزراعة والطاقة والبلديات وبقية الوزراء المعنيين امكانية دعمها من خلال الامكانات المتاحة في أرقام الموازنة اذ لا مكان لمطلب جديد لم ترصد مخصصات تسعف في تلبيته .

كما سأتابع مع معالي وزير التعليم العالي موضوع اخراج كلية الطفيلة للعلوم والآداب الى حيز الوجود والتي أتخذ قرار احداثها ككلية جامعية تابعة لجامعة مؤتة ، في كلية الطفيلة الحالية للمهن الهندسية منذ أكثر من أربع سنوات وبهذه المناسبة فانني أطالب الحكومة بتقديم الدعم اللازم لجامعة مؤتة كي تصبح جامعة للجنوب يمتد حرمها الجامعي الى الطفيلة ومعان والعقبة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد حرصت في كلمتي على النقد العلمي والموضوعي واجتهدت أن يكون حديثي مبنياً بالدرجة الأولى ملتزماً على النواحي الفنية والتزامي ما بدأت به كلمتي من انتهاج الصدق ولزوم الحقيقة والله أسأل أن يلهمنا السداد في القول والرشاد في العمل ، أنه نعم المولى ونعم المجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الأخير ، الدكتور عبد المجيد الأقطش .

الدكتور عبد المجيد الأقطش :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين

قال لي احد الزملاء ، هل انت من المتحدثين هذه الليلة قلت له نعم وقال وبماذا ستتحدث انهم لم يتركوا لك شيئاً ، لكنني أقول بعض الملاحظات الايجابية على الميزانية فأبدأ بهذه القصة البسيطة .

قال لي وهو يحاورني نحن أكثر منكم مالاً وأعز منكم نقداً فقلت له أما المال فظل زائل وعارية مستردة واما النقد فأن العبرة بالكيف لا بالكم وعلى قول الشاعر وكم

رجل يعد بألف رجل وكم رجل يعد بلا عداد .

هذا ردنا على من يتهمنا بقلة في المال والرجال .

ثانياً : بما أنني عضو في الكتلة البرلمانية المستقلة فأنني أثني على ما جاء فيها والتي القاها معالي الدكتور عوض خليفات حيث جاءت تلك الكلمة الفياضة ففاضت في اعماقي الميزانية فالتقطت الدرر واللآليء وحلقت في افاقها فأصطادت الشوارد والأوابر .

٣- تحدث الأخوة جميعاً عن السلبيات في الميزانية ولكنني اريد أن اقف قليلاً عند بعض الأيجابيات لقناعتي بها .

أولاً :- أن الميزانية هذا العام افضل من الميزانية في العام الماضي والميزانية في العام الماضي افضل من الميزانية التي سبقتها وهذا يعني أننا نسير والحمدلله نحو الأفضل ، أيضاً لا حظت في الميزانية انها راعت الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة بشكل عام وبالأردن بشكل خاص .

كذلك لمست ذلك الجهد الكبير الذي بذلته وزارة المالية ولجنة الميزانية اثناء المناقشة مع اللجنة المكلفة من هذا المجلس ثم وقفت عند النقطة المهمة في الموضوع وكنت اخشى أن تركن الدولة الى مفاوضات سلام فتقلل من الأهتمام من قواتنا المسلحة واجهزتنا الأمنية من أجل دعم الموارد الأقتصادية الأخرى ولكننا والحمدلله رأينا أنها قد راعت ذلك .

لعلمنا جميعاً بأننا نفاوض عدواً قد عُرف عبر التاريخ بأنه لايرفض في مأمن ، إلا ولاذمة أي لا يحافظ على عهد ولا ميثاق منذ أن خلق على وجه الأرض .

ملاحظة أخرى بالنسبة لوزارة الأشغال لقد شفى غليلي معالي وزير الأشغال حينما قال لي لقد قمت بقياس المساحة ما بين مثلث ناعور والكلية الحربية الملكية بعداد سيارتي ٧كم وطرح العطاء مباشرة في الفترة القادمة كذلك سررت أثناء المناقشة في اللجنة المالية للجهود الذي يبذلها وزير التنمية وكذلك لأهتمام وزير التموين بالنسبة لأسعار بعض السلع وكذلك لا يفوتني أن أذكر ذلك الرجل الذي يصل الليل بالنهار في زيارته معالي وزير الصحة .

أيضاً يجب علي أن أقف قليل عند وزارة الأوقاف وزارة الأوقاف هذه هي الوزارة الوحيدة التي تمثل الوحدة الوطنية ما بين الضفة الشرقية والغربية ووزارة الأوقاف هي ألتي تشرف على المقدسات في الضفة الغربية وعلى المساجد والأئمة ، وقد قامت وزارة الأوقاف في الأسبوع الماضي بأقامة معرض بمسجد

الشهيد الملك عبدالله بن الحسين من أجل بيان المرحلة الثانية للمسجد الأقصى والصخرة المشرفة في عهد الهاشمين .

وكنت أتمنى على الأخوة النواب ، والوزراء وغيرهم أن يشاهدوا ذلك المعرض لما فيه من ربط بيننا وبين الضفة الغربية من ناحية عقائدية بل وأكثر من ذلك فنحن أخوة تجمعنا هذه الأرض المباركة الطيبة ارض الأسراء والمعراج والأرض الذي بارك الله حولها فهذا جهد مشكور يجب على الدولة أن تساهم في زيادة الدعم في هذه الوزارة وقد علمت وكما كنت اعلم سابقاً أن وزارة الأوقاف تعطى ميزانية محددة من أجل الرواتب وليست من اجل المشاريع وسوف اتعرض الى بعض المطالب لوزارة الأوقاف حتى آتي الى نهاية الكلمة ، اكتفي بهذه النقاط ولا يعني أن بقية الأخوة الوزراء لم يفعلوا شيئاً لا الحمدلله انما هي مواقف وملاحظات بسيطة .

رابعاً : اقتراحات ، كلنا تحدثنا في المجلس عن الفقر وعن البطالة والحقيقة أن قضية الفقر والبطالة هذه قضية مستمرة بالنسبة لنا واذا كان لنا من مشكلة نحن النواب هم اولئك الذين يراجعوننا في صباح كل يوم يطلبون منا العمل فنعتذر لهم لأن الظروف لا تسمح للدولة بأحداث شواغر جديدة للتعين .

اريد أن اذكر شيئاً في عام (١٩٧٢ ميلادية كلف البنك الدولي نادي روما بأجراء دراسة اقتصادية لمعرفة كفاءات الموارد الأقتصادية الموجودة على وجه الأرض لكفاية البشر وخاصة بعد تلك الدراسات او الدعايات او الأشاعات التي بدأت تنتشر بين الناس أنه بحلول عام (٢٠٠٠) ستكون هناك مجاعة وذلك من أجل مضاعفة اعداد السكان على وجه الأرض وفعلاً تمت تلك الدراسة وخرجت الدراسة بأن الموارد الأقتصادية الموجودة على وجه الأرض كافية للناس مهما زاد العدد واذا حدث نقص على وجه الأرض في هذه الموارد فأنه عائد الى سببين .

السبب الأول :

الأنانية والأيثار وحب الذات .

والسبب الثاني :

عدم استخدام استراتيجية حد الكفاية اي الوسائل التي تساعد على استخراج الموارد الاقتصادية وعندما نقارن هذه الدراسة الأقتصادية العلمية بما جاء في ديننا الحنيف وبما ورد في قرآننا ندرك أن الله سبحانه وتعالى قد قدر ذلك فعلاً فجاء في الآية الكريمة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ،

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض

في يومي وتجعلون له اندادا ذلك رب العالمين وجعل منها رواسي من فوقها ودارك فيها وقدر فيها ارزاقها في اربعة أيام سواءً للسائلين) خلق الأرض في يومين وقدر الأرزاق في اربعة أيام اذاً فهي كافية للبشر مهما زاد العدد واذا حدث من نقص فهو الأيثار والأنانية وحب الذات وعدم تضحية الأغنياء بأخراج الزكاة أو تقديم يد المساعدة ويظنون أن الصدقة او الكرم أو الجود شيء ما في أيديهم من المال او سيذهب ما عندهم من المال والحقيقة على العكس من ذلك اذا جادت الدنيا عليك لمجدها فجدبها على الناس وأعلم أنها تتقلب فلا الجود يثنيها اذا هي اقبلت ولا البخل يبقيها اذا هي تذهب ، اكتفي بهذا القدر بالنسبة لبعض الملاحظات اسمحوا لي ان انتقل الى المطالب ، سيقول لي بعض الزملاء ما نواب اللواء تحدثوا طويلاً ، الحقيقة ان لواء مأدبا وقضاء ذيبان مولع بيحب هذا اللواء قرأة الشيء الكثير عنه فوجدت فيه من الأثار وما رسم التاريخ ففيه جبل (نبو) أو (نبا) الذي وقف عليه موسى عليه السلام وكلم ربه من فوقه كما تذكر بعض الروايات ويقال أن موسى عليه السلام قد دفن فيه ورواية أخرى (هذا اللواء فيه من الأثار التاريخية الكثيرة الشهادة على أهميته في أن لواء مأدبا متميز بسهوله وبخصوبته وأن في مأدبا خارطة تاريخية فريدة من نوعها بالعالم مرسومة بالفسيفساء في كنيسة الروم الكاثوليك تشتمل على اجزاء من الضفة الشرقية والغربية وجزء من مصر .

وبينما كنت أقلب الأوراق وأعيد الذكريات في مأدبا بالذات وقعت عيني على شعر جميل وقد يقول قائل ما علاقة ذلك بالاقتصاد ونحن في الميزانية لكنها مقدمة لمطالب لعل هذه القلوب تدق لهذا اللواء فتتكرم بالموافقة عليها .

بنت الديار بمأدبـــا بيتاً على ذاك الربـــا
همس النسيم جمالها وتخطف الزهر الصبا
وتهللت بشرى بهــم فتبسمــت زوارهـــا
اهدى الزمان معالـماً خلدت بهـــا اثارُهـا
بيت المكــارم مأدبا هاتـــوا لنا أمثالهـــا

حتى استعجل الأمور ولا أطيل ، الحقيقة القضية الأولى هذه اصبحت محسومة يا دولة الرئيس .

بالنسبة لمحافظة مأدبا لا مناقشة فيها أظن بعد الذي تحدثنا عنه ، اما بالنسبة القديم فمعالي وزير المالية في جلسة المناقشة وعدنا وشهد على ذلك معالي الدكتور ابو الراغب .

طبعاً وتكفل اذا نقص لا سمح الله الثمن ان يوفيه من عنده ، شيخ البلقاء قادر عليها .

أما بالنسبة للكليات الجامعية فنحن ان

شاء الله بانتظار ان تنشأ بعض الكليات الجامعية في مأدبا وخاصة كلية الزراعة وكلية تربوية أخرى وأيضاً نأمل بأنشاء ملاعب وأندية فيها ، وأيضاً بالنسبة لوزارة الأوقاف ، مسجد مأدبا الكبير مضى على مخططاته (١٥) عام وهو ما يزال ينتظر الهدم والأنشاء ، يا دولة الرئيس ان انشاء مسجد مأدبا الكبير بحد ذاته مشروع اقتصادي رابح فهو يقع في قلب المدينة مشروع اقتصادي رابح ووزارة الأوقاف تعرف ذلك ادعموا وزارة الأوقاف لأنشاء مسجد مأدبا وسيكون ان شاء الله في ميزان حسناتكم يوم القيامة .

أيضاً ملاحظة اخرى بلدية مأدبا بحاجة الى دعم شديد وكذلك نطالب بأنشاء ملاعب وأندية في مأدبا وكذلك نرجو الأهتمام بكهرباء الريف في المنطقة ولكن طلب مني بعض رؤساء البلديات والمجالس القروية أن اعرض بعض المطالب لهم ، والأمانة تقتضي أن أذكرها بسرعة دقائق معدودة .

بالنسبة لمطالب بلدية اجرينة فهي بحاجة الى طرق زراعية واللواء بكامله بحاجة الى طرق زراعية ، وذكر لي أحدهم بأن المشاريع الأقتصادية والأسكانية تسير جنب الى جنب مع الطرق الزراعية . كم بكم .

انشاء المزارع والبيانات وكذلك الحاجة الى توسيع الخدمات بالنسبة للمراكز الصحية .

أما بالنسبة لداخل مأدبا وفي نقطة مهمة اريد أن أتحدث فيها الى معالي وزير الصحة لقد زارنا في الأسبوع الماضي وزار مخيم مأدبا واطلع بنفسه على جهاز علاج الأسنان في عيادة الأسنان في المخيم الذي حدث ان هذا الجهاز قد مضى عليه ثلاثة أشهر وقد احتل غرفة في المركز ولا يعمل والسبب ان هناك (١٤) جهاز قديم استيرادها من قبل احد المتعهدين مخالفة للمواصفات فرفضتها وزارة الصحة والقضية الآن مقامة في المحكمة .

اذاً سنبقى ننتظر عشرات الأشهر او الأيام الطويلة وعشرات الألوف بحاجة الى علاج لأننا ننتظر أن يمن علينا ذاك المتعهد الذي طرح عليه العطاء نأمل بحل القضية بالسرعة الممكنة .

أما بالنسبة لمطالب بلدية امليح فهي تأمل بأنشاء الطرق التالية بسرعة ، ماليح ودليله الحمايدة وماليح أم العظام وماليح عمورية وكذلك انشاء مجلس خدمات مشترك فيها وكذلك انشاء مركز للدفاع المدني وأما بالنسبة لماعين والفيصلية فهي أيضاً بحاجة الى الطرق التالية :

مأدبا عيون موسى ، مأدبا عيون الذيب، مأدبا الكنيسة ، وكذلك بالنسبة لحمامات ماعين توسيع الطريق والعناية بها .

وأخيراً وليس آخراً بالنسبة لبلدية ذيبان

وأنا هنا أوجه السؤال الى معالي وزير المواصلات سيدي معالي وزير المواصلات هناك خمسة مقاسم آلية كانت في الشوبك ومعان ووادي موسى كما علمت نقلت من هناك وقامت الوزارة بتركيب احد هذه المقاسم في أم العمد نرجو من الوزارة أن تقوم بتركيب الجهاز الثاني او الثالث في ذيبان لأن الأجهزة والامور متوترة في ذيبان بالنسبة لنا .

ملاحظات سريعة جداً ، نأمل من أن تدعم الدولة ديوان الرقابة والتفتيش نأمل أن تنظر الدولة الى زيادة رواتب الموظفين ونحن نعلم ان زيادة خمسة دنانير او عشرة دنانير بالنسبة للموظف لن تزيد في تحسين وضعه كثيراً ولكنها العملية نفسية يشعرون بأن الزيادة حدثت في ناحية معنوية .

اما بالنسبة لعمال الملاريا هناك وزارة الصحة تعامل عمال الملاريا لا تعطيهم رواتب الخمسة شهور التي هي الفصل الشتوي وهم في فصل الشتاء لا يعملون فلذلك طالبنا وزير الصحة النظر بعين العطف الى هؤلاء .

ملاحظة أخيرة .

ذكر البعض من الزملاء في كلماتهم حاجات بعض النواب الهاتف وغيره وكذا ، وأنا اطرح السؤال فقط ولا أريد الأجابة هل هذه هي فقط حاجات النواب . شكراً .

ختاماً أقول يا دولة الرئيس ، ويا معالي الأخوة الزملاء ويا حضرات الوزراء ختاماً اقول لقد اتيناكم بهذه المطالب سألناها الله من قبلكم فأن سارت على ايديكم وتم تنفيذها حمدنا الله ثم شكرناكم وان توقف على ايديكم استغفرنا الله ثم اعذرناكم وخير الناس اعذرهم للناس ، والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، السيد سعد هايل السرور طلب الكلمة لعرض مطالب البادية الشمالية فأعتذرت منه وطلبت منه أن يحدد مطالب المنطقة الأنتخابية بواسطته لكي نرسلها بالطرق المعروفة ، الكلمة الآن لرئيس اللجنة المالية السيد علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين ،،

(ربنا آتنا من لدُنك رحمةً وهيأ لنا من أمرِنا رشدا) صدق الله العظيم .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،،

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لجميع الأخوة الزملاء اللذين تحدثوا وأبدوا

ارتياحهم وتأييدهم لتقرير اللجنة المالية وأثنوا على الجهد الذي قامت به اللجنة ...

سيدي الرئيس

ان اللجنة المالية مثل أي لجنة تعمل بروح الفريق الواحد .

وأن تقاريرها تأتي ترجمة لأراء اعضائها وأراء الزملاء الذين يشاركون في مداولاتها وتخرج بصورة نهائية متوافقة .

وهذا الاسلوب ضمن الخروج بتقرير أقرب ما يمكن لرأي الأغلبية وبشكلٍ توفيقي .

ونرجو أن يكون تقرير اللجنة قد جاء متوازناً ويلبي اكثرية مطالب وتمنيات مجلسكم الكريم .

إن اللجنة المالية إذ تشكر وتقدر للزملاء الكرام ملاحظاتهم القيمة ثناءً وانتقاداً لتقريرها إذ تعي تماماً الدوافع الوطنية التي تقف وراء ذلك بالقدر الذي تعي فيه أن هناك مواقف سياسية أحياناً مبدئية ، وأخرى عقائدية ، تمنع صاحبها من رؤية الجوانب الإيجابية عمداً أو عن غير قصد لينسجم مع موقفه السياسي المسبق من الحكومة .

ولذا فإننا لا نرى فائدة من محاولة التفسير لأننا لسنا في موقع التبرير .

دولة الرئيس ،

إن اللجنة إذ تؤيد وتتفهم أن يطالب الزملاء زيادة الرواتب ، وزيادة الدعم ، وزيادة المساعدات والمعونات للصناديق الاجتماعية ، وزيادة الاستثمار والتوسع في تقديم الخدمات وقضاء الحاجات ولكن هذه أمور وردت في توصيات وملاحظات اللجنة ولكنها لا تستطيع أن تفهم كيف ممكن تحقيق ذلك أمام تواصل المطالبات التي أدرجها سابقاً بالمطالبة بتخفيض الإنفاق الرأسمالي وعدم الاقراض لا داخلياً ولا خارجياً وتخفيض الجمارك وتخفيض الضرائب وعدم التجاوب مع المؤسسات المالية الدولية الصندوقية منها أو الحكومية .

وفي هذا المجال نقول أن اللجنة المالية لجنة برلمانية وطنية منتخبة لا تقبل أن يطلق عليها أية اوصاف .

إن اللجنة المالية لا تعتقد أن خطاب النوايا هو أمر سري فقد تم نشره بالكامل في عدة صحف يومية واسبوعية آخرها بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ كما تم وضع ملخص وزع على اعضاء اللجنة كافة وقد بنيت اللجنة في تقريرها أنها قامت باخضاع دراسة الموازنة الى مدى توافقها مع الخطة الخمسينية ومدى استجابة الخطة لتحريات المستقبل ومكانة خطاب النوايا في هذه الرزمة .

وقد أبدت اللجنة تعليقاتها وتحفظاتها مطالبة بوضع برنامج تنفيذي يتناول التشريعات

والتوجهات بشكلٍ تفصيلي ليستجيب الى ضروريات توفير بيئةٍ استثمارية مناسبة تجد أنها الأساس في معالجة تفشي البطالة وضرورة أن يصاحب ذلك برنامج تصحيح الادارة تأكيداً للتوصية التي وردت في تقرير اللجنة المالية للعام الماضي .

دولة الرئيس /

إن موضوع العجز وهو موضوع تناوله معظم الزملاء بالتفصيل وقد تركز البحث حول موضوع عرضه ومدى دقته وهذا الأمر تم بحثه تفصيلاً مع الحكومة وأوضحت اللجنة رأيها في ذلك ويبقى أن توضح معالي وزير المالية وجهة نظر الحكومة بهذا الأمر .

أما موضوع ديوان الرقابة والتفتيش فقد كان واضحاً لدى اللجنة أن الرقابة والتفتيش أمران لا يمكن التهاون فيهما أو التنازل عنهما ولكن اللجنة لا تجد أن النظام الذي يحكم أعمال الديوان المشار له يكفي ويستجيب لرغبات المجلس

حيث أن ارتباط الديوان هو مع شخص دولة رئيس الحكومة ولا علاقة لمجلسكم بذلك إنما نرى أن هناك تداخلات بين صلاحيات ديوان المحاسبة الدستورية الذي يرتبط مباشرة بمجلسكم الكريم وديوان الرقابة والتفتيش المرتبط مباشرة بالحكومة وتوصي بتعديل وتصويب ذلك بما يتفق والقانون ورغبات المجلس الكريم حتى لا تتقاطع اعمال ديوان الخدمة المدنية ، والمحاسبة والرقابة والتفتيش ويضيع الهدف الرئيسي المنشود بين هذه الإختصاصات المتقاطعة .

الزملاء المحترمين ،،

يظهر أن بعض مراكز القوى في الاردن لا تتحمل أن يقوم أحد في الاردن كأننا من كان بمناقشة بعض أعمالها وليس مسموحاً لأحد أن يتسائل أو يتقدم بإقتراح او انتقاد او حتى ان يهمس بشأن من شؤونها ...

وأقصد هنا البنك المركزي والقوى التي تدور في فلكه.

لقد قام معالي محافظ البنك المركزي في حديث صحفي له قبل أيام بإبداء ملاحظات له حول التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المالية ... ونحن نعتقد أن موقع مناقشة تقرير اللجنة المالية هو تحت القبة ومن قبل ممثلين عن السلطة التنفيذية أي دولة رئيس الوزراء أو معالي وزير المالية وأما أن يقوم معالي المحافظ بإبداء ملاحظاته وبالاسلوب الذي تم فنعتقد أنه غير مقبول ولا يخدم المصلحة العامة .

يقول معاليه أن اللجنة المالية إلتفت للأمور البسيطة ويعتبر اسلوبها غير متعارف عليه اطلاقاً في المجالس النيابية في العالم وفي السلطات التشريعية ولا هو مقبول كأسلوب

موضوعي وعلمي .

وذلك بما يتعلق بموضوعين :

الأول :

التوصية بأجراء مراجعة دقيقة للتأكد من سلامة اجراءات التصفية والدمج التي تمت للبنوك والشركات المالية وخاصة بما يتعلق ببنك البتراء .

والموضوع الثاني :

التوصية التي طلبت فيها اللجنة المالية أن يقوم (بنك الاسكان) بتوفير تمويل ميسر لمشاريع الاسكان ويقول المحافظ ان اللجنة المالية قالت في تقريرها أن البنك المذكور لم يقدم شيئاً لعمليات الاسكان ويشير الى التوصية بأنها شيء مؤسف جداً .

يقول معالي المحافظ الخبير في المجالس النيابية العالمية إن تقرير اللجنة المالية مع الأسف ترك الامور الجوهرية والتفت الى الامور البسيطة .. الامور الجوهرية في نظره تتناول موضوع تخفيض نفقات الموازنة بشكل معقول ومؤثر أكثر ... وهنا نتسائل لماذا لم يبدي معاليه هذه الاراء القيمة للحكومة عند اعداد الموازنة ومعاليه عضو في اللجنة الاستشارية للموازنة وعضو في اللجنة المالية الاقتصادية في رئاسة الوزراء وهو أحد قطبي اتفاقية كتاب النوايا .. وهو يريد منا أن نخفض الموازنة .

نحن نتساءل هنا عن التخفيضات المطلوبة :

هل هي نفقات جارية أم نفقات رأسمالية ، اذا كانت ضمن الجارية ... هل المطلوب تخفيض الرواتب .. او تسريح الموظفين واذا كانت من النفقات الرأسمالية ... هل المطلوب الغاء المشاريع ؟ ...

نعم اللجنة كانت قادرة على التوصية بتخفيض النفقات ولكن نحن نعلم أن هذا صعب من جهة ومن جهة أخرى سيكون على حساب الاقتصاد الوطني والشعب ...

نستطيع أن نخفض العجز بتخفيض النفقات ولكن ما هي النتيجة ... المزيد من البطالة والمزيد من الركود ...

وهنا نقول اذا كان المقصود بالتصحيح الاقتصادي هو فقط زيادة الضرائب وتخفيض النفقات فنحن بسهولة نقول المطلوب في تلك الحالة تصحيح الأمور المالية للحكومة عن طريق إفقار الشعب بأكمله .

نحن نعي خطورة العجز في الموازنة ولكن الاخطر من العجز هو مشكلة البطالة والفقر وعجز الدولة بالتعامل مع هذه الافة التي ستؤدي بنا ألى المخاطر والمتاعب .

هذا العام يجب أن ننفق حتى يصمد

الوطن ... ولنزد الرواتب ... ولنحسن مستوى المعيشة للعاملين في الحكومة والجيش ولتدر حركة الاقتصاد الوطني فالانفاق ليس دائماً لعنة ... بل أنه في عام ١٩٩٤ يمكن أن يكون نعمة ...

ونتساءل ... هل موضوع بنك البتراء من الامور البسيطة ...

وهل مراجعة سلامة اجراءات التصفية موضوعاً بسيطاً ؟ ... عندما نتناول موضوع بنك البتراء .

فنحن نتناول موضوعاً يهم المواطنين جميعاً لان تكاليف تغطية خسائر طريقة معالجته سيساهم بها كل مواطن إن الخزينة الاردنية هي التي ستتحمل الخسارة التي قدرها معالي محافظ البنك المركزي بحوالي ٢٠٠ مليون دينار .

عندما تطلب اللجنة المالية اجراء مراجعة من أطراف محايدة فهي تطالب بالحد الادنى – ولكن هذا الطلب مبدئي حيث أنه من الانسب ان تشكل لجنة عليا من قضاة وخبراء ماليين يتناولون التحقيق في هذا الموضوع برمته ومن البداية وحتى الان ...

وأما بنك الاسكان فكل ما أوصت به اللجنة هو أن يوفر هذا البنك العتيد (التمويل الميسر لمشاريع الاسكان) .

فهل يعتبر طلب توفير التمويل الميسر شيئاً مؤسفاً جداً ... !!!

ان ما رمت اليه اللجنة ... توفير التمويل لاسكان المحتاجين والفقراء بشروط ميسرة أي بفوائد بسيطة ولسنوات أطول ...

ولا ننسى هنا أن نقول أن بنك الاسكان وصل الى ما وصل اليه بفضل الامتيازات التي اشارت اللجنة لها وهي امتيازات سياسية ومالية وضريبية والجميع يعلم أن هذا البنك حتى بعد أن بدأ بدفع الضرائب على أعماله التجارية .

الا أن عليه أن يقوم بتنفيذ أهدافه وهي توفير التمويل الميسر لمشاريع الاسكان .

إن اللجنة المالية تود أن تسمع رأي الحكومة حول هذا الموضوع واستعدادها أن تتعامل مع توصيات مجلس النواب وأن تنفذها حتى وإن تعلق ذلك بالبنك المركزي أو هل البنك المركزي فوق القانون وهل هو سلطة رابعة ؟ ولقد أشار بعض الزملاء الى رفض البنك المركزي مراقبة ديوان المحاسبة وهنا نتساءل ... هل هو فوق الدستور ؟

وهل معالي المحافظ يتمتع بصلاحيات اعلى من صلاحيات دولة رئيس الوزراء وهل ولايته أشمل من الولاية الدستورية لمجلس الوزراء ؟ ! !

نريد جواباً من الحكومة حول هذه الأمور .

حضرات الزملاء الكرام ،،

لقد بذلت اللجنة المالية جهوداً كبيرة ليأتي تقريرها موضوعياً وشاملاً ، وكان هدفنا فقط هو مصلحة هذا الوطن ولم نكن الا مخلصين فيما اجتهدنا أو افترضنا أو اقترحنا ، لاغرضاً للجنة ولا مصلحة لاشخاصها ، اللهم الا أن تكون الموازنة معقولة وتفي باحتياجات بلدنا وتجنبه كل محذور وأن ما ذهب اليه السيد المحافظ من غمزٍ أو لمزٍ تناول التقرير لا يعدو كونه افتئاتاً على الحقيقة وتجاوزاً للحدود المتعارف عليها .

وهذا ما حدا بالزملاء أعضاء اللجنة المالية لأن يقابلوا تصريح السيد المحافظ بالأسف والاستغراب .

وأخيراً ، فإنني ادعو الله أن يحفظ بلدنا ويديم نعمته على ابنائه الامناء المخلصين ، ويكلأ بعنايته قيادته الهاشمية الرائدة .. انه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً سيقوم معالي وزير المالية بالرد على ملاحظات النواب فليتفضل .

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، ان افضل ما استهل به حديثي هو قول رب العالمين سبحانه وتعالى :

(وقل ربّ زدني علما) صدق الله العظيم .

في البداية أرجو أن أتوجه بالشكر والتقدير والأحترام لمعالي رئيس وأعضاء اللجنة المالية الكريمة على ما بذلوه من جهد وعمل موصول لساعات طويلة يومياً ولمدة ثلاثة اسابيع لدراسة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ بلا ملل ولا كلل ولم يتركوا شاردة ولا واردة ، واستعراض وثيقة الموازنة بكل تفاصيلها وبكل احصاءاتها وقد تضمن تقريرهم ملاحظات موضوعية وتوصيات هادفة تأتي ضمن اطار الحوار الهادف والبناء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

وان الحكومة ووزارة المالية بالذات لم تدخر وسعاً للتنسيق ومشاركة ومشاورة اللجنة في كل ما ذهبت اليه في تقريرها وما ذكره معالي الرئيس رئيس اللجنة في كلمته الأخيرة لصالح الوطن والمواطن .

كما اتوجه بالشكر الى جميع الاخوة النواب سواء المؤيد منهم لهذا المشروع او المعارض له على ما ابدوه من ملاحظات وانتقادات بناءة ستكون بأذن الله عونا لنا على تحقيق الاهداف المرجوة . وان اختلاف الاراء والاجتهادات التي سادت مناقشة مشروع قانون الموازنة لهو دليل صحة وعافية ، سيساهم ولا شك في خدمة هذا الوطن وتحقيق مصالح شعبه الوفي الطيب الصبور .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

قبل التعرض لتقرير اللجنة المالية ومطالعات السادة النواب المحترمين ، أود ان أبين ان كلمات السادة النواب تضمنت اجتهادات مختلفة وآراء متعارضة . الا أنها اجمعت على طلب المزيد من الانفاق وتقديم الخدمات من جانب ، وعدم زيادة الضرائب والرسوم من جانب آخر ، وبنفس الوقت تخفيض عجز الموازنة وحجم المديونية فكيف ستواءم الحكومة في تحقيق النقيضين . انها معادلة صعبة لا يمكن تحقيقها . ويجب ان انوه هنا انه بالرغم من تمكننا من الاعتماد على الذات في تغطية كامل النفقات الجارية وتغطية جزء من النفقات الرأسمالية ، فأنه ينبغي الاستمرار في الحرص على تخصيص الموارد المتاحة والمحدودة بطبيعتها وتوزيعها بين الطلبات الكثيرة والمتنافسة ، ضمن اولويات مدروسة بحيث نتجنب التوسع في الانفاق الحكومي وخاصة الممول من القروض والمساعدات ، حتى لا نواجه لاسمح الله ازمة مالية واقتصادية جديدة تذهب بمكاسب التصحيح الاقتصادي والاجتماعي التي تم تحقيقها . وهذا يتطلب ضرورة الاستمرار في تخفيض عجز الموازنة بشكل تدريجي ليصل الى ما نسبته (٥ر٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٨ .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وفيما يتعلق بتقرير اللجنة المالية الكريمة وكلمات الاخوة النواب أرجو ان أبين الملاحظات التالية : –

اولا : البيئة الاستثمارية

تؤيد الحكومة اللجنة المالية ومجلسكم الكريم بان البيئة الاستثمارية الملائمة هي التي يمكن ان توفر الحوافز الضرورية للاستثمار والادخار والتصدير . وهي التي يمكن ان تحفز عودة رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة ، واجتذاب الاستثمارات الاجنبية الى جانب تنظيم الاستثمار الوطني اللازم الذي لا بد منه لرفد القطاع الخاص والذي يساهم في حل مشاكل التنمية والفقر والبطالة .

وقد اتخذت الحكومة في هذا المجال

عددا من الاجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لتحقيق اصلاح ضريبي شامل من خلال اعادة النظر في قوانين ضريبة الدخل .

والجمارك وتقديم مشروع ضريبة المبيعات الذي اتهم بالكثير من اخواني قبل ان يسمعوا شيء عنه فقد حكمتم قبل ان تسمعوا وجهة النظر الأخرى والانسجام بين مختلف التشريعات المالية وبحيث تكون واضحة ومستقرة امام المستثمر المحلي والخارجي ، وبما يشعره بالامن المستقبلي على استثماراته . علما بان عدد منها جاهز وقيد الدرس في ديوان التشريع لمراجعتها تمهيدا لعرضها على مجلسكم الكريم .

وفي مجال التشريعات الخاصة بالاستثمار ، ستقدم الحكومة الى مجلسكم الكريم تعديلات على قوانين تشجيع الاستثمار ، والشركات ودائرة تشجيع الاستثمار ، للنظر فيها لمواكبة متطلبات المرحلة الحالية وبحيث تكون جاذبة وحافزة للاستثمار الوطني والاجنبي .

كما ان البنك المركزي بصدد اعادة النظر في التشريعات النقدية والتي تهدف الى تحقيق المرونة في الائتمان بحيث تتناسب ومتطلبات الاستثمار واحتياجاته .

ثانيا : تحديث التشريعات المالية والاستثمارية .

لقد اكدت في خطاب الموازنة العامة أمام مجلسكم الكريم ان الحكومة عاكفة على مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية بقصد التخفيف والتسهيل والتقليل من عناء المواطنين، وستشمل التعديلات القوانين التي ذكرت بما فيها ايضاً ، سوق عمان المالي وقانون الاستثمارات الاجنبية والعربية .

أ) ضريبة الدخل :

تعتبر ضريبة الدخل من اكثر الضرائب انسجاما مع المادة (١١) من الدستور التي تنص بأن على الحكومة ان تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية .

وبناءً عليه ، فقد نص قانون ضريبة الدخل على تصاعد نسبة هذه الضريبة كلما ارتفع دخل الفرد كما وتضمن قائمة طويلة من الاعفاءات آخذا بمبدأ العدالة الاجتماعية مثل الاعفاءات الشخصية والعائلية والاعالة والاعفاء الجامعي ونفقات الاستشفاء وفوائد قرض انشاء السكن والاعفاء الجزئي من بدل الايجار ، وكذلك اعفاء دخل الاعمى والمصاب بعجز كلي ورواتب التقاعد والتعويض وبذلك يتبين ان هذه الضريبة لا تؤثر على دخول الطبقات الفقيرة وذا اثر بسيط جدا على ذوي الدخول المتوسطة .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الضريبة اداة فاعلة في تشجيع الاستثمار ومثال ذلك اعفاء الدخل من الفوائد والاعفاء الجزئي لارباح الصادرات .

وقد اتخذت الحكومة مؤخراً قراراً بأعفاء ٧٠٪ من ارباح الصادرات وامل ان يكون لهذا القرار اثره الأيجابي في تشجيع الصادرات وتشجيع الأستثمار .

اما حول العبء الضريبي الناتج عن تطبيق هذه الضريبة فهو عبء منخفض اذا ما علمنا ان مجموع الحصيلة المتأتية من هذه الضريبة في عام ١٩٩٣ بلغ (١٢٠) مليون دينار منه مبلغ (٧٣٫٥) مليون ديناراً من الشركات المساهمة والتي تساهم الحكومة في عدد كبير منها كذلك فقد شكلت حصيلة هذه الضريبة (٣٫٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي مما يعزز انخفاض هذا العبء .

كما تعلمون ان الناتج الاجمالي كما ذكر صديقي الدكتور عبدالله انه قد يصل (٤٠٠٠،) مليون (٤) ملايين فأذا اعتبرنا الضريبة ٥٪ فيجب ان نحقق (٢٠٠) مليون حققنا (١٢٠) في المليون مما يدل على ان هذه الضريبة فعلاً متدنيه ولا تحصل من جميع المواطنين .

ب) ضريبة المبيعات

ولهذا أجينا بضريبة المبيعات وليس مستورده وانما هي من المؤسسة الرسميه والحكوميه ومن مطلع او منتصف بالتحديد ١٩٨٤ .

اثار بعض السادة النواب موضوع ضريبة المبيعات وما سيترتب عنها من اعباء اضافية على المواطنين تحسبا من ارتفاع الاسعار نتيجة لتطبيق هذه الضريبة . أرجو ان ابين ان مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات سيعرض على مجلسكم الكريم بعد اقراره من مجلس الوزراء وستتم مناقشته من قبلكم وانتم أصحاب الحق في اقراره او تعديله او رفضه بما ينسجم مع مصلحة الوطن والمواطن وفي هذا المجال أرجو ان أوضح بعض معالم هذا القانون :

تعلمون ان الحكومة قد بدأت بدراسات كما قلت الاصلاح الاقتصادي منذ اوائل الثمانينات وكانت ضريبة المبيعات احد الاجراءات المطروحة آنذاك .

تقوم فلسفة ضريبة المبيعات على مبدأ تحميل المستهلك ما يتناسب مع حجم استهلاكه .

انطلاقا من هذه الفلسفة فقد تضمن مشروع القانون قوائم بالاعفاءات تضمن عدم اخضاع الحاجات الاساسية اليومية للمواطن واهمها المواد المعفيه الغذائية الاساسية والادوية

والمنتجات الزراعية والخدمات التعليمية والطبية والمالية والنقل العام والكتب كل هذه معفاه من الضريبة .

كما اعفى مشروع القانون جميع التجهيزات اللازمة للانتاج الزراعي والمبيدات الحشرية والمطهرات .

ضمنت الحكومة حماية الصناعة المحلية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ ولا تتجاوز ٥٠٪ وهذا وعلى بعض الأخوه الذين يخشوا على الصناعه المحليه هناك حمايه لا تقل ٣٠٪ ولا تزيد عن ٥٠٪ واعفت كل ما يعفى بموجب قانون تشجيع الاستثمار . واعطى مشروع القانون الحق لمجلس الوزراء بأعفاء السلع المنتجة محليا من هذه الضريبة .

وللمحافظة على البيئة والسلامة العامة والجودة فقد ضمن المشروع اعفاء جميع تجهيزاتها ، كما ضمن اعفاء اجهزة البحث والتطوير .

كما اعفت ضريبة المبيعات جميع السلع المصدرة اي كل ما ينتج محلياً ويصدر الى الخارج فهو معفى وبضائع المناطق الحره والترانزيت لذا تعتبر ضريبة المبيعات استبدال لضريبة سيئه موجوده حالياً وهي ضريبة الأستهلاك المطبقة منذ عام ١٩٨٨ والتي تباينت فيها نسب الضريبة لتصل ٦٠٪ ، اي ان ضريبة الاستهلاك الآن هي من ١٠ - ٦٠٪ ، الضريبة المقترحة من ١٠ - ٢٠٪ ، اليس في هذا تخفيض في بعض النواحي هذه الضريبة تعتمد على القاعده الواسعة عندما ينمو الأقتصاد الوطني ويكبر وسأستعيض عن النقص في حصيلة الجمارك ، وباستثناء الضريبة النوعية المفروضة حاليا على السجاير والمشروبات الروحية والغازية التي تصل نسبة الضريبة عليها الى حوالي يعني هناك اربع مواد في ضريبة الأستهلاك وفي ضريبة المبيعات تحصل ٧٠٪ من الأيراد وما نتحدث عنه عن ٣٠٪ لكل القطاعات فأين الزياده في الاسعار مباشرة كما ذكر بعض اخواني في هذا الصباح الى ٤٠٪ .

ثالثا : السياسة النقدية

لقد تضمنت توصيات اللجنة المالية في السياسة النقدية اتخاذ عدد من الاجراءات . وبهذا الخصوص اود ان أبين لمجلسكم الكريم بأن الحكومة قامت بما يلي :

اجراء تحديث للتشريعات وقانون مراقبة العملة ليواكب التطورات الاقتصادية ويتلاءم مع التوجهات الاستثمارية للدولة حيث تم :

اعداد مشروع لانشاء مؤسسة لضمان الودائع وهو في مرحلته النهائية لدى ديوان التشريع .

العمل جار على تحديث قانون مراقبة العملة .

واعداد مشروع مراقبة البنوك والذي تم بموجبه سد الثغرات التي كانت في القانون السابق .

واعطى مشروع القانون صلاحيات اشمل لتقوية دور البنك المركزي في الرقابة سواء على مستوى الرقابة الداخلية والخارجية .

قيام البنك المركزي بدور مميز بالرقابة على البنوك خلال السنوات الاخيرة . حيث تم في هذا المجال ما يلي :

تدعيم مبدأ التفتيش الميداني وذلك من خلال انشاء دائرة للتفتيش الميداني .

تم اعتماد المعايير الدولية فيما يتعلق بالافصاح المحاسبي للبيانات المالية مما يعطي نوعا من الرقابة على الاداء المصرفي وذلك بالافصاح للمستثمر والمودع عن اهم المؤشرات والبيانات المالية .

تم اعتماد اسس ومعايير محددة بالنسبة لمخصصات الديون المشكوك فيها وتصنيف الديون حسب المعايير المحاسبية والمصرفية وكذلك الالتزام برصد المخصصات اللازمة وتعليق الفوائد بما يتناسب وهذه التعليمات مما انعكس بالتالي على نتائج اعمال البنوك باظهار الارباح بشكل واقعي وحقيقي وكذلك مدى سلامة مراكزها المالية .

تم اعتماد المعايير الدولية فيما يتعلق بملاءة رأسمال البنوك .

اذ أن معظم مؤسسات الجهاز المصرفي دعمت حسابات رأس المال لديها ، حيث كان مجمل هذه الحسابات في نهاية عام ١٩٨٩ حوالي (١١٢) مليون دينار اصبح في نهاية عام ١٩٩٢ حوالي (٢٦٢) مليون دينار وارتفع الى (٢٨٩) مليون دينار في نهاية حزيران ١٩٩٣ .

يبدو واضحاً من هذه الارقام مدى تدعيم وتقوية حسابات رأس المال للجهاز المصرفي .

كما سنقوم بأجراء مراجعة دقيقة من اطراف محايدة الحقيقة سأختصر عليكم قضايا الدمج لأن أخي معالي رئيس اللجنة المالية تطرق لهذا الموضوع وهنا أحب أن اقول اننا في المالية وان الحكومة ستتعاون وتقوم بتقديم كافة المعلومات وأيضاً مراجعة كافة الأجراءات حتى نحصل على ما نتمنى من القناعة التامة بأن الاجراءات المتبعة هي سليمة وليس لدي شك بأنها سليمة ولكن ليطمئن قلبي .

التصحيح الاقتصادي ذكر اخواني كثيراً حول التصحيح الاقتصادي وحول خطاب النواب وحول الخطابات السابقة وقد كنت قدمت خطاب النواب باللغتين الى اخي معالي رئيس اللجنة المالية وأيضاً قام بتوزيعه على

اعضاء اللجنة المالية ويبدو طبعاً ليس هناك سر ثم توزيعه على الصحف لا أجد في هذا الخطاب ما يختلف عن توجهات هذا المجلس الكريم ، وخطاب النوايا خطاب يوقعه وزير المالية ومحافظ البنك المركزي وتقره الحكومة تبين نواياها بأسلوب تصحيح الاوضاع الاقتصادية ولا أعتقد بأن هناك رد ولا هناك شيء مخفي ، والله لو كان هناك شيء مخفي لكنت أول من اعلنه منه لماذا نخفي شيء اذا كنا نعمل بكل ثقة وايمان لخدمة هذا الوطن يجب أن يكون كل شيء بالعلن وبالوضوح .

اثار بعض السادة النواب موضوع برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني وأرجو ان أبين ان الهدف الاساسي لهذا البرنامج هو تحقيق الاعتماد على الذات وان تحقيق هذا الهدف يتطلب اجراءات منها ترشيد استخدام الموارد المحلية وازالة التشوهات في الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات فيه وليس بالامكان تحقيق نمو صحي قابل للأستمرار دون تلاشي هذه الاختلالات واعادة الثقة بالأقتصاد الوطني .

أهدافه لقد ذكرتها بخطاب الموازنة وذكرتها في حديثي وفي تفصيلاتي التي قدمت الى اللجنة المالية لكن للتذكير اعيد أختصر وأقول بعض هذه الأهداف .

١- تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بواقع (٦٪) لعام ١٩٩٣ وقد حصل تقريباً ونأمل ان يكون اكثر . وقد حصل تقريباً ونأمل ان يكون اكثر بالاسعار الثابتة و (٥ره ٪ - ٥ر٦٪) سنوياً خلال باقي سنوات البرنامج من ١٩٩٤ - ١٩٩٨.

٢- تخفيض عجز الموازنة قبل المساعدات ليكون بواقع (٤ر٦ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣ وقد تقريباً تحقق أفضل من ذلك و (٣ر٥٪) عام ١٩٩٤ وبحيث يتم تخفيضه بشكل تدريجي ليصل الى حوالي (٥ر٢٪) في نهاية سنوات البرنامج .

٣- المحافظة على نسبة الاستثمار لتكون بحدود (٢٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي سنوياً خلال سنوات البرنامج ، وتنمية الادخار المحلي ليصل الى حوالي (١١٪) خلال عام ١٩٩٨ .

٤- تخفيض عجز الحساب الجاري بشكل تدريجي وهذا ما اشار اليه اخي وصديقي الدكتور عبدالله العكايلة ليصل الى حوالي الجاري وليس الميزان التجاري (٤ر١٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ والى (٢ر٧٪) عام ١٩٩٤ والى حالة توازن عام ١٩٩٧ .

واستغرب من اخي عبدالله أن يشير الى هذه النقاط وهو بالأمس كنت انظر او اراقب بعض المعلومات على تسجيل وثائقي تلفزيوني

لمعاليه في التلفزيون وكان مؤيداً داعم لجميع هذه الأرقام وهذه الارقام لم تأتي مع الحكومة خلال خمسة الشهور الماضية هي الأبقاء على مستوى زيادة الأسعار بحدود (٥ر٤٪) سنوياً خلال سنوات البرنامج وأيضاً هذا فقد سابقاً وايده معالي الدكتور ووافق عليه معالي الدكتور عبدالله العكايلة في برنامج تلفزيوني الفوائد التي يحققها البرنامج أيضاً يحقق فوائد اخرى يمكن الأردن من اعادة جدولة القروض المستحقة عليه في عام ١٩٩٤ ولأغلاق الفجوة التحويلية في ميزان المدفوعات التي تصل (١٣٠٠) مليون دولار وهذا موجود في البرنامج ولم يأتي بالأمس نحن ننفذ استمرار الحكومات السابقة قامت الحكومات السابقة بوضع هذا البرنامج بالتعاون مع المؤسسات الدولية ونحن نكمل المشوار ، سأعطيكم كثير من التفصيلات حتى لا تصابوا ، بالكلل والملل فهل هذه الارقام ، والاهداف التي ذكرت ، هل فيها ما يتعارض مع مصلحة الوطن ؟ هي فيها ما يمس بأستقلاله الاقتصادي والاجتماعي ؟ الا يطالب جميع السادة النواب بالاعتماد على الذات وزيادة النمو بالاقتصاد الوطني وتخفيض عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وتخفيض المديونيه اعتقد ان جميع هذه الأهداف هي اهداف وطنية يجب ان نسعى جميعاً الى تحقيقها..

المديونية الخارجية وخدمتها

تشاطر الحكومة اللجنة الكريمة ومجلسكم الموقر الرأي بان خدمة المديونية الخارجية ضخمة وتسديدها يشكل عبئا كبيرا على الموازنة العامة وميزان المدفوعات . وبالتالي فلا بد من السعي نحو تخفيض هذه المديونية بشتى السبل . وقد بينت لمجلسكم الكريم في خطاب الموازنة لعام ١٩٩٤ الجهد الذي بذلته الحكومة من خلال التزامها ببرنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي والذي مر عبر ثلاث دورات برلمانيه وايضاً العمل لكسر حدة المديونية وتخفيض حجمها وبالتالي تخفيض عبء خدمتها . ولا أرى من المناسب ان اعيد على مسامعكم جميع الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام الماضي في هذا المجال فهي مفصلة في خطاب الموازنة العامه لعام ١٩٩٤ ، وايضاً وزارة المالية بوثائقها جميعاً السريه والعلنيه جاهدة لتقدمها لأي من الساده الزملاء النواب .

ولكني اؤكد على ان الحكومة ستواصل السعي مع الدول الصديقة والمؤسسات الدولية لتخفيض حجم هذه المديونية واعبائها من خلال شراء الديون بخصم كبير واعادة الهيكلة ، والعمل على تحويل بعض الديون الى منح وقد تم خلال العام الماضي استطعنا بأتصالات القياده العليا والحكومة ان نأخذ منح او نحول قروض الى منح من سويسرا والمانيا ليست كبيره لكنها بداية طريق وهي ارقام

معقوله (٢٠) مليون دينار ومن سويسرا ، وما يصل الى (٤٠) مليون مارك الماني من المانيا .

البطالة والفقر

تعتبر ظاهرتا البطالة والفقر من اهم اولويات الحكومة التي يجب التصدي لها ونتفق مع اللجنة المالية ومجلسكم الكريم في هذا التوجه .

ان التصدي للبطالة والفقر لا يتم الا من خلال جهد مكثف وشامل تشترك فيه كافة الفعاليات الاقتصادية وتكثيف الاستثمارات بشكل يحقق النمو الاقتصادي القابل للأستمرار .

وتحاول الحكومة جاهدة ان تحد من ظاهرتي البطالة والفقر من خلال برامجها المختلفة في مؤسسة التدريب المهني وصندوق التنمية والتشغيل والمشاريع المكثفة للعمالة ومن خلال إعادة النظر في النظام التعليمي كما ذكرت للجامعات وكليات المجتمع وتنفيذ برنامج التطوير التربوي الهادف الى ربط التعليم بحاجات التنمية وسوق العمل بحث نتمكن من استبدال العمالة الوافدة بعمالة محلية من خلال هذه البرامج .

تسعى الحكومة من خلال صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية الى المساهمة في تقليل نسبة البطالة والفقر حيث قرر مجلس الوزراء في منتصف عام ١٩٩٣ توزيع مخصصات اموال الصندوقين بين محافظات المملكة حسب النسب والانصبة التالية :

عمان ٢٢ ٪

الزرقاء ١٢٪

اربد ٢٢٪

المفرق ٧٪

البلقاء ٩٪

الكرك ٧٪

الطفيلة ٥٪

معان ٦٪

اما الباقي وهو ١٠٪ فهي للحالات الطارئة والحرجة المستجدة .

لقد اتخذت الحكومة اجراءات جادة لتطوير عمل صندوق التنمية والتشغيل للوصول الى الفئات المستهدفة خلال السنة الماضية ، وهناك برنامج اعد خصيصا لتوجيه مزيد من الجهد الى المناطق الريفية والبادية . وانطلاقا من سياسة الحكومة في انتهاج اللامركزية الادارية ، سيقوم الصندوق بتحقيق اهدافه من خلال الاستفادة من نشاطات بعض المؤسسات

المتواجدة في الميدان وبما يحقق اهداف الصندوق التنمية والتشغيل . وسوف يوسع الصندوق نشاطاته لتغطي المشاريع الفردية الصغيرة جنبا الى جنب مع المشاريع الجماعية التي تخدم المجتمعات المحلية وتسهم في تنميتها وتوفير فرص العمل فيها بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاه .

وبشأن آلية الوصول لنسب الفقر وتحديد حجمها فان الامر يتم بموجب الدراسات الدورية التي تتم في وزارة التنمية الاجتماعية من قبل فريق من الخبراء الأردنيين المختصين تضم وزارة التخطيط والجامعة الاردنية ، والجمعية العلمية الملكية ، ودائرة الاحصاءات ووزارة التنمية الأجتماعية ، وفي كل دراسة من هذه الدراسات يتم تدقيق نتائجها واعتمادها من مجلس الوزراء والجهات العلمية المهتمة وهي منهجية جرى العمل بها منذ عام ١٩٨٧ . وتنال منهجيتها وطرق اجرائها الترحيب والاعتماد من بعض الهيئات الدولية وليست هي من صنع وزير المالية خلال الأربع شهور الماضية او هي افتئات على الأساليب العلمية الحديثة . هي من نتائج فريق وطني من ابناء هذا الوطن وهذه الدوائر وهذه المؤسسات وتعامل معها اخي معالي الدكتور عبدالله العكايله ويعرف ، ربما هناك اجتهاد في تفسير الأحصاءات وما يدخل في هذه الأحصاءات، نحن هنا ليس في جدل اكاديمي حول كيف تحسب ومن هو الذي يدخل في هذه الشعبه هذه دراسات ميدانيه لم اقم بوضعها خلال الشهور القليلة الماضية .

دعم المواد التموينية

لقد بين تقرير اللجنة المالية الموقرة وكلمات بعض السادة النواب ان مخصصات دعم المواد التموينية قد انخفضت الى (٣٠) مليون دينار في العام الحالي بدلا من (٣٦) مليون دينار في العام الماضي ، مما استدعى الاعتقاد ان وراء هذا التخفيض توجها لرفع اسعار المواد التموينية المدعومة . وفي هذا المجال أود ان اؤكد ان سياسة الحكومة هي ايصال الدعم لمستحقيه وتصويب سياسة الدعم الحالية والتي اظهرت ان جزءا من هذا الدعم تستفيد منه فئات مقتدرة اضافة الى ان سلعا مدعومة اخرى اصبحت مجالا للمتاجرة وفرصة لمحاولة تهريب بعضها الى الخارج . الامر الذي يعني ان هناك هدراً وسوء استغلال لهذا الدعم . ولا اعتقد ان ايا من الاخوة النواب الكرام يقبل استمرار هذا الوضع .

ومن هذا المنطلق فأن الحكومة بصدد :

اعادة النظر في سياسة دعم المواد التموينية لازالة التشوهات في سياسة الدعم الحالية .

توفير الاعلاف لمربي المواشي باسعار معقولة تحد من المتاجرة بها بكميات كافية وسعر موحد .

ج) كما نفذت الحكومة قرار يقضي بعدم صرف بطاقات تموينية للاسر التي يزيد دخلها عن (٥٠٠) دينار شهريا . وبعض الأخوه النواب اعترضوا على هذا الرقم (٥٠٠) دينار شهرياً .

التي تستوجب بقاء الدعم لبعض الاسر التي تحتاج مثلا لهذا الدعم كما ذكر احد الزملاء بأن ربما هناك عائلة من (١١) نفر طبعاً هذه تحتاج الى نظره خاصه .

د) كما توجه الحكومة الى تحسين الاداء الاداري وفي مراقبة الدعم وايصاله بما يكفل الكفاءة في العمل .

وفي اعتقادنا ان هذه الاجراءات مجتمعة سوف تؤدي الى تخفيض فاتورة الدعم المطلوب الى (٣٠) مليون دينار لهذا العام .

علما بأن حجم الدعم الحقيقي للمواد التموينية الاساسية والمواد العلفية يصل الى حوالي (٨٥) مليون دينار وليس (٣٦) او (٣٠) وهذا الفرق يأتي من ارباح المتاجره التي تحققها الوزارة من بيع المواد التموينية الاساسية بالسعر الحر ، ومن بيع المواد الاخرى غير المدعومة بالاضافة الى ارباح مطحنة الوزارة وايرادات مشاريع الوزارة الاخرى .

وسيتم تقديم موازنة دعم المواد التموينية لعام ١٩٩٤ مقارنة بميزانية عام ١٩٩٣ الى مجلسكم الكريم بموجب احكام المادة (٥) من قانون التموين رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ بعد اقرار الموازنة العامة ، وخلال الثلاثة شهور التالية لانتهاء السنة المالية حسب نص القانون المذكور .

عجز الموازنة

اثار اخواني في اللجنة المالية والصحافة وبعض اخواني هنا قضية عجز الموازنة وكيف صرح وزير المالية بأن هذه الموازنة ليس فيها عجز لم اقل هذا الكلام بهذه الدقة في الماضي واتيت بأرقامي وبموازنة الدولة لعام ١٩٦٤ للتذكير اقرأ كان موازنة الدولة لعام ١٩٦٤ (٤٧٥٤٧٠٠٠) مليون والأيرادات (٠٠٠٠٠٠ ر٤٥) مليون وفيها عجز غطي بقرض من دولة عربية شقيقه (٥) مليون وان الباقي (١٠٠٠٩٣٧) مليون دينار من الزيادة المنتظره في الواردات هذا في عام ١٩٦٤ ، وفي عام ١٩٧٨ ، المادة نفس الشيء في كان مجمل الموازنة (٣٥٦) مليون (٣٧١) مليون المجموع العجز في الماده (٣) وهذا في كل قوانين الموازنة من عام ١٩٩٣ ، كلها في الماده (٣) اذا عدت الى هذه

القوانين وهي لدي سأقدمها للأمانه فيها الماده (٣) كيف يغطي العجز .

يا أخوان كان هناك نوعان من العجز عجز المسمى اقتصادياً ناتج عن المساعدات يعني فرق بين النفقات والأيرادات فغطى بالمنتج المساعدات والقروض وفوق هذا كان لدينا عجز اخد خلال الـ (٣٠) سنه الماضيه كان لدينا عجز فوق هذا العجز اي ان هناك مبلغ اضافي حتى اختصر عليكم انظر لموازنة العام الماضي ، الماده (٣) ايضاً نفس الماده ماذا تقول ايغطى العجز وقدره (٠٠٠ ر ٩٢٣ ر ٤٧) مليون دينار من التحسين في الأيرادات ومن تخفيض الأرصدة النقدية في وزارة المالية ومن القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بكذا ، اي ان هناك كان من عجز فوق العجز الأقتصادي الذي ذهب اليه اخواني وهذه الوثائق امانه اقدمها للأمانه العامه لأصلاح الأخوان وهذا ما هو العجز النقدي اقول ان الموازنة الحاليه خلت منه لأول مره منذ (٣٠) عام ولا اقول العجز الأقتصادي ان الأيرادات تغطي كامل النفقات طبعاً هناك منح ومساعدات وقروض لكن كان عندنا عجزين نحن تخلصنا من واحد واملي كبير بأن نتخلص من العجز الثاني وهذا الذي اشرت اليه العجز التقليدي ولم ادخل في تفسير العجز لاكاديمياً ولا اقتصادياً وانما ما هو ما امامي من حقائق وما اشير اليه من بعض اخواني في الجلسات السابقة وقبل قليل .

الايرادات المحلية

اشار تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم وبعض السادة النواب في كلماتهم الى ان تقدير الايرادات المحلية لعام ١٩٩٤ قد جاء متفائلا وانا اقول قد جاء معقولاً ويتطلب اعادة النظر .

وأود ان اؤكد بان التقديرات قد جاءت في ضوء قراءة واقعية ورؤية واضحة لمجمل النشاطات الاقتصادية المتوقعة لعام ١٩٩٤ وضمن اسس واعتبارات سليمة ، آخذة بعين الاعتبار نسب النمو الطبيعية لكل بند من بنود الايرادات فقط ، كما وأرجو ان اؤكد للسادة النواب ما بينته امام اللجنة المالية لمجلسكم الكريم من انه لن يترتب على اقرار قانون ضريبة المبيعات اية ايرادات جديدة خلال عام ١٩٩٤ .

واذا ما علمنا بأن نسبة التضخم المتوقعة لعام ١٩٩٤ ستكون بحدود (٥ ر ٤٪) فأن الزيادة الحقيقية في الايرادات ستكون (٤٪) فقط وهي تمثل زيادة طبيعية .

واما بالنسبة لايرادات ضريبة الدخل المقدرة لعام ١٩٩٤ بزيادة (١٣) مليون دينار عن عام ١٩٩٣ فأنني اؤكد بان هذا الرقم قد بني على اعتبارات ادارية فقط تتمثل في فتح

المكاتب الجديدة للضريبة وتعزيز جهاز التقدير والتحصيل في الدائرة بأعداد اضافية من الموظفين وخضوع بعض الشركات المعفاه سابقاً الى الضريبة لاول مرة بالاضافة الى نسبة النمو الطبيعية والشركات المعفاه سابقاً البوتاس مثلاً .

تحصيل الايرادات العامة للدولة

تولي الحكومة مسألة الحفاظ على حقوق الخزينة من الاموال المستحقة على المواطنين كل عناية وكذلك تحصيل المتأخرات من الايرادات الضريبية والرسوم وغيرها . فقد تم انشاء مديرية خاصة لتحصيل الاموال الاميرية في وزارة المالية بهدف تفعيل تحصيل الضرائب والرسوم . وستقدم الحكومة قانونا جديدا لتحصيل الاموال الاميرية لهذه الغاية .

ومن جهة اخرى فقد تم احداث الوظائف اللازمة في وزارة المالية للتحسين في جمع هذه الضريبة وقد ذكر احد النواب بان المتأخرات من الايرادات على المواطنين فاقت المليار دينار ، (١٠٠٠) مليون دينار وهذه مغالطه وهنا ينبغي توخي الدقة ، اذ تبلغ قيمة هذه المتأخرات حوالي (٨٥ر٦) مليون دينار :

وقد سمعت هذا الرقم ايضاً في جلسات مجلس النواب السابقه وهنالك خلط بين السلفات التي تصرفها وزارة المالية للمؤسسات ولم تقم هذه المؤسسات بتسديدها ولا اذيع سرياً ان المليار المشار اليه هو مبلغ ما صرف للصندوق الدعم الذي كان يجب ان يغطى من المساعده العربيه الى توقفت في ذلك الحين وهذه السلفه ما زالت قائمه ، اما ضرائب المتأخرات فهي : –

٢١ر٤ مليون دينار ضريبة الابنية والاراضي

و (المسقفات والمجاري والمعارف

٢٥ر٠ مليون دينار ضريبة الدخل وهي قيد التسويه وبعضها في المحاكم

١٣ر٢ مليون دينار سلطة المياه

١٥ر٠ مليون دينار سلطة الكهرباء

١١ر٠ مليون دينار مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

بمجموعها (٦ ر ٨٥) مليون وليس مليار

وما يشير اليه النائب المحترم كما ذكرت هو موضوع السلفه لصندوق الدعم

الانفاق الجاري والرأسمالي

اشار عدد من السادة النواب الى ارتفاع نسبة الانفاق الجاري والرأسمالي المقدر في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٣ .

وفي هذا المجال أرجو ان اؤكد لمجلسكم الكريم ان حجم الطلبات التي تقدمت بها الوزارات والدوائر الحكومية بمشاريعها لعام ١٩٩٤ تبلغ اضعاف ما هو مقدر لها في

مشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الكريم ، كما ان الطلبات التي تقدم بها السادة النواب في كلماتهم ، تؤدي ايضا الى زيادة لا اجرؤ على ذكر الرقم فهي خيالية في هذه النفقات لا تستطيع مواردكم المتاحة تلبيتها في عام واحد ، فصبراً جميل وبالله المستعان والمستقبل لشعبنا الطيب ولتحقيق طموحاته .

ان الانفاق الجاري هو بطبيعته انفاق متزايد ومستمر لانه يتضمن باستمرار زيادة سنوية في الرواتب والاجور اما النفقات الرأسمالية والمقدرة في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ بمبلغ (٣٥٨ر٧) مليون دينار لا أخفي عليكم بأن يمكن (٨٠٪) من هذه المبالغ ملتزم بها اي هي مشاريع قيد التنفيذ .

ولا أخفي عليكم بأنه يمكن ٨٠٪ من موازنة الدولة ملتزم بها بين رواتب واجور وعلاوات ومشاريع قيد التنفيذ ، حرية الانفاق والزيادة والتبذير ليست واردة اطلاقاً .

الاداء الحكومي والانفاق الرأسمالي

تطمح الحكومة الى ان يتم انفاق جميع المخصصات الرأسمالية المرصودة في قانون الموازنة العامة في العام الماضي تمكناً من انفاق ٨٦٪ من الموازنه الرأسماليه في العام الذي قبله كان الرقم أقل وربما حوالي ٧٠٪ وهذا في تحسين ونأمل في هذا العام نتيجة اللامركزيه وتفعيل المجالس التنفيذية والمجالس الأستشاريه وبهمتك وبمشاركتكم ان ننفق كل هذه المبالغ في مكانها الصحيح لما في ذلك من اثر على تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة قطاع المقاولات ، علما بان قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الانفاق الحكومي الرأسمالي مشكلة اشار تقرير اللجنة المالية وكلمات بعض السادة النواب المحترمين الى ضرورة شمول قانون الموازنة العامة لموازنات المؤسسات العامة المستقلة .

وفي هذا المجال أرجو ان اشير الى نص المادة (١١٥) من الدستور والتي تنص على شمول جميع واردات الدولة ونفقاتها ضمن الموازنة العامه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ان قوانين هذه المؤسسات قد منحتها الاستقلال المالي والاداري بما في ذلك اعداد مشاريع موازناتها وخولت مجلس الوزراء اقرار تلك الموازنات .

لذا فان شمول تلك الموازنات في موازنة الدولة يحتاج الى تعديل في التشريعات . وطبعاً ستعرض عليكم هذه الموازنات ونسلمها للجنة المالية وهي جاهزه ولكن اشغال وزير المالية وطاقم وزارة المالية بالجوار لمدة ثلاثة اسابيع حال ان نقدم لكم ووقتكم الضيق ايضاً .

الضمان الأجتماعي

هنالك قرار ولجنة تعمل على دراسة نقل الموظفين المستجدين الى مظلة الضمان الأجتماعي ونأمل ان يأتي تقرير بها قريباً جداً .

تقييم اوضاع الشركات التي تساهم بها الحكومة

تطرق العديد من الأخوان عن الشركات المتعثره وبعض المؤسسات الى ان الحكومة تؤيد توجه اللجنة المالية ومجلسكم الكريم ، بدراسة اوضاع المؤسسات العامة والشركات التي تساهم بها الحكومة سواء كانت شركات محلية ، او عربية مشتركة . وفي هذا المجال ، قامت الحكومة بدراسة تفصيلية لاوضاع الملكية الاردنية بهدف تحسين كفائتها المالية والادارية . وقد اتخذت الحكومة في ضوء ذلك العديد من الاجراءات لترشيد الانفاق وضبطه من جهة وتعظيم استغلال الموارد المالية المتاحة لها من جهة اخرى وبحيث تتمكن الملكية الاردنية من تجاوز الصعوبات التي تعاني منها . ولا زال تقديرنا حول هذا الموضوع قيد البحث والدراسة مع الملكية .

تطرق احد الاخوة النواب الكرام باسهاب الى موضوع شركة الزجاج الاردنية وتساءل عما قامت به الحكومة حيالها ، فأود ان أوضح لمجلسكم الكريم انه وبسبب خسائر الشركات ووضعها المالي السيء فقد قررت الحكومة حل مجلس الادارة بتاريخ ١٤ / ١٠ / ١٩٩٣ وتشكيل لجنة ادارة جديدة ، لدراسة اوضاع الشركة وتحديد اسباب خسائرها المالية حيث تبين مبدئيا ان ذلك يعود الى هبوط سعر البيع مقارنة مع متوسط الكلفة الصناعية ، وارتفاع مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الادارية والعمومية ، وقد وضعت لجنة الادارة الجديدة برنامج عمل لتصويب اوضاع الشركة .

- بقصد اعادة الهيكل التنظيمي .
- واعداد دراسة بشكل كامل .

واؤكد لمجلسكم الكريم بان الحكومة لن تتوانى عن تحويل المسببين في خسارة الشركة الى القضاء اذا تبين انها كانت عن قصد او سوء ادارة .

الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

وبخصوص المطالبة بزيادة المخصصات التي ترصد لاعمار المساجد فأنني أرجو ان أبين بأن الحكومة تولي موضوع اعمار المساجد للانفاق عليها عناية واهتماما ويظهر ذلك واضحا في مبالغ الدعم التي ترصدها الحكومة سنويا في موازنة الدولة حيث ارتفع الدعم من (٥ر٩) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (١٢)

مليون دينار في عام ١٩٩٤ بالاضافة الى ما تنفقه الوزارة من مواردها الذاتية التي تقدر بحدود (٣) مليون دينار . يضاف الى ذلك الدعم غير المباشر الذي يقدم الى المساجد من خلال الاعفاءات الجمركية والضريبية للمتبرعين في اقامة المساجد ومن خلال ما تقدمه الشركات والمؤسسات الوطنية في هذا المجال كشركات الاسمنت والحديد .

كما تبنت الحكومة وبتوجيهات خاصة من جلالة الملك المعظم برنامجا لاعمار مقامات واضرحة الصحابة رضوان الله عليهم تبلغ كلفته بحدود (٧) ملايين دينار يرصد له سنويا المبالغ اللازمة في ضوء التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج .

مؤسسة الضمان الاجتماعي

حديث طويل حولها

١- بلغ عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي (٣٥٠) الف مشترك انضم اليهم خلال عام ١٩٩٣ حوالي (٤٠) الف مشترك وبلغ عدد المستفيدين من رواتب التقاعد والتعويضات وخدمات المعالجة من اصابة العمل حوالي (٢٥٥) الف شخص منهم حوالي (١٩) الف مؤمن عليه خصصت لهم رواتب تقاعد شهرية و (١٥٦) الف مؤمن عليه صرفت لهم تعويضات دفعة واحدة ، و(٨٠) الف مؤمن عليه وفرت لهم المؤسسة العناية الطبية وبدلات الاجر اليومي عن فترة تعطيلهم بسبب ذلك .

وجدير بالذكر انه ينضم شهريا الى قائمة المستفيدين من رواتب التقاعد والتعويضات وخدمات التأمين ضد اصابات العمل حوالي (٢٠٠٠) مستفيد ، علما بان المؤسسة قد اقرت رفع الحد الادنى للراتب التقاعدي من (٤٠) الى (٥٠) دينار وذلك لتلبية الاحتياجات الحياتية للمشترك .

أما فيما يتعلق بالاستثمار بلغت (٥٥٠) مليون دينار بينما كانت في عام ١٩٨٠ (١٢) مليون دينار وتستثمر في مشاريع وطنيه انتاجيه ويشرف عليها فريق وطني وايضا معلوماتي الكاملة حولها موجوده لمن يرغب بالمزيد .

وفيما يتعلق بنسبة البطالة التي ذكرتها في خطاب الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ والتي تساءل العديد من الاخوة النواب عن مدى صحتها فأود ان أبين ان هذه النسبة والمقدرة بحوالي (١٣٪) لعام ١٩٩٣ قد جاءت بعد نتائج المسح الديمغرافي / العمالة والبطالة والدخل / والتي قامت باعدادها دائرة الاحصاءات العامة خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ . وكان انخفاض هذه النسبة نتيجة لارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان الاردنيين الذين بلغت اعمارهم

(١٥) سنة فأكثر . هذه ليست من صنع وزير المالية ووزارة المالية فريق وطني درس وجاء بهذه النتيجة .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الموازنة المقدمة لمجلسكم الكريم هي خطة الحكومة واجتهادها لوضع الحلول للكثير من التحديات بالقليل القليل من الامكانات المتاحة .

ان العديد من السادة النواب كانوا في موقع المسؤولية ، ولديهم مخزون كبير من الحكمة والخبرة . وستشكل الحكومة فريقا لدراسة جميع الافكار والمشاريع والتوجهات التي وردت في كلمات السادة النواب بقصد تنفيذ الممكن منها ضمن طاقات وقدرات الوطن . وأنني على ثقة بان ما جاء على لسان جميع الاخوة النواب الكرام كان بقصد ان يبقى الأردن مجتمع التكافل والتضامن والعدالة والمساواة ، قويا وعصيا على التحدي ، شيمته الكبرياء والاباء ، واستشراف المستقبل والتحديث والاخذ بالعلم مع الاعتصام بالايمان .

حفظ الله الاردن شعبا وجيشا ، وحفظ الله القيادة الهاشمية التاريخية بظل صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ، ولكم كل التحية والتقدير والاحترام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد وزير المالية على هذا البيان المستفيض ، الكلمة الأخيره لدولة رئيس الوزراء فليتفضل .

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : شكراً .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

دولة رئيس مجلس النواب

اصحاب السماحة والمعالي والسعادة اعضاء المجلس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اود ان اتقدم باسمي واعضاء الوزارة ، الى مجلسكم الكريم ، بالشكر والتقدير والعرفان على جميع الملاحظات والافكار والاقتراحات ، التي وردت في تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم ، او تلك التي تضمنتها الكلمات التي القاها السادة النواب في جلسات المناقشة لقانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ .

لقد اتسمت التحليلات والمداخلات

بدرجة من المسؤولية الوطنية والقومية ، وبروح الأنتماء ، وبالحس بالمسؤولية المشتركة التي نتقاسمها معا في سعينا لخدمة الوطن والمواطن . وانني لواثق ان هذه الروح التكافلية المتعاضدة هي خير زاد لنا على الطريق ، حتى نصل بعون الله الى تحقيق اهدافنا المنشودة في عزة الوطن ، ودعم استقلاله ، وبناء مؤسساته ، وتوزيع ثماره وخيراته بالعدل والقسطاس .

لقد اعطت كلمات السادة النواب ، صورة شاملة من المشاهدات والشواهد على ما نحن فيه ، كل حسب رؤيته واجتهاده ، وبأخلاص اشعر به واعضاء حكومتي انني حاولت من خلال المناقشة كلها ، تحويل الكلمات الى صور حية ناطقة كما اراد ان يرسمها كل أخ منكم .

فكانت فيها الصور التي نعرفها جميعا والتي نريد من خلال الموازنة العامة وسياسة الحكومة أن نرقى بها الى طموح وآمال الأمة كلها . فقد كانت احدى هذه الصور من بعض الكلمات صورة قاتمة ، كادت أن تظهر الأردني وكأنه لا حول له ولا قوة ، وكأنه يكاد يموت جوعا وعطشا ، وكأن مدارسه خراب وأطلال ، وكأن جامعاته لا تخرج الا الجهال والاميين ، صورة مواطن ، بلا خدمات صحية وبلا طرق رئيسة او فرعية أو زراعية ، صورة الوطن بلا موظفين أكفياء قادرين ، اموره متسيبة وضائعة ، وقدراته مهدورة أو منهوبة ، فكادت تلك الكلمات أن توقع المرء بشيء من الحيرة .

ولانني اعرف الوطن كواحد من ابنائه ، شاهدت بوجدان الوطني الذي له ما يقارب نصف قرن في خدمته ، كيف نهض ونما من عهد اولي ، الى العهد المزدهر الذي نعيشه اليوم ، لم تخدعني تلك الصورة القائمة التي رمتها بعض تلك الكلمات .

ان الوطن الذي نعرفه جميعا هو الوطن الذي أغدق علينا كثيرا من خيراته ، أنه الاردن بقيادته وابنائه .

الذين يبنون ولا يهدمون

الذين يصونون ولا يبددون

الذين يتقدمون ولا يتراجعون

الذين صمدوا وما زالوا صامدين خلف قيادتهم الشجاعة

انه اردن البناء الشامخ الذي اقامه القائد الفذ ، جلالة الحسين المفدى ، والرجال الاشداء المخلصون ، الذين وقفوا الى جانبه لزرع الارض واعلاء البناء وفتح المدارس والجامعات والمستشفيات ، وشق الطرق وانشاء المصانع وتقديم الخدمات التي ينعم بها كل ابناء هذا الوطن الذين نحن منهم تحت هذه القبة الكريمة .

انه الاردن المثل الذي يحتذى به في احترام الانسان ورعايته وخدمته وتنمية ملكاته وحماية ممتلكاته وامنه وكرامته .

انني وجميع اخواني الوزراء نقدر كل التقدير النقد الموضوعي المبني على الحقيقة الصافية ، نعتقد انه ، ومن منطلق حسن النية ، قام بعض الاخوة بوضع المجهر على بعض النقاط الباهتة هنا وهناك فرسموا صورة ، لم تترك متسعا للصورة الحقيقية المشرقة للاردن .

دولة رئيس المجلس

حضرات النواب المحترمين

ان الاقتصاد الاردني في اساسه اقتصاد مفتوح على الوطن العربي والعالم . وتبلغ تجارة الاردن الخارجية السلعية من تصدير واستيراد حوالي ٨٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي . واما تجارة السلع والخدمات معا فتفوق الناتج المحلي الاجمالي بكثير (حوالي ١٥٠ ٪) . وتبلغ التدفقات الرأسمالية في المعدل لآخر ثلاث سنوات حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي . مما يجعلها واحدة من النسب العالية بالمقارنة مع دول العالم .

ان دور الحكومة الاقتصادي كبير جدا بالقياس الى مؤشرات النشاط الاقتصادي الاجمالي . وتبلغ نسبة الانفاق الحكومي المقرر في قانون الموازنة العامة حوالي ٣٥ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي . ولو اضفنا الى ذلك موازنات المؤسسات العامة والحكومات المحلية وغيرها ممن لا يندرج انفاقها في الموازنة العامة للدولة لرابنا ان هذه النسبة تقفز الى ما يزيد عن ٥٠٪ . ولو تمعنا في حجم القوى العاملة والشركات التي تساهم الحكومة فيها بنسبة عالية ، لوجدنا ان الحكومة توفر فرص علم لأكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة الوطنية . وهذه آعباء كبيرة اذا ما قيست بكثير من دول العالم . ويستطيع الباحث المتعمق ان يقدم امثلة كثيرة تبين ان نسبة المشاركة الحكومية في الاقتصاد سواء في مجال الاستثمار او الاستهلاك ، او الدعم ، او العطاءات ، او غيرها مما يؤكد ان دور الحكومة في الاقتصاد يفوق في تأثيره ما يمكن ان تعكسه النسب الظاهرة .

ان المديونية الخارجية الاردنية تعتبر من اعلى النسب في العالم . بالقياس الى معدل دخل الفرد . ولعل من اهم اسباب ارتفاع المديونية هو اضطلاع الحكومة بمسؤوليات جسيمة وكبيرة داخل بنية الاقتصاد نفسه . ولو تمعنا في حجم المديونية لوجدنا ان جزءا كبيرا منها قد انفق على المشروعات الاساسية والبنية التحتية ، أو اتى من كفالة الحكومة لكثير من القروض الانتاجية للشركات الكبرى والمؤسسات العامة الخدمية او السلعية .

والباقي كان قروضا عسكرية للقوات

المسلحة . ان ما يتمتع به الاردن الآن من مرافق وخدمات وطرق وهواتف وكهرباء ومدارس وجامعات وجسور وقنوات ري وسدود وموانيء ومستشفيات ما كان ليتحقق لولا ان الحكومات المتعاقبة قررت ان تستفيد من فرص التمويل التي اتاحتها فورة النفط في عقد السبعينات ومطلع الثمانينات .

ان الاردن الذي ارتفع استهلاكه من مادة الاسمنت وحدها من حوالي ربع مليون طن في اواخر الستينات الى (٢ ، ٢) مليون طن في مطلع التسعينات يعني ان حركة البناء والاعمار قد تضاعفت مرات ومرات ، وقد يشير البعض منكم الى حالات من سوء الادارة ، او عدم الانتاجية ، او الهدر في المال العام وهذا صحيح . ولكنني اقولها بصراحة ان حجم ما انجز في العشرين عاما الاخيرة مقارنة بما انفق عليه يبدو ضئيلا ومتواضعا ، وخاصة اذا تذكرنا حجم الضغوط والمصاعب والتقلبات والهجرات التي واجهها هذا البلد الصامد ، وكانت كل واحدة منها كافية لأن تودي به ، لولا تماسكه وحكمة قيادته .

والدين الخارجي الذي قدمه لنا الاشقاء والاصدقاء لا بد وان يسدد ، اما من مواردنا الخاصة ، او بتقليص الانفاق ، او بادارة الدين نفسه حتى يخف عبؤه السنوي مما يمكننا من التوفيق بين التزاماتنا المحلية ونفقاتنا الخارجية . واذا تقاعسنا عن هذه الاجراءات ، فان ما نعانيه من عبء الدين سيصبح اضعافا مضاعفة امام تدهور سمعتنا وانحباس المساعدات عنا ، وتردد الاخرين في تزويدنا بما نحتاجه من غذاء وطاقة وقطع غيار .

ان حسابا سريعاً لمجموع المطالب الاضافية التي تقدم بها السادة النواب لخدمة مناطقهم قد يصل الى اكثر من ملياري دينار او ربما اضعاف الموازنة الرأسمالية على اقل تقدير .

ودعوني ارتب بعض الحقائق التي وردت في تقرير اللجنة او في كلمات السادة النواب كما يلي :

١- الحكومة مطالبة بزيادة النفقات على المشروعات المحلية من مدارس ومستشفيات ومراكز صحية وطرق ومراكز بريد وشبكات مياه وقنوات هاتفية وآبار مياه وسدود وكليات وجامعات ، وغيرها من المرافق الخدمية .

٢- الحكومة مطالبة بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين في القطاعين المدني والعسكري .

٣- الحكومة مطالبة بالاستمرار في دعم السلع الاساسية .

٤- الحكومة مطالبة بتوفير فرص العمل وزيادة عدد الوظائف .

٥- الحكومة مطالبة بدعم الصناعات

والتصدير والانتاج الصغير ومتوسط الحجم .

٦- الحكومة مطالبة بزيادة مخصصات الاسر الفقيرة والمحتاجة .

٧- الحكومة مطالبة بتخفيف الديون المستحقة على المزارعين وصغار المقترضين .

٨- الحكومة مطالبة بتأمين السكن للقطاعات التي تحتاجه .

٩- الحكومة مطالبة بتوفير الرعاية الصحية الشاملة ، وغيرها من الامور التي يواجه بها السادة النواب عند لقائهم بالقطاعات الشعبية في محافظاتهم وألويتهم ودوائرهم الانتخابية .

ومقابل هذه المطالب ، فاننا نرى الحقائق التالية :

١- الحكومة متهمة بانها جابية ، وان عليها ان تقلل من حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم .

٢- الحكومة مطالبة بمواجهة المسؤوليات الخارجية وتسديد الديون وزيادة الدعم دون ان تقبل بالضغوط الخارجية .

٣- الحكومة متهمة بأنها مقصرة في ادائها الاداري والوظيفي في الوقت الذي نطالبها فيه بتوفير فرص عمل اكثر وزيادة البيروقراطية في الوقت الذي تتهم فيه من البعض بأن اجراءتها في اللامركزية هي فوضى وتنازل عن صلاحياتها .

٤- في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة لدعم القطاع الخاص وتوفير المناخ الاستثماري المناسب نسمع من يطالب بضرورة زيادة الدعم ، وضبط الاسعار ، وزيادة الانفاق .

دولة رئيس المجلس

حضرات النواب المحترمين

كيف نستطيع التوفيق بين جميع هذه الطلبات وهي تسير باتجاهات متعاكسة ، ولا يمكن تحقيق واحد منها الا على حساب الاخر. وهل لي ان اتساءل معكم كيف نستطيع ان نزيد الانفاق ونقلل الايرادات من ناحية ، ثم نطالب بتقليص العجز والمديونية من ناحية اخرى . ونحن جميعا مطالبون بالاجابة على هذه الاسئلة ، وفي السعي للتوفيق بين المتوقعات المتباينة في الاتجاه .

فاذا كانت الحكومة مطالبة بانجاز كل هذه الامور في عام واحد ، فلعلنا نطلب المستحيل . اما اذا كنا نسعى لانجاز هذه الامور عن طريق النمو المستمر والمطرد ، وتوزيع الاعباء ، وتحسين مستوى الاداء والانجاز ، وزيادة الصادرات ، ورفع نوعية السلع والخدمات المنتجة ، والتأهيل والتدريب ، واعادة النظر في التعليم والاستثمار ، والانفاق

على اسس عادلة لتوزيع المغانم والاعباء ، وتحسين قدرتنا في الاعتماد على الذات ، فهذا يتطلب ارادة مجتمعة نشارك جميعا في صنعها ودعونا نعترف سلفا بأن للمجتمع أولويات لا بد من اقرارها لأن من المستحيل تحقيق كل شيء في ايام قليلة . واولويات المجتمع لا تقررها حكومة ، بل يقررها امران : ارادة المجتمع الحرة المسؤولة التي يمثلها مجلس النواب ، والواقع الموضوعي لظروفنا وقدراتنا والتزاماتنا الداخلية والخارجية .

دولة رئيس المجلس

حضرات النواب المحترمين

لقد ورد في تقرير اللجنة المالية وملاحظات بعض السادة النواب على الخطة الخمسية ١٩٩٣ - ١٩٩٧ . وخلاصة هذه الملاحظات ان الخطة لم تشمل على مشروعات واضحة المعالم ، كما انها جاءت تجميعا لسياسات الوزارات المختلفة بدون تدقيق او تمحيص . ودعوني اؤكد هنا انصافا للذين انجزوا هذه الخطة لمدة فاقت سنتين ، أنها جاءت منسجمة ومتناسقة مع سياسات الوزارات كافة ، وان الاسلوب الجديد الذي خرجت به كان مقصودا ومتعمدا .

أن التخطيط الجديد ، كأي نشاط حكومي ، لا بد وان يخضع مع الوقت للتغيير حتى يكون منسجما مع دواعي التغيير ومتطلباته .

ففي السابق ، كان الاردن يعاني من نقص واضح في الخدمات والمرافق ومشروعات البنية التحتية . ولذلك ، فقد استهدف التخطيط تحديد تلك المشروعات ، ودراستها ، وتحديد التزامات الحكومة تجاهها ، وتبيان حجم التمويل الخارجي المطلوب لانجازها . وتذكرون ان الخطط السابقة كانت ملزمة للحكومة ، وتأشيرية بالنسبة للقطاع الخاص . وقد اشتملت تلك الخطط على جانبين .

الاول هو المشروعات ، والثاني السياسات . وقد كان التركيز على انجاز المشروعات اكثر من التركيز على السياسات ، ولكن الوضع الان اختلف تماما ، وصار المطلوب هو توجيه الخطط لتكون برامج سياسات اكثر مما هي برامج مشروعات . ولذلك ، فقد اشتملت على المشروعات الاساسية المطلوبة ، لان القطاع الخاص يجب ان ينهض بدوره ، ويأخذ زمام المبادرة ، مستثمرا ما توفر في الاردن من رأسمال اجتماعي ومشروعات وخدمات تمكنه من اداء دوره الانتاجي . ولذلك ، فأن التركيز في بناء المشروعات الانتاجية يتطلب من الحكومة ان تركز على السياسات الاستثمارية والضريبية والمالية والمصرفية والعمالية والتعليمية والتدريبية ، اكثر مما يركز على المشروعات التي صار منهاجها واضحا وبرامج تمويلها

خاضعا لقدرتنا الحكومية وتجربتها الطويلة في اجتذاب التمويل .

ولهذا اختلف اسلوب التخطيط لان الاردن وصل مرحلة من النضج الاقتصادي تستدعي هذا الاسلوب الجديد ، وهو ما قد يجده بعضكم مثيرا للتساؤل .

واما القول بأن الخطة لم تدرس بعناية . فهذا استنتاج غير دقيق مع احترامي لهذا الرأي، فقد تم دراسة الخطة من قبل لجنة ذات مستوى عال من الخبرة في القطاعين العام والخاص . وقامت لجنة التنمية الوزارية بدراسة فصولها ، وراجعت كل الوزارات المعنية ما يخصها من سياسات وبرامج ومشروعات والحكومة مستعدة لان تتدارس هذه الخطة معكم لانها اصلا قد صممت لتتعامل مع المستجدات المحلية والاقليمية من منظور وطني شامل يرتكز على الثوابت الاقتصادية الاردنية بما يكفل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة . وفي جميع الاحوال فان السياسات التي وضعتها الخطة سترد الى مجلسكم الكريم من خلال القوانين والتشريعات التي سيكون لمجلسكم الكريم القول الفصل بشأنها .

أما بالنسبة لما ذكره السادة النواب حول انضمام الاردن الى (الجات) ، فارجو ان اشير بداية الى ان (الجات) هي اتفاقية تجارية متعددة الاطراف تضم حاليا ١١٦ دولة منها خمس دول عربية ، كما ان هناك عددا اخر من الدول العربية تقدمت حاليا بطلب الانضمام اليها .

بالنسبة للاردن ، فقد تم اجراء دراسة متمحصة لاهمية الانضمام الى (الجات) ، ومن ثم اجراء مفاوضات مع بقية الدول الاعضاء قد تستغرق من سنة الى ثلاث سنوات وسيتم اثناءها الاتفاق حول اهمية الاردن للانضمام اليها .

وفي هذا الصدد احب ان اطمئن مجلسكم الكريم انه في حالة الانضمام الفعلي (للجات) فان ذلك لا يتطلب اجراء تغييرات جوهرية على سياسة الحكومة الاقتصادية . كما ان الاردن لن يفرط اثناء المفاوضات مع اعضاء (الجات) في اي من ثوابته الاقتصادية وسيسعى الى الحصول على افضل النتائج الممكنة . وفي حالة عدم الاتفاق مع بقية الاعضاء فان الاردن لن يجد نفسه ملزما بالانضمام .

دولة رئيس المجلس

حضرات النواب المحترمين

من المبادىء التي تعتمدها الحكومة لاحداث نقلة نوعية في التطوير الاداري مبدأ اللامركزية الادارية والحكم المحلي لما يحققه من تدريب المواطن على ادارة شؤونه المحلية بنفسه ، واعطائه حق اختيار ممثليه في المجالس المحلية او المجالس النيابية .

ومن خلال الحرية والمشاركة واللامركزية واعتماد نظام الحلقات المتسلسلة في العمل الاداري نستطيع ان نبني جهازا اداريا قادرا على مواكبة النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ومواجهة متطلبات العصر .

وسيواكب تطبيق اللامركزية الادارية التي بدأت الحكومة بتنفيذها مجموعة من الاجراءات تتمثل باصدار التشريعات اللازمة ومن اهمها اصدار قانون يسمى بقانون الادارة المحلية ، ونقل الصلاحيات من السلطات المركزية الى السلطات اللامركزية المتمثلة بالمحافظ ممثل السلطة التنفيذية والموظفين التنفيذيين في المحافظة ، وبالمجالس المحلية على مستوى المحافظات والمدن والقرى واعطاؤها صلاحيات تقريرية في اتخاذ القرار . وأن يكون للمحافظات موازنات مالية مستقلة تستمد وارداتها من اموال الخزينة ومن مواردها الذاتية ، بالاضافة الى ضرورة اعادة النظر في التقسيمات الادارية من مختلف المستويات كالمحافظات والألوية والاقضية .

وهذه الاجراءات وكما تعلمون ايها السادة تحتاج الى فترات زمنية ليست بقصيرة . فالمهم هو ان نبدأ العمل والتطبيق ، وقد يصادف التطبيق كتجربة رائدة وجديدة بعض الصعوبات والمعوقات ، ولكن بالارادة القوية الحازمة والانتماء الحقيقي للوطن وخدمة المواطن نستطيع ان نتغلب على مثل هذه الصعوبات ، ليحقق النظام غاياته واهدافه التي ترتكز على النهج الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقليمية الشاملة .

وتأكيداً لما تعهدت به الحكومة امام مجلسكم الكريم في بيانها الوزاري وردها على كلمات السادة النواب ، وتعزيزا لمبدأ اللامركزية الادارية ، وتبسيطا للاجراءات ، وتوفيرا للحوافز والعلاوات التي تهدف الى تحسين كفاءة الجهاز الاداري ، فقد شكلت الحكومة فريق عمل متخصص لدراسة ومراجعة التشريعات التي تحكم العملية الادارية وخاصة قانون التقاعد المدني ونظام الخدمة المدنية ونظام العلاوات الموحدة وأسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين ونظام الحوافز لموظفي الدولة . وقد بدأ فريق العمل نشاطه على الفور ، وانبثقت عنه عدة لجان متخصصة ستعمل ليل نهار لأنجاز المهمة الوطنية التي كلفت بها ، والتي من المنتظر ان تنجزها في نهاية شهر أو اكثر .

وادراكا من الحكومة لأهمية السلطة القضائية ، فانها تعمل على تحسين اوضاع القضاة والعاملين في الجهاز القضائي ورفده بالكفاءات المتميزة علما بأنه تم فتح وانشاء عدد من المحاكم الجديدة في مختلف مناطق المملكة .

وان الحكومة تؤمن بالدور الذي يقوم به ديوان الرقابة والتفتيش الاداري في تحسين الاداء الاداري لدى اجهزة الدولة ومؤسساتها ، وزيادة كفاءتها بمنع الانحراف الاداري والاستغلال الوظيفي مهما كان مصدره .

وتحقيقا لهذا الهدف فان الحكومة ستعمل على تطوير تشريعه الحالي لتفعيل الرقابة الادارية وتصويب القرارات المخالفة للقوانين والانظمة .

وحول موضوع المقاسم العشائرية التي اثارها بعض السادة النواب فان معظم الاراضي التي تشملها هذه المقاسم هي من الاراضي ذات الامطار الخفيفة التي لا تصلح للزراعة البعلية وفي الماضي لم تكن فكرة البحث عن المياه الجوفية متوفرة وكاملة مما أدى الى اقتصار المسوحات في البداية على الاراضي الزراعية واراضي السقي وقامت دائرة الاراضي والمساحة منذ اوائل الثلاثينات بتجديد ومسح معظم مدن وقرى المحافظات في المملكة .

وفي اوائل السبعينات شهدت البلاد نشاطا متزايدا في قطاع الاراضي ، فأخذ الطلب يشتد على حيازة الاراضي بشتى الطرق ، فاتجهت الانظار الى استغلال المقاسم العشائرية بحجج بيع خارجية لبعض تجار الاراضي ، الامر الذي اقتضى التدخل بوضع قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤ والغاء القانون والنظام السابقين ، وادخلت فيه فكرة احياء الارض واستصلاحها .

وفي الوقت نفسه باشرت دائرة الاراضي بمسح شامل وتفصيلي في كثير من مواقع تلك المقاسم ، خاصة التي تتواجد ضمنها تجمعات سكنية ، وما زال العمل جار بها حاليا باستثناء بعض المناطق التي لم تتمكن فرق المساحة من العمل بها بسبب وجود بعض الخلافات حولها ، وستتم معظم هذه العمليات في الأشهر القليلة القادمة .

دولة رئيس المجلس

حضرات النواب المحترمين

لقد تابعت بكل حرص واهتمام ، المطالب العديدة للسادة النواب الخاصة بدوائرهم الانتخابية ، وقد سبق لي ان ذكرت امام مجلسكم الكريم بأننا سنسعى كسلطة تنفيذية بكل قدراتنا وطاقاتنا لتحقيق اكبر قدر من طموحاتنا الوطنية وستكون الطلبات التي تقدم او سيتقدم بها السادة النواب هي موضع عناية واهتمام ودراسة من قبل الحكومة والمجالس التنفيذية في المحافظات ، لتنفيذها ضمن الامكانات المالية المتاحة ، علما بأن قسما منها قد ورد في الموازنة العامة وموازنات المحافظات ، وأن البرنامج التنفيذي للحكومة الذي تضمنه البيان الوزاري المقدم لمجلسكم الكريم ، هو موضع التنفيذ من قبل

الوزارات والجهات المعنية كل حسب اختصاصه .

ان الحكومة تشعر بأنه لا بد من وقفة للتأمل بالمستقبل بكل امانيه وتحدياته ، فلقد مرت علينا ظروف عصيبة تمكن الاردن القوي بقيادته الهاشمية الشجاعة وشعبه المتماسك من احتوائها وتجاوزها .

وان الحكومة وهي تؤكد حرصها على التعاون مع مجلسكم الكريم تبدي استعدادها للتجاوب التام مع السادة النواب ومجلس الامة لارساء قواعد الديمقراطية والمشورة بين السلطتين التنفيذين والتشريعية تحقيقا لمصالح الشعب والنهوض بعبء المسؤولية لبناء الاردن وحماية نهجه الديمقراطي .

وان الحكومة تؤكد لمجلسكم الكريم انها ستأخذ بالتوصيات التي ذكرتها اللجنه المالية بكل الجد المطلوب وخاصة في كلمة رئيسها اليوم من حيث تطبيق القانون وممارسة حق الولاية العامه التي أوكلها الدستور لها على مؤسسات الدولة كافة .

والله نسأل ان يوفقنا جميعا لخدمة الاردن الغالي ليبقى وطنا حرا منيعا وان يحفظ جلالة الملك الحسين المفدى قائدا للمسيرة المباركة نحو آفاق البناء والتقدم والازدهار .

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً لدولة الرئيس على هذا الرد ، نبدأ الآن زملائي الكرام بأجراءات التصويت على مشروع قانون الموازنة ، السيد المقرر قبل ان نبدأ بذلك اود ان اشير الى ان رئاسة المجلس سوف تقوم بترتيب نوع من التنظيم بحيث ان الساده النواب باللجنة المالية وربما بنواب المحافظات بترتيب لقاء لهم مع دائرة الموازنة العامه عند بداية التحضير للموازنة حتى يتمكن الفريقين من الأطلاع على اولويات بعضهم البعض ، نعم للمستقبل ، السيد المقرر .

السيد سعد هايل السرور مقرر اللجنة المالية : شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : ستبدأ بالتوصيات ، هل تسمح لي بدقيقه ؟ اخواني الكرام التوصيات موجوده اعتباراً من الصفحة (٢١) من تقرير اللجنة وهناك نعتقد شبه قبول على كافة التوصيات ما عدا تلك الفقره التي تتعلق بديوان الرقابة والتفتيش وقد القى السيد رئيس اللجنة كلمة فسر فيها المقصود ، فهل ترون مع الأحترام للسيد المقرر ، هل ترون الموافقه على توصيات اللجنة كما اتت ؟ ام

تريدونها واحده واحده .

تفضل السيد المقرر .

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الزميلة الزملاء الأفاضل ، توصيات اللجنة المالية .

توصي اللجنة المالية بالتوصيات التالية :

التوصية الأول : وتتعلق بتعديل مواد مشروع قانون الموازنة .

الماده ٥ الفقره هـ : وردت الماده في مشروع قانون الموازنة وحكماً سنعود لقراءة المشروع مادة مادة دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : هل تعفون المقرر من القراءه ؟ طيب اذن استمر .

السيد المقرر : التعديل : استبدال كلمة طرح بهذه الماده بكلمة احاله .

دولة رئيس المجلس : نعم ، تفضل .

السيد عبد الرؤوف الروابده : علق بتعديلات على القانون والقانون سيدرس مادة ماده فليس من مصلحتنا ان تناقش بنداً ثم نعود للمادة الأصلية اتمنى على الرئاسة الجليلة ان نقفز عن التوصيه الأولى وان يوردها معالي المقرر عند بحث مواد القانون مادة ماده .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف اذا اقريناها الآن تصبح يعني معدله بالقانون على كل حال .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي لأننا سنقرأ الماده وهذا تعديل لفقره من ماده .

دولة رئيس المجلس : ماشي بسيطه مش مشكله تفضل .

السيد المقرر :

دولة الرئيس اذا سمحت لي ابدأ بالماده الرابعه ونتجاوز عن الثلاث توصيات الأولى المتعلقه بمشروع قانون الموازنة والتي سنتطرق لها عند قراءة المسوده .

دولة رئيس المجلس : طيب ، تفضل .

السيد المقرر :

التوصية الرابعه ، الماده الرابعه ، يا سيدي حتى الماده الثالثه تتعلق بتخفيضات بعض بنود الموازنة وسنقرأ الموازنه فصلاً فصلاً وعندها نقرأ التخفيضات .

الماده (٤) : – وتتعلق بتحسين الأداء المالي والأداري للأجهزة الحكوميه .

دولة رئيس المجلس : حضرتك معفى من قراءتها ، هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصيه ؟

موافقه .

يا أخي موجود التقرير بين ايديكم منذ اسابيع .

السيد المقرر : الماده (٥) :– وتتعلق في العدالة الأجتماعيه وتوزيع مكاسب التنمية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصيه ؟

موافقه .

السيد المقرر : الماده (٦) : – تحديث التشريعات الماليه .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه .

السيد المقرر : الماده (٧) : – مقترحات في مجال الأستثمار الداخلي والخارجي .

دولة رئيس المجلس :

هل توافقون على ذلك ؟ السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شكراً سيدي الرئيس ، في هذه التوصيه السابعه اذا سمحت لي الصفحة (٢٦) في البند (٨٩) وارجو ان اقرأه .

٨– اجراء دراسة وتقييم لاوضاع الشركات المساهم بها من قبل الحكومة سواء كانت الشركات المحلية المتعثرة او الشركات العربية المشتركة واتخاذ الخطوات اللازمة لايقاف الهدر في الاموال ووضع الحلول الناجعة لاوضاع تلك الشركات .

انا اوافق على هذه التوصيه حتى الفاصله من بعد ذلك مع ضرورة تقليص مساهمة المؤسسة الأردنية للأستثمار في الأستثمارات الصغيره الحاليه وضرورة دخولها بالمساهمة بالأستثمارات الوطنيه الأنتاجيه الكبيره المكثفة للعماله الوطنيه ، ان هذه التوصيه سيدي الرئيس تحدث شكلاً لذلك التقليص ولا طريقة لذلك التقليص وانا اخشى ان لا تباع غداً الى المساهمات المربحة لخزينة الدوله وان تبقى المتعثره على ظهرنا ، اتمنى في هذه المرحلة سيدي الرئيس ان نختصر على تصفية الشركات المتعثره المحليه والعربية وان نقف هنا .

شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

هناك توصية اللجنة ، وهناك اقتراح بحذف الجزء الأخير منها .

من يوافق على الأقتراح الثاني ؟ الذي

اقترحه السيد عبد الرؤوف الروابده ، من يوافق ؟ عدو يا اخوان .

اذاً فاز الأقتراح ، نأتي الى البند او الماده (١٩ من هذه الماده حيث يتضمن بها جهاز ديوان الرقابه والتفتيش وتعدل حسب ما تم الأتفاق عليه ، الأتفاق هو دعم وتدعيم ديوان الرقابه والتفتيش ، في اقتراح تفضل السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

تعدل على الوجه التالي : - جهاز ديوان الرقابه والتفتيش دعم دور هذا الديوان ومهمته ووضعه القانوني بما لا يتعارض مع مهام ديوان المحاسبه كما نص عليه الدستور ومهام ديوان الخدمه المدنيه وامكانية تحويله لديوان للمظالم ليس لديه اعتراض .

دولة رئيس المجلس : لا .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شريطه ان تنظم عملية الرقابه والتفتيش بقانون .

دولة رئيس المجلس : يعني لو توقفنا زي ما قرأتها وتوقفنا عند ديوان الخدمه المدنيه أظن الأخوان يوافقوا عليها .

السيد المقرر

السيد المقرر :

سيدي حتى اللجنة الماليه كانت مع الحقيقه تقدير دور ديوان الخدمه وديوان الرقابه والتفتيش وان فهم البعض ان هذه التوصيه مقصود فيها الغاء دور الديوان لا بالعكس المقصود فيها فك الأشتباك بين صلاحيات الديوان وديوان المحاسبه وديوان الخدمه المدنيه فأي صيغه تؤيدها اللجنة القانونيه ولربما الأقتراح الذي اقترحه معالي الزميل عبد الرؤوف الروابده الى ديوان المحاسبه وهو كالنص التالي : -

وهو دعم دور هذا الديوان ومهمته ووضعه القانوني بما لا يتعارض مع ديوان المحاسبه وديوان الخدمه المدنيه .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الله العكايله .

الدكتور عبد الله العكايله : اذا سمحت دولة الرئيس ، انا لا مانع لدي ان تضمن الصيغه التي تفضل فيها معالي عبد الرؤوف الروابده ولكن تكمل ويكمل النص على ان يصدر او يعدل وضعه التشريعي ليصدر بقانون ينظم ادائه لمهامه الأداريه هذا المطلوب .

دولة رئيس المجلس : لا ، السيد سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : سيدي في فرق واضح وملموس بين عمل ديوان المحاسبه وديوان الرقابه والتفتيش وديوان المحاسبه معني بسلامة القرار المالي للدوله ديوان الرقابه والتفتيش معني بسلامة القرار الأداري للدولة لذلك كما وردت التوصيه على ان يشار ان يكون ديوان الرقابه والتفتيش بقانون وان يعامل كما هو ديوان المحاسبه ربطهم في مجلس الأمه حتى نضمن لهم التحسين اللازم ويشتغلوا بالحرية المطلوبه .

دولة رئيس المجلس : يقرأ الأقتراح السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : ليس بالأمكان وارجو ان اقول لأخواني انه بحث هذا الأمر في مرحلة سابقه وسنداً لأحكام الدستور لا يجوز الربط بمجلس الأمه كما لا يجوز منح رئيسه حصانه لأن هذا الوضع درس وقيل ان الدستور اورد الحصانة حصرا لرئيس ديوان المحاسبه وقلنا في هذه المرحله ونحن نتحدث عن الدستور بوضعه الحالي لا حاجه لهذه الأضافات المقترح على الوجه التالي : -

دولة رئيس المجلس : والله ببطيء لأن الأخوان يريدون ان يسمعوه لأن نريد ان نصوت عليه .

السيد عبد الرؤوف الروابده : دعم دور هذا الديوان ومهمته ووضعه القانوني بما لا يتعارض مع مهام ديوان المحاسبه وديوان الخدمه المدنيه وتنظيم الرقابه والتفتيش الأداري بقانون .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على هذا الأقتراح ؟

جيد ، موافقه . موافقه ، ممتاز .

السيد المقرر : التوصيه العاشره .

وتتعلق بدعم الجهاز المدني ليتناسب مع النماء التي تشهده المملكة وتوسع الأنشطه الصناعيه والتجاريه .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقة .

السيد المقرر : ١١ . التوصيه المتعلقه بالسياسة النقديه والبنك المركزي .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصيه ؟

(١١) ، اعتراض طيب تفضل .

السيد عبد الرؤوف الروابده : احترام لمجلس النواب سيدي ولمؤسستنا الديمقراطيه ارجو ان لا يتكلم مجلسنا عن اشاعات ولذلك ارجو ان اسقط عبارة ولذلك لوحظ ما يشاع عن ممارسات غير مسؤولة تمت في هذا المضمار لأننا في مطلع الماده قلنا اجراء مراجعة دقيقه والمراجعه ستصل الى الحقيقه لكن لا يجوز سيدي الرئيس لمجلسنا ان يتكلم عن اشاعات ، فأرجو ان تتوقف الفقره (ج) عند والشركات

الماليه المتعدده نقطه ، وشطب وذلك لوحظ ما يشاع عن ممارسات غير مسؤولة تمت في هذا المضمار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

موافقه .

هل توافقون على الفقره (١١) كاملة .

دكتور عبد الله تفضل .

الدكتور عبدالله العكايله : دولة الرئيس ، في هذا المجال كان هناك اشاره واضحه الى التحقيق بشأن لجنة التصفيه على موضوع بنك البتراء وكانت طلبات واضحه للنواب بهذا المجال ان يحقق في هذا الموضوع واين وصل وان تقدم الحكومة تقريراً عن لجنة التصفيه واعمالها وما يقال حول هذا الموضوع فرجاء ان تكون هذه في الذهن عند صياغة التوصيه .

دولة رئيس المجلس : هذا نحن نناقش توصيه وموجوده على كل حال موجود ، لحظه دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي انا انظر للأخوه النواب اكثرهم ليش امامهم هذه الأوراق اتمنى على الأقل وضعنا في سطر هو الذي نصوت عليه انا ارى الأخوه يرفعون ايديهم او يخفظوا ايديهم دون ان تكون المعلومة امامهم ، مش كلنا جايين يا أخي الأستاذ النجيب وعبد الرؤوف الروابدة .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان اذا سمحتم لي ، من يلام بذلك انتم القيتم خطابات طنانه واقترحتوا بأقتراحات معقول تقرير اللجنه مش موجود ، يا استاذ سعد تفضل اشرح ، تفضل .

السيد المقرر : دولة الرئيس ، هذه التوصيه تتعلق في بعض الأجراءات فيما يتعلق بالسياسة النقديه واجراءات البنك المركزي وهي : اجراء تحديث للتشريعات وقانون مراقبة العملة لمواكبة التطورات الأقتصاديه والتلاؤم مع التوجهات الأستثماريه للدولة ومراقبة البنوك بمزيد من الفاعليه ، وقد ورد في حديث معالي وزير الماليه برده بأنه سيكون هناك تركيز على هذه الأجراءات وكذلك فيما تفضل به رئيس الوزراء .

جـ - وهي مدار النقاش اجراء مراجعه دقيقه من اطراف محايده للتأكد من سلامة اجراءات التصفيه والبرامج التي تمت للبنوك والشركات المالية والمتعدده وما دام المجلس قد صوت على شطب عجز هذه الماده فنتوقف عند الشركات الماليه المتعدده .

د- اجراء مراجعه الأقراض المتخصصه

خاصة بنك الأسكان وهذ اما ورد في تقرير اللجنة الماليه وذلك لتوفير الأقتراض الذي تستفيد منه الشرائح بشروط مستهدفه بشروط ميسره .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هذه هي الماده (١١) هل توافقون على التوصيه ؟

شكراً لكم ، (١٢) الجامعات الأردنيه .

السيد المقرر : الجامعات الأردنيه .

دولة رئيس المجلس : لحظه ، الدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور : بعد ان انتهى من قراءة الفقرة وفوراً دولتك قلت مين موافق وانا رافع يدي ليس لأوافق رافع يدي لكي اتكلم ، انا مش موافق اذا تم عدي على الجزء الأخير من الماده سيدي لما تتحدث عن بنك الأسكان لأنني اعرف هذا المجلس الكريم عدل قانونه اخضع اعماله التجاريه لضريبة الدخل وانا لايناسبني ولا اقبل لنفسي ان اصوت على فقره اعلم انها تحمل خطأ ، ان بنك الأسكان يعامل من ناحية موجوداته التجاريه معاملة اي بنك تجاري ولذلك هذه الفقره اريد تسجيل اعتراضي عليها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي نحن لم نطلب شيء خارج عن شروط ترخيص بنك الأسكان ما طلب هو توفير التمويل الميسر لمشاريع الأسكان حسب ما ورد في شروط ترخيص البنك لم نطلب شيء جديد .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الجامعات الأردنيه .

السيد المقرر : الجامعات الأردنيه .

١٢. ضرورة دعم الجامعات .

دولة رئيس المجلس : من يوافق ؟

اظن الجميع .

السيد المقرر : ١٣. توصيه تتعلق في الجهاز القضائي وضرورة دعم الجهاز القضائي الأردني .

دولة رئيس المجلس : ايمان بأهميته ، نعم السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : كلمة ، اخشى ان يساء فهمها اننا نتعرض لأشخاص القضاه وخاصة ان نقرأ السطر الثاني بما يضمن رفع وتطوير سوية العاملين وهو تعبير لا يملكه جهازنا القضائي ولذلك اتمنى كلمة سوية بما يضمن تطوير اوضاع العاملين فيه دونما ان نتدخل في السويه كأنما ندين وهو امر ليس مقصوداً .

دولة رئيس المجلس : تحسين .

السيد عبد الرؤوف الروابده : او تطوير .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك التغيير وعلى الماده ؟

موافقه .

السيد المقرر : الماده ١٤. التدريب المهني والتقني .

يا سيدي تتعلق هذه الماده بالدور الكبير الذي تقوم به مراكز التدريب المهني والتقني بأعداد الكوادر الفنيه لذلك لا بد من توفير المال اللازم لدعم هذه المراكز لغايات توفير مختصين في مجالات الألكترونيات والميكانيك والحاسوب وهي امثله على بعض الأختصاصات التي يمكن ان توفرها هذه المراكز واعتقد اننا في هذه الظروف التي نحن بحاجه لهذه الأختصاصات لا بد من دعم مراكز التدريب في مختلف التخصصات .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

شكراً .

السيد المقرر : الماده ١٥- تتعلق في مراكز الدراسات والأبحاث المتخصصه لاحظت اللجنة دولة الرئيس ، الزملاء الأفاضل ، ان هناك عدة مراكز للأبحاث بعض هذه المراكز هناك ازدواجيه في القضايا التي تتولى البحث فيها وهذه الأزدواجيه من منظور اللجنة الماليه انها هدر للوقت وللمال لذلك تتمنى اللجنة الماليه وتوصي المجلس الكريم بأن تتم تركيز هذه الجهود في القضايا المشتركه للبحوث في ان تكون متخصصه في مركز واحد بدل من تشتيت الجهد في عدة مراكز .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر : الماده (١٦) : – وتتعلق في الخدمات الطبيه والعسكريه والمدنيه وهي تقرير للدور الكبير الذي تقوم به الخدمات الطبيه العسكريه والخدمات الطبيه المدنيه والمطالبه بدعم هذين الجهازين لتغطية الخدمات الصحيه في كافة انحاء المملكة والوقائيه منها .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر : الماده (١٧) : –

دولة رئيس المجلس : نعم ، تفضل .

الدكتور عبدالله النسور : يعني ارجو سيادة الرئيس ان تلتفت ولو دقيقه واحده ترى ايدينا لأن لي انا كلمة ألقيتها بما يتعلق بتوزيع الأعطيات ومنح التأمين الصحي لكل الناس وزيادات ونقص . نحن يجب ان ننظر الى عجز الموازنة ولذلك اريد ان الفت النظر لما جاء بكلمتي الى انه يجب مراعاة الكلف التي ستتحملها الخزينة والأجيال القادمه في توزيع هذه التحسينات على حياة المواطنين ، واريد ان اسجلها للتاريخ لاننا نتسرع في اقرار هذه المواد وكأن الذي يرفع يده ليقول ملحوظه يرتكب خطأ وكأنه يجب ان يستمر في الأعتذار سيدي الرئيس .

لدينا ملحوظات جديه وصادقه وعلميه.

دولة رئيس المجلس : اذا تكرمت لقد ابديت ملاحظاتك على هذه التوصيات انت تلقي خطابك ولن نعود مره اخرى لكي نسمع من كل زميل على كل توصيه ، ما ابداه من ملاحظات ، ملاحظاتك سجلت وسمعها الناس وابديت اعتراضك او ملاحظاتك على هذه الفقره نحن لم نتجاوزك في هذا الأمر ولن نعود لأدخال ملاحظاتك في هذه التوصيه .

الدكتور عبد الله النسور : يعني نأخذ الملحوظه او نتركها ، لا يمكن تحسين ملحوظه هيك المفروض نعمله .

دولة رئيس المجلس : لا ممكن ، دكتور عبدالله نحن حسنا واستمعنا الى كلمات وحسنا انما انت عندك سياسة متكاملة حول هذا الموضوع .

السيد المقرر : الماده (١٧) :- تتعلق في دعم المواد التموينيه وتتلخص هذه التوصيه في ضرورة توجيه الدعم الى مستحقيه اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأداء الأداري والمراقب في جهاز وزارة التموين ، دراسة ولتصحيح هيكلة الدعم للسلع التي يشملها هذا الدعم وتوفير المواد العلفية للمواشي وبصوره دائمه وبأسعار مرغوبه .

دولة رئيس المجلس : اخ سعد ممكن فقط تقرأ بداية الماده .

السيد المقرر : لدعم المواد التموينيه قد انخفضت الى (٣٠) مليون دينار في العام ١٩٩٤ ، مقابل مبلغ (٣٦) مليون دينار تم تخصيصهم للعام ١٩٩٣ ، فترى اللجنه ضرورة عدم المساس بهذه المخصصات عن طريق رفع اسعار اي سلعه من السلع المدعومه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل توافقون على هذه التوصيه ، دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : لا ادري لأن معالي وزير الماليه صحح الأرقام فهو ذكر ان القضية ليس (٣٠) مليون ولا (٣٦) مليون أظن ذكر (٧٥) مليون .

دولة رئيس المجلس : لا ، ليس هكذا .
هل توافقون على هذه التوصيه ؟

موافقه .

السيد المقرر : الماده (١٨) :- وتتعلق في صندوق المعونه الوطنيه وترى اللجنة تفعيل نشاط هذا الصندوق عن طريق توحيد جهود صندوق المعونه الوطنيه واتحاد الجمعيات الخيريه ولجان الزكاة المتعدده بهدف التنسيق بأيصال الدعم الى مستحقيها .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على هذه التوصيه ؟

موافقه .

استفسار ، صوتنا فقط استفسار السيد فوزي .

السيد فوزي الطعيمه : التوحيد يعني قد يكون ان يعمل كل جهة لوحدها اتجاه هدف واحد ، اما انا اود لو نرى توحيد نوع اخر .

دولة رئيس المجلس : دكتور فوزي محطوط هنا بهدف تنسيق وتحسين الأداء لأيصال الدعم والمساعده الى مستحقيه يعني التوحيد في الهدف هذا ، لا التوحيد احسن اقوى ، شيخ ابراهيم تفضل .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : مصارف الزكاه ينبغي ان تكون محصوره غير تابعه لبقية المصارف ، لأن الزكاه لها مصارفها المعروفة عند وزارة الأوقاف حسب الشريعة الأسلاميه التنسيق افضل .

السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة المالية :

شكراً سيدي الرئيس ، الواقع الموضوع لا يتجاوز ان يكون هنالك تنسيق بين هذه الجهات المختلفه حتى تعرف كل جهة لمن تعطي الجهة الأخرى حتى ما في جهة تستفيد اكثر من غيرها وجهة بدها تروح عليها فعملية توحيد الجهود اي التنسيق يعني نفس المفهوم ومحصوره بجهود الصندوق مع الجمعيات الأخرى .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان ، اخت توجان .

السيده توجان فيصل : في فرق بين التنسيق والتوحيد والمطلوب هو توحيد لأنه في حالة التنسيق قد تبقى صناديق الجمعيات الخيريه وصناديق الزكاة تنفق على ما تعتبره هي اولويات لكن هنا نريد اولويات وطنيه فعندما توحد مع صندوق المعونه الوطنيه ارى كمثال ان العاملين عليها ليسوا اولى من الفقراء والمحتاجين مثلاً حتى بتسلسل اداء الزكاه عند التوحيد ستأخذ بأولويات الوطن ككل ولن تدرج اولويات تطبق حالياً في الزكاه وفي

الجمعيات الخيريه .

دولة رئيس المجلس : ايها الزملاء ، فقط اقرأ لكم ما هو مكتوب ؟

اذا سمحتم لي ، توحيد جهود وليس توحيد الصناديق توحيد الجهود فقط لا غير حتى يعرف كل واحد ما ، في مشكلة في توحيد جهود ، اذا سمحت السيد المقرر اقرأها مره ثانيه .

السيد المقرر : اسمح لي دولة الرئيس ، التوصيه واضحه .

ترى اللجنة تفعيل هذا النشاط عن طريق توحيد جهود صندوق المعونه الوطنيه واتحاد الجمعيات الخيريه ولجان الزكاه المتعدده بهدف التنسيق وتحسين الأداء بأيصال الدعم والمساعده الى مستحقيها .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه .

السيد المقرر : الماده (١٩) :- صندوق التنميه والتشغيل نظراً لأهمية دور هذا الصندوق توصي اللجنة بتوجيه نشاطه ليشمل مناطق البوادي والأرياف في المنطقه في الأردن وتفعيل نشاطاته بالأضافه الى زيادة الدعم وتنويع مجالات عمل هذا الصندوق ليشمل المشاريع التأهيليه الأسريه ومشاريع المرأه المنتجه والتوجه نحو القروض الجامعيه التشغيليه .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه . تفضل .

السيد سمير حباشنه :

ارجو من اللجنة المالية الكريمه الى ضرورة الأشاره الى تسهيل شروط الأقراض ، شروط الأقراض نعم بالنسبه لصندوق التنميه والتشغيل شروط صعبه فيها عقار ، ارجو اضافتها تسهيل شروط الأقراض .

دولة رئيس المجلس : اظن مناسب اضافتها .

موافقه .

اخ سليمان .

السيد سليمان سلامه السعد : شكراً دولة الرئيس ، اضافة الى ما تكلم به اخي سمير فأنني ارجو كذلك ان يضاف في التوصيه الى تسهيل الشروط لدى صندوق المعونه الوطنيه لأن هناك صعوبات كثيره مثال واحد هناك بطاله موجوده بين الأسر لا تعمل واذا بلغ الشاب (١٨) عام وينفصل وهو عاطل عن العمل ولا تعطى العائله لأجله .

دولة رئيس المجلس : تضاف تسهيل

الشروط .

موافقين ، موافقه .

الماده (٢٠) مؤجله .

السيد المقرر : الماده ( ) : موازنه المؤسسات العامه والمستقله ، الحقيقه ورد في توصيات (٩٢) و الـ (٩٣) مطالبه في اضافتها في الموازنه العامه للدولة ، تؤكد اللجنة على هذه المطالبه في التوصيه (٢٠) هناك اقتراح من الزميل الدغمي .

دولة رئيس المجلس : لحظه ابو زهير ، انما في اقتراح من السيد عبد الكريم الدغمي في هذا الموضوع ، يؤجل يقرأ مع القانون وليس هنا . دكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله النسور : شكراً سيدي الرئيس ، الماده التي نتحدث عنها هنا لمصلحة الزملاء الذين لا يحملون التقرير بين ايديهم هو ما اقترحه الزميل الدغمي في ان موازنة المؤسسات المستقله التي لا تدخل في الموازنه العامه حالياً والتي يبلغ مجموع موازناتها (٥٠٠) مليون دينار الا خمسه ، يعني حوالي ثلث هذه الموازنه اقترح الدغمي وقد اقترح البرلمان في دوراته السابقه وفق للماده (١١٥) من الدستور ان تظهر ميزانية تلك المؤسسات في الموازنه العامه يعني الآن (٥٠٠) مليون ليست بين ايدى مجلس الأمه ، في كثير من الأقتصاديين والقانونيين يرون ان في هذا مخالفه للماده (١١٥) من الدستور ووجوب ادخال تلك المؤسسات في الموازنة ، الزميل الدغمي اقترح ما يلي قبل قليل .

العفو يا سيدي ما هو انا اقتراحي هنا وليس هناك ، الدغمي يقول يجب ان نعدل المادة (١٢) من القانون لنقول فيها ان السنه الحالية نحب نشوف المؤسسات المستقله ضمن القانون واعتقد بأن المكان ليس هناك الجاي المكان هنا يعني يشار في نهاية هذه الفقره ان مجلس النواب يقرر ان تأتي الحكومة في السنه القادمه بقانون كامل . يعني المؤسسات المستقله والوزارات الحاليه ، لكن اذا عدلنا الماده (١٢) سيدي ستجدون لدى البحث آنذاك انكم فتحتم الموضوع في غير حينه ، فأما ان تعطيني الحق بالتحدث آن ذاك او تفتح النقاش في هذه اللحظه سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : لحظه عندما يقرأ الأقتراح اذا سمحت الأمانه العامه تقرأ اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي الأمانه العامه .

شكراً سيدي الرئيس .

مساعد الأمين العام : اقتراح من معالي عبد الكريم الدغمي اقتراح بتعديل الموازنه العامه للسنة الماليه ١٩٩٤ ، بحيث يصبح نص الماده (١٢) من القانون على الشكل التالي : -

بالرغم مما ورد بأي قانون اخر تعتبر موازنات الدوائر المشكلة بقانون تقدم لهذا العام قبل نهاية شهر آذار اما بالسنوات القادمة فتضم موازنات الدوائر المستقله الى الموازنه العامه ويصار ترقيم الموازنه بحيث تصبح الماده (١٢) للمشروع ماده (١٣) .

دولة رئيس المجلس : طيب ، السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس ، حقيقة التوصيه هي توصيه تتعلق بتوجهات مجلس النواب التي يرغب بأن تكون من الحكومة ، هذه التوصيه نحن معها جميعاً او على الأقل انا معها وعدد من الزملاء لا نعرف بالتصويت قد تنجح وقد لا تنجح ، اقتراح بتعديل الماده بتختلف عن التوصيه او ينسجم معها وكلفة يختلف عنها من حيث التداخل القانوني ، اقتراحي سيكون على الماده في قانون الموازنه على الماده (١٢) اي ادخال هذا النص الذي قرأه السيد الأمين العام ادخاله على نصوص قانون الموازنة هذا لا يتعارض مع توصيه المجلس بأن تكون موازنات المؤسسات المستقله ضمن الموازنه العامه للدولة ، لا مانع ان نقر هذه التوصيه ثم لا مانع من طرح الأقتراح فيما بعد ضمن القانون اذا وافق عليه المجلس ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : طيب ، يعني سمعت ابو زهير ، هذه التوصيه موجوده امامكم ، هل توافقون عليها ؟

موافقين .

الماده (٢١) .

السيد المقرر : الماده (٢١) وهي تتعلق في التصحيح القطاعي للخدمات ، وتوصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمه في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطيه واجور هذه ، وذلك لغاية الوصول للكلفة الحقيقيه لهذه الخدمات والتي قد تعني تخفيض الكلف على المواطنين فيما لو تم تحسين الأداء الأداري ، والفني في هذه الخدمات .

دولة رئيس المجلس : السيد سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : سيدي قد يفهم من هذه الماده بأننا ندعو في البرلمان الى زيادة اسعار الخدمات الذي تفضل السيد المقرر واشار اليها ، هذه الجملة فيها ضبابيه ، هذه يا اخوان هذه مصطلحات مضامينها لعيمه ، انا اناقش بالتوصيه ، التوصيه تقول لنصل الى الكلفه الحقيقيه لتشير الى تحسين الأداء الأداري لكن ان لا تشير الى موضوع الكلف الى هذه المرحله على الأقل وكأننا نعطي الحكومة الضوء بزيادة اسعار الخدمات ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : يا سيدي لا اعلم

اذا الاخوان امامهم التقرير ، دعني اقرأ التوصيه اذا أمرت دولتك .

توصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمه في مجال المياه والكهرباء والمستشفيات النفطيه واجور الهاتف بهدف الوصول الى الكلفة الحقيقيه لهذه الخدمات وتخفيض كلفة تقديمها للمواطنين من خلال تحسين الأداء الأداري والفني ، الحقيقة ليست فيها اي قراءة مخفية .

دولة رئيس المجلس : أخ سمير اذا سمحت المقصود هنا ان بعض الأهمال او التراخي في بعض المؤسسات قد يزيد الكلفه ويحملها على المواطن المقصود هنا مراجعة ذلك حتى لا يتحمل المواطن مثل هذه الكلفه واضحه ، اخ عبد الله النسور ، ثم الأخ جمال .

الدكتور عبدالله النسور : سيدي الرئيس ، نحن مجلس امه الواقع الذي يتحدث فيه سمير حباشنه صحيح مع حفظ الألقاب ، الأن هذه الجمله ماذا تقول واذا دلت هذه الجملة على ما تقول دولة الرئيس نعدلها زي ما بتقول نؤيده اللي تفضل فيه ، تقول توصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقديم الخدمات المقدمه في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطيه واجور الهاتف بهدف الوصول الى الكلفه الحقيقيه ما قال الكلفه يعني نوفر ونضبط الأمور وما نسيب الأداره وما بصير هدر ويصير عدادات هواء ، يقول الوصول الى الكلف الحقيقيه والهدف الثاني ان اتباع الحاجيات بسرعة الكلفة ، انا شخصياً اعتقد ان سمير حباشنه بالضبط تكلم ان المقصود هو الوصول الى كلفة حقيقيه تمهيداً لتبرير سعة الكلفه انا شخصياً من موقع المسؤوليه اؤيد نص اللجنة القانونيه اؤيده ولكني اؤيد ان ما تفضل به سمير حباشنه صحيح وان المخاوف يجب ايضاحها للمجلس وليس اتسرع والاسراع بها ، بأعتقادي بأن بهذا التقرير هذه أم توصيه واكبر توصيه والأخوه المختصين والخبراء يعلمون انني اتكلم صحيح اؤيد نص اللجنة القانونيه ولكني اؤيد ايضاح ماذا يعني لنواب الأمه حتى بكره يبررون تصرفاتهم لأن الحكومة ستقول لقد قررتم انتم هذه الماده انتم وافقتم عليها ونحن نعرض عليكم الكلف الحقيقية فارفعوا الأسعار .

دولة رئيس المجلس : السيد جمال الصرايره ، لكن قبل ارجوكم يعني احد يصيغها بالطريق المقصوده ، ثم نأتي للسيد عبد الرؤوف ، السيد جمال الصرايره .

السيد جمال الصرايره : انا اوافق السيد سمير حباشنه والتفسير الذي ذهب اليه الأخ الدكتور عبدالله النسور ، لذلك سيدي الرئيس ، اقترح شطب هذه التوصيه بتاتٍ ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس :

الحقيقه هذه التوصيه اخذت وقت كبير منا كل الأخوان الجالسين هنا يعرفون ان التكلفة الحقيقية للخدمات هي عاليه وذلك لتراكم الرواتب لتراكم المسلتزمات التي قد تكون مرات غير موجوده ، كان القصد هو الأيعاز الى الحكومة ان هذه التكاليف عاليه ولذلك يجب ان نقرر التكاليف الحقيقيه التي ستنعكس على المواطن من هذا المنطلق حطينا هذه النقطه وقلنا بالتكلفه الحقيقيه التي هي تؤدي تقليل التكلفه ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الروؤف الروابده .

السيد عبد الروؤف الروابده : سيدي الرئيس ، من دواعي الأداره الناجعة ان تعرف الكلفه الحقيقيه ولم يقل النص ان ترفع الأسعار للكلفة الحقيقيه وانا اعتقد انني اقرأ اللغه العربيه قراءه جيده بهدف الوصول الى معرفة الكلفة الحقيقية بلاش نقول الكلفه الحقيقيه وتخفيض كلفة تقديمها للمواطنين ذوي الدخل المحدود نحن نريد ان ترتفع الأسعار على الأغنياء ، ان كان هذا الأمر يخفف على ذوي الدخل المحدود الكهرباء والماء اذا كان يستهلكها البعض استهلاك بركهم وللأنارة الزائدة فليدفعوا رسوم اعلى ومن هنا انا اقول بهدف الوصول الى معرفة الكلفة الحقيقيه لهذه الخدمات وتخفيض كلفة تقديمها للمواطنين ذوي الدخل المحدود وتحسين الأداء الأداري والفني للمؤسسات فنحن اخذنا ثلاثة مواضيع .

اولاً : - عرفنا الكلفه الحقيقيه ، قللنا الكلفه على ذوي الدخل المحدود وحسنا الاداء الأداري والفني للمؤسسات ، شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :

دولة الرئيس أعتقد اذا نريد أن نغير كلمة الوصول الى معرفة لحل الأشكال بهدف معرفة الكلفة الحقيقية .

دولة رئيس المجلس : ما هي الوصول احسن .

السيد خليل حدادين : لا المعرفه غير الوصول .

دولة رئيس المجلس : نريد صياغة من اجل ان توضح الغموض لأن القصد متفقين عليه جميعاً ما في خلاف على القصد هو في غموض بالنص ، في احد عنده نصه ، لحظه

كمان مره .

السيد عبد الرؤوف الروابده : توصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمه في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطيه وأجور الهاتف بهدف الوصول الى معرفه الكلفه الحقيقيه لهذه الخدمات وتخفيض كلفة تعديلها للمواطنين ذوي الدخل المحدود وتحسين الأداء الأداري والفني للمؤسسات .

دولة رئيس المجلس : طيب ، هي في نص ، اقتراح أخ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبدالله اخوارشيده : شكراً دولة الرئيس مع احترامي بالنسبه لتوصيه اللجنة هي دقيقه لكن تنقصها العبارات الذي تفضل الأخوان فيها اللي هي معرفه الكلفه الحقيقيه ولكن النص الذي اورده الأخ عبد الرؤوف الروابده جيد ويقصد أن الطرقات التي لا تستعمل المياه بشكل كثير ولا تستعمل الكهرباء بشكل كثير ، ولا تستعمل الهاتف بشكل كثير ، هل هذه الكلف المفروضه عليها حقيقية اقرب ، مثل قرأت بالصحف قبل اسبوع بأن واردات مؤسسة المواصلات (١١٧) مليون دينار هل هذه محصله من الذي قصده الأخوان هل هي محصلة من اصحاب الأستعمالات الكثير ، والبرك والنوافير والأضاعات الزائده ، لذلك ارجو ان يكون اللي تفضل الأخوان باللجنه بتقديم نص يوجب ان تخفيض على طبقات الدنيا وتصاعدي بالنسبه للأستهلاكات .

دولة رئيس المجلس : ليس هذا المقصود ، اخت توجان تفضلي اعطينا صياغه .

السيده توجان فيصل : الخطأ بالصياغه ان الكلفه الحقيقية ليست حقيقه ثابته تصل لها الكلف هي تتأثر بالأداء وبالأداره وستتفاوت اذاً ليس هناك ما نقيم الآن ما يجري فنصل الى كلفه حقيقيه ليس هذا المقصود نضع الصيغه ان بعض المشتقات النفطيه وتطوير اداء المؤسسات المعنيه بها بهدف تخفيض هذه الكلفه تيسيراً كلفة هذه الخدمات تيسيراً لتقديمها للمواطن بكلف اقل لأن حقيقة تحسين الأداء سيخفض ثم سيخفض ليس هناك شيء اسمه كلفة ثابته حقيقيه مطلقه نصل اليها .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر ، يعني في (١٥ - ٢٠) رافعين ايديهم ما بقدر اعطي الجميع كلمات يا اخوان ، لحظه علينا .

السيد المقرر : اذا سمحت دولة الرئيس ، الحقيقة هو المقصود في هذه التوصيه ، هو تحسين الأداء الأداري والفني في بعض المرافق لغايات تخفيض كلفتها على المواطنين مثلاً لو اخذنا قطاع المياه ، الحقيقة تقديرات وزارة المياه ان الف متر من المياه يتجاوز نسبته (٤٠٪) في الحقيقة هذه النسبه يتحملها المواطنين لو حسنت الصيانه ولو حسنت الكوادر الفنيه لربما خفضت هذا الفاقد مثلاً الى (٢٠٪) عندها حتماً ستنخفض الكلفه على المواطنين وبالتالي ستنخفض الأسعار وهناك اقتراح دولة الرئيس ان تعدل على الشكل التالي هذه التوصيه :

توصية اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمه في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطيه واجور الهاتف بهدف تخفيض كلفة تقديمها للمواطنين من خلال تحسين الأداء الأداري والفني .

دولة رئيس المجلس : جيد ، هل توافقون على هذه التوصيه ؟ موافقة .

يا اخوان ارفعوا ايديكم للتصويت اذا ما زبط عدو .

السيد مساعد الأمين العام : ٥٢ - ٧٧ .

دولة رئيس المجلس : ٥٢ من ٧٧ .

السيد المقرر : التوصيه (٢٢) نقل المواطنين المستجدين الى مظلة الضمان الأجتماعي وهذه التوصيه من اللجنة الماليه لغاية ان لا يكون الطلب مستمراً على الوظيفة العامه بمعنى ان يكون نفس الأمتيازات بالقطاع الخاص هي نفس الأمتيازات بالقطاع العام .

دولة رئيس المجلس : اقرأها كامله .

السيد المقرر : الضمان الأجتماعي .

توخياً لمصلحة الموظفين المستجدين في جهاز الدولة وتسهيلاً لأجراءات النقل من والى القطاع الخاص والقطاع العام فأن اللجنة ترى توحيد تقاعد العاملين في جهاز الدولة واخضاع هؤلاء الموظفين الجدد الى مظلة الضمان الأجتماعي .

دولة رئيس المجلس : موافقين ، لا ، في الأخ بسام والأخ عبد الرؤوف ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي اسمح لي ان ارجع الى بند او توصيه (٢١) كان هناك اقتراحان واقتراح معالي عبد الرؤوف الروابده ثني عليه ولم يتم التصويت .

دولة رئيس المجلس : خلص صوتنا عليه وانتهى واقرينا .

الدكتور بسام العموش : ما بصير ، اذا كانت الطريقه بهذا الشكل معناه فيه استعجال .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي فقط تعديل لكلمة لأن النقل قرار اداري في السطر الأول بدل النقل الأنتقال ، هو ينتقل

طوع ولا ينقل بقرار اداري وتسهيلاً لأجراءات الأنتقال من والى القطاع الخاص والعام ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : دولة الرئيس ، هذه التوصيه سلاح ذو حدين اذا المقصود بأن قدامى الملتحقين في الخدمه سيتحولوا او يجيروا الى صندوق الضمان فأن هذا يعني اننا سنعتني بمكاسب فاقت مكاسب هؤلاء لدى زملائهم القدامى في القطاع العام الذي يخضع الى التقاعد وما شاكل ذلك ، لا بد من ضابط لهذه التوصيه اذا كان المقصود ، هو تخفيض الطلب على القطاع العام فليكن لهذا الذي سينتقل الى الضمان نفس المكاسب التي يتلقاها الموظف العام من تقاعد ومكافأت وعلاوات وما شاكل ذلك ، فيجب ان ننتبه الى هذه النقطه . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : هذه التوصيه غير واضحه .

اولاً : ماذا نعني بالموظف الجديد ؟ عندهم الموظفون الجدد ؟ وبعد ذلك كيف نحول بعض الموظفين ليكونوا على حساب الضمان من موظفي الدولة ومعظمهم على حساب التقاعد هذا يعمل نوع من التفرقة ونحن عندنا فرق بين من هم على حساب الضمان الأجتماعي ومن هم على حساب التقاعد وبحاجه الى تحديد من هم الموظفين الجدد .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد داوديه .

السيد محمد داوديه : سيدي الرئيس ، الموظف الجديد اذا نريد ان نحوله على الضمان الأجتماعي بعني ان تقاعده سيصبح (٤٠) سنه يعني لا يحال على الضمان الأجتماعي الا اذا بلغ (٦٠) موظف الدوله يخدم (٢٠) سنه (٢٢) سنه يحال على التقاعد اذا بدك تحوله على الضمان الأجتماعي بدك اتخلي للستين السيدة الى (٥٥) يعني قد تمتد خدمتها (٣٥) سنه والرجل او الذكر قد تمدد خدمته الى (٤٠) سنه دون ان يصل الى التقاعد .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور : سيدي الرئيس ، هذه الفقره تعالج خلل سيتفاقم سنة بعد سنه من قراءة ارقام الموازنه ان للدولة هذا العام (١٥٠) مليون دينار عائدات تقاعديه وهذا مبلغ لا يجوز تجاهله ، اعتقد ان

من الأستخفاف تمام والتخلي والتنصل من المسؤولية ان لا تتوقف لجنة ماليه عند هذا الرقم الكبير انا لست عضو باللجنه الماليه ولكن هذا الرقم بما انه ملفت للنظر قالت اللجنة بأن الموظفين المستجدين ، لم يتحدث احد بهذه الفقره عن قدامى الموظفين ولا عن قدامى المتقاعدين كأن اللجنة تصنع مقترح امام الحكومة لتخفيف قضية التقاعد وتحيلها الى مظلة الضمان الأجتماعي بحيث يكون المواطنين في تحت نفس المظله في المستقبل اما القدامى فلا حديث عنهم لها ولكن كما تفضل واشار الزميل داوديه قبل قليل هذه اذا اخذت فيها الحكومة هيك ونحن قررناها ومجبورين ان يأخذوها راح بصير في خلل في قضايا ثانيه منها . . التقاعد ومدى التقاعد واسلوب الأحاله عليه والأقتطاعات وكميتها هذا موضوع يجب ان ينال دراسة اكتواريه تنبهه للمستقبل ولذلك ، اعتقد ان من الحكمة ان نبقي هذه الفقرة ولكن نطلب من الحكومة دراستها لتأتينا بمقترح ترشدنا فيه الى المخاوف ونقاط الضعف لأننا كلنا حريصين على ابنائنا ، كل المتقاعدين حبايبنا واخوانا نحن القائمين على مصلحتهم ، اقترح تعديل هذه الفقره ويؤيدني فيها معالي رئيس اللجنة ان نطلب إلى الحكومة دراسة كذا وكذا بهدف كذا وكذا وتأتينا بتقرير .

دولة رئيس المجلس : دكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : الحقيقة لما توقع هذه الفقره من لبس ومن مشاكل ويبدو أنها مستعجله اقترح الآن حذفها فعلاً حتى يأتي مشروع مناسب تتقدم به الحكومة ولذلك اقترح هذا .

دولة رئيس المجلس : من يثني ، يثني ، من يوافق على هذا الأمر حذف هذه الفقره . عدو ، شطب الفقره .

السيد مساعد الأمين العام : ٤٧ - ٧٧ .

دولة رئيس المجلس : ٤٧ من ٧٠ . تشطب الفقره (٢٣) .

السيد المقرر : توصيه (٢٣) وتتعلق باللامركزيه وموازنه المحافظات وتتعلق باللامركزيه وموازنه المحافظات . وقد ارتأت اللجنة الماليه ان توصي للحكومة بدراسة الكوادر الماليه والأداريه والقياديه المدولة بالمحافظات قبل الأستمرار أو قبل التوسع في تطبيق اللامركزية وقد تفضل دولة رئيس الوزراء فأجاب عن هذه القضيه بأن الحكومة الآن بصدد وضع قانون للحكم المحلي وفي صدد تدعيم الكوادر في المحافظات واعتقد هذا ما ينسجم مع الرأي الذي سمعناه .

دولة رئيس المجلس : سيد عبد الرؤوف

الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي انا اوافق على هذه التوصيه كاملة بأستثناء السطرين الأخيرين اذ لم يستطع عقلي السياسي ان يفهمهما ، بتقول بشكل مرتجل خايفين عليها يعني انه يجب علينا التسرع في موضوع تطبيق اللامركزية بشكل مرتجل لا يستند الى تشريعات تنظم الأمر لحد الآن كويس بشكل يحقق الأهداف المرجوه دون تعريض مسيره الوحده الوطنيه الى احتمالات ومخاطر نحن بغنى عنها أنا لم افهم علاقة الوحدة الوطنية باللامركزية ، هذا شعار كبير الذي ادخلناه لحد من السياسة اخرجنا من السياسة ليعبر الى الأداره وغداً سيعبر الى رفع الأسعار وسيدخل في متاهات اخرى ان وحدتنا الوطنيه ايها الأخوه لا تؤثر فيها قرارات اداريه ، لذا اقترح ان ننتهي بشكل يحقق الأهداف المرجوه وشطب ما بعد دون لانها دون .

دولة رئيس المجلس : استاذ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر : انا اريد ان اسمع شرح من رئيس اللجنة ومن مقررها حول هذا الموضوع لأن لهم وجهة نظر .

دولة رئيس المجلس : نحن لم ننتهي من الموضوع ، تفضل السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر : دولة الرئيس ، الحقيقة اثناء مناقشتنا لموازنة المحافظات ما لاحظناه ان كثير من المناقشات انصبت ان هذه المحافظة تأخذ موازنة اكثر من تلك المحافظة او المحافظة هذه تأخذ اكثر من تلك المحافظة وجرى التنافس بين هذه المحافظات على موضوع حجم الأنفاق من موازنة الدولة فقط نحن نود ان تكون هناك تشريعات لأعطاء اولويات الأنفاق بحيث يكون هناك بعض المشاريع التي تخطيطها مركزي ويكون ادارة الأنفاق عليها مركزياً وهناك حدود للمشاريع التي يكون الانفاق عليها والتخطيط لها يتم من خلال المحافظات هذه فقط للتحوط لكي لا تكون المركزية خلواً من كل معنى سوى الصراع على المال العام فقط نريدها ان تكون مضمون ومحتوى من خلال تشريع واضح وهو التشريع الذي نترقبه لغايات الحكم المحلي وان يتم اختيار كل القيادات فيها على اساس ديمقراطي وضمن مسيره ديمقراطيه في اظهار آراء المواطنين في هذه المحافظات في شكل يوضح حاجاتهم ومتطلباتهم .

دولة رئيس المجلس : جيد ، ما هو علاقه الوحده الوطنيه في الموضوع .

السيد المقرر : يا سيدي كما أسلفت ان القضية لا نريدها ان تتحول هي الى صراع من يأخذ من المال العام اكثر وهذا ما يحوي في الموازنة في المحافظات بهذا الشكل الحالي .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة المالية : الواقع تأثيرها على الوحده الوطنيه بمعنى ان يصبح هناك تنافس بين المحافظات للحصول على مكاسب اكثر ولا مانع من شطب هذه الجملة لأن كان القصد فيها تبرير التوصيه ما دام واضحه التوصيه نستطيع ان نشكلها ولا مانع من شطبها .

دولة رئيس المجلس : خلص ، اخ بسام خلص منيح هيك ، هل توافقون على التوصيه مع شطب الفقره الأخيره ؟ موافقين .

الأخ سليمان .

السيد سليمان سلامه السعد : دولة الرئيس ، اذا سمحت اخذ بالتوصيه التي ذكرها ابو عصام والشرح الذي ذكره الأخ مقرر اللجنة انا اقترح شطب كلمة الوحده الوطنيه واستبدالها بعبارة بحيث تراعى العدالة بالتوزيع .

دولة رئيس المجلس : يعني خلص نفس النتيجة يعني تؤدي الغرض . (٢٤) .

السيد المقرر : (٢٤) الأداء الحكومي والأنفاق الرأسمالي لاحظت اللجنة المالية ان النفقات الرأسمالية التي ترصد بقانون الموازنة العامه لا يتم انفاقها بالكامل وفي عام الـ ١٩٩٣ انفق حوالي (٣٦٪) من النفقات الرأسمالية فقط مع ان هذه النسبة الحقيقة مرتفعة لكن تتوخى اللجنة المالية في هذه التوصيه بتحسين الأداء لغايات ان يتم انفاق الموازنات التي ترصد بالنفقات الرأسماليه .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : برفع ايدي على كل فقرة ، بالسطر الرابع سيدي بكلمة الأنجاز اتمنى على سيدي المقرر ان يفسر لي اياها مع ان هذه حيث بلغت نسبة الأنجاز من هذا الأنفاق لعام ١٩٩٣ ، حوالي ٨٦ مع ان هذه النسبة تعبتر معقوله في مرحلة الأنجاز كلمة الأنجاز لم افهمها لو انه يشرحها لي .

السيد المقرر : الحقيقة المقصود هو ما انفق من المخصصات الرأسمالية بحدود ٨٦٪ بالعام ١٩٩٣ ، نحن نتأمل ان يتم الأنفاق على هذه الوتيرة ويرتفع لغايات الوصول الى نسبة امثل من الـ ٨٦٪ برغم تقديرنا انها نسبة مرتفعه .

السيد عبد الرؤوف الروابده : انا بقول كلمة الأنجاز الوارده في السطر الرابع ماذا تعني هذه النسبة (٨٦) تعتبر معقولة في مرحله الأنجاز .

السيد المقرر : يا سيدي نغيرها .

دولة رئيس المجلس : في مرحله التنفيذ ، الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : الحقيقة السطر ما قبل الأخير ، وتفعيل القطاعات الأقتصادية مع ضرورة التنفيذ على القطاعات الأنتاجيه بدل الأنشاءات .

دولة رئيس المجلس : هي المقصود الأنشاءات ، التوصيه كما وردت مع تصليح كلمة الأنجاز في المرحله الثانيه تعديلها ، من يوافق ؟ موافقه . (٢٥) .

السيد المقرر : (٢٥) اجهزة تحصيل الأيرادات العامه للدولة حفاظ على حقوق الخزينه من الأموال المستحقه لها على الغير وتحصيل المتأخرات من الأيرادات الضريبية والرسوم وغيرها لتقليل الفجوة بين الأيراد والأنفاق ولتحقيق العداله والمساواه بين المكلفين فأن اللجنة توصي العنايه بالأجهزه الحكوميه المختصه في تحصيل هذه الأيرادات وتزويدها بالموظفين والكفاءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟ لا ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي غير واضح كلام اللجنة فأن اللجنة توصي العنايه بالأجهزه الحكوميه المختصه في تحصيل هذه الأيرادات يعني ما هي العنايه المطلوبه .

اعطاء الحوافز لهم ، مش واضح النص هنا . النص الذي ذكرته اللجنة غير واضح .

دولة رئيس المجلس : اخ سعد .

السيد المقرر : يا سيدي هل العنايه يمكن ان تعني والله تخفيض رواتبهم المطلوب ان تحصل الدولة ايراداتها فعندما ترغب في تحصيل مزيد من الأيرادات التي لم تتمكن هذه الأجهزه في هذا العام او في العام الماضي من تحقيقها المفروض انها تدعم هذه الأجهزه ادارياً وفنياً ومالياً لغاية زيادة قدرتها على التحصيل .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ .

موافقه .

الأخت توجان ليست موافقه .

السيد المقرر :

(٢٦) قطاع الشباب ، توصي اللجنة بأن تولي الحكومة العنايه بهذا القطاع بما يستحق من الدعم المادي والمعنوي وخاصة توفير المال اللازم لدعم الأنديه والأتحادات الرياضية بما يتناسب مع النشاطات المرجوه منها ودعم الحركه الشبابية ومراكز الشباب لتنمية قدراتهم الأبداعيه واطلاق طاقاتهم واستثمارها

في الأتجاه الصحيح وتبني توصيات المؤتمر الوطني العام لتحقيق هذه الأهداف المرجوه .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على هذه التوصيه ؟

موافقه .

السيد المقرر : (٢٧) البلديات توصي اللجنة الماليه المجلس الكريم بالأسراع والحقيقه هذه التوصيه بشقين الشق الأول للأسراع برجاء اللجنة القانونية للأسراع بأقرار قانون البلديات المنظور امامها وذلك لكي تتمكن الحكومة من دراسة اوضاع هذه البلديات ومساعدتها على النهوض بمهامها بكفاءة اعلى .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع اللجنة القانونية انتهت من قانون البلديات وكان الأمر متوقف على مادتين طالبت الحكومة بتعديلهما واللجنة لا تستطيع ان تنظر في هاتين المادتين الا بطلب رسمي وتعديل يأتي من الحكومة فهذا التعديل اظن انه وصل الى الرئاسة وعندما يحول الى اللجنة ستنتهي اللجنة خلال ساعه من هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : اذا تبقى كما هي مع العنايه بالأهتمام بشرح الشيخ عبد الباقي ، الأخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي البلديات لا تتقاضى فلساً واحداً من واردات الخزينه الأردنيه وفي السطر الأخير يحقق العداله في توزيع مخصصات البلديات من واردات الخزينة البلديات لا تتقاضى فلساً واحداً من واردات الخزينه هناك ضرائب ورسوم تحصل لمصلحة البلديات يجري توزيعها من قبل مجلس الوزراء ولذلك اتمنى بدل من واردات الخزينة من الضرائب والرسوم التي تحصل لمصلحتها والا ستحول البلديات الى الغرف من الخزينه ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس ، كذلك التوصيه المتعلقة بمجلس النواب اقترح شطبها لأن اللجنة القانونيه في مجلس النواب انهت كما ذكر الشيخ عبد الباقي نظر القانون ولكنها تنتظر بمادتين من الحكومة والكره الآن في ملعب الحكومة لأنهاء هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : نحن اخذنا شرح الشيخ عبد الباقي .

نوافق على التوصيه كما عدلها الأخ عبد الرؤوف ؟

موافقين .

السيد المقرر : الماده (٨) الزراعه .

توصي اللجنة ان تدعو الحكومة الى ملتقى يضم كافة الفعاليات الزراعيه لأعادة النظر في السياسة الزراعيه بشكل يضمن حلاً جذرياً لأزالة تشوهات بالقطاع الزراعي وحل المشاكل المعلقه منذ زمن بعيد والمرتبطة بالمديونيه وتوحيد مصادر التمويل والبت في تأمين المدخلات الزراعيه بأسعار معقوله وموضوع التأمين الزراعي وقانون اتحاد المزارعين ووضع حوافز للأنماط الزراعيه المرغوبة حتى لا تصبح الزراعه مصدراً لأستنزاف الجهد والمال كما وتوصي اللجنة بعدم زيادة اسعار المياه الزراعية المستعمله للزراعات كما توصي اللجنة بأيلاء موضوع المنظمة التعاونية الأردنيه الأهتمام الكافي ودراسة واقع هذه المؤسسة الدراسة الموضوعيه لوضع الحلول اللازمه لأنقاذها والعمل على تفعيل دورها كمؤسسة تنمويه رائده في المجتمع المحلي .

دولة رئيس المجلس : السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً دولة الرئيس .

دولة الرئيس لم تتطرق اللجنة الماليه وانا عضو فيها الى عنصر هام من عناصر العملية الزراعيه وهذا العنصر يتعلق بعملية التسويق الزراعي وهذا مانشهده هذه الأيام فلذلك انني اقترح على المجلس اضافة الفقره التاليه وهي ، العمل على ايجاد الحلول المناسبه للأختناقات التسويقيه التي تحدث في كل موسم زراعي وذلك من خلال ايجاد الأسواق الملائمة لتسويق المنتجات الزراعيه .

دولة رئيس المجلس : السيد سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : تعديل بسيط موافق على الفقره بأستثناء او بالتعديل البسيط التالي : - ان عدم زيادة اسعار المياه شريطة الألتزام بالأنماط حتى يكون عنصر المياه للري واحد من عناصر القوة بيد الحكومة عندما تريد أن تنفذ النمط الزراعي شريطة الالتزام بالنمط الزراعي . فقط هذه الفقره .

دولة رئيس المجلس : اخ نادر .

السيد نادر الظهيرات : سيدي الرئيس ورد في هذه العبارات توحيد مصادر التمويل واعتقد ان مصدر التمويل الوحيد حالياً هو فقط مؤسسة الأقراض الزراعي ومنعت باقي المؤسسات من اعطاء القروض .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي رداً على ما تفضل به احد الزملاء لغايات ربط كلفة الماء في الأنماط الزراعيه الحقيقة نحن نقول في

التوصيه وضع حوافز في الأنماط الزراعيه والسلطه التنفيذيه هي عندما تدرس طريقة تطبيق هذا النمط الزراعي لربما تربطه في حافز سعر الماء او لربما تربطه في اي حافز آخر تراه مناسباً ، بالنسبه لقضية توحيد مصادر الأقراض الزراعي الحقيقه لا اعلم ما يتم في موضوع تصفيه البنك التعاوني وما يجري الآن في المنطقة التعاونيه لكن المنظمه التعاونيه الآن قائمه ومن خلالها تمارس بعض الجمعيات اعمالها وهناك فكره قديمه لتوحيد مصادر الأقراض الزراعي لكنها بأعتقادي لم تتم لغاية الآن وفرض لو انتهى دور المنظمة التعاونيه الحقيقية هناك قروض كبيرة للمنظمه التعاونيه على المزارعين لا بد من جهة ان تعالج هذه التركه او هذه القروض فأفضل وضع للمزارعين يتعاملوا مع جهة واحدة ولربما تنقل هذه القروض من المنظمة التعاونيه الى مؤسسة الأقراض الزراعي ربما تكون هي المؤسسة الوحيدة للأقراض الزراعي وهذا ما هدفت له اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : اخ حاتم .

السيد حاتم الغزاوي : اي تغيير يجري على اسعار المياه بزيادة وتستطيع الحكومة ان تتخذ من اجراءات كفيلة من السيطره على عملية النمط الزراعي خارج دائرة تغيير الأسعار ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمه : انا اعتقد ان الفقره كما جاءت من اللجنة الماليه مناسبة جداً ويجب ان لا نضع قيود كثيره وندخل في تفصيلات كثيره ، وانا افهم مشاركة الأخوه اعضاء اللجنة بمناقشة الموازنة اما بالتوصيات ايضاً هذه قضية مش معقوله .

دولة رئيس المجلس : مزبوط ، اخ محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : اقترح زيادة كلمة او جمله في آخر الفقره هي دعم وزيادة رأسمال مؤسسة الأقراض الزراعي .

شكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان هذه تفاصيل ندخل فيها لكن في اقتراح من السيد علي الشطي قرأه عليكم ، هل ترغبون بالتصويت على الأضافه والموافقه على الفقره ، هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقين .

(٢٩) .

السيد المقرر : (٢٩) التعليم في الريف والباديه وتوصي اللجنة الماليه ان ينصب اهتمام الحكومة بالمراحل الأساسيه والثانويه من التعليم على النوعيه وان لا يقاس النمو والتطور

في هذا القطاع بعدد الأبنيه المثيره لذا ترى اللجنة التركيز على تأهيل المعلمين من ابناء المناطق النائيه لسد الثغرات التي نشأت عن عدم الأستقرار وتبادل المدرسين المعينين من خارج تلك المناطق والذي انعكس سلباً على العملية التعليميه .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ اخ بسام لحظه ، أخ بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، الحقيقة بالنسبة للأهتمام بالمدرسين انا اقترح اضافة عبارة يمكن ان يصيغها الأخ عبد الرؤوف الروابده ، فيما يتعلق بالمعلمين واحجامهم عن الذهاب للبوادي بأن يكون هناك حوافز بدل خدمه يعني حتى يتم تأهيل ابناء تلك المناطق .

دولة رئيس المجلس : المادة كما هي اذا سمحتم ، هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

شكراً لكم انتهت توصيات اللجنة اللجنة المالية نأتي الى مشروع القانون .

الآن خذوا لنا اعداد الحضور ، استدعوا الأخوان الذين في الخارج .

السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر : يا سيدي ، مشروع قانون الموازنه العامه للسنه الماليه ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : تفضل دكتور .

الدكتور عبدالله العكايله : دولة الرئيس ، في توصيه من اللجنة الماليه بخصوص زيادة الموظفين ماذا جرى فيها لم نسمعها .

دولة رئيس المجلس : مرينا عنها في التوصيه الخامسه مرينا عنها وافقنا عليها .

السيد المقرر :

مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٤

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة ١: يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤) ويعمل به اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟ الآن نريد ان نعد الأصوات الرجاء من الجميع الجلوس .

موافقه .

السيد المقرر : المادة ٢ : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للأثنى عشر شهرا المنتهية بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي : -

أ- الايرادات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار

ب- النفقات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار

دولة رئيس المجلس : تفضل اخ عبدالله.

السيد عبد الله النسور : سيدي الرئيس ، هذه متعلقه بالأيرادات والنفقات هذه الماده عادة ترجأ ترجع للآخر لأن في بعد اشوي في اقتراحات بالتخفيض ، فأذا امرت فقط تأجيل الماده الى الآخر .

دولة رئيس المجلس : صحيح ، اذاً تؤجل ماده (٢) .

السيد المقرر : المادة ٣ : تسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الخارجية والداخلية واقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٠٠٠) دينار .

دولة رئيس المجلس : اخ بسام ماذا .

الدكتور بسام العموش : اقترح بدل الوفر تخفيض نفقات .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على الماده كما هي يا اخوان ؟

موافقه .

السيد المقرر :

المادة ٤ : أ ــ تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على الماده ؟

موافقه .

بأغلبية كبيره .

السيد المقرر : هناك توصيه تتعلق بالماده (٤) ؟

ب- تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (٦٦٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

توصي اللجنة المالية ان يتم تحويل الموازنة الرأسماليه في العام الثاني من المساعدات والمنح

فقط وعدم جواز الأقتراض للتمويل هذا الباب لذا لابد من شطب ، اذا اقر المجلس هذه التوصيه لابد من شطب كلمة والقروض التي تلي المساعدات والمنح .

يا سيدي التوصيه .

٢- الموازنة الرأسمالية - الباب الثاني

توصي اللجنة المالية ان يتم تمويل (الموازنة الرأسمالية - الباب الثاني) من المساعدات والمنح فقط وعدم جواز الاقتراض لتمويل هذا الباب وذلك حتى لا نضيف على عجز الموازنة الحالي .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الله .

الدكتور عبدالله النسور : سيدي الرئيس هذه الفقره تقول هناك مبلغ (٦٦) مليون تأتي هذه الـ (٦٦) مليون من ثلاث مصادر مساعدات منح قروض اللجنة المالية تدير شطب كلمة والقروض اذا شطبت كلمة والقروض بدها صحيح ولا يجوز ، ان هذه الـ (٦٦) مليون اتيه من ثلاث مصادر (منح ، مساعدات قروض) .

اللجنة المالية تعترض انا معها في الأعتراض انه مش لازم تنحط القروض كأيراد هذا صحيح لكن رغم صفحة لو شطبنا كلمة والقروض فأن مبلغ (٦٦) مليون لن يتحصل لأنك شطبت احد ابوابه الثلاث

ولذلك ارجو الأبقاء على هذا الرقم وهذه الكلمات كما جاءت في القانون ولكن تعتبر دائرة الموازنة ووزارة المالية وتأتينا في العام القادمه في موازنة فنياً بقبوله لدينا ، اما ان شطبت الكلمة شطب لغوي من ناحيه فنيه بدك تشطب الرقم وتقول لي وتقدر لي هنا في القائمة كم سيأتيك من القروض ، لذلك اقترح على المجلس اقرار الماده كما جاءت من الحكومة والطلب اليها التقيد بما قلت ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد جمال الصرايره .

السيد جمال الصرايره : الفكره ، لا نستطيع ولا تستطيع الدولة القيام بالمشاريع وجميعنا بهذا المجلس الكريم طالبنا بالقيام بمشاريع كثيره وهناك مشاريع قيد التنفيذ وبموجب قروض فكيف تستطيع دولة اي دولة ان تقوم بهذه المشاريع بدون قروض ، لذلك انا اقترح سيدي دولة الرئيس ان تبقى كلمة القروض كما هي عليه ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبدالله العكايله ، ثم رئيس الللجنة .

الدكتور عبدالله العكايله : شكراً دولة الرئيس ، هذا الباب الثاني في الموازنة هو في واقعه موازنة طارئة وان لم يكن يظهر هذا الأسم وكان يجب ان يظهر والانفاق من هذا الباب يفترض ان يكون محدداً بالتمويل المتاح

وانا مع اللجنة المالية بشطب القروض فأن اتيح تمويل من مساعدات او منح فيها ونعمت والا فلا مجال لزيادة الأقراض خصوصاً ان هذا الأقراض لن يوجه إلى مشاريع تنمويه مدره لعماله ومولده لفرص عمل فأنا مع شطب القروض ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

سيدي الرئيس ، في حالة الحصول على قروض معناه المديونيه الأردنيه نحن نزيدها ، اللجنة الماليه ترى ان الباب الثاني لا يمتلك الأولويات التي وضعت في العام الأول وعليه وزارة الماليه كانت متفائله بالحصول على منح ومساعدات ونحن نذهب معها في ذلك ، واما الأقتراض فهذا يعني ان غداً ستقبل الحكومة (٦٦) مليون دينار وتزيد المديونيه وتبدأ في تنفيذ هذه المشاريع فهو نوع من الأداره لهذا الموضوع بحيث ان لا نزيد المديونيه ومن ثم نتناول هذا الموضوع وخاصة وان الباب الثاني ليس له الأولوية مثل الباب الأول ، ارجو من المجلس الكريم الموافقة على هذه التوصيه حفاظاً على المال العام خاصة وان الوزارات المختلفة في العام الماضي لم تستطع تنفيذ (٤٢٤) مليون دينار كل ما انفقوه بالعام الماضي ٨٦٪ من النفقات الرأسماليه لم يتجاوز (٣٠٠) مليون عندنا الباب الأول (٣٥٨) مليون فلن ينفقوه

فلماذا نبهور الموازنة على الفاضي ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد وزير الماليه .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة ما قصد من هذه الموازنة او الباب الثاني هو تلبية لكثير من الحاجات التي تفضل بها الزملاء الأخوه النواب لأنها تصب في ذلك المجال هي مزيدا من المشاريع لمحافظاتهم وكلمة القروض ليس القروض التجاريه وانما القروض الميسرة جداً اي بفوائد لا تذكر وهذا المقصود منها وليس ان بالأسعار التجاريه (١٠ و ١٢ ٪) ربما بـ ١١ ٪) ولمدة طويله ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً سيدي الرئيس ، اثني على كل ما قاله معالي رئيس اللجنة المالية وارجو ان اخالف الدكتور النسور لأن المساعدات والمنح لم يلزم بها احد وبالتالي اخالف معالي الوزير ايضاً حتى القروض المسهلة هي قروض على هذا البلد وبالتالي انا مع شطب القروض ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : لم استطع ان اقتنع بما قاله معالي الدكتور عبدالله

هذا الـ (٦٦) مليون هي سقف دكتور عبدالله النسور هذا سقف بمعنى آخر نريد ان نشجع الحكومة ان تحاول الحصول على مساعدات ومنح وان تنفذ من هذه المشاريع ما يقابل تلك المساعدات والمنح فأن لم تستطع التوفير تؤخذ بعض من هذه المشاريع ولذا فأنني اؤيد توصية اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد : يبدو ان هذا المبلغ فعلاً غير واضح حتى عند الحكومة في قضية يعني صرفه والأنفاق فيه لذلك انا مع الغاء قضية القروض وحتى لا نحمل البلد مسؤوليات وديون .

دولة رئيس المجلس :

في هناك توصية اللجنة المالية ، من يوافق على التوصية ؟ نريد ان نعد على توصية اللجنة الماليه .

السيد مساعد الأمين العام :

٥١ - ٧٣ .

دولة رئيس المجلس : ٥١ من ٧٣ .

اذاً تقبل توصية اللجنة الماليه .

(جـ) .

السيد المقرر :

جـ- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه .

السيد المقرر :

د. اذا لم تتحقق المنح المنتظره لدعم الخزينه يجوز زيادة الأقتراض الخارجي بمايغطي الفرق بهذا الأنخفاض .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ .

دكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله العكايله :

اقترح دولة الرئيس ، ان يشطب ما يشير الى زيادة الأقراض بسبب عدم توفر المساعدات ولو ادى الأمر الى تأجيل المشاريع المخصصه لتلك المبالغ ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : اخ مفلح .

السيد مفلح الرحيمي : اقترح شطب الفقره كامله لأنها هي مرتبطه بشطب القروض بتوصية اللجنة الماليه .

دولة رئيس المجلس : وزير الماليه .

معالي وزير المالية :

شكراً دولة الرئيس ، هنالك بعض القروض بشكل منحه كما تأخذ قرض بـ (١٪) لمدة ثلاثين سنه حقيقه كأنه منحه فأغلاق هذا الباب هو اغلاق تمويل ميسر جداً هذه نوع من المنح تعطى لما القرض يكون مخفض جداً وسداده على ٣٠ سنه هذا المقصود من القروض وليس القروض التجاريه ولن نقبل ان نأخذ قروض تجاريه بالأسعار الدارجة لتمويل اي مشروع مهما كان حتى ربما الأنتاجيه منها وليس رأسماليه في الموازنة.

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، هذا الموضوع نريد ان نناقشه بشكل فني يعني هذا موضوع يتعلق بملايين قد اغلق باب مهم نتيجة اراء غير واضحه لذلك ارجوكم ان لا نستعجل في ابداء الاراء انا والله انا خايف من اقتراض خارجي هناك قيود موضوعة على الحكومة وعلى الجميع ، الأخ حماد .

السيد حماد ابو جاموس : دولة الرئيس اقترح الدكتور عبدالله النسور بأبقاء الماده كما هي وثني على ذلك ولذلك ارجو التصويت عليه لأن هذا الصحيح .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير التخطيط تفضل .

معالي وزير التخطيط :

سيدي توضيح للمجلس الكريم ان في حالات كثيره تقدم للأردن مزيج من نفس المانح بصفقه واحده كأن يقول لنا نقدم لكم مساعده والمناسبه ان القروض في نظر الممولين هي مساعدات لأنه كما اوضح معالي وزير الماليه هي قروض سهله هي اشبه منها الى المنحه فيقولون لنا نقدم لكم مبلغ نصفه منحه غير مسترده والنصف الأخر على شكل قرض طويل الآجل فوجود هذا النص قد يفقدنا القدرة على التصرف في مثل هذه الحالات حيث نتعرض او يعرض علينا صفقات متكامله ، ارجو من المجلس الكريم ان يأخذ هذا الموضوع بعين الأعتبار ، وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً سيدي الرئيس ، لا بد من ابقاء هذه الفقره هنالك منح منتظره وهنالك مشاريع جاهزة لطرحها وستلتزم الحكومة بها في حالة عدم الحصول على جزء بسيط من المنح لا يمكن ان نلغي المشاريع الأن فيجوز الأقتراض وسيكون الأقتراض بسيط يعمل على تنفيذ الخطه الموجوده لتنفيذ المشاريع الرأسماليه فهذه الفقره مطلوبه ويجب ان تبقى ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : محمد داوديه .

السيد محمد داوديه :

يا سيدي لماذا لا نضيف وراء كلمة القروض ، القروض الميسره طويلة الأجل حتى نتأكد بأنها ليست قروض تجاريه .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبه :

شكراً سيدي الرئيس ، ما زال الأقتراض لتحويل الباب الأول في الأشكال نحن اعترضنا على الأقراض لتمويل الباب الثاني الغير ملزم لكن الباب الأول يجب اتمامه بالكامل فأنا لا اجد اي مجال للاعتراض على هذا الموضوع ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور ابو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم :

دولة الرئيس ، اعتقد ان الموضوع ينحل بسهوله من اقتراح السيد محمد داوديه بوضع كلمة ميسره وراء القروض ونحن يجب ان لا نعطل الدولة ومشاريعها اذا كان هناك قروض ميسرة لماذا لا نأخذها نحن ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : الحكومة توافق على هذه الكلمة ، القروض الميسره .

معالي وزير الماليه : نوافق على اقتراح النائب المحترم بأن تكون القروض ميسره .

دولة رئيس المجلس : طيب في اقتراح والحكومة موافقه عليه ، هل توافقون على الماده مع تعديل كلمة ميسره ؟

موافقه ، شكراً .

الماده (٥) .

السيد المقرر : المادة ٥ :

أ - يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر :

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه .

السيد المقرر :

ج - اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه .

السيد المقرر : د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه .

السيد المقرر :

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ورأت اللجنة المالية استبدال طرح الواردة بكلمة احاله .

دولة رئيس المجلس : نعم ، اخ منصور .

السيد منصور بن طريف :

انني اقترح ان يبقى النص كما ورد في مشروع القانون من الحكومة ، فنحن نعلم ان طرح العطاء في المرحلة الأولى وهو المرحله الأساسيه التي عندها يتوجب التأكد من توفر المبالغ اللازمه فلماذا يرجع الى مرحلة لاحقه عند احالة العطاء وقد تقع مشكلة في هذه الحاله .

دولة رئيس المجلس :

السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس :

اثني على ذلك لأن المرحله الأولى هي طرح العطاء وليس احالته ، اثني .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار :

الواقع الألتزام هو بالأحاله فقط وليس في الطرح لأن الطرح قد يشمل حتى احياناً دراسات للمشروع لكلفة المشروع .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

سيدي اؤيد ما ذهب اليه زميلي الأستاذ منصور بن طريف ولكن اعلل السبب ان طرح العطاء يرتب كلفة على الدائره الرسميه وعلى المتعهدين ولا يجوز بعد ان تترتب تلك الكلفة ونصل الى الأحاله فنتوقف فأذا بوزير الماليه يرفض الأحاله من سيتحمل تلك التكاليف الأصل ان تؤخذ الموافقه قبل ان يطرح العطاء ليس قبل احالته ، شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

الواقع من البديهي ان لا يطرح العطاء في حالة عدم توفر مخصصات هذا هو الأساس الآن اذا يطلب ان يؤخذ موافقه معالي وزير الماليه على كل عطاء يطرح هذا احد اسباب الأشكالات التي تؤدي الى تأخر تنفيذ المشاريع ، هناك نظام للأشغال الحكوميه ونظام للعطاءات الحكوميه لا يجوز ان تطرح عطاء الا موجود مخصصات وتقديرات صحيحه بهذه الحاله عندما يطرح العطاء وهناك تجاوز للمخصصات يستشار معالي وزير الماليه ، هل يوجد مخصصات لهذه الزياده ام لا ، الموضوع موضوع توضيحي وقد وافق معالي وزير الماليه على هذا التعديل وهو تعديل مؤسسي لنحقق مكاسب التنفيذ النفقات الرأسماليه الموجوده هذا العام ونصر على التوصيه .

دولة رئيس المجلس :

السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً دولة الرئيس .

دولة الرئيس انا اعتقد انه يجب ان تبقى لأن نحن نتحدث عن ما يزيد عن نفقة المشروع تستطيع الدائره ان تسير في عملية طرح العطاء اذا كانت المخصصات موجوده في الموازنه لكن هذه الماده لما يزيد عن المخصصات المرصوده ، ولذلك بعتقد ان تبقى طرح .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، هناك توصية اللجنة الماليه ، وهناك القانون الأصلي ، من يوافق على توصيه اللجنة الماليه ؟ اذا يبقى هو كما في القانون الأصلي .

من يوافق عليها كما وردت بالقانون الأصلي ؟

السيد مساعد الأمين العام :

٤٠ - ٧٠ .

دولة رئيس المجلس :

٤٠ من ٧٠ . وموافقه .

تفضل .

السيد المقرر :

و- يجوز لرئيس الوزراء بناءاً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر :

ز- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر : المادة ٦ :

أ- يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (٤١ / ١) برنامج) (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع :

ارجو التفضل بشطب وزير الخارجية لانه من مجلس الوزراء لأن في وزير دولة اصبح مسؤول عن هذه الدائرة . لانه صدر نظام تنظيم وزارة الخارجية واصبحت هذه الدائره تابعه لرئاسة الوزراء .

دولة رئيس المجلس :

يعني هي ليست مرتبطة بوزارة الخارجية ، دولة الرئيس بقترح شطب وزير الخارجيه / دائرة الشوؤن الفلسطينيه ، بدها بديل فقط بناءً على تنسيب وزير المالية لا فقط لحاله .

تفضل اخ محمد .

الدكتور محمد ابو عليم : ان يكون

احد وزراء الدولة .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

انا اعتقد ما ذهب اليه دولة رئيس الوزراء متضمن بالقانون لأن القانون قال اذا نقلت مسؤولية اي دائرة الى وزارة او دائرة اخرى تنتقل الحواله الماليه الى اسم الوزير او المسؤول الجديد ، قبل قليل قرأنا الماده الرابعه وبالتالي عندما يصدر نظام مجلس الوزراء بنقل مسؤولية دائرة الشؤون الفلسطينية الى موقع اخر ستنتقل حكماً لأن ايضاً منصب وزير الدولة سيدي الرئيس عندما لا يحدد بوظيفة ما وزراء الدولة قد يكونوا كثيرون ، اما ان يوضع رئيس الوزراء / دائرة الشؤون الفلسطينيه او ان تترك كما كانت وتستفيد من القانون اذا نقلت المسؤوليه الى مسؤول آخر تذهب المخصصات معها .

دولة رئيس المجلس : لحظه دولة الرئيس يريد ان يتكلم .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع :

ان توضع مع رئيس الوزراء .

دولة رئيس المجلس :

أخ عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور :

ليس الموضوع موضوع لغه او تصويب في هذه اللحظه لأن هذه القانون الكبير ، الصفحة (٤٤) منه في الفصل (٣٢ / ١) وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينيه هكذا قدمته الحكومة وهذه هي اللغة التي تستعمل في القانون ولذلك اقترح الأبقاء على النص كما كان ويتحقق كلام دولة الرئيس حتى لو انتقلت الى وزارة الزراعة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ابقائها كما هي ؟

موافقه .

السيد المقرر :

ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (٤١ / ١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر : المادة ٧ : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه .

السيد المقرر :

المادة ٨ : أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر : ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقة .

السيد المقرر :

ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقة .

السيد المقرر :

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ ، ب ، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة ووزارة الدفاع .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر : هـ- لا يجوز نقل المخصصات من مواد او بنود سبق النقل اليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد او بنود سبق النقل منها .

وقد اقترحت اللجنة المالية شطب هذه الفقرة لأنه في فقرة سابقه النقل او اعادة النقل هي مخصصات وزير المالية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة ٩ : أ- لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

ج- تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة ١٠ : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية بأستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة ١١ : تعتبر موازنات المحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزء منه .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم ؟

موافقة .

في الان اقتراح على مادة اضافيه ، تفضل اخ عبدالله .

الدكتور عبدالله النسور : الماده (١١) لا ضرورة لها قطعياً ، الماده (١١) تقول اي الأجزاء الموزعة علينا وعددها (١٠) هذه جزء لا يتجزأ من القانون ما هذا واضح ، تلك نوع من التقسيم نوع من التقطيع الى هنا ولا لغز بالقانون ، يعني لا لغز ولا يجوز الأستزاده ارجو شطب هذه الجملة لأنه لا قيمة لها .

دولة رئيس المجلس :

وافقنا عليها والمره الجاي لا تضعوها . هناك الماده الأضافيه .

السيد المقرر :

هناك الأقتراح المقدم من الزميل عبد الكريم الدغمي والأقتراح ينص على اساس وضع ماده جديده تحت رقم الماده (١٢) وتنص كالتالي :

بالرغم مما ورد في اي قانون آخر تقدم موازنات الدوائر المستقله بقانون يقدم لهذا العام قبل نهاية شهر آذار ، اما في السنوات السابقه فتضم موازنات الدوائر المستقلة الى الموازنة العامة ويعاد الترقيم .

دولة رئيس المجلس :

السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي :

اعتقد ان مكان هذا الأقتراح هو في التوصيات دولة الرئيس ، لأنني اخشى ان يبدو هذا الأقتراح وكانه تعديل وحقيقة الآن انه تعديل من حيث الشكل اما من حيث المضمون فهو اقتراح بوضع قانون ضمن قانون والسبيل الى ذلك يجب ان يمر من خلال اقتراح بوضع مشروع قانون فأذا تقرر قبول الأقتراح يحال الى اللجنة المختصه ويأخذ طريقه الى التوصيه .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده . ثم الدغمي .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

لا اذهب الى ما ذهب اليه معالي الأخ عبد الكريم الكباريتي ، لأن هذا الأمر هو تعديل بأضافة مادة مشروع مطروح للبحث وليس تعديل على قانون موجود طرح دون ان يرتبط بقانون آخر ونحن نتحدث عن قانون الموازنة العامة ، فكل الذي يقوله الأقتراح ، نريد ان يتضمن قانون الموازنة العامة موازنات جميع المؤسسات ولهذا العام لأن قانون الموازنة العامه سينتهي بحثه هذه الأمسيه ان شاء الله لذلك قبل على الحكومة أن تتقدم بمشروع قانون لعرض موازنات الدوائر المستقله ، شكراً سيدي

الرئيس .

دولة رئيس المجلس : أظن شرح الشيخ خلص ، دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع :

سيدي ، الماده (١١٥) تتولى جميع ما يقبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب ان يؤدى الى الخزانه الماليه وان يدخل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، فكل هذه المؤسسات موجوده بقوانين ، نحن نرحب بأي اقتراح من المجلس الكريم لكل مادة ، هناك مؤسسات متعدده منها جزء من وزارات من مؤسسات مستقله كامله لا نستطيع اطلاق هذا الأمر بهذه الصوره ، لأن ايضاً حتى مداخيلها مختلفه ، فأذا تكرم الأخوان نحن مستعدون ان نقبل اي اقتراح لتعديل قانون اي مؤسسة من المؤسسات لذيل تلك الماده ويطلب ان تأتي الى المجلس الكريم فأرجو ان يقبل ذلك حلاً للأشكال .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور :

سيدي الرئيس قبل حوالي ساعتين رفعت يدي وطلبت الكلام وذكرت ان هذه النقطه سيلي بحثها لدى بحث الماده (١٢) وطلبت الأذن من دولتكم ان لم تعطيني الوقت لأوضح هذه النقطه الدستوريه وليس القانونيه في ذلك الوقت فأن تعطيني المناسبه الآن .

واسمح لي سيدي ان اوضح ما الذي يجري بحثه الذي يجري بحثه هو ما يلي : -

هذا القانون يتضمن موازنه بعض الوزارات والدوائر التي تبلغ بمجملها (١٥٠٠) مليون دينار مليار ونصف دينار توجد مؤسسات خارج هذا القانون مؤسسات حكومية صرفه (١٠٠٪) ايراداتها حكومية ونفقاتها حكومية مقدار موازناتها مجتمعه (٥٠٠) مليون دينار ، تلك الموازنات خارج البحث لا يبحثها مجلس الأمة ، ومجلس الأمة حين اوكل اليه بحث موازنات الدولة نفقاتها وايراداتها اراد المشرع ان تفتح كل القضايا والمواضيع امام الشعب وممثليه وبالتحصيل الحاصل ان تلك المؤسسات ذات (٥٠٠) مليون لا يجري بحثها هنا قط على الأطلاق خلص بصير بينها وبين مجلس الوزراء موازنات تذهب وتصدق وتصرف وعجز ومديونيه لا تأتي الى هنا بأي مناسبه ، لكننا استطعنا في المجلس السابق ان نستحصل من الحكومة على وعد بتزويدنا للأطلاع دون البحث بموازنات تلك المؤسسات ولذلك لم نحقق الهدف الذي اردناه من رقابة الشعب على مؤسساته وفق الدستور ، ماذا يقول الدستور سيدي قبل قليل انا ذكرت الماده (١١٥) ودولة الرئيس قرأ من

ماده (١١٥) وكانت مني زلت لسان بأن الماده المقصوده (١١٢) التي تقول الفقره (٦) منها (يصدق على واردات الدولة) وقال كلمة الدولة (يصدق على واردات الدولة ونفقاتها المقدرة لكل سنة ماليه) ما قال على بعض ونفقاتها قال يصدق على واردات الدوله ونفقاتها المقدرة لكل سنة ماليه بقانون الموازنة العامه ، على ان يجوز ان ينص القانون المذكور على تخصيص مبالغ معينه لأكثر من سنه يعني ذلك هذه الفكره لا علاقه له للبحث فقط بقول ليصدق على واردات الدولة ونفقاتها بقانون الموازنة ، الحكومات المتعاقبه في الثلاثين سنه الأخيره اعملت الماده (١١٥) وخرجت دوائر كثيره جداً من مظلة الدولة ، اضرب امثله من الدوائر التي ليست داخله فيها ، منها مثلاً مؤسسة سكة حديد العقبه الخط الحديدي الحجازي ، البنك المركزي ، عالية ، الجامعات ، مؤسسات الأيتام العامه لأن اموالها غير بس هنا في مبلغ يعطى لها ، وزارة الأوقاف ليس هنا ، سلطة المياه ليست هنا ، سلطة الكهرباء الأردنية ليست هنا ، مين الذي يقول ان سلطة المياه لازم تأتي هنا وسلطة الكهرباء لا ، شو المناسبه يعني ، شو يعني الفلسفه الفكريه ، يا اما كلهم صح ، اما كلهم غلط ؟ قيل مبدرين في الماضي ان والله بدنا من اجل ان نضمن لها لجماعه الأداء ان كثيراً من مديونيه هذه الدولة ترتبت على عبيء هؤلاء الناس ومن خلفهم من تلك المؤسسات العامه ، اني ادعو سيدي الرئيس هذه هي الخطوه الأصلاحيه الحقيقيه ليس لتدخلنا بل لأشرافنا وتأكدنا بأننا نمثل كل الشعب وكل واردات الشعب ونفقاته وليس اجزاء مختاره منها ان التوصيه التي طلبها الأخ الزميل عبد الكريم ليس محلها الماده (١٢) ، المادة (١٢) تتكلم عن قانون الموازنة هذا ولا يجوز ان تتكلم عن شيء خارجه ، لذلك نبقي الماده (١٢) كما كانت سيدي الرئيس ، وان نحصل من الحكومة على التزام في ان تورد قانون نفقات تلك المؤسسات هنا ولا يوجد على الأطلاق اخلال بالقوانين الخارجية والفرعيه لتلك المؤسسات حتى اذا ثبت خطئي القانوني بكل احترام ننحني جميعاً كلنا تحت القانون وليس فوقه ولكن علينا ان ننجز هذا الموضوع ولنا من سيادة الرئيس الحالي الدكتور عبد السلام المجالي ومن طيب نواياه وصدق توجهاته ليس له اي مصلحه سوى ان يصح الصحيح ، ان يتعاون معنا في هذا الباب بدون اخذ وعطاء وبدون لوي ذراع لأن هذه نقطه صراع بيننا وبين الحكومات مستمره بحيث نتعاون لأشراف نواب الشعب على اموال الشعب وليس اجزاء منها فالدينار دينار من اي مصدر جاء والى اي مصدر ذهب لأن كله مال الغلابه والتعبانين ، والشكر لكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع :

شكراً دولة الرئيس ، انا متفق مع الأخ عبدالله تمام لانه ليس ذكرى هنا ، وتعد الحكومة ان تأتي الى المجلس بتعديلات حتى القوانين لأنها هي قوانين متعدده بأشكال والوان مختلفه فلذلك سوف نأتي الى هذا المجلس اتباع في كل تعديل كل ماده او وضع قانون جديد بنص ويذكر ويدخل في تعدادها جميعاً ، لذلك انا اوافق على ما تكرم به واعد في اننا سنتقدم اما بقانون يذكر ماده واحده لتغطي الموضوع كله او ان كل واحده من المؤسسات التي لها قانون ان يطلب تعديل تلك الماده التي لا تطلب عرض الميزانيه على مجلسكم الكريم ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد ابراهيم شحده .

السيد ابراهيم شحده :

بسم الله الرحمن الرحيم .

اذكر المجلس الكريم فقط مجرد تذكير بأن القانون موضع نقاش وقانون لسنة واحده ولا يحتمل فوائد عامه مجدده تنطبق على ما يليها من السنوات ولا يتعارض مع ذلك اجازة الدستور بأن يتم تخصيص مبالغ لسنوات قادمه لأنها يجب ان تضمن الى قوانين الموازنات القادمه ايضاً وهذا ما يجب توضيحه في هذا القانون الذي لا يبين نهاية المده الا بالضروره وانتهاء العمل به ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي .

شكراً دولة الرئيس ، انا اقدر الكلام الذي تفضل به زميلي معالي الدكتور عبدالله النسور وكلام زميلي الأستاذ ابراهيم شحده وايضاً اثق بوعد دولة رئيس الوزراء حول هذا الموضوع ولكن اذا كانت النية موجوده لدى الحكومة يصبح موضوع تعديل قانون كل مؤسسة من هذه المؤسسات المستقله امر صعب لأنها مؤسسات كثيره ويحتاج قانون كل واحد فيها الى مشروع قانون لتعديل النص فيه واحالته الى مجلس النواب ومن ثم الى مجلس الأعيان وهكذا دواليك وسنصبح امام سلسلة طويله جداً من مشاريع قوانين تعديل المؤسسات العامه ، ولكن لم اجد في كلام الزملاء الذين عارضوا وجود هذا النص الذي اقترحته لم اجد اي خرق للدستور لا سمح الله او مخالفه قانونيه هذا النص يريح الحكومه ويريح المجلس هذا المجلس الذي يتوجه لبسط رقابته على المؤسسات المستقله وبسط رقابته على الاداء المالي لها ايرادات ونفقات وايضاً الحكومة على لسان دولة الرئيس ذكرت انها مع هذا التوجه

والتوصيات وارده من مجلس سابق وفي اللجنة الماليه الحاليه ولدى المجلس الكريم لذلك لا ارى أي عيب في هذا النص واقترح بعد ان ثني عليه دولة الرئيس يصوت عليه ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : طيب ، الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو :

نص الماده (١١٢) من الدستور واضح والقاعده فيما اذا كانت القوانين التي بموجبها تدار هذه المؤسسات فيها ما يحول دون ادخال هذه المؤسسات واردات وصرفيات في الموازنه فهي تعتبر مواد لاغيه لا تحتاج الى الغاء ولا الى تعديل لانه لا يجوز مطلقاً ان يوضع او يشرع قانون يتعارض مع الدستور فنص الدستور يلزم ان تخضع كل واردات الدولة ونفقاتها في الموازنه ولذلك لا تعتبر هذه القوانين مانعه لأدخال هذا التعديل الذي اقترحه الزميل عبد الكريم الدغمي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله النسور ونريد ان نصوت على الموضوع .

الدكتور عبدالله النسور :

كل من تحدث موافقين على المبدأ والحديث مقتصر على ان موضع كتابة هذا المبدأ في جلسة هذه الليله ، هل هي في القانون ام هي في قرار لجنة . الحقيقة ان المتوجب فعله هو اصدار قانون هذا القانون يقول بالرغم من اي قانون آخر فأن صلاحية اقرار الموازنه العامه بأي مؤسسة مستقله من مؤسسات الدولة يجري عليه ما يجري على الوزارة ، اذاً هالقانون بده يمر بمراحله الدستوريه ونقترح مشروع قانون ونعتبر بما نقوله الان هو اقتراح بمشروع قانون الحكومة من حيث المبدأ موافقه عليه الأسلوب مش راح نختلف فيه ولذلك بما اني رفعت يدي على شكل نقطه نظام وهذا هو السبب الذي جعل دولة الرئيس يعطيني اقترح ان مؤدي اقتراحاتنا يكون بأقتراح مشروع قانون يؤدي الى هذا الكلام ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الرئيس تفضل .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع :

سيدي ولست اكثر الناس خبرة في هذا الموضوع حتى هذه المؤسسات التي تذكرونها لها تعريفات مختلفه في القوانين منها من سمي مؤسسة وطنيه ومنها من سمي مؤسسة غير رسميه ومنها مؤسسة شبه رسميه منها مؤسسة رسميه اسماء ومسميات ارجو ان تكون الثقه بين الحكومة والمجلس الكريم ان ندرس كل هذه المؤسسات ما هي التعريفات وما هي المشاكل وان نأتي الى هذا المجلس الكريم بالتشريع

المناسب للوصول الى ما تريدون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه :

مع وجاهة ما تفضل فيه دولة رئيس الوزراء الا ان هذا وعد من حكومة بجوز انه تصابح وتماسي ، تماسي وتصابح هذه حكومات متغيره لا قدر الله ، قصدت انه تعهد شخصي من رجل نحترمه ان يفي بوعده لكننا نريد ان نتعامل مع الحكومة بوضوح بهذه المسأله العامه ، لذلك اقتراحي المحدد قبول اقتراح الزميل عبد الكريم الدغمي كما هو على ان يضاف له تغطيه وان تكلف الحكومة بأجراء التعديلات على قوانين كل المؤسسات التي تنص قوانينها ان موازناتها لا تمر على مجلس النواب حتى تلزم الحكومة بضرورة اجراء التعديل كما جاء بملاحظة الدكتور .

دولة رئيس المجلس :

رجاءً قبل ان اعطي الكلمة لمحمد داوديه ، يعني لا نستطيع ان نبقى اذا الكل عريد ان يتكلم الساعه (١١) بقي عندنا الفصول ، ارجو ان ننهي سريعاً هذا الأمر ، في امور واضحه يا اخوان في ثلاث اقتراحات اقتراح ما نضيف شيء ، اقتراح نضيف اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي على نص القانون وفي اقتراح ان نضعه على التوصيات مع وعد رئيس الوزراء أو مع التعديل اللي قدمه سمير حباشنه ، وهي في اقتراح رابع ، في نقطة نظام لحظه ، تفضل .

تفسير الدستور بين انه لا يجوز تعديل اي قانون الا ان يأتي من الحكومة اولا حتى تشترك فيه السلطة التنفيذيه مع السلطة التشريعيه مع مروره في مراحله المختلفه لا يجوز ان يعدل اي قانون الا ان يأتي من الحكومة اولاً ولذلك في مشروع قانون البلديات طلبنا ان يأتي في مادتين لن تردا في القانون ان يأتي من الحكومة ولذلك لا يجوز هذا في تعديل للقوانين المؤسسات المستقله هذا التعديل لا يجوز ان ننظر فيه الا ان يأتي من الحكومة وما قرره المجلس الأعلى لتفسير القوانين .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد داوديه .

السيد محمد داوديه :

شكراً سيدي الرئيس ، سيدي الرئيس نحن امام اخطر واهم قرار ممكن ان يتخذ في البلد هذا موضوع به عشرات السنوات ليبحث ويناقش ولا تتخذ منه اي قرارات . واظن ان اعاصير ستهب على حكومة الدكتور المجالي وعلى هذا المجلس لثنيهم وللي ارادتهم لتفادي اقرار ادخال المؤسسات العامه الى المظله

الشرعية هاي ، لذلك لا بد ان نأخذ الوعد الذي قطعه دولة الرئيس بعين الأعتبار والأهتمام والأحترام ايضاً ، لكن لا بد ان يقدم لنا بصيغة تكفل الحق العام وتكفل الحق العام وتكفل ان لا تتحرك الحيتان التي ستقاوم مثل هذا المشروع .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله العكايله .

الدكتور عبدالله العكايله :

شكراً دولة الرئيس ، دولة الرئيس انا لا ارى ضرورة للمزيد من الحديث في هذا الموضوع ما دام دولة رئيس الوزراء قد عبر بكل صراحه وانا اثق بكل ما قال عن اتفاقه وموافقته على مضمون ما يريده النواب . فأقترح بأختصار ان يصار الى صياغة مشروع قانون يسمى قانون وحده الموازنه العامه للدوله وبموجبه يتناول نص القانون بمادتين او ثلاث كل هذه المؤسسات لكي يتحقق الهدف الذي نريده جميعاً وارجو ان ننتهي من هذا الموضوع ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

شكراً سيدي الرئيس ، الواقع مع اتفاقي مع الأقتراح الذي تقدم به الأستاذ عبد الكريم الدغمي ووجاهته إلا أن الظروف ايضاً لا تساعدنا على إصدار هذا التعديل حيث ان تقديم موازنات في شهر آذار ستكون الدوره العاديه قد قاربت على الأنتهاء والخوف ان نعطل كل هذه المؤسسات ولا نستطيع ان ننجز هذه الموازنات لأنها موازنات كثيره وتحتاج الى دراسه وعنايه حقيقيه فأرجو ان نذهب الى ما تفضل به دولة رئيس الوزراء ونضع الثقه بيننا كفريق واحد معنيين في انجاز هذه المهمه ونسير في هذا المجال ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : اقول اقتراح دون الدخول في فلسفتي أن النقاش نقاش دستوري اقترح احالة الموضوع الى المجلس العالي لتفسير الدستور فأن صدر قراره بأن تلك القوانين مخالفة للدستور تسقط حكماً وعندها تأتي الحكومة ركض بقوانينها لتقر هذه الموازنة لأن قوانينها تعتبر عندئذ ذات بال . وارى رغبه حجب الثقه عن الحكومه اثق برئيسها .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان ارجوكم مش ممكن ان نبقى على هذا الحال يعني في (١٥) بدهم يتحدثوا ، يا اخوان رجاءً هل تعلمون كم واحد يريد ان يتحدث ، ما هي نقطة النظام ، في اربعة نعطي لمين ، ابو عليم

تحدث .

تفضل .

الدكتور محمد ابو عليم :

دولة الرئيس انا ادفع بوقف النقاش واثني على اقتراح الروابده ، وقف النقاش .

دولة رئيس المجلس : هناك عدة اقتراحات خلونا نسمعها ، اول واحد السيد عبد الرؤوف الروابده بتحويل هذه النقطه الى ديوان تفسير ، هذا الأبعد ، نعم .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

انا اقول سيدي الرئيس ، ان اقتراحي خرج عن موضوع النقاش فهو ابعد اقتراح يريد ان يعرف فيعرف ان تبدأ بالأبعد فالأقرب .

دولة رئيس المجلس :

تفضل أخ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

دولة الرئيس ، لم يثر احد لا الحكومة ولا احد من النواب موضوع الدستوريه ، فالأقتراح بأحالة الأمر الى المجلس العالي لتفسير الدستور ، امر مستبعد لأنه لم يثير احد عدم الدستوريه ولم نثر عدم الدستوريه ، نحن نقول القانون الذي بموجبه تقدم المؤسسات الى مجلس الوزراء ، هو قانون دستوري لكن هذا لا يمنع من ان تخضع موازنات هذه المؤسسات الى رقابه مجلس النواب يعني الدستور اجاز الحالتين ، فاما في خلاف على تفسير الدستور حتى نحيل الأمر للمجلس العالي ، الأقتراحات الموجوده امامك دولة الرئيس . ابعدها هو اضافة الماده اقتراحي المثنى عليه فأرجو ان تطرحها لهذا الترتيب .

دولة رئيس المجلس : اخت توجان تفضلي .

السيدة توجان فيصل :

نخشى ان تصبح عندما يكون عندنا ازدواجيه واحدها قوانين المؤسسات واحدها الماده التي سنضيفها ستصبح ازدواجيه وبما ان الموازنه هو مشروع قانون مقدم من الحكومة اذا يوضع في بداية الفقره التي اشار اليها الأستاذ الدغمي انا بغض النظر او عما ورد في اي قانون آخر حتى نغلق الباب امام المؤسسات استعمال قانونها الخاص لتقول قانوني مسدوده فيقال بغض النظر عما ورد فنلغي الأزدواجية .

دولة رئيس الوزراء :

اخت توجان وجميع الزملاء بدكم تنتبهوا للكلمة اللي حكاها رئيس اللجنة ، اخ بسام يكفي والله مزاجيه بعد (١٢ ــ ١٣) ساعه والله ما هي مزاجيه شو مزاجيه لنا (١٣) ساعه اي مزاجيه ، اخت توجان رئيس

اللجنة قال ان اذا ادخل هذا التعديل مع القانون والدوره تنتهي بنهاية شهر (٣) معناه من تدرس هذه الموازنات وستبقى معطله لسنه كامله او لفتره طويله ، لذلك نحن عندنا اقتراحات ، اقتراح اخ ابو عصام لم يثني احد على اقتراحك ، طيب هذا ما علاقته بتفسير القوانين .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

علاقته بتفسير القوانين اقول لغير الدستور لأن معالي الزميل الأستاذ عبدالله النسور طرح بأن قوانين تلك المؤسسات جميعاً ليست دستوريه انها تخالف (١١٢) من الدستور قال تخالف الماده (١١٢) من الدستور لأن الماده (١١٢) تقول ان جميع واردات الدوله وجميع نفقاتها بمعنى وزارات ومؤسسات يجب ان تمر في الموازنه العامه ان انطلقت من هذا .

دولة رئيس المجلس :

لا ، اذا سمحتم بدنا الآن في ثلاث اقتراحات اقتراح السيد عبد الرؤوف الروابده ، اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي نص فقط يلزج على التوصيات اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي نفسه يروح على الماده (١٢) من القانون هذه ثلاثه ، اخر واحد أقتراح السيد عبد الرؤوف الروابده بأحالته للتفسير ، من توافق على ذلك ؟

ما هو اقتراحك نسيت .

الدكتور عبدالله العكايله :

مشروع قانون وحدة الموازنه ، نعم تعده الحكومه .

السيد سمير حباشنه : اقتراح الزميل عبد الكريم الدغمي يضاف له ما يلزم الحكومة بتقديم قانون معدل لقوانين هذه المؤسسات يدخلها في قانون الموزنه العامه .

دولة رئيس المجلس : طيب ، اقتراح السيد عبد الرؤوف الروابده . من يوافق على ذلك ؟

لم ينجح .

اقتراح السيد سمير حباشنه وهو اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي في نص يلزم الحكومة في التوصيات من يوافق على ذلك ؟ .

السيد مساعد الأمين العام :

٤٧ - ٧٥ .

دولة رئيس المجلس :

٤٧ من ٧٥ . وهو الأقتراح الذي فاز ، اذا يضاف هذا الأقتراح مع زيادة السيد سمير حباشنه الى التوصيات .

من يوافق علىاقتراح السيد عبد الكريم الدغمي بأضافة هذا النص ، طيب خلص ،

اقتراح السيد عبدالله العكايله لم يثني عليه احد ، هذا لا نستطيع ان نخرجه الآن بقانون نضيفه على التوصية .

الماده (١٢) ، اخ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس ، انا الحقيقة اقتراحي بأضافة نص وليس بموضوع توصيات موضوع التوصيات انتهينا منه دولة الرئيس ، نحن الأن نقرأ نصوص قانون الموازنة العامه وقد اقترحت بأضافة نص ، التوصيات انتهينا منها وصوتنا عليهاودخلنا ووصلنا الى الماده (١٢) فأرجو ان يطرح اقتراحي وان شاء الله عمره ما نجح .

دولة رئيس المجلس : اخ عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور :

ارجو ان اتوجه الى زميلي الأخ عبد الكريم ابو فيصل إلى ان الهدف اللي بدنا اياه تحقق صراحه يعني الزميل رئيس اللجنة الماليه بقول لا يمكن ان ننجز موازنه تلك المؤسسات في المهلة المحطوطه في تعديله ، إلا يكفي هذا سبب ليعود الزميل الدغمي عن اقتراحه ، الا يكفي قوة الألتزام الذي قالها رئيس الوزراء وقلناها نحن .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : لا يجوز العودة الى النقاش بعد التصويت لذلك ارجو ان تقرأ الماده (١٢) .

دولة رئيس المجلس :

الماده (١٢) ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

الماده ١٢ – رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ، كما تتولى دائرة الموازنه العامه مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الوارده في هذا القانون دون الأخلال بالصلاحيات المنوطه بالجهات الرسميه الأخرى .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

بطبيعة الحال ، شكراً .

الآن نبدأ بالفصول .

ونعفي المقرر من قراءة الفصل كامل ، هذا موجود على الصفحة السادسه من قانون الموازنه .

السيد المقرر :

هناك توصيتين دولة الرئيس تتعلقان

بالفصول حبذا لو بدأنا بالتوصيات لتؤخذ بالأعتبار اينما وردت كافة الفصول .

دولة رئيس المجلس :

في الماده الثانيه وفي التصويت على القانون بأكمله . عفواً الماده الثانيه .

السيد المقرر : يا سيدي بعد الفصول كامله .

قبل ان نقرأ الجداول هناك توصيتين من اللجنة المالية احدها في تخفيض بعض النفقات ، قبل ان نبدأ بالأرقام والتصويت عليها ، تعرض هذه التوصية على المجلس الكريم ، اذا اقرها على اساس ان ما نقره بأي من النفقات والأيرادات توخذ بالأعتبار هذه التخفيضات التي اقرت من اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : تفضل الأخ عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور :

من فضلك يعني فقط لأن أنا احاول ان اساعد وليس لي اي هدف اخر ، لا يجوز ان نبدأ بالموافقة على تخفيض النفقات الا اذا قرأت النفقات فصلاً فصلاً ، ولذلك ارجو السير بالتصويت إعتباراً من الصفحة (١٤) فنقر باب الأيرادات وهو صفحتين ثم فصول الموازنة واحداً واحداً ، الديوان الملكي ، رئاسة الوزراء ، مجلس الأمة ، الزراعه ، الصناعه وهكذا ، فنبدأ سيدي صفحة (١٤) .

دولة رئيس المجلس : اخ عبدالله تفضل .

الدكتور عبدالله العكايله :

لا اذا سمحت ، دولة الرئيس تفتح الصفحة الخامسة الأيرادات وهي مختصره ومجمله ، ثم ينتقل بعد ذلك الى النفقات وعند التخفيض في كل فصل يقال خفض من هذا الفصل مبلغ كذا .

دولة رئيس المجلس : تمام ، تفضل اخ سعد .

السيد المقرر : اجمالي الأيرادات المقرره للسنه الماليه ١٩٩٤ .

الأيرادات المحليه .

١- الضرائب على الدخل والأرباح ١٣٣٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٢- الضرائب الجمركيه ٤٤٠٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٣- الضرائب الأضافيه ٩٨٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٤- الضرائب الأخرى ١٩٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٥- الرخص ٦٨٧٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٦- الرسوم ١١٩٨٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

لحظه اخ عبدالله .

الدكتور عبدالله النسور :

كلمة واحده فقط لفت نظر ، البرق والبريد والهاتف ان ايرادات مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكيه سيدي (١١٧) مليون المؤسسة السلكيه واللاسلكيه ايراداتها ال (١١٧) مليون تعنى ان كل فرد اردني كل رأس يطلع عليه (٤٠) دينار تلفونات كل واحد ، حجم العائله الأردنيه (٧) . اريد ان اقتراح تخفيض هذا الرقم ، هذا الرقم لا اوافق عليه واعتقد ان اجور اتصالات السلكية التي تكلف كل فرد في العائله (٢٨٠) دينار ، اللي عنده تلفون واللي ما عنده ، هذا شيء لا مثيل له ، وانا اقترح عدم الموافقه على هذا الرقم .

دولة رئيس المجلس : دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : الماده (١١٢) فقره (٥) نحن نقرأ بالواردات ونوافق عليه ، بقول لا يقبل اثناء المناقشة بالموازنه اي اقتراح يقدم لأيقاف ضريبة موجوده او فرض ضريبه جديده ، او تعديل الضرائب المقرره وهذه هي عبارة عن كلها واردات ، ولذلك نحن يجب ان نتكلم بالنفقات .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : مذكور في القانون مجمل الأيرادات فلم يعد هناك من مجال لتخفيضها او لزيادتها ، اقرنا ، بلغ مجموع ايرادات كذا . . وبلغ مجموع النفقات ، ارجو ان يقرأ اخي الماده (٣) من القانون .

دولة رئيس المجلس : اخ سعد اكمل الأيرادات الله يخليك .

السيد المقرر :

٧- البرق والبريد والهاتف ١٥٣٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٨- العوائد والأرباح ٥٠٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر : ٩- الفوائد المسترده ٢١٠٠٠ .

موافقة .

السيد المقرر : ١٠- الأيرادات المختلفه ١٧٣٢٢٨ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر : مجموع الأيرادات ١٢٧٥٧٢٨ .

دولة رئيس المجلس : هذه خلص ، المنح المالية .

السيد المقرر :

١١- المنح الماليه ١٥٠٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

١٢- اقساط القروض المسترده ٥٥٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

١٣- منح فنيه لتمويل مشاريع إنمائية ٦٣٧٢ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

مجموع الأيرادات ١٤٨٧١٠٠ .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، موافقة .

الآن النفقات فصل ، فصل من صفحة (٦) .

السيد المقرر :

اجمالي النفقات المقدره للسنه المالية ١٩٩٤

(بالألف دينار)

الفصل رقمة	عنوانه	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية خزينة	النفقات الرأسمالية قروض	مجموع الفصل	مجموع الخدمات
١	الديوان الملكي الهاشمي	١٠٨٠٠			١٠٨٠٠	

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٢ مجلس الأمه ١٦٢٤ ١٦٢٤ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٣- مجلس الوزراء وديوان الرئيس

٨٩٩ ٨٩٩٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

لحظه ، رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

دولة الرئيس في توصيه من اللجنة المالية ان يكون هناك تخفيض ٥٪ من النفقات التشغيليه على طولها ، فأقترح معالي المقرر ذلك واجلتموها حتى تقرأ الفصول ، نرجو ان نأخذ بالتوصيه اولاً حتى يؤخذ ٥٪ على كل النفقات .

السيد المقرر :

يا سيدي انا اقترحت ان نبدأ بالتوصيه قبل ان نبدأ بالنفقات والأيرادات ، التوصيات المقترحه على التخفيض .

اقترحت اللجنة بالتخفيض من كافة فصول المجموعه (٢٠٠) النفقات التشغيليه بنسبة ٥٪ مما يحقق وفر بمقدار (٣٥٠٠٠٠٠) مليون من نفقات السلع والخدمات التي وردت .

دولة رئيس المجلس : هذه التوصيه .

السيد المقرر : هذه احد البنود ، البند الثاني من التخفيض .

اقترحت تخفيض في الفصل وزارة الماليه الرنامج (ب) النفقات العامه من الماده (٢١٤ /١) حفلات الضيافه (١٠٠٠٠٠) الف دينار ، ايضاً البرنامج (ب) النفقات العامه (٢١٤/٤) النفقات الاخرى (٢) مليون دينار . الفصل (٤١ / ١) وزارة الماليه .

دولة رئيس المجلس : لو اجلتم هذا واتينا على الفصل يا اخ سعد .

السيد المقرر :

يا سيدي اذا اقرها المجلس تؤخذ اينما وردت هذه ، نقر التخفيضات مره واحده (٤١/ ١) وزارة الماليه (٣٠٢ / ١) المساهمات الخارجية (٥٠٠٠٠٠) الف دينار بما مجموعه كاملاً (٦١٠٠ ٠٠٠) مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : دولة الرئيس ، هذه النفقات ملتزم فيها لجهات اجنبيه وهي محدده بالفلس ولذلك تخفيض هذه النفقات قد يضر بعلاقاتنا مع مؤسسات دولية وارى ان تبقى هذه النفقات ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح بأبقائها كما هي بالنسبة لأي بند ، دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : الـ (٥٠٠ ٠٠٠) الف فقط .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح بأن تبقى ، نعم رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

دولة الرئيس ، انا بستغرب عطوفة الأخ هاشم عضو في اللجنة الماليه ووافق على توصيات اللجنة الماليه وعلى تقرير اللجنة الماليه والآن غير فكره ، يا سيدي هذا المبلغ كان في عام ١٩٩٣ ، مع اعادة تقدير (٢) مليون دينار وتم زيادته الى (٢٦٧٠ ٠٠٠) مليون دينار فأقتراح اللجنة ان يخفض (٥٠٠ ٠٠٠) الف دينار لأن لو ذهبنا للتفاصيل نجد ان معظم هذه المساهمات غير واقعيه كأن الأردن دولة بتروليه فنرجو من الحكومة ان تذهب الى المساهمات المعقوله والتي تعود بالنفع على الأردن اما في شغلات مش معقولة ومعالي وزير الماليه تم مناقشته بهذا الموضوع ووافق على هذا التخفيض لانه ايضاً هو يشاركنا انه في مبالغة فيه ارجو التوصيه ان تستمر دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس ، حسب معرفتي ان مساهماتنا للجهات الدوليه تكون مقرره سلفاً وهي مبالغ محدده اذا كان هذا الأمر كذلك فلا يجوز تخفيضها اما اذا العملية عملية تقدير فنريد ان نسمع رأي وزير الماليه ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

وزير المالية تفضل .

معالي وزير الماليه :

شكراً دولة الرئيس ، كما تلاحظون على الصفحة (٥٦) من الفصل (٤١ / ١) وزارة الماليه هو كشف يبين المساهمات التي ترتبط بها الدولة وهي محددة بالأرقام التي امامكم ، كان حديث اللجنة الماليه ان تعيد النظر بهذه المساهمات طبعاً اذا خفضتم نصف مليون هذا يعني ان نخفض هذه المساهمات او نلغيها ، انا بتصور اذا تركتموها الى وزارة الماليه والحكومة تعيد النظر فيها بدون ان ترتب علينا حرج اتجاه هذه المؤسسات لان نحن مرتبطين مع هذه المؤسسات بوعود واتفاقيات حتى ندرسها بعنايه نترك هذا المبلغ ولا نرغب بصرف او انفاق اي مبلغ اذا لا يعود على البلد بأيراد ، اتركونا بها اياها لهذا العام ونأتي بالتوصيات او بتغيير في المستقبل .

دولة رئيس المجلس :

يعني اقتراح السيد عبد الهادي المجالي بأبقائها في اقتراحين اقتراح بأبقائها كما اقترح

السيد عبد الهادي المجالي وتوصية اللجنة بالنسبه الى الـ (٥٠٠ ٠٠٠) الف فقط . وافقنا على (١٦٠٠) مليون ونتكلم على (٣) ملايين انا اتمنى على اخواني ان لا ندخل في تجزئة بالنفقات التشغيليه ايضاً بالوزارات لانه سيؤثر على الأنجاز في تلك الوزارات هذه مبالغ محدده انا كنت اتمنى ان يقال المبلغ الفولاني للغرض الفولاني يلغي عندها نستطيع الأجابه اما ان تلغى بشكل عام اعتقد بأنه يعطل الأداره ، شكراً .

معالي النائب الأول لرئيس المجلس : الدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور :

يعني انا شايف هنا الجامعةالعربية ، الأمم المتحده الأسكو ، مجلس وزراء العدل العرب ، ماذا الذي نريد ان نشطبه منها ، فأرجو الأبقاء على هذا الرقم لأن كثير الحكومات المتعاقبه عاصرته .

معالي النائب الأول لرئيس المجلس : دكتور محمد ابو عليم ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

معالي الرئيس ، اذا اطلعت ولا بد ان الأخوان اطلعوا على تفاصيل هذا البند هناك في الصفحة (٥٤) و (٥٥) و (٥٦) و (٥٧) و (٥٨) في هذه الصفحات العديد من المؤسسات والمنظمات التي يتم الأشتراك فيها الحقيقة من خلال تجاربنا ومن خلال ممارستنا هناك بعض هذه المؤسسات التي لا تعمل وبعضها مؤسسات منهارة وبعضها مؤسسات حتى البلدان المطبقة لها لا تدفع التزاماتها ولربما كنا نحن اكثر التزام خلقياً في دفع التزاماتنا في هذه المؤسسات المطلوب ليس حجب الأشتراك عن مؤسسات لربما نقول نجني فائدة من الأشتراك لكن المطلوب اعادة التدقيق بهذه المؤسسات والألتزام في الأشتراك في المؤسسسات التي يمكن ان ترى الحكومة ان الضرورة تستدعي الأشتراك فيها الغاء التزامنا في مؤسسات لا معنى لوجود التزامنا ان ندفع التزامنا في حين ان الكثير لا يقومون بدفع التزاماتهم وهذه المؤسسات شبه معطله .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان رئيس اللجنة ونصوت .

السيد رئيس اللجنة :

سيدي الرئيس ارجو ان اشير الى اننا لم نقوم بتخفيضات عشوائيه ولا اخذنا عروس ولا اخذنا باقة عروس نحن تناولنا هذا الموضوع بموضوعيه كان الأنفاق (٢) مليون دينار العام الماضي الآن مطلوب (٢) مليون و (٢٦٧٠ ٠٠٠) مليون اي بزيادة ٣٠٪ هنالك ابواب ، المنظمة العربيه للتربية الثقافية والفنون ، المعهد العالمي العربي باريس (٥٤) الف الأول (٧٣) الف ، نحن ترى اذا نتحدث قاعدين صندوق المعونه الوطنيه ودعم المؤسسات التي تحتاج الى مال يجب ان نعمل على تخفيض النفقات ما امكن ، الموضوع الثاني نحن تناولنا التخفيض للنفقات التشغيليه، وذلك في صوره رمزيه واشرنا الى ذلك حتى تقدم الحكومة بمراقبة الهدر والتسيب ولم نعني ان نعطل اي جهة حكومية هنالك مجال هدر بالمحروقات وفي النفقات وفي العلاوات في مئة شغله فهذا الموضوع يعود الى مجلسكم الكريم هذه مقترحات وتوصيات والمجلس الكريم له الحق بأن يوافق عليها اولا .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، يا اخوان اذا سمحتم خلص في اقتراح بأن ابقاء الـ (٥٠٠ ٠٠٠) الف دينار من السيد عبد الهادي المجالي والغاء الباقي يعني تخفيض المبالغ الباقية ، من يوافق على ابقاء الـ (٥٠٠ ٠٠٠) ألف دينار ، الرجاء رفع الأيدي حتى نعد ، هو فقط بال . (٥٠٠ ٠٠٠) الف فقط ، طيب لم ينجح ، طيب من يوافق على توصيات اللجنة الماليه كاملة ؟

موافقة .

اقرأ السيد المقرر .

السيد المقرر :

وقد اقترحت اللجنة شطب ضريبة المبيعات او شطب كلمة المبيعات او شطب كلمة المبيعات من باب الأيرادات المحليه صفحة (١٤) الضرائب الجمركيه البند رقم (٢) والنص كالتالي : رسوم المكوس والأنتاج ضريبة الأستهلاك المبيعات المقترح شطب كلمة المبيعات .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على التوصيه ؟

موافقين .

بالفصول .

السيد المقرر :

٤- ديوان المحاسبه ١٧٤٠

دولة رئيس المجلس : موافقين ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٥- ديوان الخدمه المدنيه ٤٧٦

دولة رئيس المجلس : موافقين ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٦- ديوان الرقابه والتفتيش الأداري ٤٨٤

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

١١- وزارة الدفاع ٢٧٢٠٠٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

١٢- المركز الجغرافي الملكي الأردني ٨٣٠

دولة رئيس المجلس :

لا لسه في الجاريه (٩١٨)

السيد المقرر :

خلي الرأسماليه لوحدها يا سيدي .

دولة رئيس المجلس : طيب ، موافقة .

السيد المقرر :

٢١- وزارة الداخليه ٢٠٨٨

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٢٢- وزارة الداخلية / دائرة الأحوال المدنيه والجوازات ٢٩٧٤

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر : ٢٣- وزارة الداخلية / الأمن العام ٦٩٥٠٠

دولة رئيس المجلس :

موافقة .

السيد المقرر :

٢٤- وزارة الداخلية / الدفاع المدني ٦٦٥٠

دولة رئيس المجلس : موافقين ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٢٥- وزارة العدل ٥١٤٥

دولة رئيس المجلس :

موافقين ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٢٦- دائرة قاضي القضاه ١٧٣٤

وهذه النفقات الجاريه والرأسماليه .

دولة رئيس المجلس :

موافقين ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٢٧- المعهد القضائي ١٦٣

دولة رئيس المجلس : لحظه ، تفضل معالي الوزير .

معالي وزير الماليه :

سيدي اذا سمحت مش عم يقرأ السيد المقرر مجموع الفصل ان تقرأ مجموع الفصل اللي هو العامود الأخير وهو يحتوي الجاريه والرأسمالية فأنت تقرأ الآن فقط الجاريه ، ان تقرأ مجموع الفصل ، مجمل انت تقرأ مجموع الفصل .

دولة رئيس المجلس :

ابو هايل يجب ان تقرأء مجموع الفصل العامود اللي قبل الأخير .

السيد المقرر :

يا سيدي هذا مجمل النفقات الجاريه والرأسمالية . هل تودون ان تقرأ النفقات الجاريه والرأسمالية مره واحده طبعاً .

٢٧- المعهد القضائي ١٩٩

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

٣١- وزارة الخارجية ١٥٩٧٥

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٣٢- وزارة الخارجيه / دائرة الشؤون الفلسطينيه ٤٣١

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٤١- وزارة الماليه ٤٨٠٢٩٧

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٤٢- وزارة الماليه / دائرة الموازنةالعامه ٣٢٣

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٤٣- وزارة الماليه / دائرة الجمارك ٤٧٨٩

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٤٤- وزارة الماليه / دائرة ضريبة الدخل ٣٧٠٧

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٤٥- وزارة الماليه / دائرة الأراضي والمساحه ٤٠١٠

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٤٦- وزارة الماليه / دائرة اللوازم العامه ٩٤٢

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٥٠- وزارة الصناعه والتجاره ١٤٣٦

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٥١- وزارة الصناعه والتجاره / دائرة تشجيع الأستثمار ٢٨٤

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٥٢- وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط ١٢٨٨٥٢

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟

نعم .

السيد المقرر :

٥٢- وزارة التخطيط / دائرة الأحصاءات العامه ١٥٤٢

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر : ٥٤- وزارة السياحه والأثار / السياحه ١٥٢٩

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٥٥- وزارة الشوؤن البلديه والقرويه والبيئه ٢٩٥٩

دولة رئيس المجلس : موافقة .

نعم .

السيد المقرر :

٥٦- وزارة الطاقه والثروة المعدنيه ٨٢٤

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٥٧- وزارة الطاقه والثروه المعدنيه / سلطة المصادر الطبيعيه ١١٢٣٩

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٥٨- وزارة الأشغال العامه والأسكان ٤٥٠١٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٥٩- وزارة الأشغال العامه والأسكان / دائرة العطاءات المركزيه ١١١

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر : ٦١- وزارة الزراعه ١١٨٥٦

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٦٢- وزارة الزراعه / مؤسسة التسويق الزراعي ٣٦١

موافقة .

السيد المقرر :

٦٣- وزارة المياه والري ١٦٦

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٦٤- وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن ٣٦٥٤٣

دولة رئيس المجلس :

موافقة .

السيد المقرر :

٦٥- وزارة التموين ٦٢٤٨

دولة رئيس المجلس :

موافقة .

السيد المقرر :

٧١- وزارة التربيه والتعليم ١٥٦٠٠٣

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

نعم .

السيد المقرر :

٧٢- وزارة التعليم العالي ٩٠٣٥

دولة رئيس المجلس : لحظه على التعليم العالي ، تفضل .

السيد سمير حباشنه :

يا سيدي لازم ان نتحدث في هذا الموضوع لان معظم الزملاء في مداخلاتهم في المناقشة اوصوا بزيادة هذا البند لأن هذا يمس المنح وهي لفقراء الأردن ، يا سيدي عفوك يا اخوان في عندنا توصيه بتخفيض (٦١٠٠) مليون فيجوز من هذا البند بالذات ان نضيف شيءلوزارة التعليم العالي للمنح الدراسية تحديداً لأن هذه لفقراء الأردن يا اخوان .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل توافقون عليها كما هي ؟ .

موافقة .

السيد المقرر :

٧٣- وزارة الصحة ٨٠٥٤٠

موافقة ؟

نعم .

السيد المقرر :

٧٤- وزارة التنمية الأجتماعيه ٥٨٦٧

دولة رئيس المجلس :

موافقة .

السيد المقرر :

٧٥- وزارة العمل ٩٩٧

موافقة ؟

نعم .

السيد المقرر :

٨١- وزارة الأعلام / مؤسسة الأذاعه والتلفزيون ١٥٣٢٨

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٨٣- وزارة الأعلام / وكالة الأنباء الأردنيه ٦٤٧

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٨٤- وزارة الأعلام / دائرة المطبوعات والنشر ٤٩١

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٨٥- وزارة الشباب ٥٨٧١

دولة رئيس المجلس :

موافقين .

السيد المقرر :

٨٦- وزارة الثقافة ١٥٨٦

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

نعم .

السيد المقرر :

٨٧- وزارة السياحه والأثار / دائرة الأثار العامه ١٥٢٣

موافقة ؟

نعم .

السيد المقرر :

٩١- وزارة النقل ٢٧٤

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

نعم .

السيد المقرر :

٩٢- وزارة النقل / سلطة الطيران المدني ٨٩٧٩

دولة رئيس المجلس :

موافقة .

السيد المقرر :

٩٣- وزارة النقل / دائرة الأرصاد الجويه ١١٥٧

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٩٥- وزارة البريد والأتصالات ٧٦٦٠

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر : ٩٦- وزارة البريد والأتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية اللاسلكية ٣٧٠٨٠

دولة رئيس المجلس :

موافقة ؟

نعم .

السيد المقرر :

المجموع ١٤٨٧١٠٠

دولة رئيس المجلس :

الان يتم تخفيض الذي اتفقنا عليه ، ينزل من هذا المبلغ التي وصت فيه اللجنة الماليه ، ويوافق ويعدل هذا الأن في الماده الثانيه

من القانون بحيث تصبح النفقات هذا الرقم ناقص المبلغ الموصون فيه ، اذا نأتي الى المادة الثانيه من القانون .

نحن لم نصوت على المادة الثانيه من القانون وعدلناها هل توافقون على الرقم الجديد ؟

موافقين .

الان عدو لنا الحضور نريد التصويت على القانون بجمله .

من يوافق علىهذا القانون ؟

العدد (٧٧) .

من يوافق على القانون برقمه ؟ الرجاء ، وقوفاً وافق على مشروع القانون .

(٥٦ من اصل ٧٧) والقانون مقر .

شكراً ، تمت الموافقة على القانون بأصوات (٥٦) وتقرأ الموازنة .

• وهذا هو نص القانون الأصلي مع توصيات اللجنة الماليه كما اقرهما مجلس النواب •

مشروع

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٤

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤) ويعمل به اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٤ .

المادة ٢- تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي : -

أ- الايرادات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار

ب- النفقات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار

المادة ٣- تسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الخارجية والداخلية واقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار .

المادة ٤- أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب- تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (٦٦٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

من القانون بحيث تصبح النفقات هذا الرقم ناقص المبلغ الموصون فيه ، اذا نأتي الى المادة الثانيه من القانون .

نحن لم نصوت على المادة الثانيه من القانون وعدلناها هل توافقون على الرقم الجديد ؟

موافقين .

الان عدو لنا الحضور نريد التصويت على القانون بمجمله .

من يوافق على هذا القانون ؟

العدد (٧٧) .

من يوافق على القانون برقمه ؟ الرجاء ، وقوفاً وافق على مشروع القانون .

(٥٦ من اصل ٧٧) والقانون مقر .

شكراً ، تمت الموافقة على القانون بأصوات (٥٦) وتقرأ الموازنة .

• وهذا هو نص القانون الأصلي مع توصيات اللجنة الماليه كما اقرهما مجلس النواب •

مشروع

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٤

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة ١– يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤) ويعمل به اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٤ .

المادة ٢– تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي : –

أ– الايرادات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠٠) دينار

ب– النفقات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار

المادة ٣– تسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الخارجية والداخلية واقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار .

المادة ٤– أ– تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب– تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (٦٦٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج– يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

د- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض .

المادة ٥- أ- يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج- اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و- يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

ز- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦- أ- يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة

الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (٤١/ ١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧- لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨- أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ ، ب ، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة ووزارة الدفاع .

هـ- لا يجوز نقل المخصصات من مواد او بنود سبق النقل اليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد او بنود سبق النقل منها .

المادة ٩- أ- لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج- تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠- يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المادة ١١- تعتبر موازنات المحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءا لا يتجزء منه .

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

٢٣ / ١١ / ١٩٩٣

اللجنة المالية

لمجلس النواب

قرار رقم (٣)

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع الموازنة العامة

للسنة المالية

١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني سبعة عشر اجتماعاً صباحياً ومسائياً ابتداءً من تاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٩٣ ولغاية ٤ / ١ / ١٩٩٤ برئاسة **معالي المهندس علي ابو الراغب** رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة **معالي المهندس سعد هايل السرور** واعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة :

عبد الكريم الكباريتي ، م. سمير قعوار ، محمد داودية ، م. عبد موسى النهار ، م. منير صوبر ، د. عبد الحافظ الشخانبة ، سميح الفرح ، د. نادر ابو الشعر ، مفلح الرحيمي ، علي الشطي ، د. هاشم الدباس ، بدر الرياطي .

وحضر جانبا من اجتماعات اللجنة دولة رئيس مجلس النواب **السيد طاهر المصري** .

كما حضر اجتماعات اللجنة كل من **معالي الدكتور رجائي المعشر وسعادة الدكتور كمال الشاعر** عضوا اللجنة المالية في مجلس الاعيان .

وحضر جميع هذه الاجتماعات معالي وزير المالية السيد **سامي قموه** وعطوفة مدير عام الموازنة العامة السيد **عبد الرحمن العجلوني** وكبار موظفي وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة .

كما حضر جانبا من اجتماعات اللجنة السادة النواب :

عبد الرؤوف الروابدة ، د. عبدالله النسور ، د. صالح ارشيدات ، د. عارف البطاينة ، م. عبد الهادي المجالي ، د. سمير حباشنة ، عبد الكريم الدغمي ، د. عبد الرزاق طبيشات ، د. محمد عويضة ، خليل حدادين ، د. عبد المجيد الاقطش ، توجان فيصل ، د. محمد ابو عليم ، محمود هويمل ، جميل الحشوش ، د. نزيه العمارين ، نادر الظهيرات ، جمال الخريشا .

كما استضافت اللجنة السادة :

الدكتور عبدالله مالكي ، والسيد وهيب الشاعر ، والدكتور فهد الفانك .

واجتمعت اللجنة مع السادة :

- **معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي** / محافظ البنك المركزي الاردني .
- **معالي المهندس هشام الخطيب** / وزير المياه والري .
- **معالي الدكتور زياد فريز** / وزير التخطيط .
- **معالي السيد راضي ابراهيم** / وزير التموين .
- **معالي الدكتور محمد الصقور** / وزير التنمية الاجتماعية .
- **معالي الدكتورة ريما خلف** / وزيرة الصناعة والتجارة .

اصحاب العطوفة السادة :

- **امين عام وزارة المالية .**
- **امين عام سلطة وادي الاردن .**
- **امين عام وزارة التخطيط .**
- **مدير صندوق التنمية والتشغيل .**
- **مدير عام دائرة الجمارك .**
- **مدير عام دائرة ضريبة الدخل .**
- **مدير عام مؤسسة المناطق الحرة .**
- **مدير عام المؤسسة الاردنية للاستثمار (بالوكالة) .**

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين ، ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

يسر اللجنة المالية في مجلسكم الكريم ان تتقدم لكم بتقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤ وحول خطاب الموازنة الذي تقدم به معالي وزير المالية حيث تمت مناقشة المشروع بالاضافة الى السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة .

ان الفرصة التي تتيحها دراسة مشروع قانون الموازنة العامة تساعد الدارس الجاد على فهم طبيعة تعقيدات التخطيط الاقتصادي والمالي وتحديد اولويات المجتمع ببلد نام مثل بلدنا الحبيب .

ولقد رغبت لجنتكم المالية في اخذ الوقت الكافي لاخضاع ذلك الكم الهائل من التفصيلات والارقام التي جاء بها المشروع الى التدقيق والمراجعة واختبار مدى انسجامه مع مفهوم كلي وموقف منهجي لاردن المستقبل الذي يستجيب لتحديات واقعه وامكاناته وطموحاته من خلال طرح المشاكل الحقيقية وخاصة الاجتماعية منها بصراحة ومن خلال اسئلة صحيحة وجدية لم تنقصها المصداقية ولا الجرأة في طرحها من المشاركين او من قدم الاجابات عنها او الحلول المقترحة لها وقد تم ذلك من خلال مراجعة ونقد ذاتي لدراسة اخطاء ونواقص الماضي وتدقيق الصيغ المقترحة للانتقال الى مرحلة التغيير والاصلاح واعادة البناء ، خاصة الخطة الخمسية وبرنامج التصحيح ورد دولة رئيس الوزراء في جلسة الثقة وبرامج الوزارات المختلفة .

دولة الرئيس

حضرات النواب ، ،

فيما يلي استعراض لاهم السياسات التي تمت مناقشتها :

السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة :

اولا: خطة التنمية الخمسية (١٩٩٣ - ١٩٩٧) :

جرى استعراض ومناقشة الاهداف التي رسمتها خطة التنمية الخمسية مع المسؤولين في وزارة التخطيط حيث تم مراجعة الواقع الاقتصادي الوطني والاهداف التي يتم السعي لتحقيقها خلال سنوات الخطة (١٩٩٣ - ١٩٩٧) ومن اهم المبادىء الاساسية لهذه الخطة :

أ) تطوير الدور التنظيمي والرقابي للحكومة وتقليص دورها الانتاجي المباشر وتفعيل الدور الاستشاري للقطاع الخاص .

ب) تطوير الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها وخاصة المياه والطاقة من خلال تحديد مصادر المياه وتحقيق الاستخدام الامثل لمصادر الطاقة .

ج) تنمية القطاع التصديري من خلال تطوير الخدمات المساندة والتشريعات والسياسات .

د) العمل على تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والاقتصادية من خلال التطوير التربوي والتعليمي والمهني .

هـ) العمل على زيادة توافر فرص العمل الجديدة من خلال التوسع بالتدريب ، وتمويل المشاريع الانتاجية لذوي الدخل المحدود وتشجيع انشاء الصناعات الصغيرة .

و) بناء القدرات الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والمعلومات .

ثانيا : برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني (١٩٩٣ - ١٩٩٨) .

لقد تبنت الحكومة تنفيذ البرنامج التصحيحي بهدف زيادة الاعتماد على القدرات الذاتية واعادة الاستقرار النقدي والمالي وبناء الاحتياطات للملكة من العملات الاجنبية بهدف المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي والتمكين من اعادة جدولة الديون الخارجية .

وقد استهدف البرنامج ما يلي :

أ) تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بواقع (٥ر٥٪ - ٦٪) سنويا خلال سنوات البرنامج .

ب) تخفيض عجز الموازنة (قبل المساعدات) بواقع (٤ر٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام

١٩٩٣ و (٣ر٥٪) عام ١٩٩٤ وبشكل تدريجي ليصل الى حوالي (٥ر٢٪) في نهاية سنوات البرنامج .

جـ) المحافظة على نسبة الاستثمار لتكون بحدود (٢٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي سنويا خلال سنوات البرنامج وتنمية الادخار المحلي ليصل الى حوالي (١١٪) خلال عام ١٩٩٨ .

د) تخفيض عجز الحساب الجاري بشكل تدريجي ليصل الى حوالي (٤ر١٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ والى (٢ر٧٪) عام ١٩٩٤ والى حالة توازن عام ١٩٩٧ .

هـ) المحافظة على مستوى زيادة الاسعار (التضخم) بحدود (٥ر٤٪) سنويا خلال سنوات البرنامج .

ثالثا :خطاب النوايا بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٩٣

واهم ماجاء في هذا الخطاب :

١- طلبت الحكومة بموجب هذا الكتاب تمديد اتفاقية الاستعداد الائتماني (BY ARRANGEMENT STAND) مع صندوق النقد الدولي حتى ٢٦ / ٢ / ١٩٩٤ ، كما طلبت اعادة ترتيب شراء ما مجموعه (١ ر ١١) مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الصندوق على ثلاث دفعات .

٢- نتيجة للانجاز الاقتصادي الوطني الذي تحقق والذي كان افضل من توقعات البرنامج التصحيحي فقد تم اجراء تعديلات على اهداف (١٩٩٢ - ١٩٩٨) لتعكس هذا الانجاز وبحيث يتراوح معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من (٦٪ - ٧٪) سنويا ، وان يكون معدل التضخم اقل من (٥٪) وتخفيض عجز الموازنة (قبل المنح) ليصل الى (٥ر٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٨ وذلك بدلا من (٥٪) حسب اهداف البرنامج الاصلي ، هذا بالاضافة الى تطوير وتحسين النظام الضريبي .

٣- التزمت الحكومة بتخفيض عجز الموازنة قبل التمويل في عام ١٩٩٤ والاعوام التالية كما بقيت ملتزمة باتباع السياسات التي تحقق تخفيضاً تدريجياً في نسبة النفقات والايرادات . وفيما يتعلق

بنظام الضرائب فان الحكومة جادة في عرض مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات على مجلس الامة حيث تعتبر هذه الضريبة معياراً من معايير انجاز البرنامج . وفي المرحلة الانتقالية قامت الحكومة بمساواة نسب الضريبة على الاستهلاك المفروضة على السلع المستوردة مع بعض مثيلاتها من السلع المنتجة محلياً ورفعت معدلات الضريبة على بعض السلع .

٤- فيما يتعلق في النفقات فان التخفيض المتوقع في عجز الموازنة سيتم تحقيقه بشكل رئيسي من خلال احتواء النفقات الجارية وفي نفس الوقت حماية الانفاق الرأسمالي في قطاعي الصحة والتعليم والبنية التحتية . اما دعم المواد التموينية فتعتقد الحكومة انه من غير الممكن ازالته كلياً في الوقت الحاضر لاعتبارات اجتماعية وان نظام الكوبونات يتم تطبيقه بشكل جيد .

٥- فيما يتعلق بالاصلاحات على المستوى القطاعي ، فان الحكومة ، بعد اتخاذها الاجراءات الخاصة بقطاعي الصحة والنقل في بداية ١٩٩٣ ، تتابع جهودها بهذا الشأن في قطاع الطاقة بالتعاون مع البنك الدولي الذي سيقدم قرضا للمساهمة في تمويل مشاريع هذا القطاع . وقد تم رفع التعرفة الكهربائية على بعض الشرائح المستهلكة بما نسبته ١٢٪ بهدف تحقيق تغطية كاملة للتكلفة الاقتصادية وكذلك تعديل اسعار بعض المشتقات النفطية لتحسين كفاءة استعمالها . كما ان هناك خطة لاجراء اصلاحات هيكلية في قطاعي الزراعة والمياه والري تمهيدا للحصول على قرض لهذا الغرض من البنك الدولي في منتصف العام القادم .

٦- هناك جهود تبذلها الحكومة لتقوية الاوضاع المالية والادارية في عدد من المؤسسات العامة المستقلة وبشكل خاص سلطة المياه ، وسلطة الكهرباء وسلطة وادي الاردن . كما ان مجلس الوزراء قد وافق مبدئيا على ان تصبح الملكية الاردنية شركة خاصة .

٧- ان هدف المحافظة على انخفاض معدل التضخم وتثبيت التدفقات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني يحكم السياسة النقدية ومعدل الفائدة في الاردن ووفق البرنامج فان التوسع النقدي سيكون بحدود ٦ر٨٪ في عام ١٩٩٣ . وهناك سقوف محددة للائتمان المصرفي على اساس صافي موجودات المصارف وصافي الالتزامات المترتبة للمصارف على القطاع العام . وهذه تشكل معيارا من معايير الانجاز للبرنامج . ومن المتوقع ان يزداد حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص لتصل الى (٣٣٥) مليون دينار في عام ١٩٩٣ .

٣٩

٨- تبقى الحكومة ملتزمة بالمحافظة على اتباع سياسة اتباع معدل فائدة مرن ودون التدخل اداريا لتحديد هذه المعدلات .

٩- وقد جاء في كتاب خطاب النوايا ان الاردن قد حقق انجازا طيباً في مجال سداد ديونه الخارجية ووافقت دول اعضاء نادي باريس على تمديد فترة سريان اتفاقية اعادة الجدولة مع هذه الدول لغاية ٢٨ / ٢ / ١٩٩٤ . كما تم شراء الدين المترتب للاتحاد السوفيتي سابقا على الاردن بتخفيض كبير . والحكومة بصدد الوصول الى اتفاقات مع دول مقرضة غير داخلة في نادي باريس .

رابعا : المديونية الخارجية وخدمتها

تضمن خطاب الموازنة لعام ١٩٩٤ ، ان الرصيد الصافي للقروض الخارجية المتعاقد عليها وغير المسدد كما هو في نهاية عام ١٩٩٣ قد بلغ (٦٠٠٨) مليون دولار مقابل (٦٦٢٤ر٦) مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢ بانخفاض حجم الدين الخارجي بما قيمته حوالي (٦٥٣) مليون دولار وبنسبة (٣ر٩٪) وبلغت نسبة خدمة الدين العام الخارجي لعام ١٩٩٣ (١٨٪) من اجمالي قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات .

اما فيما يتعلق بالمديونية الداخلية فقد بلغ الرصيد القائم غير المسدد لهذه الديون حوالي (١١٠٢ر١) مليون دينار مقابل (١٠٧٢ر٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٢ اي بزيادة مقدارها (٢٩ر٦) مليون دينار .

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ، ،

لقد اردنا في كل ما سبق ان نعرض وجهة نظر الحكومة بشكل مختصر لتكون مدخلا لبيان وجهة النظر التالية . . .

ان اللجنة المالية تعي تماماً أن اعادة بناء الاقتصاد الاردني وصولاً الى تحقيق الاعتماد على الذات انما يستدعي تضحيات جمة وسياسات تقشفية واجراءات مؤلمة لا بد منها لكنها وفي الوقت نفسه لا ترى أن السبيل الى ذلك ينحصر في تقليص عجز الموازنة على أهمية هذا الموضوع وخطورته ، فمن مراجعة تمحيصية لخطة التنمية وبرنامج التصحيح وخطاب النوايا استنتجت اللجنة المالية ان النمو الذي

استطاع الاردن تحقيقه عام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ قد شجع الجهات الدولية على اجراء تعديلات على أهداف البرنامج الأصلي ليصل عجز الموازنة (٢ر٥٪) من الناتج المحلي في عام ١٩٩٨ بدلاً من (٥٪) بالاضافة الى تطوير وتحسين النظام الضريبي مع ما قد يعني ذلك من قوانين ضريبية جديدة بمسميات مختلفة .

ان ما تحقق خلال العامين المنصرمين من معدلات نمو عالية نسبياً قد تحقق بفضل عوامل طارئة مؤقتة مرتبطة بالتدفق الرأسمالي الذي واكب تهجير الاردنيين أثر أزمة الخليج والمساعدات المالية التي وردت الى الأردن من الدول الغربية بالاضافة الى تركز معظم الصادرات الأردنية بدولة العراق الشقيق بسبب الحصار الدولي الجائر عليه ولا ننسى الاسعار المخفضة التي يشتري فيها الاردن حاجته من النفط الخام .

ونحن اذا استثنينا هذه العوامل نجد ان الاقتصاد الوطني يعاني من مصاعب هيكلية ضخمة اضافة الى المزيد من الأعباء التي ستتحملها البنى التحتية والفوقية للدولة لخدمة أفواج العائدين لا يساعد على حلها المزيد من السياسات التقشفية ، وتحديد السقوف الائتمانية . ان اللجنة المالية اذ تؤكد ان (البيئة الاستثمارية الملائمة) هي التي يمكن ان توفر الحوافز الضرورية للاستثمار والادخار والتصدير وهي التي يمكن ان تحفز عودة رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة الى الخارج واجتذاب الاستثمارات الاجنبية الى جانب تعظيم الاستثمار الوطني اللازم الذي لا بد منه لرفد القطاع العام في حل مشاكل التنمية والفقر والبطالة .

ان اللجنة المالية تعتقد ان هذه البيئة الاستثمارية اللازمة لا يمكن ان تتحقق دون الاستقرار الذي هو عماد النماء في كل ارجاء المعمورة واللجنة تقصد الاستقرار بكافة اشكاله وانواعه السياسية والتشريعية والنقدية والادارية .

والامانة تقتضي ان تعترف اللجنة انه لا يزال وبالرغم من تدقيق وتمحيص كافة الخطط والوثائق المقدمة للجنة لا يزال الغموض يكتنف التوجهات الحكومية في موضوع الرزم الاصلاحية اللازمة لتحقيق الاستقرار وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة في مواضيع الاصلاح الضريبي ، الجمركي ، النقدي ، الاداري والتشريعي ويبدو الامر وكأن الحكومة لا تستطيع ان تتحرر من إسار (منطق الجابي) الذي يستهدف التحصيل ومزيدا من التحصيل الذي لن يتوقف عند نهاية برنامج التصحيح الحالي بل سيتعداه الى برامج جديدة ستوضع عند نهاية كل برنامج . وذلك أن اعباء المديونية الخارجية ضخمة

ولا يمكن سدادها ولذا فإن اللجنة تؤكد على ضرورة ان تقوم الحكومة بكل ما من شأنه ان يخفض هذه المديونية بالشطب والتخفيض من خلال الاستفادة من دور الاردن المتميز في المنطقة واهميته السياسية في المرحلة القادمة .

ايها الزملاء ، إن القطاع الخاص عماد الاقتصاد الوطني لا يمكن ان يستجيب بالحجم المطلوب اذا لم يكن مشاركاً في المسؤولية او على الاقل في الهم العام وهذا لا يمكن ان يتحقق اذا لم يكن له اطلاع شامل على ما في جعبة الحكومة من سياسات واجراءات لا تزال كما ذكرنا غير واضحة قد لا تمكنه من القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية المطلوبة للقيام باستثماراته الوطنية المستهدفة في الخطة .

دولة الرئيس ،

إن اعادة الهيكلة لقطاعات الخدمات تعني بالضرورة تقديم هذه الخدمات بكلفها الحقيقية وهذا يعني عملياً زيادة الاسعار ولو انه نظريا قد يعني التخفيض مما يعيدنا الى موضوع الكفاءات الادارية التي تدير مشروعات الدولة والتي عجزت عن تقديم الخدمات الضرورية بالكلفة المعقولة لقطاعات الانتاج مثل خدمات الهاتف على سبيل المثال والذي عجزت الدولة عن توفيره لكافة القطاعات والمواقع بالرغم من ان ايرادات الدولة من هذه الخدمة تزيد على (١٥٠) مليون دينار

وبناء على كل ما تقدم فان اللجنة المالية تدعو الحكومة الى الاسراع في تقديم خططها للسنوات الخمس بشكل تفصيلي لم توضحه الخطة الخمسية التأشيرية وتخص بالذكر موضوع الاصلاح الضريبي وموضوع اسعار الطاقة والمياه ، والاصلاح الجمركي ، والتشريعات الادارية ، والسياسات النقدية والضرائب المباشرة وغير المباشرة وقد ابدت اللجنة المالية تحفظاتها على عدم وضوح هذه القضايا واكدت ان العبأ الضريبي الذي يتحمله المواطن الاردني هو من اعلى النسب في العالم اذا اخذنا في عين الاعتبار مجمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تراكمت نتيجة منطلقات (سياسة الجباية) والتحصيل التي آن الاوان لنتخلص منها الى سياسات النماء والتنمية والعدالة الاجتماعية .

واللجنة المالية تؤكد على ضرورة ان تتقدم الحكومة برزمة الاصلاحات المطلوبة بشكل متكامل وشمولي وفي وقت واحد ليستطيع معها الاقتصاد الوطني والمواطن الاردني والمستثمر الاجنبي التكيف والاستجابة والتخطيط طويل الامد .

خامسا : مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤

هذا ومن خلال دراسة واستعراض مشروع قانون الموازنة العامة وخطابها للسنة المالية ١٩٩٤ فانه يمكن ايجاز اهم المؤشرات الاقتصادية والمالية على النحو التالي :

١- الناتج المحلي الاجمالي

تضمن خطاب مشروع قانون الموازنة ان الناتج المحلي لعام ١٩٩٣ سيحقق نموا حقيقياً تصل نسبته الى حوالي (٦٪) . نتيجة للنمو المتوقع في مختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية بحيث يتوقع ان يحقق تراجعاً نسبته حوالي (٧ر٢٪) نتيجة انخفاض الاسعار العالمية للصادرات الاردنية وانخفاض الاستهلاك العالمي من الفوسفات والاسمدة .

هذا وقد توقعت موازنة عام ١٩٩٤ تحقيق نسبة نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي لا تقل عن (٥ر٥٪) ويعطي هذا المؤشر تراجعا سلبياً طفيفاً في ظل التطورات الدولية والاقليمية وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاد الاردني .

٢- ومن المؤشرات الاقتصادية التي تضمنها مشروع قانون الموازنة وخطابها لعام ١٩٩٤ نسبة الاستهلاك المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي من (٣ ر ٩٩ ٪) عام ١٩٩٣ الى (٨ ر ٩٧٪) عام ١٩٩٤ اي بفارق نسبته (٥ر١٪) بالاضافة الى تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي (٤ر١٠٪) عام ١٩٩٣ الى حوالي (٢ر٧٪) عام ١٩٩٤ اي بفارق نسبته (٢ر٣٪) ويعتبر ذلك مؤشراً ايجابياً نحو المضي لتحقيق التوازن للاقتصاد الوطني وهي خطوة في الاتجاه الصحيح .

٣- التضخم والمستوى العام للاسعار

توقعت وثيقة الموازنة العامة ان يستمر المحافظة على الاستقرار النسبي في المستوى العام للاسعار بحيث تكون الزيادة بحدود (٥ر٤٪) لعام ١٩٩٤ وهو نفس المستوى لعام ١٩٩٣ وترى اللجنة ان في ذلك نجاحاً في احتواء التضخم والحد من ارتفاع معدل مستوى المعيشة .

٤- اما بالنسبة لمشكلتي الفقر والبطالة فقد اشار خطاب الموازنة الى نسبة العاطلين عن العمل

قد انخفضت من (٨ر١٨٪) لعام ١٩٩١ الى (١٣٪) في عام ١٩٩٣ كما انخفضت نسبة الفقر من (٣ر٢١٪) لعام ١٩٩١ الى حوالي (٢ر١٦٪) لعام ١٩٩٢ ويتوقع ان تنخفض هذه النسبة في نهاية عام ١٩٩٣ .

ومع تقديرنا للجهود التي تبذل للتصدي لهاتين المشكلتين سواء كان ذلك من خلال الاستمرار في تحقيق معدلات النمو في الاقتصاد الوطني او من خلال تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل بالاضافة الى زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية لتصل الى (٠ر١٤) مليون دينار مع وضع الاسس العادلة لتوزيع مخصصات هذا الصندوق ، لتأمل اللجنة المالية بذل المزيد من الجهود الكفيلة للسيطرة على هاتين المشكلتين والحد من اثارهما السلبية .

وتبدي اللجنة تحفظها على نسب الفقر والبطالة التي وردت في التقرير وضرورة قيام الحكومة باجراء تعداد سكاني شامل ودراسة كافة الخصائص السكانية حيث انه قد مضى وقت طويل منذ ان اجري اخر تعداد شامل مما اضعف قاعدة البيانات والمعلومات المتوفرة لدى اجهزة التخطيط في مراكز صنع القرار .

٥- المالية العامة لعام ١٩٩٣ :

اظهرت موازنة عام ١٩٩٣ كما جاء في خطاب الموازنة استمراراً في تحسن اداء المالية العامة / (انظر ادناه) :

أ- من المتوقع ان تصل الايرادات المحلية بنهاية عام ١٩٩٣ حوالي (٣ر١١٧٦) مليون دينار بزيادة مقدارها (٣ر٣١) مليون دينار عما قدر لها بقانون الموازنة .

ب- انخفضت نفقات الموازنة العام خلال عام ١٩٩٣ بمبلغ (٥٦) مليون دينار عن النفقات المقدرة خلال ذلك العام ، مقرر هذا الانخفاض بصورة واضحة في النفقات الرأسمالية التي قدرت بقانون الموازنة بمبلغ (٥ر٣٤٠) مليون دينار في حين بلغت نسبة الانجاز منها حوالي (٨٦٪) اي بانخفاض نسبته (١٤٪) .

جـ- نتيجة للاداء المالي لعام ١٩٩٣ فقد اظهرت الموازنة فائضا مقداره (٣ر٢٦) مليون دينار مقابل عجز مقدر بقانون الموازنة لذلك العام بمبلغ (٠ر٤٨) مليون دينار بعد الأخذ بعين الاعتبار المنح

والمساعدات الخارجية في حين يتوقع أن يبلغ هذا العجز في نهاية العام نفسه قبل المنح الخارجية (٠ر١١٦) مليون دينار أو ما نسبته (٢ر٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي في حين قدر هذا العجز بقانون الموازنة بمبلغ (٠ر٢٠٣) مليون دينار أو ما نسبته (٧ر٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

٦- الملامح الرئيسية والخصائص العامة لمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤

لقد تبنت وثيقة الموازنة العامة وخطابها لعام ١٩٩٤ مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والقطاعية ، ولا بد من الاشارة هنا الى أهم الملامح والخصائص الرئيسية التي تضمنتها هذه الوثيقة :

١- تقدر اللجنة المالية الجهود التي بذلت لاعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ .

كما تقدر التوضيح والشرح المفصل للمشاريع الرأسمالية التي تضمنها مشروع القانون ، الامر الذي يسهل على القارىء الاحاطة بأهداف وتفاصيل هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بتوزيعها على المحافظات .

٢- افترضت وثيقة الموازنة استمرار الزخم الاقتصادي خلال عام ١٩٩٤ وبنفس الوتيرة التي سادت خلال العامين السابقين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ حيث استهدفت تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لا تقل عن (٥ر٥٪) .

٣- كما استهدفت الوثيقة تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى (٨ر٩٧٪) وتخفيض العجز بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى (٢ر٧٪) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ .

٤- تخفيض عجز الموازنة العامة بدون المنح والمساعدات الخارجية ليصل الى (٣ر٥٪) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ .

٥- السعي نحو تخفيض حجم المديونية الخارجية والأعباء المترتبة عليها من خلال شراء الديون واعادة الهيكلة والنظر في امكانية تحويل بعض هذه الديون الى منح .

٦- العمل على تخفيض معدل البطالة وظاهرة الفقر واحتواء التضخم والابقاء على المستوى

العام للاسعار ضمن مستوى عام ١٩٩٣ .

٧- رصد المخصصات الكافية لتعزيز البنية الاساسية وتأمين الخدمات الاجتماعيةاللازمة في المجالات الصحية والتعليمية والشبابية واعطاء أهمية خاصة لقطاع المياه والري .

الا أن اللجنة المالية وعلى ضوء دراستها لوثيقة الموازنة وخطابها لتود أن تشير هنا الى ما يلي :

١- لقد أظهر مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ توازناً بين الايرادات والنفقات ، وبدون عجز مقدر ، الا أنه في واقع الأمر ، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ان مشروع الموازنة قد تضمن ما قيمته (١٥٦ر٤) مليون دينار منح ومساعدات خارجية كما تضمن مشروع الموازنة عبء تسديد اقساط القروض الخارجية والمحلية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠ر١) مليون دينار حيث ظهرت هذه الأعباء ضمن موازنة التمويل يقابلها اقتراض خارجي ومحلي لتمويل هذه الأعباء بما في ذلك اقساط القروض المعاد جدولتها .

وبمعنى آخر فان اللجنة المالية ترى أنه في حالة عدم استلام مثل هذه المنح الخارجية أو الحصول على تلك القروض فانه سوف ينعكس في حقيقة الامر على وثيقية الموازنة ليظهر بذلك عجزاً حقيقياً بقيمة المبالغ التي لم يتم استلامها .

٢- قدرت وثيقة الموازنة الايرادات المحلية المتوقع قبضها خلال عام ١٩٩٤ بمبلغ (١٢٧٥ر٧) مليون دينار ، أي بزيادة مقدارها حوالي (١٠٠) مليون دينار مقارنة مع ١٩٩٣ .

وتخشى اللجنة المالية أن يكون هناك تفاؤل اكثر مما يجب حول حصيلة هذه الايرادات لاسيما وأن معالي وزير المالية قد أورد في خطابه ان وتيرة بعض المؤشرات الاقتصادية خلال عام ١٩٩٣ اظهرت أنها كانت في الاشهر التسعة الاولى افضل مما هي عليه خلال الربع الأخير من السنة .

٣- كما لاحظت اللجنة المالية أنها ومن خلال مراجعتها ودراستها لوثيقة الموازنة ان المخصصات المدرجة قد خلت تماماً من رصد المخصصات اللازمة لزيادة وتحسين رواتب الجهازين المدني والعسكري والمتقاعدين العسكريين والمدنيين .

٤- ومن خلال مراجعة النفقات الرأسمالية المدرجة بوثيقة الموازنة لعام ١٩٩٤ ، فقد لاحظت

اللجنة المالية ان حجم الانفاق الرأسمالي المقدر لذلك العام يفوق بكثير الانفاق الفعلي للسنوات السابقة والذي لم يتجاوز في اي سنة من تلك السنوات (٣٠٠) مليون دينار ، في حين الانفاق الرأسمالي المقدر لعام ١٩٩٤ يزيد على (٤٢٤ر٠) مليون دينار بما في ذلك (٦٦) مليون دينار ادرجت ضمن الباب الثاني من وثيقة الموازنة .

وترى اللجنة انه ليتمكن الاقتصاد الوطني من استيعاب مثل هذا الانفاق الكبير لا بد من تحسين الاداء الاداري لبعض المؤسسات المعنية بالتمويل والتنفيذ وتقوية التنسيق بين الوزارات المعنية ووزارتي التخطيط والمالية .

٥- ان خلاصة دراسة اللجنة المالية لمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ تؤدي الى الاشادة بالجهود المشكورة التي بذلت في اعداد هذا المشروع بما فيه من اصرار اكيد على الاستمرار نحو الاعتماد على قدراتنا الذاتية وتوزيع متوازن لبنود انفاقه على القطاعات المختلفة وبما تضمنته هذه الوثيقة من مخصصات لتغطية الاحتياجات الضرورية للمشاريع الرأسمالية والمؤسسات الحيوية كالخدمات الطبية ومستشفى الجامعة الاردنية ومستشفى الملك عبد الله بالاضافة الى المخصصات التي رصدت لدعم بعض المؤسسات الاجتماعية ومنها صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية والتدريب المهني وغيرها من المؤسسات الخدمية مما يشير بوضوح التوجه الاكيد نحو المضي في تحقيق التوازن الكلي لقطاعات الاقتصاد الوطني والتصدي لمشكلتي البطالة والفقر .

وفيما يلي تحليل لاوجه الانفاق والتمويل المتوقع حسب مصادره للسنة المالية ١٩٩٤ (انظر الجدول ادناه) .

(بالمليون دينار)

اولا : اوجه الانفاق	المخصصات المقدرة 1994	النسبة من المجموع الكلي ٪
١- النفقات الجارية للجهازين المدني والعكسري	٧٠٦ر٤	٪٣٨ر١
٢- فوائد القروض الخارجية والداخلية	١٦١ر٨	٪٨ر٧
٣- نفقات جارية اخرى (دعم المواد التموينية ونفقات التقاعد والتعويضات والضمان الاجتماعي ودعم المؤسسات والنفقات العامة . . . الخ)	٢٦٠ر٢	٪١٤ر١
مجموع النفقات الجارية	١١٢٨ر٤	٪٦٠ر٨
٤- النفقات الرأسمالية (للباب الاول والثاني)	٤٢٤ر٧	٪٢٢ر٩
٥- تسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية	٣٠٠ر١	٪١٦ر٢
اجمالي الانفاق المقدر وتسديد اقساط القروض	١٨٥٣ر٢	٪١٠٠ر٠

ثانياً : الايرادات ومصادر التمويل

ثانياً : الايرادات ومصادر التمويل	المخصصات المقدرة 1994	النسبة من المجموع الكلي ٪
١- الايرادات المحلية والاقساط المستردة	١٣٣٠ر٧	٪٧١ر٨
٢- المنح الخارجية والمنح الفنية	١٥٦ر٤	٪٨ر٤
٣- القروض الخارجية والمحلية	٢٢٤ر٩	٪١٢ر١
٤- اقساط القروض المعاد جدولتها	٧٥ر٢	٪٤ر١
٥- منح وقروض ميسرة لنفقات الباب الثاني	٦٦ر٠	٪٣ر٦
اجمالي الايرادات ومصادر التمويل	١٨٥٣ر٢	٪١٠٠ر٠

ويلاحظ مما تقدم ما يلي : -

أ- ان الانفاق المقدر للسنة المالية القادمة ١٩٩٤ يبلغ حوالي (١٨٥٣ر٢) مليون دينار منها (٦٦) مليون دينار كنفقات رأسمالية وردت ضمن الباب الثاني من وثيقة الموازنة واشترط انفاقها باستلام المنح والقروض اللازمة لتغطية انفاقها .

ب- كما اشتملت النفقات المقدرة للعام المذكور على مبلغ (٣٠٠ر١) مليون دينار لتسديد اقساط القروض الخارجية والمحلية . وتشكل ما نسبته (١٦ر٢) من مجمل النفقات المقدرة .

جـ- وبذلك يكون نصيب الانفاق الجاري من النفقات المقدرة للعام نفسه حوالي (١١٢٨ر٤) مليون دينار وتشكل ما نسبته (٦٠ر٨٪) من مجمل النفقات المقدرة اما النفقات التنموية الواردة في الباب الاول من وثيقة الموازنة فقد قدرت بمبلغ (٣٥٨ر٧) مليون دينار وتشكل نسبتها (١٩ر٤٪) من مجمل النفقات المقدره لعام ١٩٩٤ .

اما مصادر تمويل هذه النفقات فقد اشتملت على مبلغ (١٣٣٠ر٧) مليون دينار من الايرادات المحلية واقساط القروض المستردة وشكلت نسبتها (٧١ر٨٪) من مجمل الايرادات ومصادر التمويل بالاضافة الى مبلغ (١٥٦ر٤) مليون دينار من المنح والمساعدات الخارجية وشكلت نسبتها (٨ر٤٪) من مجمل الايرادات اما باقي المصادر الاخرى فقد تضمنت قروضا خارجية ومحلية ومنحا وقروضا منتظرة بما في ذلك اقساط القروض المعاد جدولتها وقد بلغت هذه المصادر حوالي (٣٦٦ر١) مليون ديناز وتشكل ما نسبته (١٩ر٧٪) من مجمل الايرادات ومصادر التمويل .

سادساً : توصيات اللجنة المالية

مع قناعة اللجنة المالية بأن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ قد راعى توجيه مصادر الايرادات والتمويل للنفقات الجارية والرأسمالية على اساس متوازن ولتغطية المتطلبات الرئيسية لمشاريع القطاعات الاقتصادية وتوفير الخدمات الضرورية الاساسية اللازمة ، الا ان اللجنة المالية وعلى ضوء المناقشات والمداولات التي جرت لتتقدم الى مجلسكم الكريم بالتوصيات التالية :

١- تعديل بعض نصوص مواد مشروع قانون الموازنة :

درست اللجنة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ حيث توصي اجراء بعض التعديلات على نصوص احكام مشروع القانون على النحو التالي :

اولاً : المادة (٨) الفقرة (هـ)

هـ: " لا يجوز نقل المخصصات من مواد او بنود سبق النقل اليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد او بنود سبق النقل منها " .

وتوصي اللجنة شطب هذه الفقرة حيث انه لا ضرورة لهذا النص طالما أن الموافقة او عدم الموافقة تتم بتنسيب من وزير المالية .

ثانياً : باب الايرادات المحلية صفحة (١٤) الضرائب الجمركية البند رقم (٢)

١- رسوم المكوس والانتاج / ضريبة الاستهلاك / المبيعات

وقررت اللجنة شطب ضريبة (المبيعات) الواردة في هذا البند حيث ان ادراجها في صلب القانون قبل اقرارها من مجلس الامة يعتبر مخالفا لنص المادة ١١٢ الفقرة الخامسة من الدستور .

اما باقي مواد مشروع القانون فتوصي اللجنة الموافقة عليها كما وردت من الحكومة .

٢- الموازنة الرأسمالية - الباب الثاني

توصي اللجنة المالية ان يتم تمويل (الموازنة الرأسمالية - الباب الثاني) من المساعدات والمنح فقط وعدم جواز الاقتراض لتمويل هذا الباب وذلك حتى لا نضيف على عجز الموازنة الحالي .

٣- تخفيض النفقات المالية في الموازنة

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم تخفيض النفقات الجارية في الموازنة كما هو مبين في الجدول المرفق وهو تخفيض رمزي والغاية منه ان تقوم الحكومة بمراقبة الهدر والتسيب في الانفاق في

بعض المجالات .

٤- تحسين الاداء الاداري والمالي للاجهزة الحكومية

تؤكد اللجنة على ما جاء في تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣ بضرورة وضع خطة شاملة في " برنامج للتصحيح الاداري " على غرار برنامج التصحيح الاقتصادي وذلك على مستوى الهيكل والوظيفة والتشريعات وعلى مستوى القوى العاملة في الجهاز الاداري الحكومي لمعالجة حدة الروتين والترهل .

واعادة النظر في نظام الخدمة المدنية وسلم الدرجات والوظائف وتوحيد كافة العلاوات وهيكلة نظام الخدمة المدنية بالشكل الذي يضمن لهذا الجهاز تقديم الحوافز للمبدعين والمنتجين وخلق قيادات جديدة قادرة على احداث نقلة نوعية في الاداء الحكومي .

٥- العدالة الاجتماعية وتوزيع مكاسب التنمية

ترى اللجنة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات مؤكدة على ما يلي :

أ- ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين اوضاع موظفي الجهازين المدني والعسكري والمتقاعدين المدنيين والعسكريين الذين تدنت مستويات معيشتهم بسبب الغلاء والتضخم . وذلك بزيادة رواتبهم وتوفير الخدمات الضرورية لهم بما في ذلك السكن ، وفي هذا المجال نود ان نذكر بضرورة النظر بعين الاعتبار والاهتمام للظروف المعيشية لقدامى المتقاعدين العسكريين والمدنيين وتحسينها .

ب- ايلاء اهتمام اكبر للتصدي لمشكلتي الفقر والبطالة من خلال الوسائل والامكانيات المتاحة مع تفعيل دور صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل .

٦- تحديث التشريعات المالية :

تؤكد اللجنة ضرورة الاسراع في اجراء دراسة شاملة ومتكاملة تتناول تحديث وتطوير التشريعات المالية وخاصة في المجالات التالية :

أ) قوانين الضرائب المختلفة (بما في ذلك ضريبة الدخل) من خلال اصلاح ضريبي متكامل .

ب) قانون الجمارك .

ج) قوانين الاراضي والمساحة .

د) قانون المنطقة الحره .

٧- وفي مجال الاستثمار الداخلي والخارجي

ترى اللجنة ضرورة اعادة النظر ودراسة القوانين والتشريعات والانظمة المتعلقة في مجالات الاستثمار لتتلائم مع الاوضاع والمستجدات التي طرأت في المنطقة ولتحسين وضع الاردن التنافسي في هذا المضمار وكما يلي :

أ) مراجعة وتحديث وتطوير قانون تشجيع الاستثمار .

ب) مراجعة وتحديث وتطوير قانون الاستثمار العربي والاجنبي .

ج) تحديث وتطوير قانون الشركات الحالي بما يتلاءم واوضاع الشركات المحلية وفي ضوء المستجدات .

٨- اجراء دراسة وتقييم لاوضاع الشركات المساهم بها من قبل الحكومة سواء كانت الشركات المحلية المتعثرة او الشركات العربية المشتركة واتخاذ الخطوات اللازمة لايقاف الهدر في الاموال ووضع الحلول الناجعة لاوضاع تلك الشركات .

٩- دراسة اوضاع المؤسسات العامة المستقلة المختلفة بهدف تقييم ادائها ومبررات وجودها مع اتخاذ الخطوات اللازمة لدمج المؤسسات ذات النشاطات المتماثلة منعا للازدواجية ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر :

- المركز الجغرافي الاردني ودائرة الاراضي والمساحة .
- سلطة وادي الاردن ودائرة الاراضي والمساحة .
- سلطة وادي الاردن وسلطة المياه .
- مؤسسة التسويق الزراعي .
- سلطة اقليم العقبة مع النظر في تقييم اهدافها الحالية واعداد سياسة عامة وخطوات عملية لتنمية اقليم العقبة بما يتناسب واهميته للمملكة .
- جهاز ديوان الرقابة والتفتيش : دعم دور هذا الديوان ومهمته ووضعه القانوني بما لا يتعارض مع مهام ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وتنظيم الرقابة والتفتيش الاداري بقانون .

١٠- وانطلاقا من اهمية الدور يقوم به جهاز الدفاع المدني ، فان اللجنة المالية ترى ضرورة ايلاء هذا الجهاز اهتماماً ودعماً اكبر لتطوير نشاطها وتسهيل واجبها في الحفاظ على ارواح المواطنيين وحماية ممتلكاتهم بما يتناسب مع ما شهدته المملكة من توسع في الانشطة الصناعية والتجارية والعمرانية .

١١- السياسة النقدية / البنك المركزي

اذ تقدر اللجنة الجهود التي تبذل من قبل البنك المركزي في تدعيم سعر صرف الدينار الاردني وبناء الاحتياطات من العملة الصعبة والأوضاع النقدية المستقرة في المملكة .

لتوصي بإتخاذ الخطوات التالية :

أ) إجراء تحديث للتشريعات وقانون مراقبة العملة ليواكب التطورات الاقتصادية ويتلاءم مع التوجيهات الاستثمارية للدولة .

ب) مراقبة البنوك بمزيد من الفعالية لتجنب سلبيات الوقوع في تعثر أي من المؤسسات المالية أو المصرفية نظراً لما في ذلك من سلبيات ونتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني وخسارة جسيمة على

خزينة الدولة ، وأخذ العبرة بما نجم من اخطار ومشاكل بنكية مثل ازمات بنك البتراء ، وبنك الاردن والخليج ، والمشرق والبنك التعاوني والوطني الاسلامي والشركات المالية المتعددة .

جـ) اجراء مراجعة دقيقة من اطراف محايدة للتأكد من سلامة اجراءات التصفية والدمج التي تمت للبنوك والشركات المالية المتعددة .

د) اجراء مراجعة لبنوك الاقراض المتخصصة خاصة بنك الاسكان الذي تحول الى بنك تجاري مستفيداً من كافة الامتيازات دون ان يقوم بدوره في توفير التمويل الميسر لمشاريع الاسكان حسب ما ورد في شروط ترخيصه .

١٢- الجامعات الاردنية

ترى اللجنة ضرورة عقد مؤتمر وطني متخصص لتقييم ودراسة السياسة التعليمية في الجامعات الاردنية وربطها بحاجات ومتطلبات سوق العمل المحلي والتوجه نحو التخصص المهني والتقني بما يتلائم واحتياجات الاقتصاد الوطني ، بما في ذلك دراسة وسائل تمويل هذه الجامعات .

١٣- الجهاز القضائي

ايماناً بأهمية دور الجهاز القضائي في المجتمع الأردني فإن اللجنة ترى ضرورة دعم السلك القضائي بشقيه المدني والشرعي بما يضمن رفع وتحسين اوضاع العاملين فيه ودعمه بالكفاءات العلمية والعملية المتميزة مع تقديم الدعم المادي اللازم له لأداء مهمته على أكمل وجه .

١٤- التدريب المهني والتقني

نظراً للدور الهام الذي تقوم به مؤسسات ومراكز التدريب المهني والتقني باعداد الكوادر الفنية اللازمة لتغطية احتياجات السوق المحلي ، فان اللجنة ترى ايلاء هذا القطاع اهتماماً كاملاً ، وتوفير التمويل اللازم واشراك القطاع الخاص في هذا المجال لذلك للمساهمة في معالجة مشكلة البطالة ، ولتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني والصناعات الوطنية بالايدي العاملة المتخصصة في مجالات

الالكترونيات والميكانيك والحاسوب والصيانة وفي مختلف المهن ومطالبة الحكومة بتقديم مشروع قانون التصنيف المهني المنظور امام ديوان التشريع الى مجلس النواب لدراسته .

١٥- مراكز الدراسات والابحاث المتخصصة

تعرب اللجنة عن عدم ارتياحها لوجود عدة مؤسسات ومراكز حكومية أو شبه حكومية تقوم بأعمال مزدوجة من الدراسات والأبحاث المتماثلة الأمر الذي يؤدي الى هدر الاموال ، وبعثرة الجهود وضياع الوقت ، مما يستدعي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد مثل هذه المراكز والمؤسسات ، مثل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمركز الوطني للبحوث الزراعية ومراكز البحث العلمي في الجامعات ومراكز الدراسات المختلفة وذلك بهدف توحيد جهودها ورفدها بالكفاءات المتميزة وحفاظاً على المال العام والوقت والجهد .

١٦- الخدمات الطبية العسكرية والمدنية

نظرا لاهمية الدور الذي تقوم به الخدمات الطبية العسكرية في مجال الصحة العامة ، باعتبارها مركزاً متميزا في المملكة ، ولجعل الاردن مركز خدمات طبية متفوقا في المنطقة كلها ، نظرا لما في ذلك مردود معنوي ومالي هام ، فان اللجنة المالية ترى ضرورة تدعيم الخدمات الطبية العسكرية وتزويدها بكافة الكفاءات والاجهزة العلمية المتطورة .

كما ترى اللجنة في الوقت نفسه ، ايلاء الخدمات الطبية المدنية كمستشفى الجامعة الاردنية ومستشفى البشير وباقي مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها الصحية في المملكة ايلائها جل الاهتمام وتزويدها بالاجهزة والتقنية المتقدمة لتقوم بممارسة دورها الانساني وخدمة المواطنين .

كما ترى اللجنة ضرورة الاسراع باتخاذ الخطوات اللازمة لنشر وتعميم مظلة التأمين الصحي الشامل ليكون بذلك مظلة ينعم بها جميع المواطنين اينما وجدوا في كافة انحاء المملكة . وتوصي اللجنة ضرورة التوجه نحو انشاء المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق الريفية والنائية والمناطق التي هي بحاجة الى مثل هذه الخدمات الضرورية .

١٧- دعم المواد التموينية

لاحظت اللجنة ان المخصصات المرصودة لدعم المواد التموينية قد انخفضت الى (٣٠) مليون دينار في عام ١٩٩٤ مقابل مبلغ (٣٦) مليون دينار تم تخصيصها في عام ١٩٩٣ وترى اللجنة ضرورة عدم المساس بهذه المخصصات عن طريق رفع اسعار اي سلعة من السلع المدعومة للطبقات الفقيرة مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار ما يلي :

أ) ضرورة توجيه هذا الدعم الى مستحقيه .

ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الاداء والمراقبة في جهاز وزارة التموين بما يكفل حسن الاداء في العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين .

ج) دراسة وتصحيح هيكلة الدعم للسلع التي يشملها هذا الدعم .

د) توفير المادة العلفية للمواشي وبصورة دائمة وبأسعار مدعومة لمربي المواشي تشجيعا بذلك لتنمية الثروة الحيوانية .

١٨) صندوق المعونة الوطنية

تقدر اللجنة الدور الذي يقوم به هذا الصندوق من خلال مساعدة الشريحة الفقيرة من المجتمع الاردني ، وترى اللجنة تفعيل هذا النشاط عن طريق توحيد جهود صندوق المعونة الوطنية واتحاد الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة المتعددة بهدف التنسيق وتحسين الاداء بايصال الدعم والمساعدة الى مستحقيها لا سيما في ظل الظروف المعيشية الراهنة بالاضافة الى التركيز على التأهيل الاسري لذوي الدخل المحدود .

١٩- صندوق التنمية والتشغيل

نظرا لاهمية دور الصندوق في المساهمة بمعالجة مشكلة البطالة ، فان اللجنة ترى ضرورة

تفعيل نشاطه وتوجيه نشاطه ليشمل مناطق البوادي والارياف في المنطقة ، بالاضافة الى تنويع الدعم ليشمل المشاريع التأهيلية الاسرية ومشاريع المرأة المنتجة ، والتوجه نحو القروض التشغيلية الجماعية .

وتسهيل شروط الاقراض .

٢٠- موازنات المؤسسات العامة المستقلة

نظرا لثقل حجم المؤسسات العامة المستقلة والتي يتم مناقشتها واقرارها خارج قانون الموازنة العامة فان اللجنة تود ان تشير الى التوصيات المتكررة والمقدمة لمجلس النواب في مناقشة موازنات عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ في هذا المجال بضرورة تقيد الحكومة بشمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة كاملة وذلك لضبط الانفاق في الدولة بما يكفل الاشراف الحقيقي لمجلس الامة على موارد الدولة ونفقاتها ، وان يتم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لادخال موازنة هذه المؤسسات في الموازنة العامة للدولة بدأ من موازنة عام ١٩٩٥ .

٢١- التصحيح القطاعي للقطاعات الخدمية

توصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمة في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطية واجور الهاتف بهدف تخفيض كلفة تقديمها للمواطنين ، من خلال تحسين الاداء الاداري والفني .

٢٢- اللامركزية وموازنات المحافظات

في ضوء دراسة ومراجعة اللجنة لموازنات المحافظات وتوجه الحكومة نحو اللامركزية ، فان اللجنة المالية اذ تقدر الجهود التي بذلت في هذا المجال كتجربة جديدة ، لترى ان موازنة المحافظات ما هي الا تجزئة غير دقيقة للموازنة العامة لا تعطي الصورة الحقيقية لحجم الانفاق التنموي في كل محافظة نتيجة تداخل الانفاق الرأسمالي والجاري المركزي مع الانفاق الواقعي للمحافظات وان اعداد تلك الموازنات ونقل الصلاحيات المالية والادارية الى المحافظين يتطلب اعداد الكوادر المالية والادارية القيادية المدربة التي تضمن القدرة الكافية على وضع برامج للتنمية وتحديد اولوياتهم وتنفيذها من

خلال منظور عام في هذه المحافظات ملّم بامكانات المملكة المالية والاقتصادية والفنية واحتياجاتها العامة لكي لا يتسبب ذلك في هدر للمال العام وضياع الجهد وغياب للرقابة فتحول اللامركزية فقط الى تنافس بين المحافظة في قدرتها للحصول على المال العام بغض النظر عن احتياجاتها الحقيقية ولذا فان اللجنة المالية ترى انه يجب عدم التسرع في موضوع تطبيق اللامركزية بشكل مرتجل لا يستند الى تشريعات تنظم الامر بشكل يحقق الاهداف المرجوه .

٢٣- الاداء الحكومي والانفاق الرأسمالي

لاحظت اللجنة المالية ان النفقات الرأسمالية التي ترصد بقانون الموازنة العامة لا يتم انفاقها بالكامل خلال السنة المالية حيث بلغت نسبة الانجاز من هذا الانفاق لعام ١٩٩٣ حوالي (٨٦٪) ومع ان هذه النسبة تعتبر معقولة في مرحلة التنفيذ فان اللجنة تأمل بأن يتحسن هذا الاداء ليشمل انفاق كامل مخصصات الرأسمالية بقانون الموازنة العامة نظرا لما في ذلك من دور هام في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية مع ضرورة التركيز على قطاع الانشاءات الوطنية وايلائها الرعاية والعناية التي يستحقها .

٢٤- اجهزة تحصيل الايرادات العامة للدولة

حفاظا على حقوق الخزينة من الاموال المستحقة لها على الغير ، وتحصيل المتأخرات من الايرادات الضريبية والرسوم وغيرها ، لتقليل الفجوة بين الايراد والانفاق وتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين ، فان اللجنة توصي العناية بالاجهزة الحكومية المختصة في تحصيل هذه الايرادات وتزويدها بالموظفين والكفاءات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف .

٢٥- قطاع الشباب

ان اعداد الشباب الاعداد السليم عقليا وبدنيا هو اعداد لمستقبل الوطن ولذا فان اللجنة توصي لمجلسكم الكريم بان تولي الحكومة العناية لهذا القطاع بما يستحقه من الدعم المادي والمعنوي وخاصة توفير المال اللازم لدعم الاندية والاتحادات الرياضية بما يتناسب مع النشاطات المرجوة منها ، ودعم

الحركة الشبابية ومراكز الشباب لتنمية قدراتهم الابداعية واطلاق طاقاتهم واستثمارها في الاتجاه الصحيح ، وتبني توصيات المؤتمر الوطني العام لتحقيق الاهداف المرجوه .

٢٦- البلديات

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم بالاسراع في دراسة مشروع قانون البلديات المنظور في اللجنة القانونية لاقراره ليكون قاعدة تقوم الحكومة على اساسها بدراسة اوضاع البلديات ومساعدتها على النهوض بمهامها بكفاءة اعلى . . ضمن تصور شمولي يحقق العدالة في توزيع مخصصات البلديات من واردات الخزينة التي تحصل لمصلحتها .

٢٧- الزراعة

توصي اللجنة ان تدعو الحكومة الى ملتقى يضم كافة الفعاليات الزراعية لاعادة النظر في السياسة الزراعية بشكل يضمن حلا جذريا لازالة التشوهات في القطاع الزراعي وحل المشاكل المعلقة منذ زمن بعيد والمرتبطة بالمديونية وتوحيد مصادر التمويل والبت في تأمين المدخلات الزراعية باسعار معقولة وموضوع التأمين الزراعي وقانون اتحاد عام المزارعين ووضع حوافز للانماط الزراعية المرغوبة حتى لا تصبح الزراعة مصدرا لاستنزاف الجهد والمال والماء دون جدوى . . واللجنة توصي بعدم زيادة أسعار المياه الزراعية المستعملة للزراعات العادية .

كما توصي اللجنة بايلاء موضوع المنظمة التعاونية الاردنية الاهتمام الكافي ودراسة واقع هذه المؤسسة الدراسة الموضوعية لوضع الحلول اللازمة لانقاذها والعمل على تفعيل دورها كمؤسسة تنموية رائدة في المجتمع المحلي ، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة للاختناقات التسويقية التي تحدث في كل موسم زراعي وذلك من خلال ايجاد الاسواق الملائمة لتسويق المنتوجات الزراعية .

٢٨- التعليم في الريف والبادية

توصي اللجنة المالية ان ينصب اهتمام الحكومة في المراحل الاساسية والثانوية من التعليم على النوعية وان لا يقاس النمو والتطور في هذا القطاع بعدد الابنية المشيدة وهذا يستدعي الاهتمام

بالمدّرس اساس العملية التربوية وتوفير الظروف المناسبة للعاملين في مناطق البوادي والارياف لتمكينهم من الاستقرار والعطاء والتركيز على تأهيل المعلمين من ابناء المناطق النائية لسد الثغرات التي نشأت عن عدم استقرار وثبات المدرسين المعينين من خارج تلك المناطق والذي انعكس سلبياً على مخرجات التعليم الاساسي والثانوي في كثير من مناطق البوادي والارياف .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ، ،

وباعتبار القوات المسلحة ، والاجهزة الامنية المختصة ، هي السياج المنيع لهذا الوطن ، فان اللجنة المالية توصي بدعم هذه الاجهزة واعطائها المزيد من الرعاية والعناية – لتمكينها من اداء واجبها الوطني على اكمل وجه والمحافظة على امن الوطن والمواطن والحفاظ على كرامته وضمان حريته كما أن اللجنة تثمن وتقدر الجهود الكبيرة والدور التنموي الذي تقوم به قواتنا المسلحة بالاضافة لواجباتها الرئيسية في ميدان الخدمات الطبية وكذلك خدمات التربية والتعليم التي تتولاها الثقافة العسكرية في بعض المناطق النائية بالمملكة وتنفيذها للعديد من المشاريع التنموية وخاصة بمجال السدود والتي انعكست ايجابياً على قدراتنا في بناء الوطن والانسان .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ، ،

في ضوء الدراسة التي قامت بها اللجنة المالية والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير ، فاننا ننسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ مع الاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي وردت في هذا التقرير .

وترى اللجنة ان يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم على الجهود الدؤوبة والمبذولة في الاوساط الدولية لمساعدة المملكة والنهوض بها الى ارقى المستويات على الرغم من الاعباء الجسيمة التي يتحملها جلالته بجهوده الحثيثة وتفانيه في كافة مواقع المتابعة والمسؤولية الوطنية والقومية ، والشكر الموصول الى صاحب السمو الملكي الامير حسن المعظم الذي يولي جلّ اهتمامه لاعادة بناء الاقتصاد الوطني وتعميم مكاسب التنمية الشاملة .

كما تتوجه اللجنة المالية بالثناء والتقدير الى ابناء هذا الوطن لما بذلوه من تفان وتضحيات لبناء الاردن الجديد ، وبما اظهروه من وعي واخلاص لخدمة وطننا العزيز .

كما تتقدم اللجنة المالية بالشكر والتقدير الى كل من ساهم معها بافكاره وارائه باثراء المناقشات القيمة التي جرت حول مناقشة مشروع قانون الموازنة . كما تشكر اللجنة العاملين بوزارة المالية وجهاز موظفي دائرة الموازنة العامة الذين ساهموا باخراج واعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ .

سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل والله سبحانه الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

امين عام مجلس الامه **" اللجنة المالية "**

صالح الزعبي

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

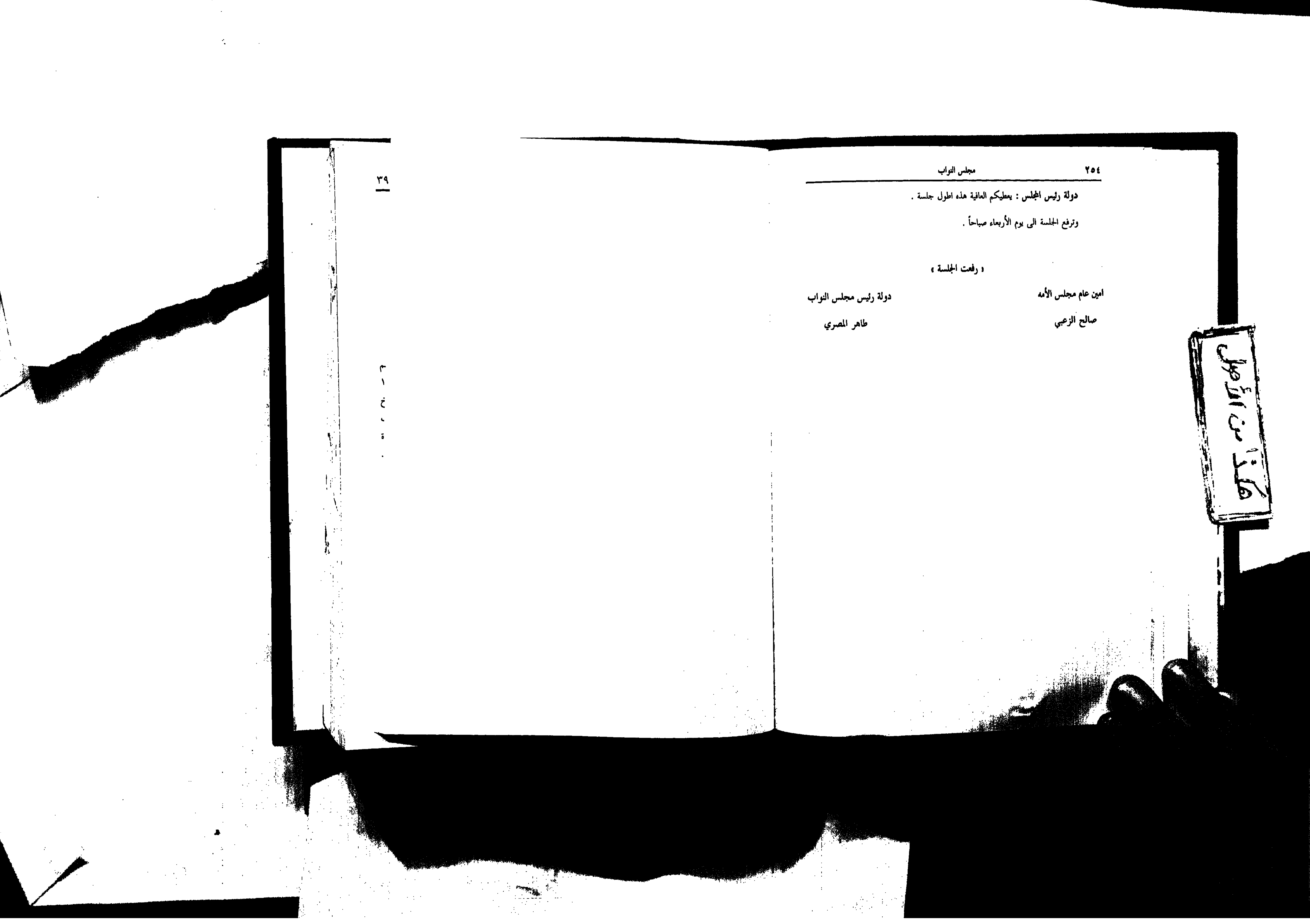
المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب
المادة ٤ – الفقرة ب ، د	المادة ٤ – الفقرة ب ، د ١. الفقرة ب : قرر المجلس شطب كلمة والقروض الواردة فيها . ٢. الفقرة د : قرر المجلس شطب كلمة الاقتراض الخارجي والاستعاضة عنها بعبارة : القروض الخارجية الميسرة
المادة ٨ – الفقرة : هـ- لا يجوز نقل المخصصات من مواد أو بنود سبق النقل اليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد أو بنود سبق النقل اليها .	قررت اللجنة شطب هذه الفقرة حيث أنه لا ضرورة لهذا النص طالما أن الموافقة او عدم الموافقة أصلا تتم بتنسيب من وزير المالية .
باب الايرادات المحلية صفحة ١٤ . (الجدول أدناه)	قررت اللجنة شطب ضريبة (المبيعات) الواردة في البند (٢) من باب الضرائب الجمركية . حيث أن ادراجها في طلب القانون قبل اقرارها من مجلس الأمة يعتبر مخالفة دستورية .

الضرائب الجمركية	فعلي	مقدر	اعادة تقدير ١٩٩٣	مقدر ١٩٩٤
	(بالألف دينار)			
١ الرسوم الجمركية	٢٧٧٨٦٢	٢١٠٥٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٤٨٠٠٠
٢ رسوم المكوس والانتاج / ضريبة والاستهلاك / المبيعات	١٣٨٤٢١	١٦٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١٨٣٠٠٠
٣ الغرامات والمصادرات	٨٤٨٩	٨٥٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠
مجموع الفصل	٤٢٤٧٧٢	٣٧٩٠٠٠	٤١٨٠٠٠	٤٤٠٠٠٠

التخفيضات المقترحة من مخصصات النفقات الجارية

لعام ١٩٩٤

الفصل رقمه – عنوانه	المادة رقمها – عنوانها	المبلغ المقترح تخفيضه (ديناراً)
كافة الفصول	المجموعة (٢٠٠ – النفقات التشغيلية) نسبة (٥٪) من نفقات سلع وخدمات	٣٫٥٠٠٫٠٠٠
٤١ / ١- وزارة المالية / البرنامج (ب – النفقات العامة)	(٢١٤/١- نفقات الحفلات والضيافة)	١٠٠٫٠٠٠
البرنامج (ب – النفقات العامة)	(٢١٤ /٤- النفقات الأخرى)	٢٫٠٠٠٫٠٠٠
١/٤١ وزارة المالية	(٣٠٢/١- المساهمات الخارجية)	٥٠٠٫٠٠٠
	اجمالي التخفيض ستة ملايين ومائة ألف دينار	٦٫١٠٠٫٠٠٠



دولة رئيس المجلس : يعطيكم العافية هذه اطول جلسة .

وترفع الجلسة الى يوم الأربعاء صباحاً .

« رفعت الجلسة »

امين عام مجلس الأمه	دولة رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	طاهر المصري